

المنظمة العربية للترجمة

هيغل

في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة

ترجمة وتقديم وتعليق

د. ناجي العونلي

بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الشاعر

www.books4all.net

في الفرق بين نسق فيشته
ونسق شلنغ في الفلسفة

لجنة الفلسفة:

محمد محجوب (منسقاً)

إسماعيل المصدق

عبد العزيز لبيب

غانم هنا

مطاع الصفدي

موسى وهبة

المنظمة العربية للترجمة

غِيُورُغُ فِلْهَلْمُ فِرْدْرِيشْ هِيْغِلْ

في الفرق بين نسق فيشته
ونسق شلنغ في الفلسفة

(بالنظر إلى مساهمات راينهولد في رسم لحال
الفلسفة في بداية القرن التاسع عشر، الكراس الأول)

ترجمة وتقديم وتعليق

د. ناجي العونلي

بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
هيغل، غيوزغ فلهلم فرديريش
في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة (بالنظر إلى
مساهمات راينهولد في رسم لحال الفلسفة في بداية القرن التاسع
عشر، الكراس الأول) / غيوزغ فلهلم فرديريش هيغل؛ ترجمة
وتقديم وتعليق ناجي العونلي.

278 ص. - (فلسفة)

ببليوغرافية: ص 265 - 270.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-0-0959-9

1. فلسفة الطبعة 2 - 2 - الأ : علم. أ. العنوان.

ب. العونلي،

193

حصرأ ل:

المنظمة العربية للترجمة



بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113

الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان

هاتف: 753031 (9611) / فاكس: 753032 (9611)

e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113

الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان

تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)

برقياً: «مرعبي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)

e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الثاني (نوفمبر) 2007

المحتويات

7	مقدمة المترجم
	I. من النقد إلى النسق: أو في منزلة كتاب الفرق من تاريخ
10	تطور تفكير هيغل الأول
	II. كتاب الفرق ومشكل الفلسفة: أو في مناظرة هيغل للمثالية
52	الترنسدنتالية.
97	III. في هذه الترجمة
103	في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة
103	توطئة
118	في شتى الأشكال الحادثة للتفلسف راهناً
118	في النظر التاريخي في الأنساق الفلسفية
125	في الحاجة إلى الفلسفة
131	في التفكير بما هو آله التفلسف
136	في علاقة النظر التأملي بالرأي السليم
141	في مبدأ فلسفة [يرد] في شكل قضية أساسية مطلقة

146	في الحدس الترتيبي
149	في مصادر العقل
150	في علاقة فعل التفلسف بنسق فلسفيّ ما
156	عرض نسق فيشته
202	مقارنة مبدأ شلنغ في الفلسفة بمبدأ فيشته
227	[رأي راينهولد وفلسفته]
253	ثبت المصطلحات
265	المراجع
271	الفهرس

مكتبة مدار الأريكة
www.books4all.net

مقدّمة المترجم

في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة (بالنظر إلى مساهمات راينهولد في رسم لحال الفلسفة في بداية القرن التاسع عشر، الكراس الأول)، هو أول مصنّف فلسفيّ نشره⁽¹⁾ غيوزغ فلهلم فرّدريش هيغل (1770 - 1831)، شرع في كتابته مُدّ جاء إلى بينا في نهاية شهر كانون الثاني/يناير 1801 وفرغ منه في بداية شهر تموز/يوليو، ثمّ بدأ طبعه في بداية شهر آب/أغسطس وصدر في شهر تشرين الأول/أكتوبر عن المطبعة الأكاديمية عند شايدلر، وجاء في مائة وأربع وثمانين صفحةً، زائدة إلى اثنتي عشرة صفحةً مرقّمة بالرومانيّ (هي صفحات التوطئة). أمّا الطبعة التي اشتغلنا عليها في هذه الترجمة فهي التي صدرت ضمن سلسلة المكتبة الفلسفيّة في دار فيليكس ماينز بهامبورغ سنة 1979 ضمن الجزء الأول من كتابات بينا

(1) والحق أنّ هيغل كان قد نشر قبل ذلك (لكن من دون أن يُذكر اسمه) في 1798 *Anmerkungen zu den Vertraulichen Briefen über das vormalige staatsrechtliche Verhältnis des Wadtlandes zur Stadt Bern [von J. J. Cart.]* in: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Neu edierte Ausgabe von Eva Moldenhauer und Karl Markus Michel (Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1971), Bd. 1: *Frühe Schriften*, ss. 255-267.

النقدية⁽²⁾، نشرها من جديد نشرة نقدية - علمية هانس بروكارذ وهارتموت بوخيز تحت إشراف أكاديمية دوسلدورف للعلوم⁽³⁾، وهي استئناف للنشرة النقدية التاريخية التي قام بها هارتموت بوخيز وأبو بعلز ضمن نشر ديوان هيغل، الجزء الرابع، الصادرة سنة 1968 تحت إشراف المؤسسة الألمانية للبحث العلمي⁽⁴⁾.

إن الغرض من هذه المقدمة أن نتبين في الجملة منزلة كتاب الفرق من تاريخ نشوء المشكل الهيجلي وتطوره، لنرى كيف يتعدى نص 1801 مجرد المقارنة بين مثالية فيشته ومثالية شلنغ فلا يقف على مجرد عرض ما وقع فيه راينهولد من سوء تأويل لكلتيهما، ثم نعرض كيف يتناول هيغل مختلف الأشكال الحادثة للتفلسف عصرئذ حتى يخلص إلى فكرة الحاجة إلى فلسفة بعينها ما زال لم يفلح

Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Jenaer Kritische Schriften I, Differenz* (2) *des Fichteschen und Schellingschen Systems der Philosophie*, Neu Herausgegeben von Hans Brockard und Hartmut Buchner, Philosophische Bibliothek, Band 319 a (Hamburg: Felix Meiner, 1979).

ولقد رجعنا أيضاً (من وجه الإلام لا من وجه المقارنة) إلى نشرة كتاب الفرق ضمن: Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 2: *Jenaer Schriften (1801-1807)*, Hrsg. von E. Moldenhauer und K. M. Michel (Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1970), ss. 7-138.

(3) تلتمس هذه النشرة النقدية استبدال نشرة غيورغ لاسون لكتاب الفرق ضمن سلسلة المكتبة الفلسفية لعين الدار، الجزء 62 أو الصادرة سنة 1928 في لايبسيغ ثم في هامبورغ 1962² تحت عنوان المصنفات الأولى (*Erste Druckschriften*).

(4) وبالجملة فإن كتاب الفرق قد صدر في ست طبعات زائداً إلى الطبعة الأصلية (1801) والطبعة التي نشئت عليها (1979): نشرة كارل لودفيغ ميشليث في 1832؛ نشرة هرمان غلوكنر في 1927 (ثم في 1958³)؛ نشرة غيورغ لاسون في 1928 (ثم في 1962²) نشرة ه. بوخيز وأ. بعلز في 1968؛ نشرة إ. مولدنهاور وك.م. ميشل في 1970؛ نشرة غرذ إيرلنر في 1972 (بألمانيا الشرقية).

العصر - في تقدير هيغل - لا في استجلاء وجوبها ولا في تقييد مفترضاها وشرائط تحققها. لذلك سيتقرر بخاصة أن النص الاستهلاكي لكتاب الفرق لا يفهم فقط كمجرد توطئة للخوض في الغرض المباشر لعين الكتاب، بل على الحقيقة كأول نص بيان فلسفي لنسق في الفلسفة شرع للتو في تفحص مقوماته وأركانه، أي نسق في الفلسفة بدأ يعمل على أفراد بنيت النظرية الخاصة حتى يستقر إليها قليلاً قليلاً. وسنولي النظر في عبارة الفرق التي يتوسلها هيغل في الانخراط ضمن طور بعينه من أطوار التفلسف في ألمانيا هو طور محاورة شلنغ للمثالية الترنسندنتالية ونشأة مثالية «الهوية المطلقة»، وسنرى من أي وجه فلسفي يمكن فهم الشراكة النظرية التي جمعت شلنغ بهيغل مُدً مقدمه إلى بينا.

فأهم ما يتصف به هذا الطور من فلسفة هيغل هو السعي حيثاً في التملك النظري لوضع فلسفي يخص ثقافة برمتها استتبت فيها صورانية الذهن وفسادات التفكير والمماحكة حتى كادت تذهب بإمكان التفلسف نفسه، فكان لا بد أن يرسم هيغل قولاً لا في ما به تتميز مثالية شلنغ من المثاليات المعاصرة لها وحسب، بل كذلك في ما به تتميز الفلسفة الحقّ من أشكال الفلسفة الزور التي تمسخ العقل فتجعل منه مجرد مباحكة. ويقوم انخراط هيغل من هذا الوجه النقدي في محاورة فلسفات العصر على صناعة فلسفية بعينها هي صناعة المناظرة (die Auseinandersetzung)، الغرض الرئيس منها استحداث ضرب جديد في معالجة الفلسفة يتعدى مجرد الانتصار لهذه الفلسفة أو تلك، لتنزل الفلسفة نفسها حيث المقام الخليق بها، نعي مقام النظر التأملي (das Spekulative). لذلك سنشتغل على تفهم معنى ذلك التصالب بين الوجه النقدي (نقد فلسفات العصر) والوجه النسقي (تقييد السؤال في الفلسفة) من حيث يؤول إلى مقالة فلسفية

في الفلسفة أشهر بها هيغل لأوّل مرّة في كتاب الفرق. فليس كتاب الفرق مجرد عبارة لضرب من «التحرّز» الفلسفيّ (مع شلنغ ضدّ فيشته)، ولا هو بمجرد نقد «مشاغبيّ» يلتمس بيان تهافت مقالة راينهولد في ذلك الطور من المثاليّة الألمانيّة، بل هو بداية بيان للفلسفة برأسها، أي أنّه نصّ يتعاطى مباشرة مع الفلسفة من حيث تجب فيها صفة العلميّة؛ ولذلك سنتعبّ في مقالاته عبارة تفلسف تدرّج على محنة المناظرة والنظر ورسخت قدمه في الفلسفة شيئاً فشيئاً حتّى اشتدّت وثاقته منها. فما كتاب الفرق بمجرد بداية كانت تكون أوّل عهد هيغل بالتفلسف، بل هو بالجوهريّ منتهى عهد (هو طور محنة النظر كما تعّتها هيغل بخاصّة من نهاية طور برن إلى طور فرانكفورت: أي من 1796 إلى 1800) وفاتحة جنس من النظر الفلسفيّ يستأنف مساءلة أغراضه الفائتة حتّى يُدرجها ضمن فعل تفلسف أمسى يستمدّ قوامه من النظر التأمليّ. وذلك يعني أنّ كتاب الفرق يُقرأ على الأرجح من جهة ما هو الأصل في صيرورة هيغل نفسه إلى الفلسفة بعد أن فرغ من المباحث المتّزمرّة في الأخلاقيات والسياسيات وخرج من الضبط الإتيقيّ للفلسفة إلى ضبطها تأمليّاً فتيسر له مذاك أن يخلص إلى سبيل الفلسفة برأسها.

1. من النقد إلى النسق: أو في منزلة كتاب الفرق من تاريخ تطوّر تفكير هيغل الأوّل

ليس كتاب الفرق في ما نقدّر إلّا نتاجاً ضرورياً لوجوه المعالجة المتعاقبة التي زاول على نحوها هيغل الأوّل باكرًا محنة التفكير في مسائل العمل ثمّ النظر. ومع أنّ الصورة التي تحصل لنا اليوم عن هيغل الأوّل ما زالت صورة غير مُحكمّة، لأنّها تدرّج ضمن مسار مركّب من البحث والاكتشاف المتدرّج لا زالت تشابك فيه إلى الآن

معطيات السيرة الفكرية مع شتى الفرضيات في تأويل التفكير الهيجلي، فإنه بالإمكان أن نقدم بإيجاز صورة عامة تسمح لنا بتنزيل كتاب الفرق ضمن تاريخ تطوّر تفكير هيغل الأوّل.

ولعلّ رأس الالتباس في ضبط تلك الصورة يرجع إلى الإفراط في استعمال مقولتي «هيغل الشاب - der junge Hegel» و«حِقبة اللاهوتيات - die theologische Periode»، لكأنّ تفكير هيغل الأوّل لم يكن إلاّ انبساطاً للتكوين اللاهوتي الذي تلقاه في المعهد الديني بتوبنغن (من 1788 إلى 1793)، ولكأنّ هيغل كان يكون بدأ متكلماً إلى (أو عالم كلام أي مدافعاً عن الملة)، ثمّ انقلب فجأة فيلسوفاً قام إلى إخراج نسق في علم الفلسفة. وعليه فالسؤال الذي يشغلنا في هذه المقدمة إنّما يتعلّق بتعقّب الفحص عن النظام الروحي الخاصّ بتفكير هيغل الأوّل كيف نضبطه بعامة على مرّ لحظات تكوّنه وتطوّره: ما الحيلة في أن نفهم بخاصّة تحوّل التفكير لدى هيغل من النقد التاريخي لمسائل العمل إلى المناظرة النسقية للمثاليات الألمانية؟ ثمّ ما هي منزلة كتاب الفرق من ذلك التحوّل الذي يُفضي إلى مسألة الفلسفة في حدّ ذاتها، ومن ثمة إلى إخراج مفهوم جديد في معالجة العنصر الفلسفيّ؟

لو حاولنا تفحص النظام الروحي الخاصّ بالحدوسات الفلسفية لهيغل الأوّل وتقييد كوكبة الأسئلة المركّبة التي شغلت تفكيره، لتبيّن لنا أنّ نازلة الفكر عنده لم تكن على الأصل لا نازلة دين ولا نازلة علم كلام (أي نازلة استخدام للفلسفة في الدفاع عن الملة!)، بل هي على الأحرى نازلة استشكال تاريخيّ إتيقيّ للتفكير في حدّ ذاته يبدو أنّه يتعدّى خطط النظر التي اعتمدها المثاليات الألمانية من كُنّت إلى شلنغ الأوّل، ويجاوز بخاصّة الأنحباس النظريّ للحدائث الميتافيزيقية داخل الخطة المجرّدة للذات الموقنة من نفسها وما صاحبها من

مسائل تتعلق بأسس المعرفة والأخلاق والذوق⁽⁵⁾. إنَّ المبتدأ الفلسفيّ في نشوء التفكير عند هيغل عمليّ - إتيقيّ بالأساس، سيّصير هيغل في تدبيره من النقد إلى النسق، لكنّه مبتدأ اقتضى من هيغل أن يتعنى شتى سبل التفكير إلى أن استشكلت عليه الفلسفة نفسها من حيث مطلوبها الروحيّ خاصّةً. وعليه فصيورة هيغل إلى الفلسفة إنّما هي في الآن عينه تصيرُ الفلسفة في حدّ ذاتها إشكالاً تفلسف على حياله. لذلك تُقدّم لنا الأطوار الباكّة للتفكير الهيجليّ صورةً فكرٍ خصبٍ ما ينفكّ يتفعلّ ويشتدّ بالمراجعة والتجريب والتصويب والتنقيح، حتّى لكأنّه يحيا أدوارَ رشاد فلسفيّ مختلفة يشتدّ عودُه فيها كلّما أمعن في محنة التفكير وتحيّر الكتابة.

والظاهر من تلك الأطوار المتقدّمة أنّ بدايات التفكير لدى هيغل الأول لم تكن نظرائيّة بحتّه (bloß theoretisch)، وأنّ هيغل لم يشرع في مزاوله التفكير من عين الوجه الذي زاوله معاصروه، فلم يندرج بشكل مباشر - إن جاز الوصف - ضمن السقف الميتافيزيقيّ الذي

(5) إنّنا نطعن هاهنا في مقالة التطور الخطّيّ والمتدرّج من كُنْت إلى هيغل. وتلك مقالة استقرّت على الحقيقة في الأدبيات الهيجليّة (في النصف الأول من القرن العشرين) مع المصنّف الشهير لريشارد كرونر، انظر: Richard Kroner, *Von Kant bis Hegel*, 2 Bde. : انظر: (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1921-1924), Bd. 2, p. XI: «Das beste Weg zum Verständnis des Hegelschen Systems ist der, den der deutsche Idealismus selbst in seiner Entwicklung von Kant bis Hegel zurückgelegt hat; aus diesem Grunde bin ich in meinem Werke von Kant ausgegangen...».

وقد ظلّت مقالة التطور الخطّيّ والمتدرّج من كُنْت إلى هيغل دارجةً إلى حدود الستينيّات من القرن الماضي، حيث شرع أوّتو بوغّلر وديتير هنريش ثمّ كلاوس دوزنغ ورودغز بوبنر في تجديد الدراسات الهيجليّة من جهة اعتماد زاوية تاريخ النشوء والتطور الفلسفيّ. لكنّ يجب التنبيه هاهنا إلى أنّ المدرسة النقدية (وبخاصّة تيودور آدرنو) من ناحية والقراءة الماركسيّة لهيغل الأول (عند غيورغ لوكاتش) من ناحية أخرى قد سبقنا إلى التشكيك في الصلاحيّة التاريخيّة للرسم الدارج «كُنْت - فيشته - شلنغ - هيغل».

كان قد تحكّم من أعمال فيشته وشلنغ الأوّل بعد أن ضرب كلاهما - كلٌّ على طريقته الخاصّة - إلى استكمال النقديّة الكنتية في سياق إخراج الفلسفة الترنسندنالية إخراجاً نسقياً محكماً. لقد بدأ هيغل الأوّل على العكس من ذلك - وبفضل قراءاته المبكرة للأدبيات الإنسانيّة الكلاسيكيّة - بصياغة ضرب من النقد التاريخيّ هو الذي مكّنه من الاشتغال على تنزيل مسائل العمل ثمّ مسائل النظر تنزيلاً إتيقيّاً صرفاً. فعلى قدر ما كان هيغل يحترس من الخوض في التجريدات النظريّة، على قدر ما كان يمعن في الاشتغال على التاريخ العمليّ للإنسانيّة قصد الإلمام بأسباب تكوّن شتى أشكال الممارسات الإنسانيّة وتقييد القوى العمليّة الفاعلة في الحياة الحاقة للبشر. لذلك كان يشدّد على تعقّب شروط التحقّق التاريخيّ للحرية في سياق الرباط العمليّ الذي يقرن بين الممارسات الدينيّة والأخلاقيّة والسياسيّة، وهو عين الرباط الذي كان هيغل الأوّل يلتبس تفهّمه تفهّمًا إتيقيّاً بحثاً⁽⁶⁾ اقتضى تنزيل العنصر الدينيّ والأخلاقيّ والسياسيّ

(6) ذلك هو على الحقيقة الشاغل الرئيس الذي ما انفكّ يطغى على تفكير هيغل الأوّل منذ طور شتوتغارت، وجعله يلتبس بشكل متصل التعاطي مع التاريخ الحاقّ للإنسانيّة قصد الإلمام بأسباب تكوّن الثقافات والقوى العمليّة الفاعلة في حياة البشر. على هذا المعنى يكتب هيغل (في المذكرات ((Tagebuch)) في 22 آذار/ مارس 1786: «ما زلت لم أتفحص التاريخ على نحو جذريّ ومن وجه فلسفيّ وافٍ...»، انظر ص 30، السطران 7-6 من: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Gesammelte Werke*, Bd. 1: *Frühe Schriften I*, Hrsg. von Friedhelm Nicolin und Gisela Schüler (Hamburg: Felix Meiner, 1989).

وبالجملّة فإنّ أعمال التفكير في الجوانب العمليّة لحياة البشر والاحتراس الشديد من الإفراط في التجريدات النظرانيّة يجيلان في القراءات والتلويحات المبكرة لهيغل إلى شاغل نقديّ - تاريخيّ بعينه هو عدم الإكتفاء بزواية الفرد والاهتمام الشديد في سياق ما كان يصفه بـ «التاريخ الفلسفيّ للإنسانيّة» بكلّ ما من شأنه أن ييسر التفكير في شرائط حدوث الروابط الإتيقيّة (الدينيّة والسياسيّة) التي تنمّي الطبع الإنسانيّ وتنتهي به إلى الجمع (في أشكاله التاريخيّة كلها).

خارج السياقات النظرية التي درج عليها التقليد التنويري⁽⁷⁾ كما التقليد
الثيولوجي على حدّ سواء⁽⁸⁾.

على ذلك المعنى النقديّ - التاريخيّ يطعن التوجّه العمليّ
لتفكير هيغل الأوّل في التصوّر المثاليّ للدين كما للأخلاق
والسياسة: إنّه أشبه ما يكون بنقد لنقد العقل (العمليّ) يلتمس
الوقوف على تهافت المعقوليّة العمليّة الحديثة وفساد ما انتهت إليه
من فهم مجرد يقوم على صناعة الكلّيّ المجرد، أي على إدراج
البراكسيس الفعلية للبشر ضمن مفاهيم كلية مجردة تتلقّت تماماً عن
الحياة الإتيقيّة الحاقة للأفراد الأعيان. كذلك يُثبت هيغل في ما صار
يُعرف بنصّ توبنغن (1792/1793) أنّ:

«الحكمة شيء مغايرٌ للتنوير والاستدلال العقليّ - لكنّ الحكمة
ليست علماً - nicht Wissenschaft - إنّما الحكمة ترقّي النفس التي
تكون سمت بنفسها - عبر التجربة الموصولة بالنظر - فوق اتباع الآراء
وانطباعات الحاسة، وإذا كانت تلك الحكمة حكمةً عمليّةً وليست
مجرد حكمة تستأنس بنفسها أو حكمة تعتدّ بنفسها، فلا بدّ أن تكون

(7) في ما يتعلّق بمناظرة هيغل الأوّل لفكر التنوير، انظر: Neji Elounelli, «Hegel: Aufklärer?», *Revue Tunisienne des études philosophiques*, nos. 22-23 (1999), pp. 68-77,

قارن: فنحي المسكيني، «هيغل في ضوء براديجم اللغة»، الكراسات التونسية، عدد 182 (2002)، ص 9 - 41.

(8) انظر في هذا الشأن ص 51 - 61 من: Dieter Henrich, *Hegel im Kontext* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1981).

وص 75 - 89 من: Otto Pöggeler, «Hegels philosophische Anfänge», in: Christoph Jamme und Helmut Schneider, Hrsgs, *Der Weg zum system: Materialien zum jungen Hegel*, Suhrkamp Taschenbuch Wissenschaft; 763 (Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1990).

مصحوبة بحرارة ساكنة ونار هادئة؛ إنها تستدلّ قليلاً، ولا تبدأ من مفاهيم وفق منهج رياضي، ولا تبلغ ما تأخذ به على أنه حقيقة عبر سلسلة من القياسات كمثّل بربرا وباروكو - إنها لم تشتت قناعاتها من السوق العامة - auf dem allgemeinen Markt حيث تُعطى المعرفة كلّ مَنْ دفع الثمن المناسب، وهي ما كانت لتعرف كيف تعرض تلك القناعات في شكل عملة برّاقة وعلى النحو الدارج لتضعها على طاولة البيع - لا بل تتكلّم تلك الحكمة من صميم الفؤاد⁽⁹⁾.

فالأمر لدى هيغل الأوّل لا يجري فقط مجرى بيان الحدود العمليّة للأخلاق الثيولوجيّة، ليطال المفهوم الحديث للعقل نفسه، بل يذهب - كما هو بيّن بنفسه من الشاهد أعلاه - في مناهضتها إلى ضرب من المعارضة التاريخيّة تقوم على تفعيل المعنى القديم للحكمة العمليّة ضدّ المفهوم الحديث للنظر والعمل من وجه سواء. أمّا معارضة التمشّي الاستدلاليّ والمنطقيّ (الذي يمعن في الصورانيّة والتجريد) بالحكمة العمليّة التي تنطق من صميم التجربة والإحساس فهي تُقصد لدى هيغل إلى ضرب من التعديل الجذريّ بات على التفكير أن يقوم له، ولا سيّما في ما يتعلّق بصناعة الكلّي. وليس تشبيه هيغل في هذا الموضوع للحقيقة والمعرفة بالبضاعة التي تُشتري وتباع (أو العملة المصكوكة التي تُتداول)⁽¹⁰⁾ في «سوق الكلّي» إلّا

(9) ص 97، الأسطر 8 - 19 من: Hegel, *Gesammelte Werke*, Bd. 1: *Frühe*: Schriften I.

(10) لا ريب أنّ هيغل يستعير تشبيه الحقيقة بالمال (وتداول المعرفة كأنّها عملة مصكوكة) من عند لِسْنُغ (Gotthold Ephraim Lessing)، في دراما ناثان الحكيم (*Nathan der Weise*): (الفصل الثالث، المشهد السادس، الأبيات 350 - 354). لكن من المرجّح جدّاً أن يكون هيغل قد توسّع في بسط تلك الصورة المجازيّة (في الحديث عن السوق وصناعة العرض والعملة البرّاقة وما إليه) مستلهماً في ذلك ما جاء في محاورة السفسطائي لأفلاطون: 223 س - 224 هـ. فلقد تأكّد في الدراسات الهيجليّة أنّ هيغل وهولدرلين وجماعة أخرى (كان من =

تلويحاً صريحاً بأن صناعة الكلّي إذ تتلقت عن التجربة الإنسانيّة وتتجرّد من الممارسات الحاقّة للبشر لتعتمد بحبلّ التعاليم والمبادئ المجرّدة، إنّما قد كسدت وفسد حالها⁽¹¹⁾. فطالما أنّ الكلّي يعرّى من أسباب التجسّد والتعيّن ضمن التطوّر التاريخيّ للمراس الإنسانيّ (فيظّل كلّيّ فكر، ولا يتمكّن من أسباب محايتها الأفراد الأعيان في فعالهم وأقوالهم)، فإنّه يقابل بإطلاق الحقيقّ الإيتيقيّ (die ethische Wirklichkeit) للبشر، لا بل يظّل دون الإحاطة به (أيّاً كان النهج الذي تسلكه الفلسفة في ذلك، رياضياً أو منطقيّاً...).

بينهم فنك ورتنيس) من طلاب المعهد الديني بتوبنغن قد انكبوا في 1791 على دراسة أفلاطون ومناقشة آثاره، بل وترجمة بعض المواضع المتزعة منها.

(11) نعم، إن الأمر يبدو لنا هاهنا أنّه يجري بالفعل مجرى تقويم فلسفيّ حاسم يأتيه هيغل لنقد سنة نظرية دارجة في الفكر التنويريّ والفكر النيولوجيّ من وجه سواء: فهيجل يبنه في كتاباته المتقدمة إلى أنّ اعتماد صناعة الكلّي (في معناه الصوريّ المجرد) إنّما يمثل «اضطناعاً» نظريّاً حادثاً ألم بثقافة العصر، لكنه أيضاً العلة الأولى في شلّ حركة التفكير (ولعل ذلك يطالعا بداية مضمرة للتشكيك في الفلسفة نفسها من حيث قدرتها على الإيفاء بالحقيقّ الإيتيقيّ للأفراد الأعيان طالما أنّها تعتمد مثل تلك الصناعة في الكلّي، وهو تشكيك سيتوسّع فيه هيغل إلى أن يصير استشكالياً للفلسفة على هيغل الأوّل). ولذلك لا يجد هيغل بدأ من استئناف المقابلة القديمة بين «المصطنع (أو المُخلَق) - das Erkünstelte» وبين الطبيعيّ (بما هو المغرور في الطبع) حتّى يقرّر أنّ الإدراج القسريّ للفرد في العين ضمن الكلّي المجرد (وبخاصّة في المسألة العمليّة) إنّما يظّل «شيئاً متكلّفاً - etwas gesuchtes» ومختلقاً اختلاقاً - Hegel, Ibid. انظر: ص 103، السطران 7.6 من:

وبالجملّة فإنّ هيغل قد بدأ يدرك باكراً ولكن بشكل ابتدائيّ أنّ صناعة الكلّي الراجحة عصرند تقتضي تديراً تقدماً جذريّاً من شأنه أن يخرج بالتفكير على نماذج الاستنباط والتسويغ والتأسيس الفبّي للعمل كما للنظر. ولعلّ ذلك مما يعزّز فكرتنا في أنّ هيغل قد شاء من البدء إخراج فكرة في معقولية البراكسيس تغاير تماماً - من حيث تحنكهم إلى تأملات تاريخية متقدمة - الفكرة الترنسندناليّة كما الثيولوجية في الممارسة الإنسانيّة. لكنّ الأهمّ عندنا في هذا الموضوع هو أنّ نقد هيغل لصناعة الكلّي يلوّح بأنّ إعمال الفكر في الحياة البشرية ليس البتّة من ناصية الاستنباط ولا التسويغ الترنسندناليّ (التي لا يرى فيها هيغل إلا أشكالاً تضحية بالفردية لحساب الكلّي)، وأنّ الكلّي الترنسندناليّ يظّل لا محالة ضديد الحياة الحاقّة للبشر.

كذلك يضرب هيغل من البدء إلى أمر يمكن أن نصفه - إن جازت العبارة - بما يشبه فكّ أو فتّ الكلّيّ (eine Zerlegung des Allgemeinen) الدارج في فكر العصر، وهو عين التمشّي الذي سيؤول في نصوص بينا النقدية وعلى رأسها كتاب الفرق إلى التمييز النسقيّ للعقل من الذهن بما هو تمييز الكلّي الذي يمتلك أسباب التحقق التاريخي من الكلّي المجرد الذي يظلّ من دون شرائط الفهم المفهوميّ لعين تلك الأسباب. لهذه العلة نرى هيغل يسكن - في مقابلته للكلّي العمليّ المجرد بالحكمة العملية الصادقة - إلى ضرب من الإمبيريقية الروحية (ein geistiger Empirismus)، ليست هي بالإمبيريقية التي تأخذ صاغرة بالمعطى الحسيّ على علّاته، وإنّما هي إمبيريقية تنم عن بداية التسليم التاريخيّ بالروحيّ (das Geistige) عينية حاقّة تتفعل في صلب التاريخ الموضوعيّ للبشر (فلا يكون البتّة من زمام الأفكار الكلّية التي تتجرد من الأفراد الأعيان). وإذا كان هيغل الأول يقرّ بوجود ذلك الجنس من الإمبيريقية لما يتعلّق الأمر بالتساؤل «كيف يتأتّى لنا أن نفعّل في البشر»، فالعلة في ذلك هي أنه يتحتّم على الفكر - بدلاً من أن يقهر الطبع البشريّ ويقمع ما يكون عليه بغية إدراجه قسراً ضمن ما ينبغي أن يكون - أن يفيء إلى العينيات التاريخية الموضوعية ويأخذ بذلك الطبع «كما يكون عليه البشر - sie [die] Menschen], wie sie sind [zu] nehmen»⁽¹²⁾. فلا ضير إذًا أن يسلم التفكير - ما دام من المحال ردّ تلك العينية التاريخية إلى مفهوم مجرد - بأنّها «شيء متعدّد ومتنوع» إلى ما لا نهاية فيه، وأن يتحصّن عندئذ بذلك التوجّه الإمبيريقيّ - الروحيّ، لا تنكراً للعقل، بل تدبيراً فلسفياً لوجوه تجسّد المعقولة في الحقيق الموضوعيّ للبشر.

ثمّة لدى هيغل الأول تسليم نظريّ بحدود، بل بتهاافت كلّ

(12) هيغل، المصدر نفسه، ص 101، السطران 22 - 23.

معقولة «نظرانية» تقدّم النظر المجرد على التجربة والبراكسيس الحاقّة (فتفسد أسباب الإلمام الصائب بالمعقولة المحاينة لتلك التجربة وهذه البراكسيس). لكنّ في ذلك أيضاً تقريراً بيناً لفكرة أنّ استكمال الطبع البشريّ ليس من زمام الفكر أصلاً (مهما كان الأنموذج المعتمد: استنباطياً أو إدراجياً أو ترنسندنالياً)، بل هو شأن تطوّر تاريخيّ للممارسة وشأن تربية مدنيّة وسياسيّة، أي شأن إتيقيّة حاقّة تتفعل على مرّ التاريخ.

بيد أنّ كتاب الفرق يفترض - زائداً إلى تلك المعالجة النقديّة - التاريخيّة التي قامت على التنزيل الإتيقيّ للمعقولة العمليّة - المنقلّب الميتافيزيقيّ الذي صاغ هيغل في أثنائه مقالته في الحياة بما هي بالجواهر أصلٌ اتلاف ومؤالفة يُعتمد في إخراج فكرة في الممارسة البشريّة تلتمس عدم الإخلال بالرباط العمليّ الحيّ الذي يؤلّف بين أفعال البشر ويجعل منها أفعالاً ملتزمةً بالعالم، فلا تُجحد الدلالة العمليّة التي يختصّ بها الطبع الحسيّ للبشر ولا يُغالى في تقديم الأفكار العمليّة للعقل، بل يُقرّر اقتران الحسيّ بالعقليّ في كلّ وجه من وجوه تلك الممارسة. فالتجربة والممارسات الدينيّة والأخلاقيّة والسياسيّة الحاقّة التي تتفعل في الروابط البشريّة إنّما هي ترجمان تاريخيّ متنوّع للحياة نفسها (يضبطها هيغل في طور فرانكفورت وفق عبارة ميتافيزيقيّة سعيدة على أنّها «خراجات الحياة» - die Äußerungen des Lebens).

لقد تقرّر باكرأ في نظر هيغل الأوّل أنّ الحياة «لا تختلف من الحياة»⁽¹³⁾ و«إنّ اجترحتْ فإنّما تلتئم من جديد»⁽¹⁴⁾، فلا ترسخ على

(13) انظر ص 343 من : Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Frühe Schriften*,

حيث يقول: «... denn das Leben ist vom Leben nicht verschieden...».

(14) المصدر نفسه، ص 344: «das Leben kann seine Wunden heilen, das

getrennte feindliche Leben wieder in sich selbst zurückkehren...».

اختلاف مهما اشتدّ وطالت مدته. ولذلك يعمل هيغل على تفهم المصير - في دلالته الإتيقيّة، لا بل التراجيديّة - من حيث يكون من ناصية سيرورة الحياة. فالسالبية التاريخيّة التي كان يتجسد على نحوها المصير كقوة برانيّة ومرتالية إنّما تتضح كدور تراجيديّ يحصل من صلب الحياة نفسها، فالإنسان لا يقابل مصيره كما لو كان قوة مجردة، بل الإنسان هو الذي يصارع - من حيث ترسخ وثاقته من الحياة - المصير كضديد، أي كندّ يقابله من دون أن يكون عبداً له. وليس المصير سوى تلك السالبية التي ما تنفكّ تتفعل في الحياة، أو هي إن شئت سنّة الحياة التي توجب من داخلها أن تتعيّن وتتجسد في الأفراد سواء من وجه التقرير (أي ضمّمهم إلى جملة الحياة) أو من وجه النفي (أي مقابلة الحياة للأحياء الأعيان كمصير)⁽¹⁵⁾.

لكنّ ذلك التفهم التاريخي للحياة كما للمصير يدلّ على أنّ هيغل الأوّل قد بلغ في التفكير طوراً يسمح له بضبط مطلوب التفكير نفسه. فالأمر لا يجري فقط مجرى النظر في تاريخ البراكسيس (كما

(15) هذا المعنى الذي يستحدثه هيغل - في العامين الأخيرين من طور فوانكفورت - في الإتيقيّة التراجيديّة للحياة (أي في الحياة بما هي سالبية مصير محايث للإنسانية) هو الذي سيكون له الوقع الشديد في نفس هولدرلين: أن يعترف الإنسان نفسه - sich erkennen - في ما ينفي حياته رأساً، فلا تكون حياته إلا سبيلاً ein Weg - إلى الحياة بما هي كينونة، أي احتمالاً تاماً لصروف عينته التي يتحتّم عليها كما يقول هولدرلين في طور إمبيدوكليس «أنّ تحتاب السبل المتوغّرة للحياة في جميع الإتجاهات» (انظر، تراجيديا إمبيدوكليس، 1798-1800، Friedrich Hölderlin, *Oeuvres....*, bibliothèque de la pléiade; v. 191, : 590-476 من : publié sous la direction de Philippe Jaccottet ([Paris: Gallimard, 1967]).

لكنّ هيغل نفسه سيدرك أثناء مناظرته لهولدرلين أنّ الدور التراجيديّ للحياة (بما هي مسرى تقرير للحملة الكلّيّة كجزئيّ ثم نفيّ لهذا الجزئيّ الذي لا ينضمّ إلى تلك الكلّيّة إلا من حيث يقابل ويصارع المصير) إنّما يطال فكرة الوحدة الإتيقيّة الجميلة - كما تعيّن عند الإغريق - ويجعلها في حد ذاتها وحدة مفصومة تضع نفسها كأنّها غير نفسها.

كان عليه في طور توينغن: 1788 - 1793)، ولا مجرى تخليص الجوهر الأخلاقي للدين من حيث يتنافى مع وضعاية الملة (كما حصل في طور برن: 1793 - 1796). لقد بات من اللازم في أثناء هذا المنقلب الميتافيزيقي للتفكير عند هيغل الأوّل أن تتفكر الفلسفة الحياة:

«أن نتفكر الحياة المحض⁽¹⁶⁾، فتلك هي المهمة. (. . .) فالوعي بالحياة المحض كان يكون الوعي بما يكونه الإنسان (. . .). وهذا البسيط ليس بسيطاً سلبياً، [أو] وحدة تجريد (ففي هذه الوحدة الحاصلة عن التجريد إمّا يوضع طرفٌ ما مقيّدٌ وحسب ويجرد عن بقية التقييدات، وإمّا تظلّ الوحدة المحض التي للتجريد مجرد اقتضاء يضعه التجرد من كلّ متعين؛ اللامتعيّن السلبّي. فالحياة المحض إمّا هي كينونة). أمّا الكثرة فليست بمطلق. وذلك المحض - dies Reine - إمّا هو مصدر كلّ حياة متفرّدة - aller vereinzelen Leben - ومعين كلّ نزوع وفعل⁽¹⁷⁾».

بيّن بنفسه من هذا الموضوع أنّ نفس التفكير الهيجلي ووتيرته الخاصّة قد بدأ يتحوّلان أثناء الاشتغال على مسألة المصير. فهذا الموضوع هو أحد موضعين رئيسين⁽¹⁸⁾ يكاد المرء يجزم أنّهما

(16) في الصياغة السابقة لعين الجملة كان هيغل قد كتب «أن نتفكر الوعي بالذات»، لكنّه فسخ العبارة الأخيرة أثناء معاودة صياغة الموضوع، واستبدلها بـ «الحياة المحض - Reines Leben». ربّ كتابة هي على الحقيقة إيقاظ التفكير نفسه على ما حقّ فيه أن يطلب! فلو أبقى هيغل على العبارة الأولى ولم ينسخها، لانحسبت خطّة النظر لديه في الشطر الثاني من طور فرانكفورت داخل سياق مثالية الوعي، ولما استشكلت عليه الفلسفة أصلاً.

(17) انظر ص 370 - 371 من: Hegel, Werke in zwanzig Bänden, Bd. 1: Frühe Schriften.

(18) أمّا الموضوع الثاني فيرد بعد الموضوع المذكور أعلاه (ص 378)، وسنرجع إليه متى سنفضل القول في نقد هيغل الأوّل للتفكير.

موضعان فاردان ينقلب عندهما التفكير الهيجليّ بغتةً إنقلابَ عين، أو على الأقلّ يُنذران بحصول منقلبٍ نظريّ حاسم هو الذي سيكون من مقتضى التفكير في هيئات الفكر نفسه. فقد صار نفس التفكير بالفعل نفساً ميتافيزيقياً بحثاً حيث لا يتعلّق الأمر في الظاهر إلاّ ببيان المعنى التاريخيّ لمعارضة «مبدأ الرياسة والترؤس إلى ما لا نهاية» كما يتجلّى بخاصّة في الكيفيّة التي تستبطن على نحوها أخلاق الواجب إضافة الرياسة والخدمة.

لقد أسمى الأمر يتعلّق بالفلسفة نفسها من حيث بانث لهيغل أنّها لم تقل ولم تتفكّر بعد،

«الحيّ - das Lebendige [إلاّ] في شكل المفهوم الذي يظلّ غريباً عنه (...). المفهوم بما هو كليّ. لكن عندما يتبدّى الحيّ في شكل متفكّر - in der Form eines Reflektierten ومقول - Gesagten ينتصب حيال الإنسان، (...). [ف]هذا الجنس من العبارة لا ينتمي إلى الحيّ...»⁽¹⁹⁾.

إنّ معالجة فكرتيّ المصير والحياة هي التي اقتضت من الكتابة الهيجليّة أن تتحوّط في تقييد جنس العبارة وتحترس في تدبير وجوه القول والتعبير. وتخصيص فكرة الحياة بما هي مطلوبُ تفكيرٍ على حياله («أن نتفكّر الحياة المحض، فتلك هي المهمّة») هو الذي اقتضى رأساً تحوّلاً في طبيعة الكتابة لدى هيغل الأوّل من حيث بدأ يتّضح له أنّ التعاطي مع المشكل الإتيقيّ (إذ تفرّر كمشكل وحدة كيف تنجم من صلب الحياة نفسها)، قد صار من زمام التنصيص على حدود البيان الدارج في الفلسفة، لا بل نسخته وتقويضه من وجه التشديد على الذي لم يتبين فيه ولم ينقلّ على حيّهِ الأخصّ: ثمة إذا

(19) المصدر نفسه، ص 324 - 325.

ضربٌ من «الفيض الدلاليّ - eine Mehrdeutigkeit»⁽²⁰⁾ بدأ هيغل يأخذه في الحسبان من حيث أخذ ينبه إلى وجوب تمييز الفكرة من المفهوم المجرد، لكنّه فيضٌ معنى ينذر بدايات استشكال الفلسفة نفسها على هيغل الأوّل من حيث شرع للتوّ في نقد لغة التفكّر والتلوّيح بوجوب أن تستنّ الفلسفة لنفسها لغةً وبياناً غير اللّذين ما انفكت تعتمد إلى الآن.

ولعلّ أقطع المآزق النظرية التي ألّمت بالتفكير الهيجليّ يرجع إلى اكتشاف ذلك التعارض الغليظ بين التفكّر (die Reflexion) على مناحيه التجريدية والحياة على إتقيتها الفعلية. فالوقوف على مثل ذلك التعارض هو الذي سيفضي - في ما نقدّر - إلى أشدّ محنة يقع فيها التفكير الهيجليّ، نعني محنة التشكيك في الفلسفة نفسها. وليس من الغريب في شيء أن يتأدّى ذلك كلّهُ بالتفكير الهيجليّ إلى استحداث شبكة جديدة من «المفاهيم» يلتمس من خلالها استئناف ضبط المشكل الإتيقيّ على حروفه المخصوصة. فلا ريب أنّ التردّد والتحيّر اللّذين طالا خطّة النظر نفسها قد انتهى فيهما هيغل إلى شيء من معاودة الترتيب الداخليّ لعين الخطّة، نعني خطّة التفكير في ثلوث الفلسفة والدين والسياسة كما في شرائط الاستصلاح التاريخيّ للوجود السياسيّ للإنسان من حيث يقوم بالضرورة على استكماله من وجه إتيقيّ (أي من وجه انضمامه إلى وحدة إتيقية ملتزمة وحرّة بحرية حاقّة). لذا كان ينبغي أن يُخرج هيغل سلسلة من «المفاهيم» المتشابهة هي التي تشهد على أنّ التفكير الهيجليّ قد بلغ في هذا الطور - وعلى الرّغم من التقلّب النظريّ الذي ما زال يتصف به -

(20) العبارة لأدرنو: انظر ص 371 من: Theodor W. Adorno, *Drei Studien über* Hegel, in: *Gesammelte Schriften*, 3. Aufl. (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1990), Bd. 5.

شيئاً من التقييد الميتافيزيقي لمشكله الخاصّ بدأ يعرى من المراوحة المتصلة بين مثال الوحدة الإتيقيّة والإقرار «المؤلم» بالخيبة الإتيقيّة للإنسانيّة الحديثة. فجملة «المفاهيم» المتعلقة بالوحدة على مختلف درجاتها وفي وجوها المتباينة (Einheit ؛ Einigkeit ؛ Vereinigung ؛ Versöhnung)، كما «المفاهيم» التي تتعلّق بسلب الوحدة وفيها (die Zerreiβung أو die Entzweiung ؛ die Trennung ؛ die Aufhebung ؛ Entgegensetzung ؛ Allgemeinheit/Besonderheit ؛ Widersprechen) إلى تطوّر ميتافيزيقيّ حاسم في تاريخ نشوء التفكير الهيجليّ وربّوه. هاتان الشبكتان من المفاهيم اللتان تتحكّمان من كتاب الفرق - كما سنرى في حينه - هما اللتان توطّان لمعاودة النظر في ما كان هيجل قد خاض فيه وزاوله كإخراجات نظريّة نجمت عن التعاطي مع فكرتيّ المصير والحياة، بل هما اللتان تصوّران لنا كيف ثبت على مطلوب التفكير في الحياة برأسها (das Leben als solche)، ثمّ كيف تحوّل من ذلك كله - ومن خلال مناظرته لحدوسات هولدرلين - إلى التشكيك في الفلسفة من حيث إمكان إيفائها بذلك المطلوب المتيافيزيقيّ (نعني التعارض بين المغزى الإتيقيّ للحياة وبين المسلك التفكّريّ للفلسفة)، وهو التشكيك الذي سيفتضي من التفكير الهيجليّ النظر (الذي سيشارك فيه لحين مع هولدرلين ثمّ مع شلنغ) في إمكان استكمال الفلسفة إمّا كميثولوجيا دينيّة وإمّا كأستيطيقا، لكنّه تشكيك سيؤول بالتفكير الهيجليّ - في كتاب الفرق - إلى طرح سؤال الفلسفة في حدّ ذاتها، عمّ تقوم الحاجة إليها أصلاً وما حيلتها في أن تتفكّر زمانها.

لكن ما يهمنّا في هذا الموضوع هو أن نمهد للتثبت من أنّ سياق المناظرة التي يسرت لهيجل الأوّل أنّ يتفحص حدوساته الإتيقيّة

و«يقارعها» بحدوسات صاحبه هولدرلين - من 1797 إلى 1799 -، هو الذي يمثل على الحقيقة سياق نشوء مناظرة هيغل لفكرة «المثالية الألمانية» على حياها، نعي إمامه الباكر بتلك الفكرة، لا من جهة تحققها تاريخياً في الأشكال التي آتخذتها المثالية الترنسندنالتية وحسب، بل من جهة الإمكانيات الميتافيزيقية الجذرية التي ما انفكت تنطوي عليها من دون أن تستغرقها جميعاً.

لقد تحتم على التفكير الهيجلي - في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تطوره - أن ينظر كيف يتعدى السياق العملي الخاص بمسألتي الأخلاق والدين، ويبسط المشكل العملي الذي ما انفك يشغل عليه مذ طور توبنغن، على شاكلة مشكل إتيقي يجمع بين مقام العمل ومقام النظر، فيتحوّل مشكل الوحدة إلى مشكل ميتافيزيقي رأس الأمر فيه إخراج أنطولوجي لإتيقا في الحياة (من حيث لا تكون هي نفسها إلا إتيقية حاقة).

لذلك بدأ هيغل يقابل صراحةً بين جنسين متعارضين في النظر إلى الحي كما في الكلام عن الحي: قول يُدرج الحي والحياة ضمن «الينبغية» (das Sollen) المجردة التي لا يُطبقها إلاّ الذهن، وقول يسلم بالحي على وثاقته من الحياة، فلا يأخذ به إلاّ من حيث يكون فرداً عيناً حياً. لكن هل يعني هذا أنّ الحياة لا تكون إلاّ على «لامفهومية» (Unbegreiflichkeit) صماء تكاد تجرّ التفكير - من فرط إعياء - إلى تقريرها من باب الذي لا ينقال (das Unaussprechliche)؟

لا ريب أنّ التفكير قد بلغ لدى هيغل الأوّل (وفي هذا الطور الدقيق، نعي خلال عامي 1798 - 1799) ما سيصفه هو نفسه في طور لاحق بـ«النكته الليلية لضيق الكيان»، فكان لا بدّ له أنّ يتعناها على شدتها وشواشها المُربك، ويشرع بالفعل في امتحان جذري

لإمكاناته وأوساعه بما هو تفكير بدأ يلتبس عليه أمرُ الفلسفة في حدّ ذاتها. لكن هيجل الأوّل لن يذهب قطّ في هذا كلّه إلى التسليم - ولو لحين - بحرف عصبيّ كانت تكون الفلسفة غيرَ قادرة على قوله أو التعبير عنه. فلا شيء يتنافى في نظر هيجل الأوّل مع الحدس الإيتيقي للحياة مثل القول بما لا يُنقَلُ⁽²¹⁾. فالحياة المحض تُقال لا محالة وتُقال بما هي كينونةٌ تثبّت في الحال، لكنّها لا تُقال بأيّ حال من الأحوال على لسان التفكير ولا في لغة الذهن. لكن ما الذي يُبقي على التفكير والذهن دون أن يقولوا الحياة على سنتها، أي كما تنفعل وتسري في الأحياء الأعيان؟

إنّ رأس الفساد في التفكير كما في الذهن يرجع إلى كونهما يفصمان حيث الحياة تضمّ وتلأم وتشدّ، ويجمعان بتجريد شنيع حيث الحياة تفصم وتفصل بالفعل. لذلك يخرج هيجل في المواضع التي تتعلّق بسط فكرة الحياة عن إضافة الرّئاسة والخدمة لما تتصف به من رسوخ على انفصال الأطراف وتقابلها (بتقابل برّانيّ)، فيستبدلها بالرّباط الوثيق الذي يحصل عن اتصال الجزء بالكلّ، ويضرب على ذلك الرّباط مثل قُرَيْش كيف يحلّ القرشيّ محلّ قريش كلّها، أي كيف يحلّ الجزء/الفرد محلّ الكلّ، أو قل كيف يتجسّد الكلّ بما هو كذلك في الفرد العيّن، حدّ أنّه لا فصل بين الفرد/الجزء والكلّ:

«ومثاله قولنا «ابن قبيلة قريش» الذي تعني به العربُ الفرد

(21) لذلك لن يقف هيجل البتّة على «الشيء في ذاته - Das Ding an sich» كما لو كان يتعاصى على الفكر والقول: فليس ثمة حرفٌ يخرج على طائفة هذا وذاك. إنّه لعلّ هذا المعنى يُشيدُ أدرنو (المصدر نفسه، ص 304، 335 - 336) بالمسلك المثالي لهيجل من حيث لا ينفك يقوّض «ميثولوجيا الأوّل - die Entmythologisierung des Ersten selber» (ص 304 من المصدر نفسه) الذي يُظنُّ به أنّه لا يُقال ولا يعرف.

العين، فردٌ من تلك القبيلة، فذلك القول يعني أن هذا الفرد ليس مجرد جزء من الكل وأن الكل ليس شيئاً يقع بالتالي خارجه، بل الفرد نفسه هو الذي يكون على التدقيق الكل، أي القبيلة كلها. وذلك مما يتضح بتبعاته، نعي الكيفية التي يخوض بها مثل هذا الشعب الطبيعي غير المتجزئ الحرب، حيث يُنكَل بكل فرد ويُمثَل به؛ أما في أوروبا الزاهنة أين لا يحمل كل فرد بين جنبيه كل الدولة، بل لا تكون العُصبة إلا مُفْتَكِرَةً من وجه تقرير عين الحق للجميع، فإن الحرب لا تُخاض لهذه العلة ضد الأفراد، بل ضد الكل الذي يقع خارج كل فرد؛ فعند كل شعب حرّ في الأصل، كما هي الحال عند العرب، إنما يكون كل فرد جزءاً ولكنه في ذات الوقت الكل. ولا يكون الكل غير ما تكون الأجزاء إلا في الموضوعات وفي ما هو ميت؛ أما في الحيّ فالجزء هو عين الواحد الذي هو الكل؛ أما متى تُجمع الموضوعات الجزئية من وجه الإحصاء كجواهر، كل واحد منها بحسب خاصيته كفرد، فالمشترك بينها، [أعني] الوحدة، لا تكون إلا مفهوماً، وليست وجوداً ولا كائناً؛ لكن الأحياء موجودات من حيث تكون فاردة، ووجدتها إنما تكون كذلك موجوداً. وعليه فالذي يكون تناقضاً في ملكوت ما هو ميت، لا يكونه في ملكوت الحياة»⁽²²⁾.

لكن ما زال هيغل يكتفي بالتنصيص على الفرق القائم بين ضربين من الوحدة : وحدة مُفْتَكِرَةً (eine gedachte Einheit) يلبث فيها الفردي على تقابل غليظ مع الكل من حيث لا يقع إلا خارجه، ووحدة مغايرة ينص عليها هيغل إما بضرب الأمثلة وإما بالتشديد على فساد الوحدة المجردة التي تبقى دون الوحدة الحق. أما ما هي

Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Frühe Schriften*, s. 376.

(22)

الوحدة الحق وعلى ما تقوم، فهذا هو الذي لم يُدرك هيغل بعدُ فكرته على غايتها. فكل ما يبسطه هيغل من فكرة الوحدة لا يتعدى ذلك التصور العضوي الذي يقرّر التشادّ الجواني بين الفرد العين بما هو جزء وبين الكل: كذلك هي الحال في معارضة مثل اتصال الفرد بالكل داخل القبيلة بمثل انفصال الفردية الحقيقية عن كل الدولة في أوروبا الزاهنة، وكذلك هو الأمر أيضاً في مقابلة الوحدة بوصفها موجوداً (als Wesen) بالوحدة كمفهوم، أو مقابلة ملكوت الحياة (من حيث جنس التناقض الذي يسري فيه) بملكوت ما هو موضوعٌ ميث. لكأنّ تدبير هيغل الأول لفكرة الوحدة ما زال لا يستقيم إلا من وجه الاحتكام إلى ضرب من الأنطولوجيا السالبة⁽²³⁾ تنصّ فقط على ما لا تكونه فكرة الحياة بما هي الوحدة الصادقة، فتقتصد في السؤال عماذا هي بالفعل.

وبحقّ ما تتمّ تلك المواضع المثورة في نصوص 1798 - 1799 عن مجرد أنطولوجيا سالبة تصوّر لنا طورَ تفكيرٍ لا يزال يتلعثم في تخير صيغته الخاصة وتعقب مطلوباته، فلا يأتي بيّانها إلا من حيث يقوِّض وينسخ ما من شأنه أن يعوق ويعطل ذلك البيان. ففي

(23) تنتج تلك الأنطولوجيا السالبة عن إخراجين نظريين رئيسين: أولهما أن هيغل قد أدرك بالفعل حدود الوحدة التي تحلّ بالمحنة من حيث تطلّ وحدة ذاتية تتمّ عن ذاتية فردية باتت تحشى على نفسها من منازلة العالم والأشياء؛ وثانيهما أن هيغل ما زال يتردّد إلى 1799 في حسم علاقة وحدة المحنة بوحدة الحياة من جزاء تحيره في وجوه تنزيل التقابل والتضادّ في صلب فكرة الحياة، وهو أمر لن يفرغ منه إلا في نصّ مقطع نسق 1800. وبالتالي فالأنطولوجيا السالبة إنّما تفصح عن ازدواج المحنة التباينية في نصوص 1798 - 1799: إنّ هي إلا محنة نظر تضاعف كمحنة كتابية. ولن يخلص هيغل الأول من هذه المحنة المزدوجة إلا باستقبال حدودات هولدرلين في الحياة بما هي التثام منازغ - Vereinigugn von Strebensrichtungen تنضاد إلى ما لا نهاية، وإدراجها في خطة نظر بدأت تسلك حياال التناقض مسلكتاً دبالكطيقياً غير مفصوح.

المواضع كلها التي يخوض فيها هيغل في فكرة الحياة إنما يذهب رأساً إلى عرض وجوه فساد الوحدة التي تقوم على المفهوم بما هو كليّة ذهنيّة تتجرّد من الأفراد الأعيان، ويمعن في ذلك حتى تتبين تلك الوحدة التي بالمفهوم كمجرّد جَمْع لأطراف موضوعيّة متقابلة بتقابل يقبع خارجها. لكنّه يشدّد في الوقت نفسه على فساد اللّغة التي تقف عند تلك الوحدة المجرّدة، فلا تقول ما تلتبسُ توحيدَه إلاّ كطرف مفردٍ ومحدود، أي كطرف موضوعيّ ميّت.

إذا تفحصنا أهمّ تلك المواضع، بان أن معالجة هيغل لفكرة الحياة من جهة ما هي آصرة التمام وائتلاف لا نهاية فيهما إنّما تهتدي بما يكون عليه الضدّ الفاسد لتلك الآصرة الجاملة واللّغة المتهافتة التي يُصاغُ فيها. فما من موضع رئيس يخلو من الأمرين مقترنين. وزائداً إلى الموضوع الرئيس الذي ذكرنا أعلاه، نجد موضعين آخرين يتقدّمانه، أولهما⁽²⁴⁾ يندرج في سياق بسط الترتيب الداخلي لرباعيّة الأخلاقيّة والمحبة والتفكّر والدينيّ، وثانيهما⁽²⁵⁾ - وهو الذي يُسهب فيه هيغل أكثر من الأوّل - يتعلّق بلغة التفكّر كيف تسمع وتقول الوحدة.

فأمّا في الموضوع الأوّل فيقرّر هيغل أنّه إذا كانت وحدة المحبة تنسخ وحدة الأخلاقيّة (التي كانت تكون هي نفسها نسخت الرّياسة ضمن ما يحصل للوعي)، وترفع حدودها (يعني تقابل الذاتيّة مع القانون الأخلاقيّ الذي يفرض عليها كموضوعيّة قاهرة)، فإنّ التفكّر ينسخ المحبة من حيث يعاود إثبات التقابل لكن على موضوعيّة الغليظة بخاصّة، وبذلك يكرّر إثبات عين الحدود التي تتّصف بها الأخلاقيّة، لكن من وجه عكسها. أمّا الدينيّ فهو «*πλήσωμα* المحبة»، أي

(24) المصدر نفسه، ص 370.

(25) المصدر نفسه، ص 372 - 375.

يكمّلها من حيث يجمع بين المحبّة والتفكّر (أو بين الوعي والذهن) على ارتباطهما. غير أنّ الدينيّ - وهذا ما يضيفه هيغل أثناء معاودة صياغة هذا الموضوع - يسقط بدوره في عين التقييدات (dieselbe Beschränkungen)، لكن من وجه أنّ المتصوّر الذي يحدث إنّما يظلّ مقيّداً (ein Beschränkendes) لا يتلقّى إلاّ مقيّداً (nur Beschränktes). واللافت في هذا الترتيب فضلاً عن كونه يقف على حدود الأطراف الأربعة بما فيه الدينيّ، أنّه يقيم تناظراً خفياً بين الأخلاقيّة والتفكّر من جهة وبين المحبّة والدينيّ من جهة أخرى، لكأنّ الأخلاقيّة لا تقول الجمع الذي تذهب فيه بين الفرديّ والكلّيّ إلاّ على لسان التفكّر، والدينيّ الذي يؤلّف بين المتناهي واللامتناهي لا يقوله إلاّ في لغة المحبّة. فاللّغتان اللتان تتعارضان في هذا الموضوع هما لغة التفكّر التي تظلّ دون لغة المحبّة :

«فكلّ تفكّر إنّما ينسخ المحبّة، ويقيم من جديد الموضوعيّة، فيبدأ معه من جديد مجال التقييدات»⁽²⁶⁾.

لكنّ وحدة الحياة ليست «الوحدة المجرّدة» التي تقولها الأخلاقيّة في لغة التفكّر، ولا «اللاتعيّنيّة السالبة» التي يقولها الدينيّ في لغة المحبّة. ومعناه أنّها على التدقيق لا تكون كليّة موضوعيّة تقابل الذاتيّة المتخلّقة، ولا كليّة غير متعيّنة تقارع بها الذاتيّة الموضوعيّة (كما هي الحال في وحدة المحبّة التي تظلّ استيضاعاً في المثاليّة لحياة ما انفكّت تمعن في الخواء)⁽²⁷⁾. ففي اللّغتين يحصل

(26) المصدر نفسه، ص 370.

(27) المصدر نفسه، ص 402 : «Die Existenz des Jesus war also Trennung von der Welt und Flucht von ihr in den Himmel; Wiederherstellung des leerausgehenden Lebens in der Idealität...».

تناقضٌ شنيعٌ لا طاقة للحياة به، نعني كون الحياة تجحد الحياة⁽²⁸⁾، فكانت تكون الحياةً نحرّاً للحياة (Selbsttötung des Lebens) لا قرار له سوى التحصّن بالخواء⁽²⁹⁾.

وأما في الموضوع الثاني فيبدأ هيغل بمعارضة⁽³⁰⁾ مقالة لسنغ في لغة اليهود، إذ يقول فيها هذا الأخير إنها «لغةٌ طفوليّةٌ لم تنم ولم تبلغ طورَ الرشد - «eine unentwickelte kindliche Sprache»، فيردّ هيغل بأنّ الصدى الطفوليّ الذي تحمله تلك اللّغة وطريقتهما الثقيلة في التعبير إنّما يرجعان بالأحرى إلى ما يتّصف به «روح» هذا الشعب من «مسخ طرفٍ - die höchste Mißbildung»⁽³¹⁾. ثمّ يتخلّص من ذلك إلى نقد لغة التفكير التي تردّ القضايا كلها إلى صورة الحكم، فلا تصوغ المحمولات إلاّ على نحو ما يكون من قبيل المفهوم والكلّي، لا على النحو الذي «تكون [فيه] تلك المحمولات نفسُها من قبيل الكائن والحيّ؛ فليس من زمام هذا التفكير البسيط أن يعبر عن الرّوحيّ بروح - nicht geschickt das Geistige mit Geist - auszudrücken».

يتبيّن إذاً أنّه قد طرأ على التفكير الهيجليّ - قبيل رحيله إلى بينا - شاغلٌ نظريّ مهمّ لم يعهده من قبل هذا، نعني بداية انهماجه بوجود التدقيق في لغة الفلسفة كيف يتيسّر لها أن تقول الحياةً على إتيقيتها، أو كيف تقول «الرّوحيّ بروح». بقي أنّ هيغل هاهنا بقدر ما يقف على الحروف الأنطولوجيّة السالبة لفكرة الحياة، فلا يسطّ منها

(28) المصدر نفسه، ص 348.

(29) المصدر نفسه، ص 350.

(30) المصدر نفسه، ص 372.

(31) المصدر نفسه، ص 373.

إلا ضديدها، بقدر ما يمعن في بيان تهافت اللّغة التي يُعوّزها القول في الحياة أصلاً، فلا ينصّ على اللّغة التي من زمامها أن تقول إتيقيّة الحياة من دون أن تثلّمها أو تنحرّها. فالأمر في فكرة الحياة ولغة الفلسفة هو هو، نعني التلوّيح بالتأمليّ المقبل من الفلسفة الذي لن يهتدي إليه هيغل إلا أياً يتّضح له - في فاتحة طور بينا، أي في كتاب الفرق - أن قول الرّوح من وجه الرّوح (لا من وجه الرّسم أو الحرف) إنّما يقتضي من الفلسفة أن تغيّر تقويمها أصلاً. إذّاك فقط سيتعرّز التهذيب الإتيقيّ للفلسفة لدى هيغل الأوّل بتهذيب تأمليّ للعنصر الفلسفيّ.

غير أنّ ما نشغل عليه الآن هو بيان كيف بدأ يتحكّم ذلك التشديد على التنافر الميتافيزيقيّ بين الحياة والتفكير (الذي يكاد يتحوّل إلى تعارض غليظ بين الحياة وبين الفكر نفسه) من المشكل الهيغليّ نفسه. لقد بدأ يتقرّر في نظر هيغل أنّه إذا لم يكن من ناصية التفكير أن يقول الحياة على إتيقيتها تامّة (أي من حيث الوحدة الفاردة التي تنتج على نحوها)، فالعلة في ذلك أنّ التفكير يظلّ - وإنّ بمفارقة - حبيس ميتافيزيقا الجوهر، فلا يتفكّر ولا يقول الأحياء إلاّ من حيث تكون في نظره «كثرة جوهريّات مطلقة» - eine Mehrheit absoluter Substantialitäten⁽³²⁾.

فالذي قد يُتظر من التفكير على اتّصاله بالذهن هو أنّه قد يكون تعدّي صعيد الجوهريّة الموضوعيّة، من حيث يكون أفلح في ردّها إلى مقام الذاتيّة، أو إلى ما يقيده هيغل من وجه أنّه «الحاصل الأيب إلى الوعي» «das zum Bewußtsein Gekommenen»⁽³³⁾. لكنّ المفارقة

(32) المصدر نفسه، ص 376.

(33) المصدر نفسه، ص 370.

تكمُن في كون التفكير - إذ يخال أنه قد فرغ من نقل الجوهرية إلى الوعي - إنما يعن في عين الجوهرية، فيتفكر الوعي نفسه كجوهرية صماء: ثمة في التفكير كما في لغته مسلّك جوهراني لا ينفك التفكير يحتذي به حتّى في ما يتعلّق بالطرف الذي يهبه «صورة المتفكّر». فالمفارقة التي تتفعل في صلب التفكير إنما ترجع إذاً إلى كون التفكير:

dem sie die Forme des - يفترض أنّ الذي يهبه صورة المتفكّر - Reflektierten gibt لا يكون في نفس الوقت بوصفه مُتفكراً⁽³⁴⁾،

أي أنّ التفكير لا يمرّ في ما يتفكّر فيه، بل لا يتلقّى⁽³⁵⁾ المتفكّر أصلاً على أنّه كذلك، وإنما يُبقي المتفكّر على كثرته الجوهرية، فإذا هو كثرة جواهر منفصلة بإطلاق، لا بل متقابلة بإطلاق لا حيلة في الجمع بينها إلاّ بإخراج كليّ مفهوميّ يتجرّد تماماً من كثرة الأفراد الجاثمة على جوهريتها. واللافت هاهنا أنّ هيغل لا يكاد يميّز المُتفكّر (das Reflektierte) من المُتفكّر (das Gedachte)⁽³⁶⁾، فكلاهما يظنّ

(34) المصدر نفسه، ص 374.

(35) ثمة بالفعل مشكل استقبال: التفكير لا يستقبل - من جزاء مسلّكه الجوهراني - إلا من وجه الإنفعال بالجوهر - «passiv in sich aufzunehmen» (المصدر نفسه، ص 373). فلذلك تظنّ صورة التفكير كما لغته «على مفارقة - widersinnig» لا نفوت أبداً.

(36) المصدر نفسه، ص 361: «Die Einheit (...) durch die Regel ist nur scheinbar, weil sie nur ein Gedachtes ist und eine solche Einheit die Mannigfaltigkeit weder aufhebt noch vereinigt, sondern in ihrer ganzen Stärken bestehen läßt.»

قارن: ص 362.

فالوحدة التي تقوم على اتّباع قاعدة التفكير إنما تكون ظاهر وحدة وحسب؛ فما هي على الحقيقة بوحدة حاقة ما دامت مُفكّرة وحسب. ولذلك تظل قاصرة، فلا تنسخ الكثرة المتنوعة ولا تضمّها، بل تتركها على غلظتها الموضوعية، أي تترك الأطراف المتباينة على تباينها =

على التقابل المجرد بين الفرديّ العيني والكلّي الموضوعي الذي ينتصب على حياله، فلا يقترن ذاك بهذا إلا على نحو «الينبغية» (وليس البتة على نحو الأصرة الحيّة والكائنة بين الجزء الذي يتركز فيه الكلّ والكلّ الذي يتعيّن في الجزء). إذا رأس الفساد في لغة التفكير أنّها لا تقول الروحيّ (من حيث بدأ يثبت كسيّ للحياة) إلا كجوهرية موضوعية هي أشبه ما تكون بالمونادة التي لا تتقرّر إلا من حيث تصدّ، ولا ترسخ من الكينونة إلا من حيث تمعن في نفسها⁽³⁷⁾. لذلك يظلّ التفكير يتكلّم «تلك اللّغة الموضوعية أبداً - diese immer objektive Sprache» التي تغفل دائماً عما «يرد الوعي من تنوع المعنى الذي يعدل تنوع أواصر الحياة كما تنوع التقابل الحاصل بين الحيّ والميت»⁽³⁸⁾.

إلا أنّ هذا الإمعان في تشخيص فسادات التفكير من حيث صورته كما من حيث مسلكه في التعاطي مع فكرة الحياة، إنّما يساوقه تحوّل يطرأ على المشكل الإنثقيّ (نعني مشكل التفكير في الحياة بما هي وحدة روحية) من جهة أنّ هيغل قد بدأ يرتقي به إلى مصافّ المشكل الفلسفيّ. فالمشكل الهيغليّ الذي رأيناه يتحوّل من محلّ العمل إلى محلّ النظر، ثمّ يُضبط من وجه مطلوب التفكير في

= الأفضى. لكن ليكنّ منا على بال هاهنا أنّ هيغل بدأ يجمع في فكرة الحياة بما هي وحدة بين الضمّ والأصر من جهة وبين النفي والنسخ من جهة أخرى، أي أنّه قد شرع يفكر من وجه دياكتيقي، ما زال في واقع الأمر ابتدائياً، لكنّه ينذر بما سيرد في نصّ 1800، نعني مقطع نسق 1800.

(37) وهذا في حدّ ذاته سبق طريف إلى ما سيذهب فيه نصّ 1807 من نسخ لميتافيزيقا الجوهر. انظر في هذا الشأن: غيورغ فلهم فردريش هيغل، فنومينولوجيا الروح، ترجمة ناجي العونليّ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، ص 129 - 134.

Hegel, *Werke in Zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Frühe Schriften*, s. 373. (38)

الحياة على حيالها، إنما بدأ الآن يتمكن من حروفه الميتافيزيقية المخصوصة، نعني أنّ التفكير الهيجلي قد بلغ في تديره المنقلب الميتافيزيقي التالي : التفكير في الحياة من جهة ما هي **تأصر المتناهي واللامتناهي**، ولكنها أصراً ما زالت تشكل - حدّ هذا الطور - في نظر هيغل أمراً مُلغزاً هو أشبه ما يكون بالعلق المقدّس ما زال لا يدركه لا التفكير ولا الذهن، بل ما زال التفكير نفسه يتحير شديداً:

«...غير أنّ تأصر المتناهي واللامتناهي يظلّ سرّاً مقدّساً، فذلك التأصر إنّما هو الحياة نفسها؛ أما التفكير الذي يفصم الحياة، فيمكنه أن يفصلها إلى لامتناه ومنتاه، فوحده التحديد، [أعني] المتناهي الذي يُعتبر لذاته، هو الذي يعطي مفهوم الإنسان كأنه يقابل الإلهي؛ أما خارج التفكير، أي على الحقيقة، فذلك التحديد لا يحصل»⁽³⁹⁾.

ما زال التفكير الهيجلي في هذا الموضع لم يدرك من الحياة إلّا وجهها العصبي على التفكير والذهن، لكنّه يترجم ذلك الوجه المعتاص من الحياة إلى لغة الميتافيزيقا. فالمعتاص في تدير فكرة الحياة إنّما هو كونها أصراً حاقةً تلأم المتناهي واللامتناهي. وإنّ يكن هيغل هاهنا يردّ على موضع بعينه من كتاب كنت في الدين ضمن الحدود البسيطة للعقل⁽⁴⁰⁾ يتعلّق باستخدام عبارة «السّر المقدّس»، فالأمر إنّما يخصّ في نهاية المطاف المشكل الهيجلي من حيث أمسى هيغل ينوي صياغته على منوال ميتافيزيقيّ بيّن: التفكير في الحياة

(39) المصدر نفسه، ص 378.

(40) إنّما يجحد هيغل هاهنا مجرد المصادرة العملية على وجوب وحدة المتناهي واللامتناهي؛ فالحياة ليست البتّة من باب المصادرة ولا التسويغ الترنسنتالي.

في استعمال كنت لعبارة «السّر المقدّس»، انظر ص 148 - 160 من: Immanuel Kant, *Die Religion innerhalb der Grenzen der bloßen Vernunft*, Hrsg. K. Kehrbach (Leipzig: Reclam, [s. d.]).

يقتضي الاستفهام الجذري لما به يستقيم إئتلاف المتناهي واللامتناهي.

بيد أنّ هذا المنقَلب الميتافيزيقيّ في صياغة هيغل لحروف مشكله الإيتيقيّ ما كان ليحصل من تلقاء تطوّر التفكير الهيجليّ في حدّ ذاته. فإذا أولينا النظر في الأمر من حيث تطوّر المشكل الهيجليّ من 1796/1797 إلى 1798 (أي من لحظة الاشتغال على الصياغة الإيتيقيّة لفكرتيّ المصير والحياة) فإنّه يكاد يكون من المحال - في تقديرنا - أن يكون التفكير الهيجليّ قد تدرّج من نفسه ليخلصّ بنفسه من تلك الأنطولوجيا السالبة في الحياة إلى هذه الصياغة الميتافيزيقيّة لتأصر المتناهي واللامتناهي: أو لم يتحرّر هيغل شديداً في تمييز وحدة المحبّة (من حيث لا توافق لا وحدة الذهن ولا وحدة العقل) ممّا ينبغي لها أن ترسخ عليه كوحدة مطلقة تقوم بذاتها هي وحدة الحياة؟ وعمّ ينمّ ذلك التقرير الخاطف للـ«الحياة المحض بما هي كينونة» الذي ورد أثناء تقييد هيغل للتفكير في الحياة بما هو المطلوب الميتافيزيقيّ الأوحد للفلسفة؟

في نهاية 1797 وبداية 1798 يشتغل هيغل في نصّين⁽⁴¹⁾ على مسألة الوحدة برأسها. فيبتدئ في النصّ الأوّل بالمقابلة بين الوحدة التي تحصل في النشاط العمليّ وبين الوحدة النظرية: فأما الأولى فتكون وحدة «في الحال» من حيث لا تحصل في المتكثّر المعطى،

(41) نعني النصّين اللذين جمعتهما هـ . نوهل تحت عنوان *Entwürfe über Religion und Liebe*، أي نصّ *Moralität, Liebe, Religion* ونصّ *Glauben und Sein* مع أنّهما نصّان منفصلان. واللافت أنّ هذين النصّين يعرضان كأشّد نصوص طور فرانكفورت إمعاناً في التأملية، فهما - وبخاصّة النصّ الثاني الذي في [الإيمان والكينونة] - نصّان ميتافيزيقيّان بإطلاق لا نظير لهما إلاّ تلك المواضع الثلاثة التي رأيناها تتخلّل النصوص الموضوعية في روح المسيحية ومصيرها أو النصّ المتأخّر المعروف - بمقطع نسق 1800.

أي تتقرّر من حيث يكون المقابل قد أُغْيِي تماماً⁽⁴²⁾، وأما الثانية (أي النظرية) فتظلّ وحدة خاوية تُعرى من المعنى إن هي حصلت من دون المتكثّر، فلا تكون إلا في صلتها به. لكنّ الترتيب الميتافيزيقيّ الحاسم الذي يرد في هذا النصّ إنّما يكمن في شبكة المفاهيم التي يستخدمها هيغل، من مثل «الأنا» و«الأنا العمليّ» و«اللاأنا» و«الذات» و«الموضوع» و«الطبيعة» و«الحرية»⁽⁴³⁾: فالوحدة (بدلالة die Einheit) لا تستتبّ لا على جهة الإمعان في الموضوعية (اللاأنا الطارف بما هو die höchste Objektivität) ولا على جهة الإمعان في الذاتية (الأنا الطارف بما هو die höchste Subjektivität)⁽⁴⁴⁾، بل تحضّل بين الذات والموضوع. إلا أنّ هذا الترتيب الميتافيزيقيّ لفكرة الوحدة من حيث محلّ حصولها (= بين الذات والموضوع)، إنّما يحيل - زائداً إلى لغة شلنغ التي كان هيغل الأوّل على علم بها مذ نهاية طور برن - إلى تفكير هُولدِرْلِين الذي انكبّ - خلال طور

Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Frühe Schriften*, s. 239. (42)

ثمّ يفسخ هيغل جملة كان كتبها على هامش هذا الموضوع: «Die theoretische Einheit ist leer, bedeutungslos ohne eine Mannigfaltiges, nur in Beziehung auf dieses denkbar».

(43) ومع أنّ قارئ تلك المفاهيم قد يظنّ للوهلة الأولى أنّ هيغل قد انتزعها من مثالية فيشته، فإننا نرجح أنّها تأتت من قراءة هيغل لنصّ من أوّل نصوص شلنغ كان قد نشره في 1795 في دار كوتنا بتوبنغن، نعني: Friedrich Wilhelm Joseph Schelling, *sämmtliche Werke* (Tübingen: Cotta, 1795), Bd. 1: *Vom Ich als Prinzip der Philosophie oder über das Unbedingte im menschlichen Wissen*.

قارن الرسالة العاشرة (رسالة شلنغ إلى هيغل بتاريخ 4. 2. 1795) بالرسالة الحادية عشرة (رسالة هيغل إلى شلنغ بتاريخ 4. 16. 1795), Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, *Briefe* 1, ss. 22, und 44.

(44) Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Frühe Schriften*, s. 242: «Die theoretischen Synthesen werden ganz objektiv, dem Subjekt ganz entgegengesetzt. Die praktischen Tätigkeit vernichtet das Objekt und ist ganz subjektiv».

هَيْبِرْيُونُ (أي من 1794 إلى 1798)⁽⁴⁵⁾ - على تفحص وجوه الوصل
الممكنة بين الذات والموضوع من جهة الوقوف على وجوه الفصل
والتقابل القائمة بينهما.

أما في النصّ الثاني *Glauben und Sein*، فإنّ هيجل يكاد لا
يقطع في كل سطر منه مناظرةً حدوساتٍ هُولْدِرْلِينِ المتعلقةً بالكينونة.
ويمكن أن نردّ ما جاء في النصّ إلى المقاليتين التاليتين :

- الوحدةُ نشاطٌ توحيدٌ يحصلُ بين أطرافِ النقيضة - die
Glieder der Antinomie⁽⁴⁶⁾.

- التوحيدُ على هذا المعنى والكينونةُ يتكافآن من حيث الدلالة -
sind gleichbedeutend؛ فلذلك الكينونةُ يُعتقَدُ فيها ويُسلَّمُ بها
وحسب : «Sein kann nur geglaubt werden»، فالكينونةُ هي ما
يُضدُّمُ به «woran man sich stößt» المرءُ على إطلاقيته⁽⁴⁷⁾.

(45) في رسالة إلى إمانويل نيتاميرُ (بتاريخ 24. 2. 1796) يكتب هولدرلين لصاحبه أنّه
بصدد صياغة رسائل فلسفية الغرض منها «تعقب الفحص عن المبدأ الذي يشرح وجوه
الفصل (...»، ويكون الحيلة في إلغاء التقابل، [أعني] تقابل الذات والموضوع، الأنا
والعالم، بل تقابل العقل والنقل - ويتم ذلك على الصعيد النظري من خلال الحدس العقلي -
durch intellectuale Anschauung، ومن دون الرجوع إلى العقل العملي»، انظر :
Hölderlin, *Oeuvres*, p. 31.

فهولدرلين كان قد أدرك باكراً أنّ الاعتصام بفكرة العقل العملي كما صاغته المثالية الكنتية إنّما
يُبقى التفكيك على تقابل غليظ بين الذات والموضوع، والحزبية والطبيعة، والإنسان والعالم.
لذلك وجد هيجل الأوّل في خروج هولدرلين المبكر عن صورة التشريع العملي للعقل بعض
ما يساوق حدوساته المبكرة في إخراج معقولة عملية غير مجردة. لكن هولدرلين قد سبق إلى
ذلك منذ نص 1795 : الحكم والكينونة (*Urtheil und Seyn*)؛ ولا غرابة في أن تُمثّل فكرة
«الكينونة» لدى هيجل في 1797 - 1798 لصيقة لفكرة «الحياة»، فذلك إنّما نتج عن مناظرته
لحدوسات صاحبه هولدرلين في هذا المرحلة بالذات من طور فرائكفورت.

Hegel, *Ibid.*, ss. 250-251.

(46)

(47) المصدر نفسه، ص 251.

لكنّ هاتين المقالتين لا تفهمان حقّ الفهم من دون الإحالة على نصّ هولدرلين في الحكم والكينونة (1795)، فاشتغال هيغل الأوّل هاهنا على علاقة الوحدة بالنقيضة إنّما يلوّح بما كان هولدرلين وهيغل وزينكليز قد اجتمعوا على مزاولة التفكير فيه⁽⁴⁸⁾: الذات والموضوع يفترضان من حيث هما طرفا النقيضة أصلاً ما، هو الذي يتفكّره هولدرلين على أنّه الكينونة من حيث «تنمُّ عن رباط الذات والموضوع»⁽⁴⁹⁾. لكنّ هولدرلين يشدّد في الفقرة الأخيرة من نصّ 1795 على أنّه «لا بدّ من دفع الخلط بين تلك الكينونة وبين الهويّة (أو التهوّي)»⁽⁵⁰⁾، فشتان بين الكينونة على حيالها وبين تهوّي الذات والموضوع. وهاهنا تحضّل لهولدرلين موجدّة نظريّة فاردة هي التي سيقلب هيغل الأوّل في سياقها صياغته لمشكل الوحدة رأساً على عقب: فهولدرلين بتشيده ذلك إنّما يقصد إلى معنى بعينه هو تقديم

(48) يرجع الفضل في التنبيه على منزلة تفكير هولدرلين من تاريخ تطوّر تفكير هيغل - كما من تاريخ «المثالية الألمانية» إلى أعمال د. هنريش: Dieter Henrich: «Hölderlin über Urteil und Sein: Eine Studie zur Entstehungsgeschichte des Idealismus.» *Hölderlin Jahrbuch*, no. 14 (1965-1966), ss.73-96, und *Hegel im Kontext*, ss. 9-40: Hegel und Hölderlin, und 61-72: Hölderlins Systementwurf und Hegels früheste Probleme. ونذكر أيضاً أعمال كريستوف يامه: Christoph Jamme, *Ein ungelehrtes Buch: die philosophische Gemeinschaft zwischen Hölderlin und Hegel in Frankfurt 1797-1800*, Hegel-Studien; Beiheft 23 (Bonn: Bouvier, 1983);

«Jedes Lieblose ist Gewalt. Der junge Hegel, Hölderlin und die Dialektik der Aufklärung.» in: Jamme und Schneider, Hrsgs., *Der Weg zum system: Materialien zum jungen Hegel*, ss. 130-170.

Friedrich Hölderlin, *Urtheil und Seyn*, in: Manfred Frank und G. Kurz, (49) Hrsg., *Materialen zu Schellings philosophischen Anfängen* ([Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1975]), s. 108: «Seyn - drückt die Verbindung des Subjects und Objects aus».

(50) المصدر نفسه، ص 108.

الرباط (أو الأصرة) بإطلاق. فالرباط إنما يتقدم ويختلف بإطلاق عن أطراف النقيضة أو التقابل، ولذلك تكون الكينونة رباطاً أصلاً - *eine ursprüngliche Verbindung*، وليست البتة مجرد وحدة أو توحيد أو جمع أو ما شابه ذلك، ومعناه أن الكينونة على الأصل وصلٌ يصل ويفصل من وجه سواء ومن حيث يتقدم الموصول والمفصول من وجه سواء. لكن بهذا المعنى يكون هولدرلين منذ طور هيرزبون قد خرج على سياق المثالية الألمانية، لا بل خالف مثاليته فيشته (في فقه العلم لسنة 1794) كما مثالية شلنغ الأول (في الأنا)⁽⁵¹⁾. فالكينونة لا تُستنبط لا على جهة الذات ولا على جهة الموضوع، بل لا تُستنبط أصلاً، وإنما تُحدس كرباط أصلاً (يستوي فيه التهوي والانفراق) بضرب مخصوص من الحدس يصفه هولدرلين بـ «*die intellectuelle Anschauung*» (كان يحرص على رسمها في شكل مغاير لما درج في المثالية الألمانية، تماماً كما كان يفعل في رسم لفظ *Seyn*)⁽⁵²⁾، وهو الحدس الذي سيتعقبه هولدرلين بالرجوع إلى فلسفة الجمال عند أفلاطون، ثم عند صياغة نظريته في لغة الشعر (بما هي تقوّل لا نهاية فيه يقع حذاء ذلك الأصلي الأول).

ذلك هو على التدقيق السياق الميتافيزيقي الذي يتقرر ضمنه

(51) هذه المنزلة المخصوصة التي يحتلها تفكير هولدرلين في طوري هيربون (1794 - 1798) وإميدوكليس (1798 - 1800)، وبخاصة في ما يتعلّق بالحدوسات الميتافيزيقيّة التي وردت في نصّ 1795 (الحكم والكينونة)، هي التي تُفسّر في نظرنا فساد تمثّل تطوّر «المثالية الألمانية» كما تطوّر التفكير الهغلي على شاكلة تدرّج خطّي كان يكون ينتهي دوماً إلى تصوّر أرفع من التصوّر السابق: فنصّ 1795 إنما يمثّل موضع «الإنفراق» الداخلي للمثاليات الألمانية، من حيث يخرج باكراً على المثالية الترنسندناليّة كما كان يأخذ بها فيشته وشلنغ.

(52) انظر ص 40، 49، الهامش رقم 63 من: Frank und Kurz, Hrsg., *Materialen zu Schellings philosophischen Anfängen*.

لدى هيغل الأول أن الكينونة غرض تسليم، وليست البتة غرض تفكير، فكلما تُفكرت الكينونة، تصير إما ذاتاً قصية أو موضوعاً قصياً، أي فصلاً لا يؤوب البتة إلى وصل. وعلى هذا المعنى أيضاً تثبت الكينونة على إطلاقيتها البسيطة التي لا حيلة للفكر إلا أن ينصدم بها: «الكينونة على حيالها - die Unabhängigkeit des Seins»⁽⁵³⁾. لكن التعارض الذي رأيناه يقوم بين الوحدة - في صيغتها الإتيقية - وبين التفكير إنما يشتد هاهنا كتعارض بين الكائن - das Seiende وبين المُفكر - das Gedachte :

«فإنما المُفكرُ مفصولٌ يقابل المُفكر، فليس هو بكائن»⁽⁵⁴⁾.

إجمالاً، ما زال التفكير الهيجلي - على الرغم من تقرير الحياة المحض ككينونة تقوم على حيالها (تتقدم بإطلاق الأطراف المتقابلة: الذات والموضوع، المتناهي واللامتناهي) - لم يبلغ إلا التشكيك صراحة في قدرة الفلسفة على أن تتفكر أو تقول الحياة المحض بما هي رباط حاق. ولذلك لا يدلّ المنقلب الميتافيزيقي الذي بسطنا أعلاه على أنه أول عهد هيغل بتعاطي صناعة الفلسفة على علاقتها، فهيجل الأول إنما بدأ يتعاطى الفلسفة من وجه نقديّ ذهب فيه حدّ التشكك جذرياً في لغتها ومسلكتها التفكيرية: لقد بدأ هيغل يتفلسف - في هذه المرحلة الدقيقة التي توطئ لما سيظهر به في كتاب الفرق - من جهة النظر في إمكان استكمال الفلسفة، بل نسخها في ما من شأنه أن يأتي كفاية بيان وتقرير ذلك الرباط الحيّ الحاصل في الأحياء الأعيان. وعليه فالحدس الإتيقي للحياة بما هي آصرة أصلانية (تتعدى مجرد

Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. I: *Frühe Schriften*, s. 251: «Diese (53)

Unabhängigkeit, die Absolutheit des Seins ist es, woran man sich stößt».

(54) المصدر نفسه، ص 252: «aber ein Gedachtes ist ein Getrenntes, dem

= Denkenden entgegengesetzt; es ist kein Seiendes».

التوحيد والجمع) إنما يفضي لدى هيغل الأول إلى استفهام جذري للفلسفة، هلاً يكون من وسعها أن تتجاوز نقيضة الأطراف المتناهي (التي لا تنفك تتنافى وتتناسخ)، لتتفكر محلّ تأصر المتناهي واللامتناهي⁽⁵⁵⁾. كذلك تؤول المآزق النظرية كلها التي تعناها التفكير الهيجلي إلى محنة بعينها هي محنة التشكيك في الفلسفة برأسها: هل تظلّ على المسلك النقائضي للتفكر فلا تتحرّك إلا ضمن التحديدات المرسّخة، أم تتعاطى مع اتصال المتناهي باللامتناهي من وجه مغاير سرعان ما سيّضح لهيغل أنّه وجهها التأمليّ الصادق.

واللافت أنّ محنة التشكيك تلك قد تكون بجيل هيغل كلّه (وإنّ على وجوه متباينة). ففي النصّ الذي كان هيغل قد نسّحه بخطّ يده في نهاية 1796 أو في 1797 وكان ف. روزنتسفايغ أعطاه عنوان أقدم برنامج نسق في المثالية الألمانية⁽⁵⁶⁾ يجمع هيغل وشلنغ

= وفي هذا أيضاً بعض صدى لما يورده هولدرلين في الصياغة الأولى لهيبريون، نعني ذلك النفس الزبيبي الذي كثيراً ما يشدد على نقائضية كلّ ما يُفكر من حيث يظل دون التثام الواحد والكيونة: «عبثاً غادرت موطني، وتعقبت الحقيقة!»، انظر: Friedrich Hölderlin, *Urtheil und Seyn*, in: Frank und Kurz, Hrsg., *Materialen zu Schellings philosophischen Anfängen*, s. 113.

(55) في هذا الطور بالضبط (1797 - 1798) يقيد كلاؤس دوزينغ نشوء التفكير الهيجلي في علاقة المنطق بالأنطولوجيا (التفكر والكيونة) كأول أطوار تكوّن المسلك الديالكطقي لدى هيغل: Klaus Düsing, *Das Problem der Subjektivität in Hegels Logik: Systematische und entwicklungsgeschichtliche Untersuchungen zum Prinzip des Idealismus und zur Dialektik*, Hegel- Studien: Beiheft; 15 (Bonn: Bouvier, 1976), ss. 50-74; Die Logik der endlichen Reflexion in ihrem Verhältnis zur Ontologie des reines Seins.

Das älteste Systemprogramm des deutschen Idealismus (1796/ 1797). (56)

ولن نخوض هاهنا في ذلك السجال الذي بدأ منذ اكتشاف في 1917 ف. روزنتسفايغ مخطوط هذا النصّ (المخروم في بدايته) ورجّح نسبته إلى شلنغ، ثمّ جحد عليه ف. بوم ذلك (في 1926) لينسب النصّ إلى هولدرلين، إلى أن استأنف أ. بوغلر في 1965 ذلك السجال لينسب النصّ إلى هيغل. فالهمم عندنا هو أنّه إذا كان هيغل الأول قد نسخ بنفسه النصّ، فإنّما لشاغل نظريّ مخصوص قد وجد له في النصّ بعض صدى. انظر في هذا الغرض: F. =

وهولدرلين على ضرب من التشريع النظري لبرنامج ميتافيزيقي لم يعرضوا منه إلا خطوطه الكبرى⁽⁵⁷⁾. غير أن غاية ما يذهب فيه ثلاثتهم من تشريع إنما يتعلّق أساساً بفكرة «لم تخطر ببال بشر»، هي فكرة وجوب تحصيل «ميثولوجيا جديدة» تتقرّر كـ«ميثولوجيا العقل»⁽⁵⁸⁾: ينبغي أن تتكتمل الفلسفة (أو على التدقيق «فلسفة

Rosenzweig, «Das älteste Systemprogramm des deutschen Idealismus. Ein handschriftlicher Fund», in: *Sitzungsberichte der Heidelberger Akademie der Wissenschaften, Philosophische-historische Klasse* (5. Abh.), 1917; W. Böhm, «Hölderlin als Verfasser des 'Ältesten Systemprogramm des deutschen Idealismus'», in: *Deutsche Vierteljahrschrift für Literaturwissenschaft und Geistesgeschichte*, I (1926); Otto Pöggeler, «Hegel, der Verfasser des ältesten Systemprogramms des deutschen Idealismus», in: *Hegel-Tage Urbino 1965, Hegel-Studien, Beiheft 4*, Hrsg. Hans Georg Gadamer (Bonn: H. Bouvier, 1969); X. Tiliette, «Schelling als «Verfasser des Systemprogramms»», in: Frank und Kurz, Hrsg., *Materialien zu Schellings philosophischen Anfängen*, und Henrich, Dieter. «Aufklärung der Herkunft des Manuskripts «Das älteste Systemprogramm des deutschen Idealismus»», *Zeitschrift für philosophische Forschung*, vol. 30, no. 4 (1976).

(57) ويمكن أن نردّ ذلك إلى المقالات التالية: (1) لا بدّ أن تتحوّل الميتافيزيقا إلى إتيقا تضمّ نسق الأفكار كلها يقوم على تصوّر فكرة الأنا بما هو حرّ بإطلاق، ثمّ فكرة العالم؛ (2) ابتداء فيزياء جديدة تشتغل على معنى الطبيعة بالنسبة إلى ذلك الكائن الحرّ؛ (3) النظر في آثار البشر: الدولة، الدستور، الحكومة، التشريع، التاريخ - كلّ هذه لا بدّ أن تضاف إلى فكرة أرفع هي فكرة الحرّية؛ (4) تقرير فكرة الجمال على المعنى الأفلاطوني بما هي فكرة الأفكار؛ (5) وجوب أن تتحوّل فلسفة الرّوح إلى فلسفة استيطيقية؛ (6) الشعر وتهذيب الإنسانية؛ (7) وجوب تحصيل ميثولوجيا جديدة هي ميثولوجيا العقل؛ (8) ذلك هو الدين الجديد، المقبل كأخّر أعظم أثر للإنسانية.

(58) هيغل (هولدرلين، شلنغ) *Das älteste Systemprogramm...* انظر: Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Frühe Schriften*, s. 236: «Zuerst werde ich hier von einer Idee sprechen, die, soviel ich weiß, noch in keines Menschen Sinn gekommen ist - wir müssen eine neue Mythologie haben, diese Mythologie aber muß im Dienste der Idee werden, sie muß eine Mythologie der Vernunft werden».

الروح») لتتصير استيعاباً (أو «فلسفة استيعابية»)، توحد فيها فكرة الجمال الأفكار كلها، فينبغي للفيلسوف أن يستن «حساً استيعابياً»، بل «قوة استيعابية» تعدل تلك التي يمتلكها الشاعر. ومهما يكن من أمر التأثير البين لتفكير هولدرلين في هذا الموضوع بعينه، فمقالته النسخ أو الاستكمال (die Vollendung als Aufhebung) الاستيعابي للفلسفة قد تقرر على حياها كنتيجة تجب عن تشكيك هيغل الأول في الفلسفة من حيث لغتها ومسلحتها. وإذا كانت تلك المقالة قد أصابت من فكره سهماً، فلائه ما انفك يتحير في شأن التنافر الميتافيزيقي الحاصل بين الفكرة والمثال من جهة وبين المفهوم والتفكير من جهة أخرى. فلا غرابة أن يذهب هيغل هاهنا - حتى من باب التجريب لإمكانات التفكير القصوى - في التلويح بإمكان استغراق ميتولوجي - استيعابي للفلسفة.

لكن ينبغي هنا أن نحترس في تأول ذلك التلويح بالاستكمال الاستيعابي للفلسفة كما لو كان مجرد انسياق مبطن إلى المقالة الرومنطيقية (كما تعينت مع ف. شلر خاصة). إن القول بوجود انتساخ الفلسفة في الشعر كما بالتوحيد بين فكرتي الحقيقة والجمال يخرج تماماً (على الأقل بالنسبة إلى هيغل الأول وهولدرلين)⁽⁵⁹⁾ على السقف

(59) على العكس مما كانت تعكسه المناظرة الدائمة بين هيغل وهولدرلين وزينكلير من شركة في الشواغل النظرية (تبلغ غاية عبارتها في القصيدة التي كتبها هيغل لهولدرلين في 1796: *Eleusis. An Hölderlin*، لم يتم أي حوار فعلي يتأدى إلى شركة نظرية بين هولدرلين وشلر الأول (مع أنهما قد التقيا في ثلاث مناسبات خلال صائفة العام الذي يسبق مباشرة صياغة نص 1796/1797)؛ انظر في هذا الشأن: ص 103 - 115 من: M. Frank, *Der unendliche Mangel an Sein. Schellings Hegelkritik und die Anfänge der Marxschen Dialektik* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1992): «Die philosophische Einsicht Hölderlins und ihr Einfluß auf Hegel und Schelling.»

النظري الذي كانت تتحرك ضمنه رومنطيقيةً بينا. فإذا كانت هذه الرومنطيقية تفصل تماماً بين الحقيقة والجمال، لتتعب كانيةً جميلةً فائتةً لا تُدرُكُ إلاً بمعية الولع والحنين (أي على صعيد الشعور وحسب)⁽⁶⁰⁾، فإنّ مقالة الاستكمال الميثولوجي - الاستيطقي للفلسفة إنّما تحيل - على العكس من التفكير الرومنطقي - إلى مُقبل ميتافيزيقيّ يخصّ العقل في حدّ ذاته. ولذلك يشترط هيغل وهولدرلين وشلنغ أنّ «تكون تلك الميثولوجيا في خدمة الأفكار - im Dienste der Ideen stehen» لا في خدمة الذات المولعة بنفسها التي لا تزال تمعن في غلوائها حتّى تكاد «تبحّر». أو إن جاز لنا أن نصف الأمر في لغة هيغل وهولدرلين: ما تلوّح به فكرة «ميثولوجيا العقل» من حيث تثبّت الجمال بما هو «الفعل العقليّ الأرقى»، هو عين ما تطلّ دونه الرومنطيقية من حيث تقوم على إطلاق الذات (أي إضافة العقل إلى الذاتية). إلاّ أنّه قد تبين لنا أعلاه أنّ الأمر في الذاتية المطلقة والموضوعية المطلقة هو هو في نظر هيغل، أي تعارض وتقابل ينتجان عن التفكير الذاتي. إنّ تلك الفكرة في الاستكمال الميثولوجي - الإستيطقي للفلسفة لا تُفهم - في ما تقدّر - إلاً ضمن سياق تعقّب هيغل نفسه للغة وبيان مغايرين تنسخ فيهما الفلسفة لغةً التفكير وبيانه. وهو عين ما كان يتعقّبه هولدرلين في تقريره للطبيعة «غير» التفكيرية للكينونة - das transreflexive Seyn (الكينونة البرية من التفكير)، ما دام كلّ تفكّر ليس في الأصل إلاً «فصلاً أو فصماً - eine ursprüngliche Trennung»⁽⁶¹⁾، يحيل بالضرورة إلى الثمائم أجدّر منه،

(60) انظر في هذا الغرض: Jan Patočka, *L'Art et le temps* (Paris: Presses pocket, 1990), pp. 135-138, et 192-194, et Georg Lukács, *Der Junge Hegel: über die Beziehungen von Dialektik uökonomie*, 2 Bde. (Frankfurt am Main): Suhrkamp, 1973), Bd. 1, pp. 197-205, und 268-270.

Friedrich Hölderlin, *Urtheil und Seyn*, in: Frank und Kurz, Hrsg., (61) *Materialien zu Schellings philosophischen Anfängen*, s. 108.

نعني ذلك الذي يتفعل في صلب الكينونة بما هي الواحد الذي ينفرد من نفسه *ἐν διαφέρον ἑαυτώ*⁽⁶²⁾. وعليه فالذي تلتسمه ثلوث فرانكفورت من خلال ذلك التشريع النظري لميثولوجيا مُقبلة في العقل (تتكمل بمعيتها الفلسفة إلى استيعابها) إنّما يبرأ من كلّ كلف ومنطقيّ بالكانيات الدائرة التي لا تجد محلاً لها إلّا في غلواء الذات وحماستها⁽⁶³⁾. فرأس الأمر في ذلك التشريع يكمن في اختراع الآتي (لا السكون إلى الفاتئ) وتدبير المصير المُقبل كيف «يكونُ آخرُ أثرٍ عظيم للإنسانية»⁽⁶⁴⁾ تلامّ به التقابلات كلها التي تتفعل في الحياة الحاقّة للبشر. لكنّ إمعان هيغل في الاشتغال على فكرة الحياة في حدّ ذاتها هو الذي سييسّر له الوقوف على حدود مقالة الاستكمال الميثولوجي - الإستيطقيّ للفلسفة: فالأمر المشكّل في نظر هيغل إنّما يرجع إلى النظر في وجوه تدبير التنافر الميتافيزيقيّ بين التفكير والحياة. وإذا

Hölderlin, *Oeuvres*, s. 203:

(62)

«وحده اليونانيّ كان قادراً على ابتداع العبارة الجلييلة لهيراقليطس - *ἐν διαφέρον ἑαυτώ*، الواحد المنفرد من نفسه»، ويبيّن بنفسه أنّ هولدرلين كان أشدّ الثلاثة هليئيّة.

(63) ذلك ما سيقوله هيغل (في 1800 / 1801) شعراً ومن باب حسم الأمر - *Entschluß*: «بوسع ابن الآلهة أن يبادر بالاستكمال ويخوض المعركة؛ انكث السلم مع نفسك واقطع مع أثر العالم؛ وانزع إلى ما بعد الأمس واليوم: كذلك لن تكون أكمل من زمانك، بل زمانك نفسه تكون على أحسن وجه».

وكذلك قال المتنبي: «أريد من زمانيّ ذا أن يبلغني ما ليس يبلغه من نفسه الزّمن»؛ انظر: أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، الديوان، تحقيق كرم البستاني (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، ص 471.

(64) هيغل، (هولدرلين، شلنغ) *Das älteste Systemprogramm...*، ص 236. على ذلك المعنى يجثم ثلاثتهم النصّ بالتشديد على ما سيُقبل من أمر الإنسانية (الأفعال كلها في زمن المستقبل): «Keine Kraft wird mehr unterdrückt werden. Dann herrscht allgemeine Freiheit und Gleichheit der Geister. Ein höherer Geist, vom Himmel gesandt, muß diese neue Religion unter uns stiften, sie wird das letzte größte Werk der Menschheit sein».

كانت معالجة هذا التنافر قد تأدت لدى هيغل الأوّل - كما أسلفنا - إلى أشدّ المآزق وقُعاً على تطوّر تفكيره (نعني مآزق التشكيك في الفلسفة نفسها)، فالعلّة في ذلك أنّ التفكير الهيجلي قد وقف في الأوّل على الحروف السالبة لفكرة الحياة، أي على ما كنّا وصفنا بأنّه مجرد أنطولوجيا سالبة لم تتحوّل بعد إلى صياغة إتيقيّة من شأنها أن تقرّر الطبع الخاصّ للحياة. فكان لا بدّ إذاً أن يتحوّل هيغل من تلك الأنطولوجيا السالبة إلى الصياغة التأمليّة لفكرة الحياة، لكنّ ذلك ما كان ليستقيم لهيغل لو لم يستأنف النظر في مشكل التفكير نفسه، فيبلغ في معالجته ضرباً من «الرّشد النظريّ» هو الذي سترسخ به قدما هيغل الأوّل من الميتافيزيقا، فيتصير المشكل الإتيقيّ إلى مشكل فلسفيّ بيّن سيظهر هيغل بحروفه المخصوصة لأوّل مرّة في النصّ الاستهلاليّ لكتاب الفرق.

في النصّ المنخرم في منتصفه الذي صار يُعرف مذ نشره هـ. نوهل بـ **مقطع نسق 1800**، أو في ما تبقى منه⁽⁶⁵⁾ يعدّل هيغل حروف الصياغة الإتيقيّة لفكرة الحياة من زاوية استئناف التفكير في طبيعة التقابل. فبعد أن تأكّدت الحياة في نظر هيغل كوحدة أولانيّة حيّة ما تنفكّ تضمّ الأطراف التي لا يرى فيها التفكير إلّا أطرافاً جائمةً على اختلافها المفرد، أي أطرافاً يضعها مرسوخةً (feststellen) على تقابلها البرانيّ المتبادل، بدأ يهتدي هيغل إلى معنى بعينه في هذا التقابل. فالتقابل لم يعدّ يحصلُ خارج الحياة (من جزاء التفكير الذي يستمرّ على فصم ما تلامّ وفصل ما تضمّ)، بل صار ينجم من صلب الحياة نفسها.

(65) لم يبق من هذا النصّ الذي يحمل تاريخ 1800/9/14 إلاّ مقطعان مخترمان لا يمثّلان في الحقيقة سوى ورقتيّن مخطوطتين من بين خمس وأربعين ورقة (أو سبع وأربعين)، أي ما يعادل بين المائة وثلاثين والمائة وخمسين صفحة.

فما دامت الحياة لا تحجد الحياة (اللهم إلا بتناقض شنيع)، فإن الوحدة الحاصلة فيها لا تكون إلا وحدة متصيرة، هي ذاتها سيروة المصير التي لا راد لها ولا رسخ فيها. لكن يجب عن ذلك فهم بعينه للأصرة الحية التي تشد الأحياء بعضهم لبعض : فإذا كانت الحياة وحدة تتصير، فمحال أن يكون رباطها من قبيل العلاقة التي تقوم بين جوهرات مفردة أو من قبيل التقابل بين كيانات متعارضة. فالأحياء إنما هم «تغايير الحياة عينها - Modifikationen desselben Lebens»⁽⁶⁶⁾.

عين الحياة كأخر، كذلك بدأ يتفكر هيغل في 1800 صلة الأحياء (الكثرة) بالحياة (الواحد) بشيء من السبينوزية الخفية، لكن من دون أن يتمادى في هذه حد التسليم بجوهرانية ذلك الواحد. إلا أن ذلك كله ما زال لم يأت على التعارض القائم بين الحياة والتفكر، ما دام التقابل يحصل خارج الحياة وعلى الرغم من بداية تقرير محاثة الحياة للأحياء. ولن يستقيم لهيغل أن يأتي على ذلك التعارض إلا حين سيحل بمسألة «كثرة الأحياء» محلّ die Entgegensetzung : لا على معنى التقابل وحسب، بل كذلك على معنى التضاد، أي حين يبدأ التفكير لديه يستيقظ على وتأثره الديالكطيقية، فلا يصطدم بذلك التعارض الغليظ بين الحي والميت، الذاتي والموضوعي، المتناهي واللامتناهي.

في الجملة المخرومة التي جاءت في فاتحة نص 1800 ترد

(66) انظر ص 376 من: Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. 1: *Fröhe* Schriften,

«... رباط حي يشد الأحياء، وحياة تعدل نفسها؛ فليس ثمة إلا تغايير الحياة عينها، لا التقابل بين الكيانات - nicht Entgegensetzung des Wesens، ولا كثرة الجوهرات المطلقة - «nicht eine Mehrheit absoluter Substantialitäten».

عبارة «absolute Entgegensetzung...» ضمن سياق التفكير في صلة كثرة الأحياء بالحياة⁽⁶⁷⁾ : الجدة هاهنا تكمن رأساً في كون صفة الإطلاقيّة لم تعد تُحمل (كما هي الحال في المواضيع السابقة المتعلقة بفكرة الحياة) لا على التقابل (der Gegensatz) ولا على الفصل (die Trennung)، بل صار يوصف بها ضربٌ بعينه من الـ Entgegensetzung، هو على التدقيق ذلك الذي يخصّ كثرة الأحياء (أو كثرة الحياة) من حيث تكون كثرة إلى ما لا نهاية. لذلك يشدّد هيغل في الجملة الثالثة على معنى بعينه يخصّ كثرة الحياة :

«فكثرة الحياة إنّما تتضادّ - die Vielheit des Lebens wird entgegengesetzt⁽⁶⁸⁾»

ومعناه أن الكثرة هاهنا لا تُسمَع في دلالتها الكميّة، بقدر ما تدلّ على التنوّع اللامتناهي⁽⁶⁹⁾ الذي تتضادّ فيها الحياة نفسها، أي تقابل نفسها بنفسها. فلم تعد أصرة الحياة من باب ما كتنا رأينا في المثال الذي يضربه هيغل على قرئش، أي من قبيل اتّصال الجزء بالكلّ، بل صار هيغل يتفكّرها على منوال صلة الكلّ (das Ganze) بالكلّ، أو اتّصال الجملة (die Totalität) بالجملة. هذا التحوّل من فكرة الحياة التي تستوضع نفسها بنفسها (الحياة كفعل وضع ذاتي - als Sich Setzen) إلى الحياة بما هي كلٌّ أو جملة متضادّة في حدّ

(67) المصدر نفسه، ص 419 : «...absolute Entgegensetzung. Eine Art der Entgegensetzungen ist die Vielheit Lebender; die Lebendigen müssen als Organisationen betrachtet werden».

(68) المصدر نفسه، ص 419.

(69) سترد عبارة «التنوّع اللامتناهي - die unendliche Mannigfaltigkeit» مباشرة على معنى «المتنوّع في حدّ ذاته - in sich verschieden» حين يتناول هيغل الحياة التي للفرد؛ المصدر نفسه، ص 419 - 420.

ذاتها (als Sich Entgegensetzen) هو الذي يؤكّد لدينا أنّ التفكير الهيجليّ قد بدأ يخرج بالفعل عن إحراج التناظر بين الحياة كوضع والتفكير كتقابل، وتعدّى بالتالي صعيد الأنطولوجيا السالبة، لينزل فكرة الحياة في سياق بدايات فهم ديالكطقيّ صار بوسعه أن يدرك كيف يشتدّ التقابلُ فينقلبُ إلى تضادٍّ (أو إنّ شئت إلى تقابلٍ جوّانيّ حيّ)، فتمرّ الأطراف المتقابلة بعضها في بعض، وتدفع عنها ذلك الرّسوخ المجرد على تقابلها الغليظ. وسنرى أنّ هذا التطوّر الديالكطقيّ الحاسم في الصياغة التأمليّة لفكرة الحياة هو الذي جعل هيغل الأوّل يُمعن في فهم الحقيق الموضوعيّ على أنّه جملة متضادّة ومتناقضة بتضادّ وتناقض ليسا البتّة من قبيل كوائن الفكر المجردة.

كذلك تتقرّر الصياغة الديالكطقيّة لفكرة الحياة :

«لكنّ الحياة لا يمكن على التدقيق أن تُعتبر كتوحيد ووصل وحسب، بل لا بدّ أن تُعتبر في الوقت نفسه كتقابل وتضادّ؛ وإذا قلتُ إنّها وصلُ التقابل والترابط، يمكن عندئذ أن يُفرد ذلك الوصلُ نفسه فيُجحد من حيث كان يكون مقابلاً للأوصل؛ فيجب أن تكون العبارة كالتالي : إنّما الحياة وصلُ الوصل والفضل..»⁽⁷⁰⁾.

ولتقف في هذا الموضوع على وتيرة العبارة نفسها، ما دام هيغل نفسه يحرص هاهنا على وجه بعينه في إخراج العبارة : فالجملة الأولى من هذا الشاهد استدراك على فهم بعينه للتقابل بما هو ضربُ علاقة، لكنّه استدراك يقتضي استكشافاً ديالكطقيّاً⁽⁷¹⁾ للحياة نفسها

(70) المصدر نفسه، ص 422.

(71) انظر في شأن بدايات الديالكطيقا عند هيغل: H. Kimmerle, Anfänge der Dialektik, in: *Der Weg zum System*, ss. 267-288; Düsing, *Das Problem der Subjektivität in Hegels Logik: Systematische und entwicklungsgeschichtliche*

يستخدم هيغل للإفصاح عنه عبارتي: «لكن - Aber؛ في الوقت ذاته - zugleich» لقد استدرك هيغل هاهنا على ما كان يحسب أنه حياة ينبغي أن تبرأ في حد ذاتها من آيات الفصل والتقابل حتى تتأكد كنشاط توحيد وضم⁽⁷²⁾. فما عاد التقابل ليحصل على جهة التفكير وحسب، أي خارج نشاط الحياة نفسها، كما لو كانت الحياة توحيداً بحثاً يبرأ في حد ذاته من جميع آيات الشقاق والفصام كلها، بل الحياة في حد ذاتها تتقابل وتتضاد. فسواء نظرنا في الأمر من زاوية الحياة في حد ذاتها⁽⁷³⁾ أو من زاوية الفرد الحي⁽⁷⁴⁾، فإن التقابل يحصل لا محالة في صلب الحياة حيث يتقرر التنوع كتضاد حاق.

Untersuchungen zum Prinzip des Idealismus und zur Dialektik, ss. 50-74: Zur = Vorgeschichte der Hegelschen Dialektik; *Seminar: Dialektik in der Philosophie Hegels*, Suhrkamp Taschenbücher Wissenschaft; 234, Hrsg. u. eingel. von Rolf-Peter Horstmann (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1978), und Hans Georg Gadamer, *Hegels Dialektik: Sechs hermeneutische Studien*, 2. verm. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1980), ss. 7-30: Hegel und die antike Dialektik.

(72) والحقيقة أن هيغل لن ينفك يستدرك بمعنة تلك الـ «لكن» حتى يبلغ في صناعة الاستدراك الغاية في نص فونمينولوجيا الروح، حين سيستدرك على الميتافيزيقا الغربية نفسها من حيث لم تندبر الحق إلا على معنى الجوهر: لكن «الحق ندرك ويقال لا كجوهر بل كذلك كذات». غير أن ما يشغلنا في هذا الموضع هو الوقوف على استخدام هيغل الأول لـ «لكن» كحيلة من حيل تكرير الترتيب الميتافيزيقي لحظة نظر بأكملها.

انظر في ما يتعلق بمنزلة الـ «لكن» من الكتابة الهيغلية كيف تحكم أنفاسها وتشد وتأثرها «من وجه النقص - antithetisch»: انظر ص 354 من: Adorno, *Drei Studien über Hegel*, in: *Gesammelte Schriften*.

(73) عندئذ تتقرر «حياة لا متناهية ذات تنوع لا نهاية فيه وعل تضاد وترابط لا نهاية فيها»، انظر: Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Bd. I: *Frühe Schriften*, s. 420.

(74) حينها يتقرر «الأحياء كخراجات الحياة [نفسها] - als Äußerungen des Lebens وكعبارات لها - als Darstellungen desselben»، مع أن التفكير لا يزال يثبت الأحياء «كنقاط ساكنة ودائمة وراسخة، [أي] كأفراد»، المصدر نفسه، ص 420.

لكن ذلك التكتشف الديالكطيقى على الحياة يقتضى ألا يظل التفكير على السالبيه التي كنا بسطنا سابقاً (التفكر في تعارضه الغليظ مع الحياة). لقد صار «التفكر» من جراء ذلك التعديل أمراً ملتبساً للغاية ما هو بالسلبى البحت، وما هو بعدُ بذلك الطرف الذي سينكشف لهيغل في استهلال كتاب الفرق على أنه لازمة تفلسف. فعلى الرغم من كون التفكير يُقجم في الحياة مفاهيم «الصلة» و«الفصل» و«الفردى» و«القوام الذاتى»، فيجعل من الحياة طبيعةً وحسب (أى تنوعاً لامتناهياً من التنظيمات العضوية يحصل في المكان)، فإنه قد أمسى طرفاً لازماً في تدبير تأصر المتناهي واللامتناهي: لقد صار من زمام التفكير الفلسفى أن

«يبين التناهي في كل متناه - in allem Endlichen die Endlichkeit aufzuzeigen، ويقتضى استكماله بمعية العقل، (...). فيضع اللامتناهي الحق خارج مجاله».

فإذا كانت الفلسفة التي تسلك مسلك التفكير ما زالت تنطوي - من جهة ما هي تفكير - على تقابل ما بين المفتكر والمفتكر، فتقابل هي نفسها اللاتفكير - Gegenstanz des Nichtdenkens، فإنها واجبة مع ذلك في التحقق من تناهي المتناهي والتلويح - من وجه التوطئة النقدية - بالإمكان الجذري في تأصر المتناهي واللامتناهي، وإن كان هذا الإمكان يقع خارج مجالها. لهذه العلة يدق هيغل في صياغة هذا الإمكان من حيث لا يتعلق بالترقى من المتناهي إلى اللامتناهي (إن هذه إلاً عبارات تفكر)، بل «الترقى من الحياة المتناهية إلى الحياة اللامتناهية»⁽⁷⁵⁾. لكن هذا الترقى من الطبيعة إلى الروح لن يحصل في الفلسفة التي تسلك تفكرتاً.

(75) المصدر نفسه، ص 421.

هاهنا يبلغ هيغل غايةً المحنة في الاستشكال الإتيقي للفلسفة نفسها من حيث أمسى يتحتم عليها أن تهذب من هيئتها التفكرية ليكون من وسعها النظري أن تتفكر الحياة كروحية (als Geistigkeit) حاقّة تتعين في الزمان (وليس في المكان وحسب وكطبيعة وحسب، أي كإنسباط لا نهاية فيه لكثرة متنوعه لا نهاية فيها). لذلك يتأكد الحدس الإتيقي للحياة اللامتناهية لدى هيغل كروح ما زال يخرج على مقام التفكير .

II . كتاب الفرق ومشكل الفلسفة : أو في مناظرة هيغل للمثالية الترنسندنالتية.

لقد كان هيغل - في نهاية 1800 - أخبر شلنغ في الرسالة التاسعة والعشرين (وهي التي تعاصر إخراج الصياغة الديالكطيقية لفكرة الحياة) أنه بصدد الاشتغال على كيفية تحويل «مثال الشباب» إلى نسق في الفلسفة يتخذ «شكلًا تفكريًا»⁽⁷⁶⁾. غير أن هيغل ما كان ليتنظر أن ينزل بمحل «العاصفة الأدبية» بينا وحذاء صاحبه حتى يضرب إلى ذلك العزم العلمي. فلقد تأكد أن المنقلب الميتافيزيقي للتفكير الهيجلي قد حصل بالفعل حين وقف على خيبة الإنسانية الحديثة من حيث تبين له أنها على تمزق غليظ بين إمكانين كلاهما فاسد، فإما رسوخ على ذاتية مجردة تهاب منازل التحقيق فتمعن في التحصن بدخيلتها، وإما ثبات على جوهرية موضوعية تظل برانية

(76) انظر الرسالة التاسعة والعشرين بتاريخ 2. 11. 1800 في: Hegel, *Briefe I*, s.

59: «In meiner wissenschaftlichen Bildung die von untergeprndnten Bedürfnissen der Menschen anfang, mußte ich zur Wissenschaft vorgetrieben warden, und das Ideal des Jünglingsalters mußte ich zur Reflexionsform, in ein System zugleich verwandeln...».

ترأسُ وتقهر. وعليه فليس الإشهار بوجوب المرور من «مثال الشباب» إلى النسق الذي يكون «في صورة التفكير» إ فصاحاً بنيةً ميتافيزيقيةً كانت تكون مشروطةً بالرحيل إلى مدينة بينا. فلقد رأينا هيغل يعقد تلك النيةَ منذ 1798 حين أقرّ العزمَ على «التفكير في الحياة المحض بما هي كينونة»، ثم حين بلغ في ذلك التفكير فاتحةً الفهم الديالكتيقي للحياة بما هي صيرورةٌ لا نهايةً فيها تحتمل أشدّ مما هو مجرد تقابل وتعارض، وتتفعل رباطاً حياً هو «وصل الوصل واللاوصل». فمذاك يكون «مثال الشباب» في الإن كائي بان (الواحد والكل) قد انقلب دفعةً إلى مطلوبٍ ميتافيزيقيٍ بعينه لن ينقطع هيغل - وإن بتكرير واستئناف وتعديل - عن الاشتغال عليه إلى أن يختم طور بينا بإخراج ما ظنّ فيه أنّه صدرُ نسق العلم وفاتحته وحسب، لكنّ وضع فيه ما به يعدل تماماً نسق العلم في جملته⁽⁷⁷⁾. وبالتالي فطور بينا لا يتميّز من الأطوار التي تتقدّمه كما لو كانت هذه مجرداً أطوارٍ «قبل فلسفية»، وكان ذاك أوّل عهدٍ هيغل بالفلسفة على دلالتها النقدية والنسقية. فبعض ما سعينا في تفحصه في ما أسلفنا يرجع إلى بيان أنّه إذا نظرنا في التفكير الهيجلي من حيث تاريخ نشوئه وتطوّره، يتضح أنّه قد بلغ بالفعل بعض أشدّه الميتافيزيقيّ قبل الحلول بمدينة بينا وانخراطه في الشراكة الفلسفية التي ستجمعه مع تفكير شلنغ الأوّل من 1801 إلى 1803.

(77) نعني هاهنا نصّ 1807: فنومولوجيا الرّوح بما هو في الآن نفسه فاتحةً نسق العلم وجزءه الأوّل وبيانه على جملته. لكن ما دام الطور الذي يمتدّ من 1802 / 1803 إلى 1807 يخرج على سياق مقدّمتنا هذه، فسندخصّ له مبحثاً على حدة الغرض منه تعقّب تطوّر مقالات هيغل في المنطق والميتافيزيقا ونشوء نسق الفلسفة التأملية وفلسفة الحقيق في دروس بينا.

فالآكدُ إذاً هو أن هيجل قد استفهم بالفعل الفلسفةَ ومن وجه نقديّ جذريّ، وتقلّب في ذلك بين التشكيك الصريح فيها وبين التسليم الملتبس بمسلكها التفكّريّ، لكنّه قد احتكم في ذلك كلّه إلى عينِ الحدس الإيتقيّ للحياة بما هي وحدةٌ أنطولوجيّةٌ (أي وحدةٌ كينونةٌ أصلائيّةٌ، لا وحدةٌ معرفيّةٌ أو إيمانٍ) تتحقّق في المجرى الموضوعيّ للتاريخ. وعليه فاستشكال الفلسفة على هيجل من زاوية ذلك الحدس الإيتقيّ للحياة هو ما يكون السياق النظريّ المخصوص الذي ينتهي هيجل في معالجته إلى إدراك وجوب أفراد مشكل الفلسفة : لقد وقف هيجل عند مغادرته لمدينة فرانكفورت (وقبيل حلوله بمدينة بينا) على أن الوجه الوحيد في السؤال عن الفلسفة يكمن في الوقوف على راهنها الميتافيزيقيّ المخصوص، أي راهنها كمثاليّة ألمانيّة كيف يُستفهم، وعن أيّ إمكاناتٍ تفكيرٍ جذريّةٍ ينطوي، وبأيّ مُقبِلٍ فلسفيّ ينذر. فذلك هو على التدقيق السياق الإشكاليّ الذي يضطلع به هيجل في أوّل نصّ فلسفيّ مُحكمٍ ينشره : في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة (1801).

إنّ كتاب الفرق هو إذاً أوّل موضع يصوغ فيه هيجل الأوّل غاية ما بلغ في مناظرة الرّاهن الميتافيزيقيّ للفلسفة الحديثة كما يتجسّد تاريخياً في ما استقرّت عليه المثاليّة الترنسندناليّة من حصائل نظريّة رئيسيّة. وذلك يعني أنّنا لا نرى في نصّ 1801 فاتحةً لطور جديد كان يكون أوّل عهد هيجل بالشأن الفلسفيّ، بقدر ما نرى في ذلك النصّ غايةً ومنتهى ما أدركه التفكير الهيجليّ من مناظرةٍ فلسفيّةٍ كان قد شرع فيها من قبل ذلك وتقلّب طويلاً في التمكن من ناصيتها وتدبير شرائطها. فليس كتاب الفرق - في ما نقدّر - فاتحةً الطور الذي سيتأدّى إلى بدايات صياغة هيجل لنسقه في الفلسفة إلاّ من حيث يكون بالجواهر خاتمةً تحصيلٍ لنتائج مناظرةٍ لم يقطع حبلها مذ أدرك

هيجل الأوّل باكراً حدودَ المثاليّة الأخلاقيّة. ولذلك لا تُفهمُ مقالة هيجل في الفلسفة (التي ترد في النصّ الاستهلاكيّ لكتاب الفرق)، ولا خطّة الاستكمال التأمليّ للفلسفة إلّا إذا ما ربطنا نصّ 1801 بما سبقه من مآزق نظريّة وإحراجات تأمليّة كُنا رأيناها تحصل وتشدّ على التدقيق من 1798 إلى 1800. ومن ثمّة فكتاب الفرق هو قصارى ما ينتهي إليه هيجل الأوّل في تدبير تلك المآزق ومعالجة تلك الإحراجات التي صارت تتعلّق أساساً بمشكل الفلسفة برأسها⁽⁷⁸⁾.

يندرج نصّ 1801 على ظاهره في سياق معارضة نقدية يصوغها هيجل لبيان التهاافت النظريّ لجنس بعينه في استقبال الزاهن المثاليّ للفلسفة. لكنّ هيجل يجعل على الحقيقة من تلك المعارضة النقدية مطيّة لبلوغ ما يلتبسُ بالفعل الوقوف عليه، نعني أفراد «القول في الفلسفة على حيالها»⁽⁷⁹⁾. فإذا كان هيجل يجحد مقالة رايهنولد في

(78) وليكنّ ممّا على بال أنّنا إذ نعدّ نصّ 1801 حاصلًا عن المناظرة الباكرة التي ما انفك هيجل الأوّل يعارض على نحوها الزاهن المثاليّ - الترنسندناليّ للفلسفة (وبخاصّة في ما يتعلّق بفهم المسائل العمليّة)، فإنّما نخالف في ذلك فكرةً دارجةً في الأدبيات الهيجليّة التي ترى في نصّ 1801 أوّل نصّ فاردٍ يخرّج تمامًا على سياق ما سبقه. وبين من هذه الفكرة أنّها تعتمد علىّ التّصوّر لهيجل «الشاب» الذي وقفنا على حدوده ولبسه، نعني ذلك التّصوّر الدارج لتفكير هيجل الأوّل (من توبنغن إلى فرانكفورت) على أنّه تفكيرٌ لم يخرّج على نطاق «التيولوجيات» إلّا حين انقلب بغتةً إلى فيلسوفٍ شرع في طور بينا فقط في تشييد نسقه الفلسفيّ الخاصّ.

أما وقد تبين لنا أنّ نازلة التفكير عند هيجل الأوّل لم تكُ البتّة في أيّ طور من أطوار نشوئه وتطوره التاريخيّ نازلةً تيولوجيا، وأنّ المشكل الهيجليّ قد نجم في سياق التحقّق التاريخيّ من حدسٍ إتيقيّ أولائيّ درج هيجل الأوّل على بسط مفترضاته، فلا مجال عندنا للأخذ بمثل ذلك التّصوّر الذي يجعل من هيجل الأوّل يبدأ متكلّمًا فيقلب بغتةً فيلسوفًا ذا نسق في علم الفلسفة! وعليه فليس نصّ 1801 بنصّ قطيعه، ولا طور بينا بطور فاردٍ يتميّر جذريًّا من طور فرانكفورت، من حيث كان يكون فجأةً أوّل عهد هيجل بالشأن الفلسفيّ.

(79) انظر ص 117 من هذا الكتاب .

التأريخ للزّاهن الميتافيزيقيّ للمثاليّة الألمانيّة، فليس ذلك من قبيل المعارضة النقدية لـ«سوء التعاطي» مع المثاليّة الترنسندناليّة وحسب، وإنّما مناظرة⁽⁸⁰⁾ لراهن هذه المثاليّة من زاوية مساءلةٍ بعينها للفلسفة على حيالها. فالذي يلتزمه هيغل في كتاب الفرق يتعدّى مجرد الإشهار «باللخبطة النظرية» لطريقة راينهولد في كتابة تاريخ اليوم الترنسندناليّ للمثاليّة الألمانيّة⁽⁸¹⁾، ليُقصّد إلى مناظرة عين اليوم الترنسندناليّ وفق فكرة مخصوصة في ما تندب له الفلسفة في حدّ ذاته. لذلك سنعرض أولاً وبالجملة إلى الكيفية التي يناظر هيغل على نحوها المثاليّة الترنسندناليّة، ثمّ نخلص - ثانياً - إلى تفصيل القول في مساءلة هيغل للفلسفة على حيالها كيف تتدرّج من تقييد معنى الحاجة إلى الفلسفة، إلى تحديد المهمة التي تندب لها، فتنتهي إلى بيان وسيلة الفلسفة في الإيفاء بتلك المهمة : فالسؤال عن الفلسفة يدرّج عليه هيغل من مساءلة عمّاداً تنجم الحاجة إليها في صلتها

(80) تتفرّز المناظرة الفلسفيّة في كتاب الفرق كوجه مخصوص في ما يقوم إليه هيغل من معاصرة فلسفيّة لليوم الترنسندناليّ للمثاليّة الألمانيّة. وإذا كان هيغل يستنّ هاهنا تلك المناظرة كتابةً للتاريخ التأمليّ للمثاليّة الألمانيّة، أي تمكّلاً نظريّاً لطور انقلابها من الترنسندناليّ إلى التأمليّ، فلأنّ المناظرة تقتضي تعقّب الفحص عن مسرى الإنفراق الداخليّ لما يُظنّ به أنّه جملة فلسفات متسفة ومتشابهة. فالمناظرة الهيغليّة للمثاليّة الألمانيّة إذ تراول تقرير الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ الفلسفة، إنّما تُقصّد أيضاً إلى إخراج الفرقان التاريخي - dic geschichtliche Selbstdifferenzierung بما هو العبارة المطابقة في تمكّك مسرى تطوّر المثاليّات الألمانيّة. لكنّها مناظرة تحنّكم في ذلك كلّه إلى فكرة بعينها في الفلسفة ذاتها، فلا تناظر أطوار انفراق اليوم الترنسندناليّ للمثاليّات الألمانيّة إلاّ من حيث تستعلن حلول اليوم التأمليّ الفارق للفلسفة. فالتشديد على الفرق بين مثاليّتيّ فيشته وشلنغ ليس إلاّ لتولّيجاً بفرقان التأمليّ طوراً واجباً لا بدّ للمثاليّات الألمانيّة أن تنتهي إليه من حيث مجرى تاريخها الروحيّ الخاصّ.

(81) انظر ص 105 من هذا الكتاب: «إنّما الباحث على هذا المبحث الوقوف على لخبطة راينهولد أكثر من الوقوف على ما يتوغدنا به، أو بالأحرى ما أقرّ به ثورةً حادثّة في الفلسفة من حيث تُساق إلى المنطق».

بزمانها، إلى مساءلة كيف تسلك في تعقب المطلق بما هو مطلوبها الرئيس، لينتهي إلى تقرير التأملي مقاماً لازماً للفلسفة.

يبدأ هيغل تلك المناظرة الفلسفية بتشخيص الزاهن الترنسندنالي للمثاليات الألمانية من حيث يكون قد استقر - في ما يقدر - على المقابلة الأم بين الذاتية المطلقة وبين الموضوعية المطلقة. وبين من هذا التشخيص أنه يستأنف - وإن من زاوية نظر فلسفية باتت محكمة - عين ما كان هيغل وقف عليه ووصفناه بالخيبة الميتافيزيقية للحدثة :

«يحاكي الذهن العقل في فعل الوضع المطلق، فيتخذ عبر ذلك الشكل عينه ظاهر العقل، بينما تكون الأطراف الموضوعية في ذاتها متقابلة، وإذاً متناهي؛ بيد أن الذهن يفعل ذلك بكثير من الظاهر حين يحول فعل النفي العقلي إلى نتاج فيثبته؛ أما اللامتناهي فيكون من حيث يُقابل المتناهي طرفاً عقلياً يضعه الذهن؛ فلا ينم لذاته بما هو عقلي إلا عن نفي المتناهي؛ وما دام الذهن يرسخ اللامتناهي ويثبته فإنما يضعه على تضاد مطلق مع المتناهي؛ (...). لقد نصبت الثقافة التي لأزمنة مختلفة مثل تلك المتضادات التي كان ينبغي أن تجري مجرى نتاجات العقل والمطلق في أشكال متنوعة، وبذل فيها الذهن قصارى جهده. أما المتقابلات التي كانت في السابق تدل من وجوه شتى فحملت كل ثقل المشاغل الإنسانية، من قبيل التي على شاكلة المقابلة بين الروح والمادة، والنفس والجسد، والنقل والعقل، والحرية والضرورة وما سواها من المتقابلات الخاصة بمجالات أكثر تحديداً، فإنما باتت مع نمو الثقافة على شاكلة المقابلة بين العقل والحاسة، والفاهمة والطبيعة، أو لنقل تبعاً للمفهوم الكلي، مقابلة الذاتية المطلقة والموضوعية المطلقة»⁽⁸²⁾.

(82) انظر ص 126-127 من هذا الكتاب.

كذلك يشرع هيغل في ضبط «المفهوم الكلي» للراهن المثالي للفلسفة كما يتجسد في مجرى الثقافة نفسها. فثقافة العصر قد رسخت على أفاعيل الذهن الذي يتزينا كثيراً بظاهر العقل، حتى صارت ثقافة التقابل الذي يثبت بإطلاق. وزائداً إلى أن هيغل هاهنا يتمادى في تبين ما قد سبق له أن أقرّ به في نصّ 1800 على أنه إمعانُ الفلسفة الحديثة في ما هو نقائضيةٌ مطلقةٌ يستوي فيه وضع الذاتيّ المطلق والموضوعيّ المطلق، فإنه يذهب فيه حدّ التأسيس الميتافيزيقيّ لما تستقيم به مناظرةُ ثقافة العصر، نعني ذلك التشديد على الفرق بين مقام الذهن ومقام العقل. غير أن تمييز مقام العقل من مقام الذهن لا يقصد في هذا الموضوع إلى مجرد المباينة بين ملكيّين أو قوّتين في المعرفة (كما جرت به العادة في المثالية الترنسندنالية حيث احتلت مسألة المعرفة منزلة الباب الأول الذي يوطئ لنسق الفلسفة)، بل يرجع إلى تقرير الفرق بين نظامين (أو إن شئت «شريعتين») متافيزيقيّين كان هيغل منذ نصّ توبنغن قد بكر - وإن من وجه سلبيّ - بالتنبيه على الفرق الجوهريّ بينهما، فقابل الفكرة والمثال بجميع ما ينتجه «الذهن الهامد والميت - der kalte und tote Verstand». لكن يبلغ هيغل هاهنا غاية التمكن النظريّ من ذلك الفرق بين الذهن والعقل، حتى صار عنده بمثابة الرّسم النقديّ المستقرّ الذي يحتكم إليه في مناظرة الراهن المثاليّ للفلسفة كما تجسّدت في مجرى ثقافة العصر.

لقد أدرك هيغل للتوّ أنّ الراهن الميتافيزيقيّ للمثالية الترنسندنالية⁽⁸³⁾ لا يتعدى خطة الاختداء بنظام الذهن حتى وإن أفلح

(83) إذا كنّا نرجّح هاهنا استخدام مقولة «المثالية الترنسندنالية» على مجرد استعمال مقولة «المثالية الألمانية» فعل معنى تاريخيّ بعينه: فالمثالية الترنسندنالية تقصد بها الطور الذي =

هذا النظام في التزيي بزّي العقل وكاد يعطل الفرق الميتافيزيقيّ القائم بين الذهن والعقل : فالأمر صار يجري في المثاليّة الترנסندناليّة مجرى «معالجة العقل بذهن» ثمّ عرض الذهن كما لو كان بإمكانه أن يأتي ما يأتيه العقل. لذلك يشدّد الشاهد أعلاه على التهافت الحاصل عن محاكاة الذهن للعقل: فكّلما تشبه الذهن بالعقل في ما يضعه بإطلاق، يكون الذهن - من حيث يسلك فقط مسلك التحديد والتقييد - قد ثبت على الأطراف التي يضعها ويرسخها أطرافاً متقابلةً بإطلاق، فيحوّل ما ينفيه العقل على أنه طرف محدود إلى نتاج حاصل يرسخ على حدّه وتعيّنه. وكذلك يفعل الذهن متى يضع اللامتناهي راسخاً على تقابله بإطلاق مع المتناهي، فيجعل من اللامتناهي طرفاً متناهيّاً من حيث لا يرى فيه إلّا نفيّاً برّانياً لكلّ متناهٍ، ويغفل تماماً عما به

= عاصره هيجل الأوّل كراهن ميتافيزيقي لجميع المثاليّات الألمانيّة من المثاليّة النقدية أو النقدية الترנסندناليّة كُنّت (كما وردت في نقد العقل المحض 1781/1787، ونقد العقل العمليّ، 1788 ونقد ملكة الحكم، 1790) مروراً بالمثاليّة الترנסندناليّة لفيشته (كما صاغها بخاصّة في كتاب 1794: في عماد فقه العلم بجملته) ووصولاً إلى المثاليّة الترנסندناليّة لشلنغ الأوّل كما استقرّ عليها في 1800 (أي في كتاب نسق المثاليّة الترנסندناليّة). لكنّ صفة «المثاليّة الترנסندناليّة» تشمل كذلك وجوه تملك ومعاودة تأسيس مثاليّة كُنّت النقدية كلها، نعني بخاصّة مثاليّة راينهولد في التصوّر (1798) ثمّ في ما يصفه على أنّه فلسفة الأصول - die Elementarphilosophie (= في عماد المعرفة الفلسفية 1791) ومثاليّة سالمون مايمون ميحث في الفلسفة الترנסندناليّة 1790، ثمّ رسالة في تطوّرات الفلسفة 1793)، كما تشمل وجوه معارضتها خاصّة من قِبَل غ. إ. شولتسيه في ما صار يُعرف ب: إينزيديموس (*Aenesidemus*) (= في أسس فلسفة الأصول التي يبسطها السيد راينهولد أستاذ ينا. بالإضافة إلى الدفاع عن الربيّة ضدّ دعاوى نقد العقل 1792).

وعليه فالمثاليّة الترנסندناليّة تحيل إلى هذا الطور المركّب جداً الذي يمتدّ من مثاليّة كُنّت إلى مثاليّة شلنغ الأوّل (أي من 1781 إلى 1800) على ما تتشابك فيه من نزعات تفكير متباينة. لكنّ الأهمّ من ذلك هو أنّ هيجل يؤرّخ لذلك الطور بعينه من جهة استفهام إمكانات التفكير الرئيسية التي ينطوي عليها، أي من جهة مسرى الفرقان الذي على نحوه سيتمّ انتساح الترנסندناليّ ضمن التأمليّ.

ينتفي المتناهي من تلقاء تناهيه فيتصير في حد ذاته طرفاً يتعين إلى ما لا نهاية. الذهن إذاً يوطد الأطراف التي يضعها على تقابلها الغليظ، فيقطع عن هذا التقابل سبيل التحوّل إلى تضادّ وانتفاء جوائنئين. غير أنّ نظام الذهن كما يشخصه هيغل على مرّ الأشكال التي يتخذها في تطوره التاريخي⁽⁸⁴⁾، يكون قد انتهى في ذلك الوضع إلى مقابلة أمّ، هي المقابلة بين الذاتية المطلقة وبين الموضوعية المطلقة التي ثبتت عليها المثالية الترنسندنالية في أشكالها الزّاهنة.

لكنّ إطلاق المثالية الترنسندنالية لهذه المقابلة بين الذاتية وبين الموضوعية يخرج تماماً عن صعيد الأشتغال بمسائل المعرفة (die erkenntnistheoretische Probleme) كما تمّ التقديم لها في الصياغة التي كانت قد أخرجتها المثالية النقدية في نقد العقل المحض والتي بلّوح هيغل ببعض محصلاتها⁽⁸⁵⁾. فالمعنى الذي يعنيه

(84) لا يتعاطى هيغل مع الذهن بما هو نظام ميتافيزيقي على حياله كما لو كان مسلماً طارناً على الراهن المثالي للفلسفة. فالأشكال التي كان قد تعيّن على نحوها رسوخ الذهن على التقابل، والتي يحصي هيغل بعضاً منها (كمثل المقابلة بين الرّوح والمادّة والنفس والجسد والحزبة والضرورة وما إليها) إنّما تحيل إلى النظام الميتافيزيقي الذي كانت الديكارتيّة قد زاولته حين ميّزت شديداً بين الجوهر المفكّر والجوهر الممتدّ، بل أقرّت أوليّة الفكر على الامتداد، فقَدّمت بإطلاق الكوجيطو. وعليه فالتعاطي النقديّ لهيغل مع نظام الذهن إنّما هو في ذات الوقت تدبير نظريّ بل بداية مناظرة فلسفيّة لتاريخ الميتافيزيقا الغربيّة كما بدأ بتشكّل في طور الحدائث بما هو بالجوهر طور التقرير الميتافيزيقيّ لحظّة الذاتية الواعية بذاتها.

(85) انظر ص 103 - 113 من هذا الكتاب: حيث يعرض هيغل المبدأ التأمليّ الذي أفرده الفلسفة الكنتيّة في استنباط المقولات، يعني الوحدة التأليفية التي للأنا أفكّر، بما هو الموضوع الذي تقرّرت فيه كمثالية «بحثة» (فارن أ، 84 - 95/ ب، 116-129، 13 - 14، Immanuel Kant, *Kants Werke*, 9 Bde., Akademie-Textausgabe: Unveränderter photomechanischer Abdruck des Textes der von der Preussischen Akademie der Wissenschaften 1902 begonnenen Ausg. (Berlin: de Gruyter, 1968), = Bd. 4: *Kritik der reinen Vernunft*, ss. 68-74.

هيجل بالوقوف على تلك المقابلة بما هي غاية ما انتهت إليه ميتافيزيقا الذهن إنما يحيل - في ما نقدر - إلى اختلاف جوهريّ يرى هيجل أنّه قد حصل بعدُ في سياق التاريخ النظريّ لإمكانات التفكير الجذريّة التي تنطوي عليها المثاليّة الترنسندناليّة في حدّ ذاتها. فالمثاليّة الترنسندناليّة كما يشخص هيجل راهتها الميتافيزيقيّة إنّما قد انتهت إلى مفرّق نظريّ حاسم في تدبير المقابلة الأمّ بين الذاتيّة المطلقة وبين الموضوعيّة المطلقة، نعني كونها قد صارت بإزاء الخطئتين التاليتين :

- فإما تعمن تلك المثاليّة في المطابقة بين الذات والموضوع «على صورة الأنا = الأنا»، أي وفق مبدأ «التفكير الخالص الذي للذات نفسها - das reine Denken seiner selbst... in der Form Ich = Ich»، فتتقرّر الذات - الموضوع (das Subjekt-Objekt) كذات - موضوع ذاتيّة (als ein subjektives Subjektobjekt)، وهو ما حصل مع نسق فيشته من وجهين متضاريين، وجهٌ أوّل يخصّ الضرورة الجوانبيّة للأمر برأسه حيث يتعاطى فيشته مع مفهوم العقل من زاوية تأمليّة بحتة، ووجهٌ ثانٍ يتنافى مع الوجه الأوّل من حيث يُوضع فيه العقل سيّاً للوعي الخالص، فيصير العقل من زمام التفكير الذاتيّ (أي يُمسح إلى ذلك الذهن الذي رأيناه لا يسلك إلّا من حيث

= ثم يقف هيجل على حدود ذلك المبدأ في ما يتعلّق بتدبير «تهويّ الذات والموضوع»: فما دام كنت قد جعل من ذلك التهويّ غرضاً للتفكير الفلسفيّ، «يكون الذهن قد عولج بعقل، [و] يكون العقل على العكس قد عولج بذهن»، ويحصل عن ذلك تقابل لا رادّ له بين تقييدات موضوعيّة (هي تهويّ الذات والموضوع وفق المقولات) وبين «ملكوت إمبيريقبي مهول» يقوم مقام البعديّ المطلق الذي لا قبليّ له. لكنّ ذلك يعني أن تهويّ الذات والموضوع قد تعطلّ في حدّ ذاته، وُزِع اللاتّهويّ إلى «مصافّ الركن المطلق»، فيستمرّ الأمر على تضادّ غليظ بين الفكر والكيونة، هو عين ما تنقلّب فيه المثاليّات الترنسندناليّة من حيث وقفت على خطئتين متعارضتين: إما خطّة الذاتيّة المطلقة وإما خطّة الموضوعيّة المطلقة.

يرسّخ الأطراف الموضوعة على تناهيا وتقابلها).

- وإما تمضي عين المثالية في ما قد شرع شلّغ في إرسائه كفلسفة في الهوية المطلقة، أي حيث بدأ ينبّه في الطبيعيات على وجوب التحوّل الترنسندنتاليّ من الذات - الموضوع الذاتية إلى الذات - الموضوع الموضوعية (das objektive Subjektobjekt) والنظر كيف يتمّ الجمع بينهما في ما يصفه - في سياق التحوّل داخل المثالية الترنسندنتالية من فلسفة الأنا إلى فلسفة الطبيعة - على أنّه «التهويّ المطلق للعقل والكيونة» .

وبيّن من هذا التمشّي الهيجليّ في تشخيص ذلك المفروق الميتافيزيقيّ الذي بات يحكم مسرى تطوّر المثالية الترنسندنتالية أنّه يتعدّى العبارة البسيطة للمقابلة الرئيسة بين الذاتيّ المطلق والموضوعيّ المطلق، فيدقّق في التركيبة الداخلية لطرفي المقابلة، فإذا هي تحضّل في نظره بين ذات - موضوع ذاتية (تتجسّد على غاية عبارتها في نسق فيشته) وبين ذات - موضوع موضوعية (بدأت تتعيّن في سياق ما انتهى إليه شلّغ الأوّل من فلسفة في الهوية المطلقة). فالأمر لم يعد يجري مجرى المقابلة المجردة بين طرفين متباينين تماماً (كمثل ما يحصل بين الذات والموضوع)، بل صار يتعلّق بتقابل مركّب بين إمكانين ميتافيزيقيّين فعليّين في التفكير، ينطوي كلّ منهما على تدبير بعينه لتأليف بعينه بين الذاتيّ والموضوعيّ : فإذا خطّة تفكير في الذات - الموضوع الذاتية، وإما خطّة تفكير في الذات - الموضوع الموضوعية.

غير أنّ الأدبيات الهيجلية كانت قد درجت في الأوّل على تصوّر مناظرة هيغل في كتاب الفرق لهاتيك الخطّين المتلازمين في التفكير المثاليّ كما لو كانت انتصاراً ميتافيزيقياً صريحاً للخطّة الثانية ضدّ الخطّة الأولى، فكان يكون هيغل التمس من خلال تلك

المنظرة أن ينصر مثاليّة شلنغ ضدّ مثاليّة فيشته⁽⁸⁶⁾. ومما قد

(86) ولا غرابة في ذلك ما دامت الأدبيّات الهيجليّة - كما بسطنا ذلك في صدر هذه المقدّمة - قد تقيّدت في الأوّل بتصوّرين متداخلين: تصوّر لتفكير هيجل الأوّل على أنّه بالجواهر تفكير ثيولوجيّ لن يرتقي إلى الفلسفة المحض إلا في بداية طور بيّنا كما لو كانت الشّركة الفلسفيّة بين هيجل الأوّل وشلنغ الأوّل عهد هيجل بالفلسفة، وتصوّر لتاريخ تطوّر المثاليّات الألمانيّة على أنّه نموّ متحد ومنسجم قد تمّ على وتيرة متصلة، كما لو كانت «المثاليّة الألمانيّة» مجرد طور «بعد - كُنْتي» يمتدّ وفق الرّسم الثلاثيّ المهافت من المثاليّة الذاتيّة (فيشته) إلى المثاليّة الموضوعيّة (شلنغ) لينتهي إلى المثاليّة المطلقة (هيجل)، كأنّ فلسفة المطلق كانت تكون حكراً على الهيجليّة (والحال أنّ المثاليّة الترنسندناليّة عند فيشته قد انقلبت في عرض 1804 منقلب فونومولوجيا في المطلق، وأنّ شلنغ الأوّل قد احتكم منذ 1800 إلى فكرة بعينها في المطلق بما هو سيّانّة الذاتيّ والموضوعيّ يتهوّى عندها الأنطقيّ والمنطقيّ).

وعليه فمن الطبيعيّ أن تُفهم الشّركة الفلسفيّة بين هيجل الأوّل وشلنغ الأوّل - في سياق ذبك التصوّرين الدارجين - على أنّها انتصار هيجل لمثاليّة شلنغ الأوّل ضدّ مثاليّة فيشته. لكننا كنّا قد رأينا أنّ المنقلب النظريّ الحاسم الذي تحوّل عنده المشكل الهيجليّ إلى مشكل فلسفيّ بحث إنّما قد حصل في سياق تلك الشّركة النظريّة التي جمعت هيجل الأوّل بهولدرلين، فذلك هو في ما نقدّر أوّل عهد هيجل بالشأن الميتافيزيقيّ كما تبيّن لنا في ما أسلفنا من هذه المقدّمة. وسنرى في ما سيتلو كيف تخرج مناظرة هيجل للمثاليّة الترنسندناليّة تماماً عن منطوق الانتصار لهذا الوجه أو ذاك من وجوه المثاليّة الألمانيّة، وكيف تنتزل عين المناظرة كتملّك نظريّ للمقام الترنسندناليّ الذي تشترك فيها جميع تلك المثاليّات (بما فيها مثاليّة شلنغ الأوّل، على الأقلّ إلى حدود عام 1800)، ثمّ كيف تنتقل - وفق عين الحدوسات التأمليّة في الزوج والحياة التي درج هيجل الأوّل على التحقّق من سدادها - إلى استحداث مقام تفكير جديد يخصّ الفلسفة في حدّ ذاتها (لا التفكير المتاليّ)، نعني ما يسمّيه نصّ 1801 بالنظر التأمليّ الذي صار هيجل يحتكم إليه في تنزيل الفارق النظريّة الرئيسيّة للمثاليّات الألمانيّة. فذلك لا نتأوّل النصّ الاستهلاليّ لكتاب الفرق على أنّه إظهار للفرق بين مثاليّة فيشته ومثاليّة شلنغ وحسب، بل نتأوّل - ومن وجه جذريّ - على أنّه في الوقت ذاته بداية تقرير ضرب من الفرقان الحاصل بين الترنسندناليّ والتأمليّ (ليس هو من باب التلويع بطور مثاليّ جديد كان يكون طور المثاليّة المطلقة): فرأس الأمر في كتاب الفرق أنّ هيجل قد تأتت له - من حيث ساءل الفلسفة على حيالها - جملة من الحدوسات النظريّة الحاسمة تتصلّ بما كان قد خاض فيه في نهاية طور فرانكفورت وتنتقل به بما هو تهذيب إتيقيّ للفلسفة إلى ما هو من قبل التهذيب التأمليّ للتفلسف. لقد بلغ هيجل في نصّ 1801 تحريماً نقديّاً في فلسفة الفلسفة هو الذي سييسر له بداية التفكير في نسق الفلسفة من جهة ما هي «علم تأمليّ»، ثمّ إخراج ذلك النسق في صيغ متنوّعة وعلى مرّ طور بيّننا. لكنّ ما يشغلنا في هذا الموضوع هو الوقوف في نصّ =

يجوز⁽⁸⁷⁾ مثل هذا التصور هو أنّ نصّ 1801 الذي ينخرط فيه هيغل لأوّل مرّة في مناظرة فلسفيّة علنيّة لراهن التفكير المثاليّ إنّما يندرج على الحقيقة في سياق شراكة فلسفيّة جمعت بين هيغل وشلنغ (من 1801 إلى 1803)، وهي شراكة تجسّدت بالفعل في نشرهما المشترك (من تموز/يوليو 1801 إلى أيار/مايو 1803) للجريدة النقديّة للفلسفة *das Kritische Journal der Philosophie*، وهي عين الجريدة التي نُشر فيها كتاب الفرق. لكنّ إذا شئنا تفحص حقيقة تلك الشراكة الفلسفيّة بين هيغل وشلنغ كيف تقوم على تصالب وتلاقح نمطين مختلفين في التفكير، وإدراك كيف يتميّز نمط التفكير عند هيغل جذريّاً من النمط الذي عند شلنغ، وأنّ الأمر لا يجري لدى هيغل مجرد الانتصار لمثاليّة شلنغ بقدر ما يتعلّق بوجود ضبط «المفهوم العام» للطور المخصوص الذي بلغته المثاليّة الترنسندناليّة عند انفراق مثاليّة شلنغ من مثاليّة فيشته، فحسبنا أنّ تقارن عندئذ بين ما يردّ في النصّ الاستهلاكيّ لكتاب الفرق وما يفترضه من أطوار تطوّر خاصّة بالمشكل الهيجليّ وبين تطوّر فلسفة شلنغ في حدّ ذاتها من 1797 إلى 1800 ثمّ في علاقتها بمثاليّة فيشته. فكما يتأكّد لدينا أنّ

1801 (وبخاصّة النصّ الاستهلاكيّ) على كفيّة تدبير هيغل الأوّل لتلك الحدوسات النظرية عن أيّ موقف فلسفيّ مخصوص تصدر وأيّ خطّة نظر ميتافيزيقية محكمة تفترض. فلذلك لن نحتكم في عرض مناظرة هيغل لفلسفات العصر إلّا إلى ما تحتكم إليه هي نفسها، نعي سؤال هيغل الأوّل في الفلسفة برأسها من حيث استقرّ في نصّ 1801 على حروفه النقديّة.

(87) انظر في ما يتعلّق بالأراء الداريجة في الشراكة التي جمعت هيغل الأوّل وشلنغ الأوّل: Henry Silton Harris, *Le Développement de Hegel = Hegel's Development*, collection raison dialectique, 2 vols., traduction française sous la direction de Philippe Muller ([Lausanne]: L'Âge d'homme; [Paris]: [Centre de diffusion de l'édition], 1981), vol. 2: *Pensées nocturnes: Iéna 1801-1806 = Night Thoughts*, trad. par le centre d'études hégéliennes et dialectiques de Neuchâtel...; sous la dir. de Philippe Muller et Eric Vial (Lausanne; [Paris]: L'Âge d'homme, 1988), pp. 7-12.

المشكل الهيجلي لم يك في أي طور من أطواره الفائتة مشكلاً كئيباً بحتاً، كذلك سئى الآن أنه في فاتحة طور بينا ليس البتة مشكلاً شلنغياً : فإذا نظرنا في المشكل الهيجلي على أطوار نشوئه - in status nascendi ثم في تصيره - in status procedendi ها هنا مشكلاً فلسفياً معلناً، يتضح لنا أنه قد أصبح يتعلق رأساً باستخلاص فكرة الفلسفة التي تجب عن تلك الحدوسات الإتيقية والروحية التي ما انفك هيجل الأول يتفحصها على محك التاريخ الروحي والفكري للإنسانية الحديثة، وهو التاريخ الذي بدأ يتراءى لهيجل، إذ يحل بينا أنه ينذر لا محالة بهل طور جديد لا عهد للإنسانية به. ولذلك تتقيد مسألة هيجل للفلسفة في كتاب الفرق بالنظر في ميقات الفلسفة كيف يقتضي منها أن تضطلع - من زاوية النظر التأملي - بالمشاكل المتعلقة بتاريخية الروح : فالفلسفة لا تطرأ في الزمان كيفما اتفق، وإنما تنجم بضرورة تاريخية متى تبلغ ثقافة العصر - في وجوها كلها - حداً من التمزق والانفصام فترتفع عنها إمكانات الوحدة والالتئام كلها. لكن قبل أن نبسط - على التدقيق - حروف المسألة الهيجلية للفلسفة، لنقف بعامة على طبيعة تطوّر تفكير شلنغ الأول ونقارنه بما ثبت لدينا من أمر تطوّر التفكير الهيجلي، ليتبين لنا الفرق الحاصل بين مشكل شلنغ والمشكل الهيجلي، وهو الفرق الذي لم يغفل عنه هيجل في ما أتاه من مناظرة فلسفية لراهن المثالية الترنسندنالية كما تحقّق في نسقي فيشته وشلنغ، وإن كان من أغراض تلك المناظرة أن تشدّد على ما به تخالف مثالية شلنغ مثالية فيشته.

لقد قرّن شلنغ (من 1797 إلى 1800) بين شاغلين نظريين مختلطين، نعني مشروع إرساء «فيزياء تأملية» تحتكم إلى فلسفة الطبيعة، ومشروع المرور بمعية هذه الفلسفة في الطبيعة من فقه العلم

إلى نسق الهويّة⁽⁸⁸⁾. ولذلك تأدى الأمر لديه إلى النظر في مشكل علاقة الفلسفة الترنسندننتاليّة بفلسفة الطبيعة، وهو المشكل الذي سيتصير في 1800/1801 محلّ الخلاف النظريّ الصريح بين شلنغ

(88) في 1797 يصدر شلنغ *Ideen zu einer Philosophie der Natur*، ثمّ يعرّز عين المنحى النظريّ فيصدر في 1798، *Von der Weltseele*، وفي 1799 *Erster Entwurf eines Systems der transzendentalen Naturphilosophie*، وفي 1800 *System des transzendentalen Idealismus*، لكنّه يصدر في عين السنة في أوّل كراس من جريدته في الفيزياء التأمليّة مسقّالاً: «Allgemeine Deduktion des dynamischen Prozesses oder der Kategorien der Physik.» *Zeitschrift für spekulative Physik* (1800).

والبيّن من هذا النشاط العلميّ لشلنغ أنّه قد جمع في عين الطور بين مشروع تأسيس فلسفة الطبيعة وبين النظر في إمكان استكمال مثاليّة فيشته كما وردت في نصّ 1794. ولذلك يمثّل الطور الذي يمتدّ من 1796 إلى 1800 طور مناظرة شلنغ الأوّل لمثاليّة فيشته، بعد أن كان في 1794 قد تحرك في سياقها المخصوص حين أصدر *Über die Möglichkeit einer Form der Philosophie überhaupt*، ثمّ في 1795، *Vom Ich als Prinzip der Philosophie oder über das Unbedingte im menschlichen Wissen*، ثمّ يدخل في مناظرة مباشرة لمثاليّة فيشته في 1796/1797 حين كتب *Abhandlungen zur Erläuterung des Idealismus der Wissenschaftslehre*.

انظر في ما يتعلّق بهذا الطور من فلسفة شلنغ الأوّل على دقائقه: Walter Schultz، *Einleitung*، in: Friedrich Wilhelm Joseph Schelling، *System des transzendentalen Idealismus*، Philosophische Bibliothek; 254. Mit einer Einleitung von Walter Schulz (Hamburg: Felix Meiner, 1962)، ss. IX-XXIV; Frank und Kurz، Hrsg.، *Materialien zu Schellings philosophischen Anfängen*، ss. 7-49; Wolfgang Wieland، «Die Anfänge der Philosophie Schellings und die Frage nach der Natur.» ss. 237-279; Ernst Bloch، «Natur als organisierendes Prinzip - Materialismus beim frühen Schelling.» ss. 292-304، und Manfred Frank، *Eine Einführung in Schellings Philosophie* (Frankfurt am Main: [n. pb.]، 1985)، ss. 71-132: (= V. Von der Wissenschaftslehre zum Transzendentalphilosophie; VI. Die naturphilosophische Abkehr von Fichte; VII. Die Identitätsphilosophie).

وفيشته الذي بلغ حد القطيعة. فيمكن القول إذا إن كتاب الفرق قد عاصر نشوء ذلك الخلاف النظري وانتهاءه إلى مخالفة تحصل في صلب مجرى تطوّر المثاليّة الترنسندناليّة من حيث شاء لها شلنغ أن تقترن بفلسفة الطبيعة التي تقوم في نظره مقام الأسّ في استنباط الفاهمة (die Intelligenz) والأنا، وهو الأمر الذي دفعه فيشته صراحةً ولم ير فيه إلا محاولة لن تفلح في الخروج عن سياق «فقه العلم»⁽⁸⁹⁾، تماماً كما كان كُنْتُ نفسه في تموز/ يوليو 1799 قد خلع

(89) في رسالة يكتبها فيشته لشلنغ بتاريخ 31. 5. 1801 يقول له فيها ما يلي:

«Ich glaube z. B. und glaube es erweisen zu können, daß Ihr System in sich selbst (ohne stillschweigende Erläuterungen aus der Wissenschaftslehre) keine Evidenz hat, und durchaus keine erhalten kann (...)

Die Fragen, ob die Wissenschaftslehre das Wissen subjektiv, oder objektiv nehme, ob sie Idealismus sei, oder Realismus, haben keinen Sinn; denn diese Distinktionen werden erst innerhalb der W. L. gemacht, nicht außerhalb ihrer und ihr vorher; auch bleiben sie ohne die W. L. unverständlich. Es gibt keinen besondern Idealismus, oder Realismus, oder Naturphilosophie u. dergl., die da wahr wären; sondern es gibt überall nur Eine Wissenschaft, dies ist die W. L.: und alle übrigen Wissenschaften sind nur Teile der W. L. und sind wahr, und evident, nur inwiefern sie auf den Boden derselben ruhen. in: Frank und Kurz, *Materialien zu Schellings philosophischen Anfängen*, s. 156.

فالظاهر من ردّ فيشته على مقالة شلنغ في تطوير المثاليّة الترنسندناليّة في اتجاه فلسفة الطبيعة أنّ فيشته لم يستسغ البتّة تلك المقالة، بل رأى فيها تنكراً شنيعاً، لفقه العلم وردّة بالنسبة إلى ما بلغه، لذلك لم يترأّ لفيشته أيّ إمكان في أن تستقيم فلسفة شلنغ في الطبيعة خارج نسق فقه العلم بما هو «العلم الوحيد الممكن»، فلا تكون فلسفة الطبيعة ممكنة في حدّ ذاتها إلا كباب من أبواب فقه العلم.

لكنّ شلنغ يدرك جيّداً (كما يتبدّى من ردّه على رسالة فيشته، في 3. 10. 1801) أنّ الأمر قد أمسى محلّ خلاف، فأخذ يجادل فيشته في ما هو «مواضع فرّق - und hier ist ein Differenzpunkte» يرجعها إلى «الموضع الرئيس للفرق بينهما» «Hauptpunkt unserer Differenz»، ويعني به أنّ فيشته لم يفهم فلسفة الطبيعة إلاّ على نحو اعتباطي جداً حتّى أنّه يجهل تماماً أنّ هذا الجانب من نسق شلنغ يمثّل جهةً غريبة تماماً عن =

علنا عن ذمته أيّ وجه قد يكون فقه العلم لفيشته ينتسب على نحوه إلى النقديّة الترנסدنتاليّة⁽⁹⁰⁾. وعليه فالمشكل الشلنغي يندرج، كما هو بيّن، في سياق التفكير في إمكان فلسفة في الطبيعة يكون من ناصيتها أن تتعدّى المقابلة التي قدر أنّ مثاليّة فقه العلم عند فيشته قد انحسرت داخلها، نعني المقابلة التي تحضّل بين الأنا واللأنا والتي تطال الوجه الذي يضع على نحوه الأنا ذاته متطابقاً مع ذاته. فلذلك يشدّد شلنغ على فكرة استقلاليّة فلسفة الطبيعة عن المثاليّة الترנסدنتاليّة، من حيث تتقرّر الطبيعة لديه كطرف مغاير يخرج على مقابلة الأنا واللأنا، بل يتقدّم بإطلاق كلّ تفكّر ووعي بالذات، فإنّما هي نشاطٌ موضوعيٌّ ينتج من تلقاء نفسه.

لكن إذا كان مشكل شلنغ قد تعيّن من 1797 إلى 1800 على أنّه يندرج أساساً في سياق المثاليّة الترנסدنتاليّة، فتقيّد بالنظر في وجه استكمال مثاليّة فقه العلم عبر صياغة فلسفة في الطبيعة تخرج على خطّة الأنا، فإنّ المشكل الهيجليّ قد تعيّن في الطور نفسه تقريباً على أنّه يرجع في جوهره إلى التفكير في المغزى الإنقيّ للتاريخ، حتّى أنّ فكرة الحياة - في صياغتها الديالكطيقيّة كوصل الوصل واللاوصل - قد صارت هي نفسها من زمام ذلك التفكير في التاريخ الذي يفضي

نسق فقه العلم. انظر: المصدر المذكور، ص 165 - 166 : «...daß Sie sich von Naturphilosophie einen so willkürlichen Begriff machen, da Sie ja selbst bekennen, daß diese Seite meines System eine Ihnen noch völlig unbekannte Region ist».

(90) انظر: Immanuel Kant, *Oeuvres philosophiques*, bibliothèque de la pléiade: 286; 317; 332, édition publiée sous la direction de Ferdinand Alquié (Paris: Gallimard, 1980-1986), vol. 3, pp. 1211-1212: «Déclaration à l'égard de la doctrine de la science de Fichte».

«إني أعتبر فقه العلم لفيشته نسقاً لا يمكن البتة أن يؤخذ به».

إلى تقرير ونسخ فكرة الحياة ضمن فكرة الرّوح. فهيجل حين يقوم في فاتحة طور بينا إلى مناظرة الرّاهن الميتافيزيقيّ للمثاليّة الترنسندناليّة ليبيرز المفارق النظريّة التي أمست تتفعل في صلبها كإمكانات تفكير مختلفة جذرياً، فإنّما يأتي تلك المناظرة من زاوية عين التفكير في المجري الرّوحيّ - الإتيقيّ للتاريخ الذي كُنّا رأيناه قد بدأ يرسخ على وثاقته من التفهّم الديالكطيقيّ لعلاقة المتناهي باللامتناهي، وينصّ على وجوب أن تضطلع الفلسفة - وإنّ من وجه ما زال نقدياً وحسب - بمهمّة تبرز محدوديّة كلّ طرف متناهٍ ثمّ بوجوب انتساح تلك المحدوديّة في سياق تفعل اللامتناهي في المتناهي. وعليه فهيجل لا يقف في كتاب الفرق عند بيان الفريدة النظريّة لمشكل شلنغ بالنظر إلى مثاليّة فيشته، بل يتعدّى ذلك - وفي غضون بيانه للفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة - ليسأل عن الفلسفة في حدّ ذاتها ومن زاوية عين التفكير الذي زاوله - منذ 1798 - في المغزى الرّوحيّ - الإتيقيّ للتاريخ (وليس من زاوية مشكل شلنغ في فلسفة الطبيعة والهويّة المطلقة وحسب)، وهو ما سيتأدّى لديه إلى إخراج فكرة في التأمليّ يقوم من الفلسفة مقام الأسطقس الذي به تتجاوز زاوية النظر الترنسندناليّ (التي استقرّت إليها مثاليّة فيشته كما مثاليّة شلنغ)⁽⁹¹⁾.

(91) فالأكد أنّ فكرة هيجل في النظر التأمليّ - die Spekulation التي سنها تتقرّر خلال نقده للتفكير المجرد وبيان وجوب انتساحه ضمن التفكير التأمليّ (الذي يخرج على سياق الحدس الترنسندناليّ ليسلك كحدس عقليّ للمطلق)، هي التي كان لها شديد الوقع على تفكير شلنغ الأوّل في الطور الذي كان فيه بصدد إرساء فلسفة في الطبيعة يمرّ بها من المثاليّة الترنسندناليّة إلى فلسفة الهويّة المطلقة كما سيعرضها في: *Darstellung meines Systems der Philosophie*, 1801.

ولقد قام ك. دوزنغ للتحقق من ذلك الوقع إلى مقارنة نشرتيّ نصّ شلنغ: أفكار في فلسفة الطبيعة (نشرة 1797 ونشرة 1803)، وتبينّ له أنّ شلنغ قد غيّر جذرياً من فكرته في النظر التأمليّ من 1797 إلى 1803: فبعد أن كان يفهم النظر التأمليّ على أنّه بالجوهر فصل مطلق - als absolute Trennung هو بمثابة «الآفة التي تلمّ بفكر الإنسان - eine

لذلك لا يسائل هيغل الفلسفة من حيث راهنها الترنسندنتالي وحسب، بل يضبط سؤاله عن الفلسفة من حيث زمانها وميقاتها المخصوص، عمّاداً تنجم الحاجة إلى الفلسفة تاريخياً، ومتى تهل تلك الحاجة، ثم كيف تضطلع بفهم زمانها فتفعل فيه، لكنه يسأَل عن ذلك كلّ مهتدياً بعين التفهم الإتيقي للتاريخ :

«ولا ريب أنّ كلّ فلسفة إنّما تصدر عن عصرها، وعن اللاإتيقية إذا ما شاء المرء أن يفهم تمرّق ذلك العصر على سبيل انعدام الإتيقية - als Unsittlichkeit؛ لكنّ الفلسفة لا تفعل ذلك إلا لتغيّر ما بالإنسان فتستصلحه ضدّ فساد العصر، ولتحفظ الجملة - die Totalität التي مرّقها الزمان»⁽⁹²⁾.

فهيهات أن يكون قد انقطع على هيغل في كتاب الفرق حبل التفهم الإتيقي لمجرى التاريخ، لينقلب فيه إلى مناصر لهذه المثالية أو تلك أيّاً كان وجه تسليمه بالمفارق النظرية الفاعلة في تاريخ تطوّر

Geisteskrankheit des Menschen (1797: ص XVIII)، يكتفي شلنغ في النشرة الثانية بتعويض عبارة النظر التأملي ليضع محلها عبارة «التفكر المجرد - die bloße Reflexion» (1803: ص 5)، فلم يعد النظر التأملي هو الذي يقوِّض اتحاد الفكر بالعالم، ويهدم أساس الوجود الإنساني، بل صار التفكير من حيث يسلك مسلكاً صورانياً مجرداً هو العلة في ذينك التفويض والهدم. لكن هذا المعنى في التفكير وذلك المعنى في النظر التأملي هما ما يقرّرهما هيغل في كتاب الفرق: فهيجل قد شدّد على القرابة التي تجمع النظر التأملي بالحدس العقلي خاصة في تقابلها مع القرابة التي تجمع التفكير المجرد مع الحدس الترنسندنتالي. لقد اهتدى شلنغ في إخراج فلسفة الهوية المطلقة بالمعنى الهيجلي في النظر التأملي بما هو من زمام العلم بالمطلق، يعبر عنه شلنغ على أنه «المعرفة العقلية المحض بالمطلق». انظر: Klaus Düsing, «Spekulation und Reflexion. Zur Zusammenarbeit Schellings und Hegel in Jena.» *Hegel-Studien*, Bd. 5 (1969), ss. 95-128.

وقارن: Harris, *Le Développement de Hegel = Hegel's Development*, vol. 2: *Pensées nocturnes: Iéna 1801-1806 = Night Thoughts*, pp. 60-70.

(92) انظر ص 125-126 من هذا الكتاب .

المثالية الترنسندنتالية. فما أن هيغل يقرن نجم الفلسفة (das Hervorgehen der Philosophie) بما يبلغه العصر نفسه من لاإتيقية تتعين في رسوخ الزمان على التمزق والانقسام وتقطع أوصال الحياة. فالفلسفة لا تحل متى تضطلع الثقافة وتكاويها (السياسية والأخلاقية) بصيانة أواصر الوحدة الإتيقية التي تربط بين الأطراف المتقابلة، وتجعلها تستمر على الثأمها وأثلافها (وإن بتقابل وتضاد حي). فال«متى» المخصوصة التي تنجم الفلسفة في سياقها إنما هي «متى» تعرى من الإتيقية أصلاً. غير أن هذه «المتى» اللاإتيقية تحيل إلى وضع تاريخي بعينه، يصفه الشاهد أعلاه على أنه من أفاعيل الزمان نفسه : الزمان حين يمزق الجملة الإتيقية ويُفسدها من حيث يمكن على رسوخ التمزق والتعارض بين الأطراف المتقابلة لكان كل طرف منها مطلقاً ساكن لا يفوت. ذلك هو على التدقيق الآن التاريخي الذي تعرض فيه الحاجة إلى الفلسفة.

«إن الحاجة إلى الفلسفة تنبعث حين تزول القدرة على التوحيد وتمحي من حياة البشر، وحين تكون المتقابلات قد فقدت رباطها الحي وتفاعلهما، فتصير قائمة برأسها؛ إذ أن تظل تلك الحاجة عرضاً من الأعراض»⁽⁹³⁾.

فالحاجة إلى الفلسفة لا تتقرر في نظر هيغل كما لو كانت رأساً من قبيل الحوائج النظرانية البحتة التي كانت تكون خاصة بمجرى تطور المثالية الترنسندنتالية في حد ذاتها، بل تنجم تلك الحاجة - في الأصل - من صميم الحقيق اللاإتيقي لحياة البشر. فكلما أفسد الزمان الثقافة وهوت تكاويها، فارتفعت عن حياة البشر قوة

(93) انظر ص 127-128 من هذا الكتاب .

التوحيد، وزال الرباط الحي الذي يأصر الأطراف المتقابلة، يكون قد حان آن الحاجة إلى الفلسفة. وعليه فهذه الحاجة إنما هي حاجة إتيقيّة تنم عن وضع تاريخي غير إتيقي بقدر ما تكون حاجةً ميتافيزيقيةً تحين حيث لا فكاك للفلسفة من أن تضرب إلى تقويض ونسخ التقابلات (die Gegensätze) التي ترسخها شبكة العلاقات الثابتة التي كنا رأينا أعلاه أن الذهن هو الذي يوطدها فيمعن بذلك في التنوع إلى ما لا نهاية فيه. فالحاجة إلى الفلسفة تنبعث إذا حين تقتضي حياة البشر ذلك، أي حين تكون تلك الحياة قد أمعنت في وضع تاريخي بعينه، هو وضع التمرق والانقسام. ولذلك يفتح هيغل الموضوع الذي يخصه للخوض في الحاجة إلى الفلسفة بالتشديد على أن الانقسام هو مصدر تلك الحاجة، وأنه يشكّل - من حيث صار «ثقافة العصر» نفسها - «الوجه المعطى وغير الحر» للشكل الذي اتخذته تلك الثقافة⁽⁹⁴⁾.

إلا أن ذلك الانقسام ينبغي ألا يفهم هاهنا على معنى سلبي مجرد، أي كما لو كان آفة طارئة أو عرضاً فاسداً، وكما لو كان يتحتم على الفلسفة أن تدفعه عنها دفعاً وتصده صدأً، فكان يكون بوسعها أن تبرأ منه. فما دامت الفلسفة نفسها قد ثبت أنها من زمام الزمان، وأن الحاجة إليها لا يحين إلا بمقتضى تاريخي يخص مجرى نماء الحياة البشرية، لم يبق للفلسفة مذاك إلا أن تتدبر الانقسام من وجه بعينه سيتبين لنا - من بعد حين - أنه وجه روحي تضطلع على نحوه الفلسفة بمقتضى زمانها :

«إنما الشاغل الأوحده للعقل أن ينسخ مثل تلك المتقابلات التي ترسخت؛ ولا يعني هذا الشاغل أن العقل كأنه كان يقابل بعامّة

(94) انظر ص 125 من هذا الكتاب .

النضاد والتقييد، لأن الانفصام الواجب عاملٌ - ein Faktor الحياة التي تتكوّن أبداً من وجه متضادّ، والجملة الجامعة لا تكون ممكنة في أرفع مُحايية إلا عبر ترميم ما انفصم شديداً. فالأولى أن يستوضع العقل نفسه ضدّ التثبيت المطلق للانفصام الذي يكون بذهن...». (95)

فالتدبير الرّوحيّ للانفصام يبدأ بالتسليم بوثاقة الانفصام من الحياة نفسها، ذلك أنّ الحياة نفسها لا تَنْتَجُجُ إلا من حيث تتضادّ أبداً، وتنفصم إلى ما لا نهاية فيه. ولذلك يفهم هيغل الانفصام على أنه «فاعل حياة»، بل ما يجعل الحياة نفسها حيّةً جدّاً، فلا تحصل كجملة حيّة على قصارى الحيويّة إلا من حيث يحاييها الانفصام، فيؤجج فيها ما به تلامُّ ما انفصد وتضمُّ ما انفصم. وهذا هو عين ما كان هيغل قد بلغه عند منتهى طور فرانكفورت عندما شرع في إخراج الصباغة الديالكطيقية لفكرة الحياة في اقترانها بفكرة الرّوح.

غير أنّ ذلك التدبير الرّوحيّ للانفصام بما هو انفصام ينتج من صلب الحياة، يقتضي كذلك تمييز الانفصام الحيّ من ذلك الفصم الفاسد الذي يحصل من جرّاء فعل التثبيت (das Festsetzen) الذي يتوسّله الذهن في ترسيخ الأطراف المنفصمة وتوطيدها على تقابلها المطلق. فهذا الفصم الذي يأتيه الذهن يظلّ على الحقيقة «انفصاماً نسبياً»، بل «جغرافياً» لا يحصل إلا على شاكلة «التفكّر الرّاسخ» الذي يفصم عالم «الوجود المفكّر والمفتكّر» عن عالم الحقيق، فيقع «في الشمال الغربي»⁽⁹⁶⁾. وذلك يعني أنّ تمييز الانفصام الحيّ من الفصم الذي يأتيه الذهن إنّما يقوم على ضرب من جغرافية التفكير

(95) انظر ص 127 من هذا الكتاب.

(96) انظر ص 128 من هذا الكتاب.

يستحدثه هيغل قصد تقييد المحلّ، بل «المناخ» الخاصّ بالانفصام المجرد: فمثل ذلك الفصم والتثبيت المطلق لا يظَهَرُ إلاّ في إقليم بعينه وتحت مناخ بعينه، لكأنّ تدبير تاريخية الفلسفة يتعدى هاهنا مسألة الأطوار والحقب والأزمنة، ليصير شأن تربة وأرض يظَهَرُ عليها الانفصامُ ويتمكّن منها:

«العرضية تكون عرضية في الزمان من حيث تُحدَسُ موضوعية المطلق كتقدّم في الزمان؛ لكنّها من حيث تظَهَرُ كتجاوِر في المكان يكون الانفصامُ إقليمياً»⁽⁹⁷⁾.

وعليه فلانفصام المجرد أنّه وأيّنه. فأما أين اظَهَره ففي الشمال الغربيّ حيث تمكّن «التفكّر الراسخ» من منابت التفكير نفسها و«عشش فيها»، وأما أنّه ففي ما بلغته المثالية الترنسندنالية من طور في تدبير موضوعية المطلق من حيث صارت مجرد مطلوب يُتَعَقَّب فلا يُدرك، ما دام ذلك الطور قد انتهى إلى المقابلة الأمّ بين ذات - موضوع ذاتية وبين ذات - موضوع موضوعية (أو قل بين الفكر والكينونة)، لكن من دون أن يستقرّ بعدُ إلى السبيل التي يتحقّق عليها تهوي الفكر والكينونة بما هو المطلق برأسه. لكن تلك هي على الحقيقة مهمة الفلسفة الحاصلة بمقتضى الحاجة إليها. فالحاجة إلى الفلسفة على المعنى الذي تبين لنا إلى الآن، إنّما تلوح بمهمة لا فكاك للفلسفة من القيام لها. وليبقَ منا على بال أنّ نصّ استهلال كتاب الفرق يقرن تماماً بين تلك الحاجة وهذه المهمة. وهذا الاقتران هو الذي سيتعيّن في نهاية المطاف على أنّه محلّ تحصيل المطلق من حيث لا «يؤوب إلى نفسه - Das Zu-sich-selbst-kommen» من ظهوره المنفصم إلاّ بقدر ما يتأكد روحاً متوطناً من الزمان «يصلح

(97) انظر ص 128 من هذا الكتاب.

بنفسه الأنسجام المتمزق» و«يشكل الانسجام من تلقاء فعله»⁽⁹⁸⁾.

غير أن نص الاستهلال - إذ يقرّر ذلك الاقتران - يبلغ فيه أشدّ مواضعه عواصةً: اقتران الحاجة إلى الفلسفة بمهمتها لا يعرضُ إلا من وجه ما تفترضه الفلسفة في حدّ ذاتها (als ihre Voraussetzung)، أي «بما هي عينُ الماهية الحيّة الواحدة والمغايرة - als ein und dasselbe und als ein anderes lebendiges Wesen»⁽⁹⁹⁾، لكأنّ الحاجة إلى الفلسفة لا تحصلُ إلا متى تظّهر ماهيةُ الفلسفة في شكل جزئيّ بعينه هو الذي تقوم في سياقه إلى المطلق بما هو مقصدها⁽¹⁰⁰⁾. فلا ندري لأوّل وهلة كيف تندرج مقالة أنتجام الفلسفة في «شكل حيّ» هو الشكل التاريخي الذي تتخذّه كظاهرة متمزّمة ضمن مقالة «الماهية

(98) انظر ص 125-126 من هذا الكتاب. «لو تفحصنا صورة الجزئية التي تحملها فلسفة ما، لوجدنا أنّ هذه الفلسفة تنجم من ناحية عن الأصالة الحيّة للروح الذي يستلح بنفسه الإنسجام الذي تمزّق فيها، فيكون قد شكّله من تلقاء فعله...».

(99) انظر ص 125 من هذا الكتاب.

(100) إن قول هيغل هاهنا بماهية حيّة للفلسفة تظّهر كماهية مغايرة، ولكنها تفترض في اقتران الحاجة إلى الفلسفة بما تندب له الفلسفة، يظلّ من أشدّ مقالات كتاب الفرق عواصةً. فما الحيلة إذك في الجمع بين تقرير تاريخية الحاجة إلى الفلسفة وبين تبرير عين الحاجة بما هي مفترّض منطقيّ يصدر عن عين الماهية الحيّة الواحدة من حيث تكون غير نفسها؟

ومع أنّ ف. ك. تسمّرلي يحاول الخروج من هذا الإحراج النظريّ من باب تقرير تلك الماهية الجوانية الحيّة للفلسفة على أنّها لا تعدو كونها طريقة الفلسفة (فيقول: Das in der ursprünglichen Fassung der Frage erfragte Wesen der Philosophie bestimmt sich mithin als ihre Methode)، فالإحراج يظلّ في نظرنا هو هو، لأنّه يُنتقل به من سؤال عمّاذا تصدر الحاجة إلى الفلسفة إلى سؤال كيف - Wie تأتي الفلسفة كفاية مطلوبها بما هو المطلق.

انظر : Walther Christoph Zimmerli, *Die Frage nach der Philosophie: Interpretationen zu Hegels Differenzschrift, Hegel-Studien, Beiheft 12* (Bonn: Bouvier, [1986]).

الجوانية الحية» الحاصلة للفلسفة من وجه أصلي، أي من وجه كونها نتاجاً من نتاجات العقل (لا ظاهرة زمان وحسب)، فيرتفع عنها إمكان التأريخ لها على نحو «السلف والخلف». فالفلسفة إذاً تُعطى معها من حيث تكون في الوقت نفسه ظاهرةً متزمنةً (تحصل بمقتضى حاجة تاريخية تطراً على حياة البشر) وذات ماهية «تصدر عن الأصلائية الحية للروح» لا فرق فيها بين المتقدمين والمتأخرين. ورأس العواصة يكمن بالتالي في تدبير هذين المعنيين في الفلسفة: كونها بلا ريب ظاهرة زمان (ووليدة عصرها)، وكونها تقوم مع ذلك على ماهية غير متزمنة من حيث لا تحتمل المتقدم والمتأخر. لكن يبدو لنا حينئذ أن تلك العواصة الناجمة عن الجمع بين القول بالتاريخية المتأكدة للفلسفة (من حيث الحاجة إليها) وبين مفترضها المنطقي الذي تندب له (من حيث ماهيتها الجوانية الحية)، إنما ترجع أيضاً إلى اختلاط النفس النقدي بالنفس النسقي في ما يعرضه هيغل في نص الاستهلال، نعني مشكل صلة الفلسفة بالافلسفة.

لقد كنا رأينا أن الغرض المباشر لنص 1801 يتعلّق بمناظرة نقدية لسوء تعاطي راينهولد مع الزاهن الفلسفي للمثالية الترسندتالية من حيث أبطل الفرق الموضوعي القائم بين مثالية فيشته ومثالية شلنغ، وردّه إلى مجرد خاصيات قد تميّز بينهما⁽¹⁰¹⁾. فالتعاطي الدارج مع الفلسفة يظلّ في نظر هيغل دون ذينك الوجهين اللذين قيّدنا أعلاه، فلا يُنظر في الفلسفة لا بما هي ظاهرة زمانها ولا بما هي تنتج ماهية غير متزمنة (هي - كما سيّضح لنا من بعد حين - الفلسفيّ (das Philosophische) الذي ما تنفك كلّ فلسفة تناظره بمناظرة منطقية)، وإنما تُتعاطى الفلسفة كأنها جملة من «الآراء

(101) انظر ص 120-122 من هذا الكتاب .

الخاصة الميَّنة» والمعارف الجزئية المستقرّة، كما لو كانت الفلسفة حرفة لا يُحتاج في الإلمام بأصولها إلا إلى تجويد الآلات واستحداث آلات جديدة. لكن كذلك تُمسَخ الفلسفة إلى «فنّ ميكانيكيّ»، والعلم إلى «أثر ميت لمهارة هجينة». والعلّة في ذلك هي النظر إلى الفلسفة كما لو كانت شأن خاصيّة كانت تكون كلّ فلسفة تميّز بمعيتها من غيرها: لكنّ كيف يستقيم القول بالعقليّ خاصيّة؟ وهل تقبل الفلسفة أصلاً من جهة ما هي نتاج ذلك العقليّ أن تتحدّد بما هو خاصٌّ؟

لقد وجب الجمع في هذا الموضوع على التدقيق بين تاريخيّة هلّ (das Auftreten) الفلسفة وتقويمها الجوانبيّ كفلسفة ضدّ القول اللافلسفيّ «بأراء خاصّة بالفلسفة». فلذلك ينقلب النّفس النقديّ هاهنا إلى نفس نسقيّ يسوق هيغل على نحوه غاية ما يتفكّر أنّه الفلسفة:

«إنّما ماهيّة الفلسفة أن تبرأ شديداً من الخاصيّات، فإذا ما التمس المرء إصابة الفلسفة، وعدّ الجسم عبارةً مجموع الخاصيّات، فلا بدّ له أن يلقي بنفسه فيها من دون أن يقبض جسمه عنها - *le corps perdu*؛ ذلك أنّ العقل الذي يلقي الوعي في الجزئيات على تردّد ونكول، لا يرتفع إلى النظر التأمليّ الفلسفيّ إلا من حيث يرتفع بذاته إلى ذاته، فلا يفيء إلا إلى نفسه والمطلق بما هو في الوقت ذاته غرضه؛ فلا يغامر العقل في ذلك إلا بمتناهيات الوعي، وحتىّ يجاوزها ويقم المطلق في الوعي ينبغي له أن يرتفع بنفسه إلى النظر التأمليّ، فيكون إذ تعرى التقييدات والخاصيّات من الأساس، قد حصل عمادّه من ذاته نفسها. ولما كان النظر التأمليّ النشاط الذاتيّ للعقل الواحد والكلّيّ، فلا بدّ للعقل متى يكون قد حرّر نظرتّه الخاصّة من الأعراض والتقييدات، أن يلقي نفسه في الأشكال الجزئية، بدلاً من أن يرى في الأنساق الفلسفيّة التي لأزمته وبصائر

مختلفة مجردة ضروب متنوعة ومحض تصورات خاصة، وإلا لم يجد إلا مجرد تنوع لمفاهيم وآراء ذهنية، لكن مثل هذا التنوع ليس البتة بفلسفة. إنما الخاص الصادق الذي لفلسفة ما فردية مهمة يكون العقل بمعيتها قد اتخذ بما أوتي من آلات عصر بعينه شكلاً يتنظم على نحوه؛ في ذلك يجد العقل التأملّي الجزئي روحاً من روحه ولحمًا من لحمه، فيشاهد نفسه فيه بما هي عين الماهية الحية الواحدة وبما هي ماهية حية مغيرة. إنما كل فلسفة مكتملة في ذاتها، وتتطوي في حد ذاتها مثلها مثل أثر فيّ رفيع، على الجملة تامة⁽¹⁰²⁾.

بيّن من هذا أنّ هيغل يصوغ هاهنا فكرة بعينها في الفلسفة ضدّ الفكرة الدارجة التي على نحوها يعرض راينهولد تصوّره لتماثل مثالية شلنغ مع مثالية فيشته. ثمة فرق لا بد أن يتقرّر ما بين اللافلسفة والفلسفة. فإذا كانت اللافلسفة تقوم على ما تظنّ به أنه آراء خاصة ينسق فلسفيّ ما حسب المرء أن يلّم بها حتّى يتمكّن من الفلسفة نفسها كأنها كانت تكون حرفة دارجة يكفي في إتقانها الإمام بمجموعة من الأدوات البراتيّة، فإنّ الفلسفة تعرى تماماً - من حيث ماهيتها الحية - ممّا هو خاصيّات. فلا قبل لتلك الماهية - في ما يقدر هيغل - إلا بأن تظهر في شكل جزئيّ ومرتزم يعرض على أنه من فعل فردية قوية تيسر لها أن تناظر تلك الماهية الحية للفلسفة على حقيقتها بما هي في الأساس ماهية تأملية. وعليه فالقول بماهية جوائية للفلسفة برأسها إنّما يندرج لدى هيغل في سياق تخلص فكرة التقويم التأملّي للعنصر الفلسفيّ الذي تستوي في مناظرته الفلسفات الحقّ كلها (سواء أكانت المثالية النقدية التي لكنت أم المثالية الترنسندنالية التي لفيشته وشلنغ). ولذلك لا تترأى المفارق النظرية التي تتفعل في

(102) انظر ص 125-123 من هذا الكتاب.

صلب المثاليات الألمانية إلا على ضوء الفرق الأولانيّ الحاصل بين اللافلسفة والفلسفة، ثم لا تستقيم مناظرة الزاهن الترنسندناليّ لتلك المثاليات إلا من حيث تُناظر رأساً في محلاتها على ضوء ذلك التقويم التأمليّ للعنصر الفلسفيّ على حياله (أي من حيث ما تندب له الفلسفة من جهة ماهيتها التأملية الحية بما هي سليله الروح أو العقل «الواحد والكلّي»). ولذلك أيضاً نشدد عندما نعرض الوجه المركب في مناظرة هيغل للترنسندناليّ على كونها لا تنبسط إلا من حيث تلوح بوجود نسخ الترنسندناليّ ضمن التأملّيّ، أي من جهة أنّ الفرق بين اللافلسفة والفلسفة والمفارق الحاصلة في صميم المثالية الترنسندناليةّ إنّما تندر كلها بحلول اليوم التأملّيّ للفلسفة.

مدّك يتيسّر لنا أن نفهم ارتباط قيام الحاجة إلى الفلسفة (سؤال عمّاداً - Woraus) بمهمة الفلسفة (أي بسؤال Wie): فما تندب له الفلسفة ليس إلا مقتضى ماهيتها التأملية الحية، وإن كانت هذه الماهية عينها تنصير مغايرة، أي ظاهرة في الزمان كهذه الفلسفة أو تلك. لذا تتعين مهمة الفلسفة في الشاهد أعلاه بما هي «إقامة المطلق في الوعي»، لا على معنى الوعي بالمطلق ولا التفكر في المطلق، فهذا وذاك يظلان من قبيل تعطيل قيام المطلق من حيث لا يُتناول إلا كطرف برّانيّ مقابل (إمّا كذات - موضوع ذاتية أو ذات - موضوع موضوعية أو حتى كطرف ما ينفك يُطلب أبداً حتى يمسي متعالياً⁽¹⁰³⁾). أن «تقيم الفلسفة المطلق في الوعي» فذلك يعني أولاً أن يتحرر العقل من تقييدات الوعي كلها ومتناهياتها، فينسخ ذلك الذي

(103) انظر ص 130 من هذا الكتاب « فالزبط المطلق يظل بالنسبة إلى زاوية الانقسام طرفاً متعالياً - ein Jenseits - اللامتعيّن والعريّ من الشكل الذي يتضاد مع تعيّنات الانقسام».

وصفنا سابقاً بما هو النظام الميتافيزيقي للذهن (من جهة ما هو نظام الرسوخ على تقابل الأطراف المتباينة وعلاقتها البرائنة الثابتة). لكن ذلك يتأدى ثانياً إلى مثول (die Vorhandenheit) المطلق نفسه كأصرة حيّة توحد ما بين تلك الأطراف المتقابلة وتُحيي علاقاتها الجاثمة على تنهّيها. فالمطلق الذي تندب الفلسفة إلى التفكير فيه إنّما هو «تهويّ التهويّ واللاتهويّ»، «التضادّ والكون واحداً»⁽¹⁰⁴⁾.

(104) واللافت هاهنا أنّ هيغل يُخرج هذا الحدس الجليل في المطلق في موضع يتعلّق بالمقارنة ما بين مبدأ شلنغ ومبدأ فيشته في الفلسفة، أي حيث يظهر من النصّ أنّه يشدّد على ما يفضل به نسق شلنغ نسق فيشته. لكن في غضون ذلك كلّه تحصل تلوحيات لا قبل لا لمثالية شلنغ ولا لمثالية فيشته بها (من حيث لم تنزل بالمطلق إلى حدود 1800 إلاّ على صعيد مسألة المعرفة وما يتعلّق بها كمثّل فكرة اللامشروط عند شلنغ وفكرة فعل الوضع المطلق عند فيشته). فأنتى للمطلق عند شلنغ أن يكون في حدّ ذاته «تهويّ التهويّ واللاتهويّ»، وهو عنده في هذا الطور على الأقلّ، سيانئة مطلقّة - *cine absolute Indifferenz* أي إمعان لا نهاية فيه في الهوية بيراً تماماً من أيّ وجه من وجوه السالبية والتنجيز.

فإذا كان المطلق - كما يقول به هيغل - «اللّيل» الذي يكون «النور أنسبّ منه»، ويكون «اللّيس» - *das Nichts* الأوّل الذي صدرت عنه كلّ كينونة وتنوّع» (ص 130 من هذا الكتاب). فذلك معناه أنّ المطلق يكون بالجوه سالبيةً وتنجيزاً - *die Unruhe*. إنّ هي إذاً إلى حدوسات فلسفيّة فاردة ينثرها هيغل في ثنايا نصّ 1801، ولنّ تتقرّر أصولاً للفلسفة الهيجلية إلاّ في دروس بينا، أي عند مزاولة التأمليّ بما هو منطق الفلسفة نفسها.

قارن ذلك القول في المطلق واللّيس بما ورد في نصّ 1802 ص 113، السطران 36 - 37: «...Das Erste der Philosophie aber ist, das absolute Nichts zu erkennen...»، من: Hegel, *Glauben und Wissen*.

أما في ما يتعلّق بدالكطيقيّة المطلق واللّيس كيف تنطوي على صدى الأثل التأمليّ كما تشكّل في سياق «النظرانية الإشرافية - *der spekulative Mystizismus*» فانظر: Alexandre Koyré, *Etudes d'histoire de la pensée philosophique*, bibliothèque des idées (Paris: Gallimard, 1971), pp. 160-162.

(مع التشديد على أنّ «لاتدين» - هيغل، المصدر المذكور، ص 160، الهامش رقم 1 - هو الذي يسرّ عليه أن يتعاطى مع الأثل الثيولوجي كما الأثل الإشرافيّ الألمانيّ - وبخاصّة فكر ياكوب بوهمه (Jacob Böhme) - على ضوء دياكطيقا التاريخ).

يتضح لنا عندئذ أن مهمة الفلسفة تتعين من وجهين متداخلين:
 فمن هم الفلسفة أولاً أن تُزيل الانفصام الحاصل بين المطلق وبين
 جملة التقييدات من حيث تبدأ رأساً - ومن جهة ما هي نتاج العقل -
 بنفي تلك التقييدات الراسخة. فلذلك لا يستقيم للعقل أن يتعاطى مع
 المطلق إلا من حيث ينسخ «تلك الماهية المقصومة والمتنوعة»⁽¹⁰⁵⁾
 التي يتمادى الذهن في ترسيخها إلى ما لا نهاية فيه. على هذا الوجه
 الأول لا تكون مهمة الفلسفة إلا سلبية من حيث تنحصر في نفي
 نتاجات الذهن وعلاقاته، وهذا المعنى هو عين ما يصوغه نص
 الاستهلال على أنه يحل في مجرى الحياة نفسها من جهة ما هي
 نزوع:

«كلما رسخ بنبان الذهن وتزّيد بهاء، أزداد نزوع الحياة
 المقبوض فيه كأنه جزء، تحيراً وتقلّباً حتى يتحلل منه وينفذ في
 الحرّية»⁽¹⁰⁶⁾.

وبالتالي، نزوع الفلسفة إلى نسخ تلك الماهية المقصومة إنما
 يظل من قبيل نزوع الحياة نفسها إلى التحرر من تكاوين الذهن،
 فكلما اشتد رسوخ هذه التكاوين وظهرت كأنها تقبض بزمام الحياة
 داخلها، اشتد كذلك نزوع الحياة تحيراً وتقلّباً، أي نزوعاً إلى
 التخلص من تلك التكاوين الذهنية، فتتقرر الحياة بنفسها إذ تصير في
 حل منها، حرّية لا تنزع فيها الحياة إلا إلى نفسها. والبين هاهنا أن
 ضبط مهمة الفلسفة في وجهها السالب يرتبط شديداً بالفكرة
 الديالكطيقية في الحياة، فلا تقوم الفلسفة إلى النفي والنسخ إلا حيث
 تتحير الحياة وتتقلّب فتبلغ في هذا وذاك قصارى تقرّها كحرّية.

(105) انظر ص 126 من هذا الكتاب.

(106) انظر ص 126 من هذا الكتاب.

لكن ينبغي للفلسفة ثانياً أن تضرب إلى إقامة وإرساء المطلق
 («das Absolute zu konstruieren» في حد ذاته. بيد أن إقامة المطلق
 لا تعني مجرد التشييد المعرفي، فالأمر لا يتعلق - كما ذهب في
 ذلك المثالية الترنسندنالتية - بالنظر في إمكان أو عدم إمكان المعرفة
 بالمطلق. ولقد كنا شدّنا عند تفصيل القول في كيفية تشخيص هيغل
 لإمكانات التفكير التي تنطوي عليها المثالية الترنسندنالتية كيف يخرج
 بها هيغل جذرياً عن سياق مسألة المعرفة وما تفترضها من خطة
 تفكير تقوم على تقديم الوعي بما هو المحلّ الأوّل للمعرفة⁽¹⁰⁷⁾. لقد
 صار تفكير الفلسفة في المطلق كيف تُرسيه أو تُقيّمه بحسب ما يكون
 في حد ذاته، من زمام تفهّم بعينه للمطلق برأسه. فما عاد المطلق
 مجرد طرف برآني يستمرّ على مقابلته للأطراف المتعيّنة كلها، أو
 يتعالى عنها كما لو كان اللاتعيّنة المحض، بل صار المطلق يحلّ
 ضمن الحياة نفسها روحاً حاقاً يتعين ويشكّل ويظهر على مرّ الزمان
 (نعني بخاصّة هاهنا الزمان التاريخي، أي الزمان الحاق لمراس البشر

(107) لم تبلغ المثالية الترنسندنالتية (وبخاصّة عند كنت وفيشته) في نظرية المعرفة تلك
 (كما في فلسفة العمل) إلاّ تشيئاً للتقابل بين التهوّي والكيونة (أو قل بين العقل والكيونة):
 فما دام التهوّي الترنسندنالتّي يقوم على تفكّر الوعي الخالص الذي للذات في ذاتها -
 Reflexion über sich خالصة، فلا حيلة للترنسندنالتّي عندئذ في التعاطي مع الكيونة إلاّ من
 وجه الاستنباط أو الإدراج. فنظّل الكيونة كأنها حديدٌ - eine Schranke الوعي الذاتي، إمّا
 يُفتزض كالشيء في ذاته الذي لا قبل لنا به (كُنْتُ) أو كتهوّي ينبغي أن يحصل بين الأنا
 واللأنا، فيظّل مطلوباً أبداً (فيشته). لذلك سرعان ما يسقط الترنسندنالتّي في النقيض، لأنّ
 الاستنباط كما التسويغ بدومان على هوة فاصلة بين الفكر والكيونة، وهي عين الهوة التي
 استشكلت على شلنغ من حيث تراءت له أنّها تفصل الأنا عن المطلق، فاكتمى في التعاطي
 معها بمجرد التسليم في الأصل بتطابق الأنطوي والمنطقي، لكن مع تقديم بإطلاق للكيونة
 («ليس الأنا كلّ شيء، بل كلّ شيء هو أنا»، IV، ص 109). وذلك التسليم بسبانية العقل
 والكيونة هو الذي رأى فيه هيغل - من وجه حدسه هو للمطلق (لا من وجه مبدأ النسق
 لدى شلنغ) - أنّه يتحمّن التمادي فيه حدّ تقرير «المطلق بما هو ذات»، أي عميرٌ وتصبيرٌ لا
 يستقيم فيهما التهوّي إلاّ بما هو «تهوّي التهوّي واللاتهوّي» (أو تهوّي الهوية والفرق).

وفعالهم حياتهم الإتيقيّة وما إليه⁽¹⁰⁸⁾. فإذا كانت الفلسفة تندبُ إلى إرساء المطلق، فذلك يعني على التدقيق أن:

«تضع الكينونة في اللاكينونة - in das Nichtsein كصيورة، والانفصام في المطلق بما هو ظاهرته، والمتناهي في اللامتناهي كحياة»⁽¹⁰⁹⁾.

ما عنيه بإقامة أو إرساء المطلق هو إذا تقرّر للمطلق نفسه - في صلب ما تضعه الفلسفة - على أنه طرف أنطولوجي محايث، أي يقبل الصيرورة والانفصال والإظهار. ولعلّ هذا قصارى ما يبلغه هيغل من حدس نظريّ فارد في نصّ 1801. ففلسفة المطلق التي باتت الفلسفة تفترضها من حيث ما تندب إليه مهمّة تصدر عن ماهيتها الجوانبيّة الحيّة، إنّما تشكّل في حدّ ذاتها منقلباً ميتافيزيقياً، لا في تاريخ تطوّر التفكير الهيجلي وحسب، بل في تاريخ تطوّر المثاليّة الترنسندناليّة نفسها. فها أنّ المطلق الذي كانت عين المثاليّة قد تاهت عنه (إذ ردّته إلى شرط سالب من شروط قيام المعرفة)، يتقرّر من وجه أنطولوجي صرف، أي في كيانه المخصوص، طرفاً متصيراً ومنفصلاً، قد يحصل له أنّ «يضلّ في الأجزاء» كما قد يتأتّى له أنّ يؤوب إلى نفسه ممّا يضلّ فيه، لكنّ بعد أن يكون قد تعزّز تعيناً واشتدّ حياة. إذّاك يصير المطلق من شأن مسرى التقرّر الذاتي (ein Selbstsetzen) لا يحصل إلاّ عملاً واعتملاً في صلب التاريخ⁽¹¹⁰⁾.

(108) على ذلك المعنى يركّز هيغل فكرة المطلق على الأصل الميتافيزيقيّ التالي: «فالإظهار والتضمّن إنّما هما عين الشيء الواحد»، ص 216 من هذا الكتاب.

(109) انظر ص 130 من هذا الكتاب.

(110) لذلك سيعمل هيغل - طيلة طور بينا - على التحقق من ذلك الحدس في المطلق بما هو عمل واعتمال في اتجاهين متشابهين: في دروس المنطق والميتافيزيقا حيث يتقرّر المطلق كفكرة تنفعل من حيث صورتها المنطقية المخصوصة (أي استكمالاً لدور الطبيعة)، وفي دروس فلسفة الروح وفلسفة الحقيق حيث يتأكد المطلق من ناصية تجربة تاريخيّة لا تستنطق إلاّ دبالكطيقنا. =

فلذلك لا يكون المطلق - مثله في ذلك كمثّل الحياة نفسها - إلاّ تقليباً وتحتيراً (als Unruhe) لا قرار لهما، فلا يستقرّ على تعيين إلاّ ونسخه ولا يسكنُ إلى حدّ إلاّ ونفاه. لكنّ ذلك يعني أيضاً - وهو الأهمّ في ما يتعلّق بضبط مهمّة الفلسفة - أنّ المطلق لا يمثّل إلاّ حيث يتمكّن العقل من نسخ «متناهيات الوعي» ونفي متقابلات الذهن، أي حيث يتقلب الوجه السالب لمهمّة الفلسفة وجهاً موجباً.

فالفلسفة لا يتيسّر لها أن تنسخ الأطراف المتناهية والمتقابلة إلاّ من حيث تتصير هي نفسها نظراً تأملياً (als Spekulation) (أي من حيث يغامر العقل بمتناهيات الوعي) ويجاوزها «فيترقى إلى النظر التأملي». إلاّ أنّ ذلك لا يحصل من وجه التجرد من تلك الأطراف أو مجاوزتها من الخارج من خلال «تأليف برّانيّ»، فذلك يفضي فقط إلى وضع متناهيات أخرى تقابل الأولى، وهكذا دواليك إلى غير نهاية. إنّما نسخ الأطراف المتناهية أن يحلّ التفكير بينها، فيتفهّم ما به ترسخ على تقابلها ذلك، ثمّ يخلخله من حيث التنبيه على سبيل نسخه ثمّ قيام الوحدة بينها وفيها، لكأنّ التفكير إذن يُحيي من الداخل ما ثبتت عليه تلك الأطراف من علاقات موقوفة، فيجعل منها روابط يمرّ فيها كلّ طرف في الطرف الآخر، فإذا هو غير ما كان عليه، أي طرف حيّ ينطوي في حدّ ذاته على التقابل والتضادّ. فبعد أن كان التقابل راسخاً بين الأطراف من وجه برّانيّ، يجعله العقل يتصير إلى تضادّ جوّانيّ يقوم من صلب كلّ طرف، وذلك التضادّ الجوّانيّ هو العلة في اتّحاد تلك الأطراف جميعاً. لكن في هذا

بقي أنّ نصّ 1801 قد أصاب في حدّ ذاته الغاية في فلسفة المطلق: «يتشكّل المطلق في ذلك التنتج الذاتي للعقل - in dieser Selbstproduktion der Vernunft - على نحو جملة موضوعيّة هي كلّ جامع كفيّ بنفسه وتأمّ في حدّ ذاته، فلا يكون له أسّ خارجّه، بل يتأسس من نفسه في مبتدئه ووسطه ومنتهاه»، انظر ص 151 من هذا الكتاب.

التحوّل من التقابل البرّانيّ إلى التضادّ الجوّانيّ يكون التفكير نفسه قد بلغ مقام النظر التأمليّ : فالنظر التأمليّ ليس إلّا ذلك التقرّر الذاتيّ للوحدة الديالكطيقيّة، إذ تنجم من صلب الأطراف الجاثمة على تقابلها. وعليه فالنظر التأمليّ الذي يشهر به كتاب الفرق لأول مرّة على أنّه المألّ الميتافيزيقيّ للفلسفة نفسها، إنّما يعرّض رأساً كمنطّ تفكير بعينه يقوم على تفهّم المتقابلات وتدبير تقابلها من حيث يقبل قيام الوحدة فيه رباطاً حيّاً وآصرةً متصيرةً ومحايثةً له. بقي أنّ هذه الوحدة العتيّة المحايثة للأطراف المتضادّة لا تتأكّد بما هي كذلك إلّا من حيث ينبغي فيها ألاّ تطال إلّا التقابلات البرّانيّة الواقعة بين تلك الأطراف، فتركّز بذلك الفروق الحاصلة بينها، أي ما به يحيل كلّ طرف إلى غيره، فالنفي والنسخ لا يشملان إلّا التقابل. إنّ النظر التأمليّ يتقرّر في نهاية المطاف كطور موجب يتأدّى إليه بالضرورة ذلك الطور السالب الذي يقوم التفكير خلاله إلى نسخ ونفي التقابل من الداخل. فعلى هذا المعنى يصف نصّ الاستهلال النظر التأمليّ بما هو «ترميم» (eine Wiederherstellung) واستيضاع (ein Sichsetzen)، لأنّ النظر التأمليّ يتميّز من المسلك النافي للعقل، فد«يعرّض كقوّة لوضع الجملة الذاتية والموضوعيّة المتضادّة»⁽¹¹¹⁾. ثمة إذًا في التأمليّ ما به يجاوز صعيد النفي والنسخ، ليتأكّد أنّه على التدقيق مقام التقرير والإيجاب (وليس مقام الاستنباط والتسويغ كما هي الحال في

(111) انظر ص 132 من هذا الكتاب.

إنّا لنجد هاهنا - وإن على صياغة ابتدائيّة - ذلك التمييز الذي سيذهب فيه هيغل لاحقاً بين الوجه الديالكطيقيّ (المهمّة السالبة للفلسفة) والوجه التأمليّ (المهمّة الموجبة للفلسفة) للعقل : die dialektische oder negativ-vernünftige Seite und die spekulative oder positiv-vernünftige Seite. فالعقل على وجهه التأمليّ البحث بخالف مسلكه النافي - الديالكطيقيّ، من حيث يكون فعل تقرير وإثبات للوحدة العتيّة كما تحصل من صلب الأطراف المتقابلة (وبعد نسخه في طوره السالب لذلك التقابل).

الترنسدننتالي)، ولذلك يتعين العقل التأملّي بوصفه فعل تنسّج ذاتي (als Selbstreproduktion). وليست الفلسفة في حدّ ذاتها إلا نتاجاً لذلك التنسّج الذاتي للعقل التأملّي.

لكنّ من مقومات هذا العقل التأملّي - زائداً إلى كونه قوّة وضع تقوم بذاتها، ونشاط ضمّ وتوحيد يحصل بين الأطراف المتضادة - أن يعرّض من تلقاء قوّته ونشاطه، أي أن يكون فيهما محض فعل بيان لنفسه (als reines Darstellen ihrer selbst) وهذه في حدّ ذاتها لقيّة نظريّة فاردة تخصّص في الحال التقويم التأملّي للفلسفة. لقد صار من مقتضى ذلك التقويم التأملّي للفلسفة أن تأتي هي نفسها كفاية البيان الذاتي للتأملّي في تقرّره وإيجابيته، أي بحسب الوتائر الخاصّة بتشكّله وأنفاس تعينه الجوّانيّ.

وليس يفجؤنا هاهنا أن يتقرّر التأملّي شأن عرض وبيان. فلقد سبق لنا أن رأينا كيف نشأ لدى هيغل من قبل هذا الطور همّ النظر في لغة الفلسفة ومسلّكها، وتأكّد له أنّ الفلسفة ما دامت تتكلّم لغة التفكير الذهنيّ المجرد (أي ما دامت تفترض في ما تقول فيه طرفاً محدوداً راسخاً على حدة تنضاف إليه المحمولات من الخارج وبفعل طرف برّانيّ)، فلن تفلح البتّة في الإحاطة بمجرى الحياة على تحيّرنا وتقلّبنا، ولا في النفاذ إلى مسرى انتساخ الأطراف المتقابلة من حيث يمرّ بعضها في بعض. لكنّ هيغل في نصّ الاستهلال يطوّر ذلك الهمّ النظريّ ليجعل منه في الوقت نفسه غاية الوسيلة في مناظرة المثالية الترنسدننتالية وآخر الشريطة في تقرير زاوية النظر التأملّي.

«إنّما الفيلسوف الذي لا يبنّي كنسق فرّق دائم من التقييدات، بل هو صراع العقل لأجل الحرّية أكثر من أن يعترف العقل نفسه من وجه خالص، فيصير واثقاً بها وعلى بيّنة منها»⁽¹¹²⁾.

(112) انظر ص 151 من هذا الكتاب .

قد يحصل لفلسفة ما ألا تُصيب عبارتها النسقيّة الصادقة، فلا تُفصح عنها كما يقتضيه النسق، أي «لا تتفق فلسفة النسق والنسق نفسه»⁽¹¹³⁾، لكن ذلك لا يفي البتة كون تلك الفلسفة تنطوي على مبدأ النظر التأمليّ. بذلك يجعل هيغل من مقتضى العبارة النسقيّة للتأمليّ معياراً قائماً في التقويم النقديّ للأنساق الفلسفيّة بعامة ومناظرة المثاليّة الترنسندناليّة بخاصّة. ومثاله ما يشدّد عليه عند الخوض في مثاليّة كُنْتُ أو مثاليّة فيشته من وجوب التمييز بين وجهين في التعاطي مع المثاليّة الترنسندناليّة: فلا بدّ من المباينة في مناظرة تلك المثاليّة بين الوجه الذي وضعت على نحوه مفهوم العقل ومبدأ النظر التأمليّ (أي فلسفة النسق) وبين الوجه الذي ينجز على نحوه النسق ذلك المفهوم وهذا المبدأ (أي النسق نفسه)⁽¹¹⁴⁾. فإذا كان الوجه الأوّل من زمام ما يقيدّه هيغل على أنّه «الأمر برأسه - die Sache Selbst»⁽¹¹⁵⁾، يكون الوجه الثاني من زمام مسلك التفلسف

(113) انظر ص 152 من هذا الكتاب.

(114) انظر ص 103-110 من هذا الكتاب. وبين من هذا الموضع أنّ ما يشغل تفكير هيغل في مناظرته للمثاليّة الترنسندناليّة أنّها على قدر ما تلوح بوجوب التأمليّ، على قدر ما تحجبه - من حيث مسلكها الترنسندناليّ - بزاوية التفكير المجرد، أي أنّ نسق تلك المثاليّة لا يشرح البتة مبداء التأمليّ. فلذلك صارت مسألة البيان مسألة مركزية في تقرير القوام التأمليّ للفلسفة: فإذا أتت الفلسفة هذا البيان على شرائطه كافّة، يتمّ عندئذ انتساخ الترنسندناليّ - die Selbstaufhebung des Transzendentalen نفسه ضمن التأمليّ، أي يحصل الاستكمال التأمليّ - die spekulative Vollendung للفلسفة نفسها.

(115) لم تصادفنا عبارة «رأس الأمر» أو «الأمر برأسه - die Sache selbst» في النصوص التي قبل 1800 إلا في أوّل نصوص 1796/1795 المخصّصة لمشكل الوضعانية، انظر ص. 282، السطر 7 من: Hegel, *Gesammelte Werke*, Bd. 1: *Frühe Schriften I*.

حيث يتعلّق الأمر بالحسم في الأحكام والآراء كلها التي تُطلق على المسيحيّة، فيبت هيغل في ذلك قائلاً: «فبالنظر إلى الأمر برأسه - Ganz allein in Bezug auf die Sache selbst... إنما تكمن غاية كلّ دين وماهيتّه في أخلاقيّة البشر».

وطريقته التي قد يحصل ألا تطابق شرائط الأمر برأسه.

لذلك كان لا بد من طرح مسألة التفكير، فالتفكير يظل آلة الفلسفة في ما تندب إليه من مهمّة رأيها تتحدّد رأساً كنفني ونسخ لنظام الذهن وشبكة علاقاته الراسخة على التقابل:

«فما ما تندب إليه الفلسفة هو أن يقوم المطلق بالنسبة إلى الوعي؛ لكن لما كان فعل الإنتاج، مثله مثل نتائج التفكير، تقييدات وحسب، كان في ذلك تناقض. فالمطلق ينبغي أن يُتفكّر ويوضع؛ لكنّه بذلك لا يُوضع، بل يُنسخ، لأنّه ما دام يُوضع، فإنّما يظلّ مقيداً. أما توسط هذا التناقض فهو التفكير الفلسفي. والأولى بنا أيضاً مدى قدرة التفكير على الإحاطة بالمطلق...»⁽¹¹⁶⁾.

إذا كان التفكير (die Reflexion) يتأكد على أنّه آلة التفلسف، فالعلة في ذلك تصدر عمّا تندب إليه الفلسفة، نعي - كما تبين لنا أعلاه - وجوب أن يقوم المطلق بالنسبة إلى الوعي خاصّة (وليس مجرد التسليم بفكرة ما في المطلق). لكن التناقض الحاصل عن ذلك الوجوب هو أنّ التفكير درج على ألا يتفكّر أغراضه إلا محدودة ومقيّدة، ولذلك تظلّ نتاجاته - مثله في ذلك مثل الذهن - مجرد تقييدات. وبالتالي، لا قبيل للتفكير بالمطلق إلا من حيث يقبل المطلق أن يوضع راسخاً على تعيين أو تقييد بعينه، لكن في ذلك إنّما يلغى المطلق تماماً، فلا يتأتّى للتفكير أن يقيم المطلق في الوعي.

وظاهر من ذلك أنّ هيغل يلتمس مرّة أخرى الوقوف على حدود المسلك التفكيرّي من حيث يظلّ التفكير يرتبط بنظام الذهن الذي بدا له أنّ المثالية الترنسندنتالية قد انحجبت داخله، فلم تعد

(116) انظر ص 130-131 من هذا الكتاب.

تتسع للتفكير في المطلق من جهة ما هو على الأصل الشريطة
 القصوى للتفكير نفسه (نعني التفكير بما هو في حد ذاته جملة حاقّة،
 أي قصارى التفكير من حيث يضطلع بإنتاج وحدة حية مفعمة
 بالفروق). فما الحيلة إذا - والتفكر هو ذلك - في أن يتقوم التفلسف
 جملة تفكير، أي نسقاً يتوسل التفكر من وجه بعينه؟ كيف تتوسل
 الفلسفة التفكر والحال أنها ليست في جوهرها إلا بيان المطلق كما
 يتبين بنفسه فيها؟

هاهنا يقوم هيغل إلى ما يمثل في نظرنا أقطع عزم نظريّ يتأتى
 في نصّ الاستهلال، نعني التدبير الديالكطيقيّ لمشكل التفكر من
 زاوية مقتضى البيان الذاتي (die Selbstdarstellung) للمطلق، أي
 مقتضى الفلسفة نفسها من حيث تقررت بياناً نسقياً لذلك التبيين الذاتي
 للمطلق :

«ما دام التفكر يتخذ من نفسه غرضاً له، فستته العليا التي
 يستوهبها العقل ويصير بها عقلاً، إنّما هي انتفاؤه؛ فالتفكر لا يقوم،
 مثله مثل كل شيء، إلا في المطلق، لكنّه بما هو تفكرٌ إنّما يقابل
 المطلق؛ وعليه فلا بدّ له حتّى يدوم، أن يخضع لسنة التقوض - das
 «Gesetz der Selbstzertörung»⁽¹¹⁷⁾.

في هذا الموضوع يبلغ هيغل النكته في مناظرة المثالية
 الترنسندنالتية : فالذي تظنّ به هذه المثالية أنّه مجرد تفكر ذهني لا
 يسلك إلا مسلك «الوضع على رسوخ - zum Stehen bringen»⁽¹¹⁸⁾ ،
 إنّما يرى فيه هيغل إمكان استكمال عقليّ يجاوز فيه التفكر تجريدات

(117) انظر ص 133 من هذا الكتاب.

(118) تلك هي تأيلاً دلالة الدهن - Verstand ، Verstehen ، أي يضع بتثبيت

وترسيخ : Zum Stehen bringen .

الذهن الثابتة، من حيث يخضع لسنته المحايثة له، أي من حيث يتحتّم عليه أن يبلغ غايةً مسلكه (في التمييز والتثبيت)، فينتقض وينتفي من تلقاء سنّته تلك. لكنّ ذلك يعني أنّ التفكير نفسه لم يعد ذلك الطرف الذي رأينا هيغل - قبيل قدومه إلى بينا - يتشكك في أوّساعه من حيث يظلّ أخزّه خارجاً عليه، لكأنّه حديده الذي لا يتعدّاه. لقد صار من وُسع التفكير من حيث يتّبع السنّة الديالكتيقيّة للعقل أنّ يمرّ في آخره المنافي له، بل أن يتفعل فيه إلى الغاية حتّى يقلب ذلك الآخر إلى غير ما لم يكن عليه وينقلب هو نفسه إلى آخره⁽¹¹⁹⁾. أن يتقوّس التفكير الذهنيّ ويتصير إلى العقل، فذلك يعني أنّ التفكير الهيجليّ قد تخلّص من مقالة التنافر الغليظ بين سنّة الذهن وسنّة العقل (التي تقف عند معارضة هذه بتلك) إلى مقالة التصالب الديالكتيقيّ بين الذهن والعقل: فمن سنّة التفكير نفسه من جهة ما هو «ملكّة الكينونة والتقييد»⁽¹²⁰⁾ أن ينتفي ضمن العقل ليتكّمّل من حيث يتقرّر «تفكراً تأملياً - die spekulative Reflexion»⁽¹²¹⁾، هو من قبيل الأفاعيل الخفيّة للعقل، إذ ينسخ التقابل المجرد للتقييدات من حيث يصل بينها، فإذا هي تغيّبات حيّة يمرّ بعضها في بعض اتساحاً وتضاداً فإمعاناً في التعيّن واسترسالاً في التحيث.

وعليه فالتفكير الذي تعتمده الفلسفة آله في أن يقوم المطلق ضمن الوعي إنّما هو ذلك الذي ينتفي في العقل من جهة أنّ العقل

(119) ذلك هو هيغل الذي يقول فيه أدرونو إنّه «der Erzidealisten» من حيث يرغم المثاليّة على أن تخرج على نفسها «der Idealismus über sich hinaus».

(120) انظر ص 131 من هذا الكتاب.

(121) انظر ص 226 من هذا الكتاب. حيث يتخذ التفكير صراحةً صفة التأمليّة، بعد أن صار تفكراً فلسفيّاً. لكن مذكّر يحصل الفرق بين التفكير التأمليّ (الذي يضع نتائج التفكير المحض في المطلق على تضادّها) وبين التفكير المشترك - die gemeine Reflexion الذي لا يرى في ذلك التضاد الحيّ إلا تناقضاً شيعياً.

نفسه يعرضُ «كنفي مطلق»⁽¹²²⁾ لكل ما يرسخ ويثبت على تعينه
المقيّد :

«[بيد أن] كل كينونة لما تكون موضوعاً إنّما تظل كينونةً
متضادةً ومقيّدةً ومقيّدةً؛ والذهن إنّما يستكمل تلك التقييدات التي له
من حيث يضع التقييداتِ المقابلةَ كشرائط؛ وهذه الشرائط إنّما
تقتضي عين الاستكمال، فتمتدُّ مهمّةُ الذهن إلى ما لا نهاية فيه. أمّا
التفكير فيظهر في ذلك كأنه شأنٌ ذهنيٌّ وحسب، لكن التماسَ جملة
الضرورة هو نصيبُ العقلِ وفعله الخفي»⁽¹²³⁾.

كذلك يستكمل العقلُ نتاجات التفكير. لكن كذلك يتقرّر التفكيرُ
حركةً أو فعلاً من أفاعيل النظر التأمليّ : فما عاد نشاط التفكير
تجريبياً يحصلُ خارج النظر التأمليّ بما هو حياة التفكير نفسها، بل
صار للتفكير سهمٌ في تقرير وحدة الأطراف المتعيّنة بما هي جملةً
حيّةً كفيّةً بنفسها.

وفي الجملة ينتهي ضبط هيغل لمشكل الفلسفة من حيث الحاجةُ
إليها والمهمّةُ التي تندب لها والآلة التي تتوسّلها، إلى تقرير الفلسفة
«جملة علم يُنتجها التفكير» و«كلاً عضويّاً من المفاهيم، ليس الذهنُ
قانونه الأرفع، بل هو العقل»⁽¹²⁴⁾، أو قل هو التفكير، إذ يتصير إلى
النظر التأمليّ، ويتكامل فيه تفكيراً عقليّاً. لقد تحتم على الفلسفة مذكاً
أن «تعتصم بالعقل - die Vereinigung mit der Vernunft». فالاعتصام
بحبل الزمان - الذي كنّا رأينا هيغل يقرّ به أحيان تشكك في أمر الفلسفة
(من حيث لم تكن تدلّ في نظره إلا على فلسفة التفكير المجرد) - إنّما

(122) انظر ص 132 من هذا الكتاب.

(123) انظر ص 132 من هذا الكتاب.

(124) انظر ص 141 من هذا الكتاب.

صار الآن تسليماً ميتافيزيقياً بالعقل حياةً مطلقةً للتفكير وتجسداً عينياً للتاريخ. لكن ذلك الاعتصام وهذا التسليم يفترضان أن هيغل في مناظرته لراهن المثالية الترنسندنالية يكون قد خرج تماماً عن خطة «نقد العقل» بما هي الأفق النظري الذي تقيّد به النحو الترنسندنالي في التفلسف، وسينتهي فيه إلى ما سيصفه هيغل لاحقاً على أنه المشهد الميتافيزيقيّ الشنيع الذي يتمثل في قيام شعب يعرى من الميتافيزيقا، «فلا يلقى الرّوح عنده محلاً حاقاً»⁽¹²⁵⁾.

فالنقد لم يعد يتعلّق - في فاتحة طور بينا - ببيان حدود العقل ولا بالظن في اقتدراته على تفهّم أشكال الحقيق التاريخي، بقدر ما صار وجهاً مخصوصاً في تدبير مشكل علاقة الفلسفة بالافلسفة⁽¹²⁶⁾، نعني على التدقيق مشكل تلقي الوجه التأملّي للفلسفة⁽¹²⁷⁾. لقد تأكّد

(125) انظر ص 3، الأسطر 23 - 25 من: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Das Sein (1812)*, Philosophische Bibliothek; Bd. 375, Wissenschaft Der Logik. I. Bd., 1 Buch, Neu Hrsg. von Hans Jürgen Gawoll, Mit einer Einleitung von Friedrich Hogemann und Walter Jaeschke (Hamburg: F. Meiner, 1986).

(126) وهو المشكل الذي سيفرد هيغل في معالجته نصراً سينشرهما في عين الجريدة النقدية للفلسفة التي نشر فيها نصّ 1801، نعني: *Wie der gemeine Menschenverstand die Philosophie nehme. - dargestellt an den Werken des Herrn Krung Über das: مشترك مع الفلسفة، مبنياً بالرجوع إلى أعمال السيد كروغ، (1801)*، ثم: *Wesen der philosophischen Kritik, und ihr verhältnis zum gegenwärtigen Zustand der Philosophie insbesondere* في ماهية النقد الفلسفيّ بعامة وعلاقته بالحال الزاهنة للفلسفة بخاصّة (1802). انظر: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Jenaer Kritische Schriften*, Philosophische Bibliothek; Bd. 319, 3 Bde., Neu Hrsg. von Hans Brockard und Hartmut Buchner (Hamburg: F. Meiner, 1979-1986), Bd. 2, 1983.

(127) انظر ص 118-120 من هذا الكتاب. ما من نسق فلسفيّ بوسعه أن يفلت من إمكان مثل ذلك الاستقبال؛ فكلّ نسق يقبل المعالجة التاريخية. وكما أنّ كلّ شكل حيّ يتناسب في الوقت نفسه إلى الظاهرة، كذلك يمكن لفلسفة ما من جهة ما هي ظاهرة أن تنصاع إلى ضرب من القوّة تحوّلها إلى رأي منبّ وتقلبها من البداية إلى كائنة - *in eine Vergangenheit*.

لهيغل في ما يتضح من استهلال كتاب الفرق أن الفلسفة لا تستقيم إلا من حيث تمادى على تقويمها التأملي، فتنتج جملة ديالكطيقية حيّة سنتها النظرية القصوى «تهوي التهوي واللاتهوي». على ذلك المعنى بدأ نص الاستهلال يلوح بوجود انتساخ الترنسندنالي ضمن التأملي، أي بالاستكمال التأملي للفلسفة (die spekulative Vollendung der Philosophie)، لكن التفكير الهيجلي لن يأتي كفاية ذلك الاستكمال (الذي بدأ يلوح به) إلا حين سيزاول النظر - على مَرّ دروس طور بينا - في وجه إخراج صياغة نسقية للفلسفة يوطئ لها المنطق (أو الميتافيزيقا) بما هو علم الفكرة، وتبني على عرض فلسفة الروح وفلسفة الحقيق، ثم ينسخ ذلك كله حين يصير استكمال الميتافيزيقا من زمام المنطقي بما هو اللغة التأملية التي لا فكاك للفلسفة من أن تتكلمها.

لقد أيقظ الضبط الإتيقي للتفكير لدى هيغل الأول الفلسفة على أن وجوب الاعتصام النظري بالتاريخ (بما هو محل المجرى الموضوعي للحياة) إنما يقتضي تدبيراً ميتافيزيقياً بعينه للانفصام والتمزق (الحاصلين في النظر كما في العمل). فتحتم مذك على التفكير الهيجلي أن يُخرج فلسفة نقدية في الفلسفة هي التي يأتيها في كتاب الفرق من حيث صار يطرح فيه سؤال الفلسفة على حياله. لذلك شرع هيغل هاهنا في التصريح بمناظرة المثالية الترنسندنالية من زاوية عين الفكرة في الفلسفة، نعي الفلسفة بما هي نظر تأملي ليس هو على الحقيقة سوى نشوء الفلسفة نفسها في صلب المطلق أو نشوء المطلق نفسه كفلسفة. لكن المطلق الذي تنشأ منه الفلسفة لا يثبت على هويته إلا من حيث ينفرد من نفسه، ولا يكون إلا من حيث ينتفي إلى غير نهاية: إنه تطلق وإطلاقية تحصل حيث ينقلب التقابل البراني بين الأطراف الراسخة على تعيينيتها تضاداً حيناً يمر

بمعنيته كل طرف في غيره، حتى تستتب وحدة الأطراف جملة عضوية حية، هي المطلق، إذ يتصير وينفرد ويتحيز ويتضاد. وعليه، فهيجل إنما يخرج بمشكل الفلسفة عن سياق النظر الترنسندنالي في شرائط قيام المعرفة، بل يخرج به تماماً عن خطة الذات الواعية الموقنة من نفسها (نظرياً وعملياً). فلم يعد الأمر يتعلق - في نظر هيجل - لا بنقد العقل (كُنْتُ)، ولا بنقد نقد العقل (فيشته الأول)، فالخطتان كلتاهما تندرجان في عين السياق الترنسندنالي الذي لم يبلغ في تدبير واقعة الديالكتيكية إلا مقالة زمّ العقل، حتى قام ذلك المشهد الميتافيزيقي الشنيع المتمثل في قيام أمة تعرى من الميتافيزيقا، كما لو كان بالإمكان أن تقوم أمة من دون سنن إتيقية وآداب وأعراف!

إنما جادة الفلسفة في أن تكفّ عن الوجه الترنسندنالي في التشريع للفلسفة: فليست الفلسفة على حقيقتها تبريراً ولا تسويقاً ولا استنباطاً، أي ضبطاً قبلياً للأساس، بل ليس ثمة على الأصل قبلي قد يحتكم إليه التفكير في ما يحمل على التفكير. فالذي يحمل على التفكير إنما هو تكاين الأضداد في ما هو حاق، تلك «الصبوورة المجنونة» حيث «لا نرى سوى حطام المراكب التائهة (. . .) وندرك ألا مركب منها يسمح بركوب البحر»⁽¹²⁸⁾. ملازمة النظر في الحقيق الموضوعي كيف ينتج تاريخياً وإعمال الفكر في الأطراف التي تتفعل في ذلك التنتج التاريخي، ذينك هما شرطا التفكير على جادته الفلسفية.

أما لو كان الأمر في الفلسفة من شأن النزوع «إلى استكمال المعارف»، فلما تعدى التعاطي مع أي فلسفة مستوى الأخذ بها أو

(128) انظر ص 123 من هذا الكتاب.

تزكها على أنها مجموع آراء ومقالات تظلّ قابلةً للتجويد إلى غير نهاية. فالفرق الذي يلوّح به كتاب الفرق إنّما هو على الحقيقة فُرْقَانٌ فلسفيّ، ليس يحصل بين نسق فيشته ونسق سلّغ في الفلسفة، إذ تلك مطيئة الفكر في ما يُغزى منه، بل يتقرّر بين وجهين في تدبير الفلسفيّ كما في التعاطي مع تاريخه الرّوحيّ.

فإذا كان هيغل الأوّل قد امتنع مذ طور توينغن عن استنباط الأخلاق والدين، وخرج بهما - في مغزاهما الإتيقيّ - عن سياق المفهوم المجرد، بل طعن في عين السياق بما هو صناعةٌ تسويغ لكلّي يكلّ بصره عمّا يتفعل حاقاً في مراس البشر وفعالهم، ثمّ إذا كان جحد من بعد ذلك على متفلسفة العصر إمعانهم في استنباط إمكان الدولة كيف ينبغي أن تكون، فإذا الدولة التي يتفكرون «دولة عوز»، هي مكنة ضبط ومركز قهر، فذلك كلّه إنّما ينتهي إلى بيان وجوب أن تخرج الفلسفة عن التمشّي الترنسندناليّ الحاصل عن التشريع القبليّ لأغراض التفكير بمعينة الصورة المجردة لعين التفكير. لكنّه خروجٌ ما زال لا يتمّ - إلى حدود 1801 - إلّا من حيث يُستكمل الترنسندناليّ فيُنسخ في التأمليّ. فإنّما سنّة النظر الترنسندناليّ أن ينتفي ويتنقص حالما ينتفي التفكير المجرد، فيتقرّر تفكراً عقليّاً يُحيي الأطراف التي يتفكر فيها من حيث يشدها إلى رباطها الديالكطيقيّ.

نحن إذا إزاء فُرْقَانٍ فلسفيّ يتقرّر بين نمطين من التفكير ووجهين في تأسيس الفلسفة نفسها: الاستنباط الترنسندناليّ أو الرّبط الديالكطيقيّ. فإذا كان كتاب الفرق قد ضرب إلى مناظرة الراهن الترنسندناليّ للمثاليّات الألمانيّة (من كنت إلى فيشته وسلّغ)، فإنّما لينبه شديداً على وجوب أن تتكامل الفلسفة - من حيث طريقتها كما بيأها ولغتها - تأمليّاً (من بعد أن تكملت إتيقيّاً)، أي أن ينقلب يومها يومٌ نظر تأمليّ لن يتمكّن هيغل من استجلاء معالمه إلّا حين يُخرج

مقالته في المنطق الجواني «للفكرة»، فتتصير الفلسفة مذاك إلى نسقٍ مثاليّة تأمليّة (لا هي بذاتيّة ولا بموضوعيّة، ولا بمطلقة على معنى الجمع بينهما)، وإتّما مثاليّة بدأت تضرب لمغزاها الرّوحيّ وبيانه العلميّ حيث صار العقل والتاريخ يتهويّان، نعني حيث يتقرّران توتراً وتقلّباً وتحيّراً لا انفصال فيه، اللهم إلا إذا نُسخ الزمان نفسه، فصار راهنا يعرى من الزمان. لكن ما دامت الفلسفة من ناصية التاريخ، فليس لها إلا أن تزاوّل التفكير في راهن العالم كما يعرض «رمادياً على رماديّ»، إن هو إلا رماديّ الأنفصال الموجع والتضادّ العنيف والتصير المجنون، سالبية مطلقة تتفعل في صلب الراهن مطلق عالم، ليس يأتي على بعض تفهّجها إلا الفكر التأمليّ، إذ يعتصم بحبلّ الزمان ويتكلّم لغة الديالكتيكا.

تلك هي إذا همّ لُقّيات النظر الفلسفيّ التي يخرجها هيغل في كتاب الفرق شهادة على أنّ العهد بالتفكير لا يتأتّى دفعةً ولا يستقيم بجنّة، وإتّما يقتضي مزاولة متوَعرة لا عون فيها إلا بعض اهتداء سرّيّ بحدوسات باكرة ما ينفكّ الفيلسوف يتفحصها محنة تفكير وهمّ نظر. فانظر كيف يخلص هيغل في الموضوع الذي يخال المرء أنّه لا يتعلّق إلا بعرض ما تفضل به مثاليّة شلنغ مثاليّة فيشته، إلى تقرير مقام النظر التأمليّ مقاماً مخصوصاً للفلسفة لا فكاك لها من أن تسكن إليه حتّى تتفهّم «المطلق من وجه مفهوميّ كصيرورة»، و«تضع في ذات الآن تهويّ الصيرورة والكيونة»⁽¹²⁹⁾. ثمّ انظر كيف يميّز ذلك النظر التأمليّ من الفلسفة الترنسندناليّة قاطبة (بما فيها فلسفة السيانية المطلقة عند شلنغ الأوّل)، مع أنّ هذه قد بلغت مع شلنغ ما به تستقيم المباينة بين «الحدس الترنسندناليّ الذاتيّ والحدس الترنسندناليّ

(129) انظر ص 224 من هذا الكتاب.

الموضوعي»⁽¹³⁰⁾. فوحده النظر التأملّي يضع بحق المتقابلين وينفيهما معاً. ووحده التأملّي (das Spekulative) يتقرّر إذا المقام الخلق الذي صار على الفلسفة أن تثبت وثاقتها منه.

لذلك كلّه يتقرّر مرّة أخرى أنّ كتاب الفرق ليس أول عهد هيغل بالتفكير الفلسفيّ، وليس بيان انتصار فلسفيّ لمثاليّة شلنغ ضدّ مثاليّة فيشته. إنّما كتاب الفرق أول حصيد لصيرورة هيغل نفسه إلى الفلسفة وبداية تصير الفلسفة نفسها مشكلاً قائماً برأسه. ربّ عهد بالفلسفة هو حاصلُ حدس باكر ما ينفكّ الفيلسوف يتحقّق من سداده ويتعقّب ما يقتضيه من شتىّ توجّهات التفكير.

III. في هذه الترجمة

إنّه ليسرنا بخاصّة أن نقدّم إلى القارئ العربيّ نصّاً نسقيّاً من النصوص النسقيّة الباكرا التي شرع هيغل في نشرها. وإذا كنا قد عملنا في مقدّمة هذه الترجمة على تعقّب أهمّ مراحل تاريخ نشوء التفكير الهيجليّ وتطوره التي تفضي إلى إخراج كتاب الفرق، فليحرّص شديد على تنزيل نصّ 1801 تنزيلاً يخرج عمّا درجت عليه معظم الأدبيات الهيجليّة في تأويلها لكتابات طور بينا (وعلى رأسها كتاب الفرق) كما لو كانت «طفرة» تأملية تقطع مع كل ما كان هيغل الأوّل قد زاوله من معالجة نقدية وتاريخية لمسائل العمل والنظر. فكذلك نظنّ أنّنا نساهم ببعض ما قد يبسرّ معاودة ترميم تاريخ تطوّر الفكر الهيجليّ كما تاريخ نموّ المثاليّات الألمانيّة من كُنّت إلى شلنغ الثاني.

ولمّا كان النصّ الذي نقدّمه اليوم من تلك النصوص الباكرا فإنّنا حاولنا قدر الإستطاعة أن نحترس كثيراً في ترجمته. فالجملة الهيجليّة

(130) انظر ص 226 من هذا الكتاب.

في هذا النصّ ليست البتّة من قبيل تلك التي سنقرؤها في فنومينولوجيا الرّوح، أو في علم المنطق، أو في موسوعة العلوم الفلسفيّة. لذا راعينا ما تتّصف به من وتيرة ووقّع مخصوصين. إنّها جملة ما زالت لم تستقرّ بعدُ لا من حيث مبنائها ولا من حيث مغزاها. إنّ هي إلاّ جملةً تتقلّب شديداً بين مقام النقد وبين مقام النسق، فتارة تمعنُ في ذلك المقام الأوّل حتّى يختلطَ عليها جبل النقد بغارب السجال والمجادلة والمشاكسة فتتقلّب جملةً ساخرةً لاذعةً لكأنّها لا تلوي إلاّ على النيل ممّن تقصد؛ وطوراً تسكنُ إلى العنصر التأمليّ ولزومياته، فإذا هي جملةٌ صبورٌ تأخذ بمقتضى البيان التأمليّ فتفصح دفعةً عن نكته النظر من دون إسهاب أو زيغ، لكأنّها لا تنطق البتّة عن هوى. بيد أنّها في هذا وذاك لا تزال - كمثّل أيّ كتابةٍ مترجمةٍ باكرةٍ - جملةً تتعقّب حثيثاً مغزاها الخاصّ (ihre eigene Gehalt)، فلا تعدم أن تشبّه بغيرها أو تفيء إلى آخرها، فتمكر بقارئها مكرّاً من حيث لا تفصح دُفعةً عما تُقصد إليه. لكنّها مع ذلك كلّه جملةٌ تحتكم إلى حدودات التفكير الذي لا زالت تتقلّب في التمكن من زمام عبارته وأسباب الإفصاح عنه.

أمّا في ما يتعلّق بشبكة المفاهيم التي تعتمل في نصّ كتاب الفرق، فما زالت هي أيضاً بعامة مفاهيم لم تستقرّ بعدُ إلى أنفاسها النسقيّة الخاصّة. إنّ هي إلاّ مفاهيم بصدد النشوء - in status nascendi لِن تهلّ على صيغتها المستقرّة إلاّ حين سيتمكّن النسق من ناصية الديالكطيقا (أو لعلّ هذه هي التي ستمكّن منه)، فتتكلمّ الفلسفة لغةً لم تعهدها من قبل.

لذلك جاء كتاب الفرق مفعماً بالتراكيب المصدرية المنحوتة التي يعسر نقلها على علاّتها إلى لساننا العربيّ، من
 Identischsein و Gesetzsein و Entgegengesetztsein

و Ausereinandersein و Außersichgesetzsein و Bezogensein و Einssein و Bestimmtheit و ما شاكلها. لكن مع ذلك يسبق كتاب الفرق النصوص الهيغلية التي تتلوه فيوطى إلى استيضاح ما سيتقرر مفاهيم رئيسة للنسق، من مثل التصير والصوررة - das (Sich) Werden والبيان - die Darstellung وفعل التوسيط - das Vermitteln وفعل التصور - das Vorstellen والجملة (الجملة) - die Totalität والقيومة الذاتية - die Selbständigkeit وفعل التنتج الذاتي - das Sich Produzieren والسالية - die Negativität وفعل النسخ والانتساح - das (Sich) Aufheben. وفي ذلك إنما يعنى كتاب الفرق في بعض ما بلغته النصوص المتقدمة من تدبير لمعضلة الانقسام - die Entzweiung والتضاد - die Entgegensetzung التي كانت خرجت بها على مقام التقابل (أو التعارض) البسيط - der Gegensatz، لتنزل بها إلى مقام الإئتلاف والمؤالفة - die Versöhnung.

أما مفهوم die Identität فلقد تحيرنا كثيراً في نقله. فعلى قدر ما ثبت لدينا أن die Differenz إنما تعنى الفرق، بينما يعنى der Unterschied الاختلاف والتباين، وتعنى die Verschiedenheit التنوع (وأحياناً التباين أيضاً)، على قدر ما بدا لنا أنه من المحال أن ننقل مفهوم die Identität على منوال مفهوم واحد يرادفه بإطلاق. فكتاب الفرق يتدبر مفهوم die Identität على صعيدين متباينين: صعيد نقدي بحث يرمي إلى التشديد على حدود المعنى المجرد لـ Identität من حيث لا تتخطى حدود الجمع الصوري بين الأطراف المتقابلة، فتركها مهملة على تعارضها الغليظ. هاهنا نقلنا die Identität بما هي مجرد مطابقة تغفل عن لزوميات الربط التأليفي الصادق. وصعيد نسقي يكتسب عنده مفهوم die Identität دلالة تأملية صرفاً لا تستتب إلا من حيث يتفعل الفرق والتضاد في صلب

الـ Identität كـ Nichtidentität . وهاهنا بان لنا أنّه لا مفرّ من تفعيل مفهوم كان أبو إسحاق الكندي قد استنه في رسالته إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى، نعني مفهوم «التهوي». فخرجنا به عن السياق الكندي الذي يقرنه بالوجود، لنستخدمه في نقل تلك الدلالة التأمليّة للـ Identität بوصفها تهويًا، أي مسرى التثام واثتلاف بين الذاتيّ والموضوعيّ لا يستقيم إلاّ من حيث ينسخ التقابل المجرد بينهما ويرتفع به إلى مقام التضادّ الحيّ الذي يجعل من وحدتهما وحدة متنفسّة حيّة لا تقف على طرف دون آخر ولا تمعن في طرف بإزاء الطرف الآخر. كذلك يطعن كتاب الفرق في «المطابقة النسبيّة» التي تأتيها المثاليّة كما الدوغمائيّة، فكلتاهما تخال أنّها تضع «مطابقة مطلقة» من حيث تلغي أحد الطرفين المتقابلين وتجرّد منه بإطلاق. لكنّ على ذلك المعنى يُقال المطلق بما هو «تهويّ التهويّ واللاتهويّ» من حيث يقع فيه التضادّ والكون واحداً من وجه سواء⁽¹³¹⁾. لكنّا ترجمنا الـ Identität بالـ «هويّة» حيث تراءى لنا أنّ الموضوع يتعلّق رأساً بفلسفة شلنغ الأول وبفكرة الهويّة المطلقة بما هي سيائيّة مطلقة (بين الطبيعة والعقل).

ومن أوجب الحقّ قبل أن نختم، أنّ نعرب للدكتور موسى وهبه عن شكرنا لما مدّنا به من عون جدّيّ عظيم. فلقد وجدنا في مراجعته لهذه الترجمة ما دفعنا تارة إلى معاودة التحقّق من بعض المواضع المعتاصة، وما أكثرها، وطوراً إلى مراجعة طبيعة العبارة إمّا على سبيل التخفيف والتيسير، وإمّا قصد التعديل والتصويب. أمّا في ما يتعلّق بـ«الجهاز المفاهيمي»، الذي يخصّ كُنْتُ وهيجل معاً، فلقد اختلفنا في ذلك اختلافاً بيناً. لكنّه لا يعدو في حقيقة الأمر كونه اختلافاً فلسفيّاً فعليّاً. وهو لعمرى من آيات عافية الفكر، بل من

(131) انظر ص 204 من هذا الكتاب.

شروط العهد بالتفكير. فلا شيء ينهض بالفكر والترجمة في ديارنا أكثر من أن يجد المرء لدى من سبقه إلى هم الترجمة المتفلسفة أسباب العون والاختلاف في الآن نفسه. فليلق جميع من سبقونا إلى ذلك الهم - وعلى رأسهم هاهنا الدكتور موسى وهبه - عظيم شكرنا، فهم كما يقول أبو إسحاق «أنساب لنا وشركاء في ما أفادونا» وإن اختلفنا في الاستفادة مما سبقوا إليه، حتى صار لنا «سبلاً وآلات مؤدية» إلى بعض ما نحن فيه، وكذلك نحسب أنا سنكون بالنسبة إلى من سيشاركنا في العمل على أن يتكلم هيغل اللسان العربي.

لقد كان كتاب الفرق أول النصوص الهيغلية التي اشتغلنا على نقلها إلى العربية (قبل فنومينولوجيا الروح وعلم المنطق الصغير)، وإننا لندرجو إذ نقدّمه اليوم أن يكون خير شهادة على ما زاوله هيغل الأول من تفحص نقدي ومناظرة تأملية لزمان الفلسفة الذي عاصره، عسى أن تتوصل نحن إلى ما به لناظر فلسفياً زماناً، ونتفهم تاريخياً ما يتفعل فيه من تصاوير مجنونة ومتقلبات عنيفة.

ناجي العونلي

سوسة - تونس

في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة

توطئة

- [1] يلوح من المقالات المنشورة النادرة التي يقف فيها المرء على بعض شعور بالفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة نزوعاً إلى تجنّب ذلك التباين أو إخفائه أكثر ممّا يلوح وعي واضح بماذا يكون⁽¹⁾. فلا الوجه المباشر لكلا النسقين كما يتزّلان لدى الجمهور،

[يُشار، لاحقاً، إلى الهوامش التي وضعها المؤلف بـ (*)، وإلى الهوامش التي وضعها المترجم بأرقام تسليية].

(1) إنّما غرض هيغل في كتاب الفرق أن يستهلّ مناظرةً دقيقةً مع حال بعينها للفلسفة الألمانية رأس الأمر فيها فلسفةً في تاريخ الفلسفة يعتمدها في بيان أنّ الطور الذي للفلسفة من بعد كُنت وفيشته ليس البتّة من قبيل ما تحسب المقالات الجمهوريّة بعامة ولا مقالة راينهولد بخاصة. فإبطال راينهولد للفرق بين مثالية فيشته وهي على ما نعلم من شدّة القرابة من المثالية العمليّة لكُنت (على الأقلّ إلى حدود بيان 1804 حيث تخرج فلسفة فيشته على شرائط إشكالية الأنا وحصائلها العمليّة لتمعّن في سؤال تحصيل المطلق من جهة كونه نورانيّة وما يلزم فيه من فنومولوجيا إشراقيّة) وبين مثالية شلنغ، إنّما هو نقضٌ لوجوب طورٍ حادثٍ لا عهد للمثالية الألمانية به، وهو الطور الذي كانت هذه المثاليّة في تقدير هيغل قد بلغته بعدُ مع شلنغ، وبخاصّة مدّ أنّ بدأ شلنغ يشتغل على مقالة الطبيعيّات التأمليّة: فلسفة الطبيعة كما تقبّدت معالمها ضمن مشروع «الفيزياء التأمليّة» من 1797 إلى 1800 (أي: *Ideen* *Ersten Entwurf* ؟ *Von der Weltseele* (1798) ؟ *zu einer Philosophie der Natur* (1797) = *System des transzendenten Idealismus* ؟ *eines Systems der Naturphilosophie* (1799)

ولا بخاصة ردّ شلنغ على اعتراضات إيشنمايز المثالية ضدّ الطبيعيات⁽²⁾ يكفیان للإفصاح عن ذلك التباين. والأدهى أنّ راينهولد على سبيل المثال لم يتحسّس شيئاً في هذا الشأن، حتّى أنّ ما درج لحين من تمام المماثلة بين النسقين قد أفسد عليه في الأكثر تأويله

Allgemeine Deduktion des dynamischen Prozess der Kategorien der Physik (1800)، هي التي يَرتّب لشلنغ المرور من زاوية نظر المثالية العملية لفقه العلم (كما ترسّخت عند فيشته في كتاب *Die Bestimmung des Menschen (1800)* إلى زاوية نظر محدثة هي مثالية الهوية المطلقة تُقصد إلى فلسفة في العقل بما هو هويّة أو سيّانية مطلقة تقطع في نفس الوقت مع زاوية نقد العقل كما زاوية فقه العلم (بيان النسق 1801).

وعليه فإنّ العزم النظريّ الذي يحكم تلك المناظرة إنّما هو أوّل تقييد هيغل لحروف سؤال الفلسفة من جهة مساواة المحلّ الترنسندناليّ الذي حصّلت مع كُنت ووطدته مع فيشته، هل هو المحلّ الخلق بالفلسفة من جهة ما هي علميّة؛ لكنّ رأس العزم عند هيغل هو التنبيه على سبيل ضرورة مجاوزة ذلك المحلّ الترنسندناليّ الذي لمثالية فيشته ونزول بالفلسفة في مقام من النظر جديد هو مقام النظر التأمليّ - *Das Spekulative* - يرى هيغل أنّ مثالية شلنغ (إلى حدّ صدور نسق المثالية الترنسندنالية في 1800 وبخاصة مقالته في الطبيعيات) قد أفلحت في استشكال بعض قوابله. إذا عبارة الفرق التي للمناظرة هاهنا إنّما تلزم سؤال هيغل في الفلسفة نفسه، فليس خليفاً الاشتغال بهذا السؤال في هذا الآن العلميّ بعينه إلا على معنى الجهد في المبانية، بل الفصل بين مقام الترنسندناليّ ومقام النظر التأمليّ، أي على معنى التملك الفلسفيّ للمقام الأوّل واستيضاح المقام الثاني. وهذا المعنى النسقي للفرق هو ما لم يُفلح راينهولد في درّكه، بل لم يتحسّسه أصلاً من حيث أنصاع إلى الرأي الدارج في المماثلة بين المثاليّين. لكن ذلك هو أيضاً المعنى الذي سيجاهد هيغل في بيانه من وجه استئناف المناظرة مع كُنت وفيشته.

K. A. Eschenmayer, «Spontancität Weltseele oder das höchste (2) Prinzip der Naturphilosophie.» *Zeitschrift für spekulative Physik*, Bd. 2, Heft 1 (1801), ss. 1-68.

Friedrich Wilhelm Joseph : أما ردّ شلنغ على اعتراضات إيشنمايز فجاء كمايلي :
Schelling, «Anhang zu dem Aufsatz des Herrn Eschenmayer, betreffend den wahren Begriff der Naturphilosophie und die richtige Art ihre Probleme aufzulösen.» *Zeitschrift für spekulative Physik*, Bd. 4 (1802), ss. 79-103.

لما جاء في نسق شلنغ في الغرض نفسه⁽³⁾. إنَّما الباعث على هذا المبحث الوقوف على لخبطة راينهولد أكثر من الوقوف على ما يتوعَّدنا به، أو بالأحرى ما أفرَّ به ثورةً حادَّةً في الفلسفة من حيث تُساقُّ إلى المنطق⁽⁴⁾.

Karl Leonhard Reinhold, Hrsg., *Beyträge zur leichtern Übersicht des (3) Zustandes der Philosophie beym Anfange des 19. Jahrhunderts*, Heft 1 und 2 (Hamburg: Perthes, 1801).

أمَّا الكرَّاس الثالث فقد صدر في 1802، والرابع والخامس صدرا في أواخر 1802 وفي 1803 عن الدار نفسها).

ويشِّر من قول هيغل في هذا الموضوع أنه يشير إلى ما جاء في الكرَّاس الأول، وبخاصَّة الفقرة الثانية (المصدر نفسه) حيث يبسط راينهولد ما يحسب أنه مقالة فيشته وشلنغ في المطلق: «إنَّ الفلسفة الترنسندنالِيَّة أو المقالة الخالصة في العلم (علم الذاتية المطلقة) وفلسفة الطبيعة أو المقالة الخالصة في الطبيعة (علم الموضوعية المطلقة) ترجعان إلى وجهين مختلفين لعين الشيء [أي] إلى الهوية المطلقة والوحدة (...). إنَّ من لم يذهب مذهب هذه الفلسفة أو تلك وعزم في قرارة نفسه على حبِّ الحقِّ وطلبه لمدرك أنَّ فساد الحُصائل المدركة بالمطلوب الأول في الفلسفة يرجع إلى طريقة اعتبار أصحابها لهذا المطلوب. أمَّا الفساد فقد لحقهم من جهة أنَّهُم حين يعتبرون هذا المطلوب أو حين يضعون مفهومًا مؤقتًا للمعرفة، يكون خيالٌ زيف قد غلب فكرهم»؛ فإنَّ بما جاء في فاتحة نفس الفقرة في عين الغرض.

أمَّا ما جاء في نسق شلنغ في ذلك الغرض فمن الأرجح أنَّ هيغل يُقصد من ناحية أولى إلى ما ذهب فيه شلنغ في: Friedrich Wilhelm Joseph Schelling, *sämmtliche Werke* (Stuttgart und Augsburg: n. pb., 1856), Bd. 3: *System der transzendentalen Idealismus*, ss. 331-332.

حيث يشدّد على وجوب الجمع بين فلسفة الأنا وفلسفة الطبيعة، بل بسط «المثالية الترنسندنالِيَّة إلى ما ينبغي أن تكونه بالفعل، لاسيما كونها نسق جملة المعرفة»، وذلك إنَّما يحصل من حيث ينبغي بيان المثالية «على أنبساطها كاملاً»، أي بيان «جميع أجزاء الفلسفة من حيث تكون على اتِّصال واحد - in einer Kontinuität». أمَّا من الناحية الثانية فقد تلوَّح إشارة هيغل تلك إلى ما جاء في *Darstellung meines Systems der Philosophie* (1801) من وجوب «نسخ» التعارض بين فقه العلم (فلسفة الأنا) والطبيعيَّات ضمن نسق الهوية المطلقة الذي يخرج على زاوية الأنا كما زاوية نقد العقل بالجملة، فيستبدلها بزواية نظر العقل «المطلق» (1 - 2).

(4) يشير هيغل في هذا الموضوع إلى ما جاء في الفقرة الثالثة من الكرَّاس الأول حيث =

لقد كانت الفلسفة الكنتية اقتضت تمييزَ روحها من الأخذ بالحرف (vom Buchstaben)، فأفردت المبدأ التأملي المحض⁽⁵⁾ عما سواه مما قد يُحمل محمل التفكير المماحك أو ما قد يستعمله لأغراضه. فكانت هذه الفلسفة مثاليةً بحتةً، من جهة المبدأ في استنباط المقولات، وهذا المبدأ هو ما أبرزه فيشته في صورةٍ خالصةٍ وصارمةٍ، وأسماء روح الفلسفة الكنتية⁽⁶⁾. أما إذا ما أقنمت

يضع راينهولد (المصدر نفسه) مقالة رد الفلسفة إلى المنطق بما هي السبيل الوحيدة في استصلاح الفلسفة. ويرجع راينهولد في وضع هذه المقالة إلى ما ذهب إليه ك. ج. باردي حين أقرّ لازمة أن تبدأ الفلسفة من عند المنطق حتى تغير ما بنفسها، وذلك هو معنى الثورة الذي يشير إليه هيغل بشيء من الهزء. فمعنى المنطق الذي يتوسل به باردي ومن بعده راينهولد في استصلاح الفلسفة و«تثويرها» إنما هو النظر المجرد في صورة الفكر من حيث أفانين استعماله بخاصة. وعليه فمقالة رد الفلسفة إلى هذا المعنى من المنطق مقالةً متهافةً في تقدير هيغل، رأس الفساد فيها أنها لا تزال تقابل صورة الفكر بماذته مقابلة غليظة، فتبقى دون ما تقتضيه الفلسفة من لازمة احتمال الأمر برأسه في الحال من دون الانحياز في متقابلات صورانية متهافة من مثل صورة/مادة، متناه/لامتناه، مضاف/مطلق، ذات/موضوع وما شابهها، إن تغلبت في الفكر تعطل وارتفع إمكانه الجزائي. انظر = [المختصر في المنطق الأول وقد خلص من أظانين المناطق بعامة وأصحاب كنت بخاصة لا نقداً بل طبابة للذهن يستعمل للنقد الفلسفي في ألمانيا]: Christoph Gottfried Bardili, *Grundriß der Ersten Logik, gereinigt von den Irrthümmern bisheriger Logiken überhaupt, der Kantischen insbesondere; Keine Kritik sondern eine Medecina mentis, brauchbar hauptsächlich für Deutschlands Kritische Philosophie* (Stuttgart: Löflund, 1800).

(5) - انظر: أ، 84-95 / ب، 116-129 (13§) - في مبادئ الاستنباط الترندنتالي بعامة؛ § 14 في المرور إلى الاستنباط الترندنتالي للمقولات)، في: Immanuel Kant, *Kants Werke*, 9 Bde., Akademie-Textausgabe Unveränderter photomechanischer Abdruck des Textes der von der Preussischen Akademie der Wissenschaften 1902 begonnenen Ausg. (Berlin: de Gruyter, 1968), Bd. 4: *Kritik der reinen Vernunft*.

(6) أما المناظرة الفلسفية التي يتوسلها فيشته في تملك حصائل الاستنباط الترندنتالي للمقولات عند كنت فتبدأ من عند بيان أن كنت قد فسر بالفعل حين استنباطه للمقولات (ب، 17§): في أن أس الوحدة التأليفية للإدراك الباطن هو المبدأ الأرفع لكل استعمال للذهن: أوائل كلما معرفة، لكنه لم يرفع من شأنها ولم يجعلها المبدأ الحاق في العلم بعامة؛ انظر: = Johann Gottlieb Fichte, *Fichtes Werke*, Hrsg. von Immanuel Hermann

(hypostasieren) من جديد الأشياء في ذاتها بحيث لا يُقصد من خلالها سوى التعبير من وجه موضوعي عن الشكل الأجوف للتضاد، ثم وُضعت كأنها موضوعية مطلقاً، كما تكون الأشياء عند الدغمائي، [2] وإذا ما جُعلت المقولات في شطر خاناتٍ للفاهمة ساكنة وعاطلة، وُرفعت في شطرٍ آخر إلى مصافِّ المبادئ العليا التي تُتوسَّط في نفي العبارة التي للمطلق نفسه كمثّل الجوهر عند سبينوزا، وإذا ما ساوق ذلك أنّ حلت المماحكة السلبية من حيث تتلبس بكثير من الزعم اسمَ الفلسفة النقدية كما كان ذلك من قبل، محلّ التفلسف، فهذه كلّها صروفٌ لا تكمن في مبدأ الاستنباط الكنتي للمقولات أو روجه، بل تكمن على الأكثر في صورته؛ ولو لم يكن بحوزتنا سوى هذا القسم من فلسفة كُنت لكان ذلك التحوّل غير مفهوم⁽⁷⁾؛ لقد

Fichte (Berlin: Walter de Gruyter & Co, 1971), Bd. 1: *Grundlage der gesamten Wissenschaftslehre* (1794), ss. 98-99.

لكن فيشته سيقيد منطق هذه المناظرة مع مثالية كُنت فإذا هو يميّز روحها - nach ihrem Geiste - من حرفها - nach ihrem Buchstaben - ، ليقف على الترئسندتالي بما هو الهيئة الصادقة للتفلسف؛ انظر: *Zweite Einleitung in die Wissenschaftslehre für Leser*, (1797) *die schon ein philosophisches System haben*، في: المصدر المذكور، ج 1، ص 476 - 479 (وبخاصة الهامش ص 479 حيث يدقق فيشته الفصل اللازم بين روح المثالية الكنتية وبين حرفها)؛ قارن: (1794) *Ueber Geist und Buchstaben in der Philosophie*، في: المصدر المذكور، ج 7، ص 270 - 300.

(7) إنّ العلة في استنباط هيغل للمناظرة مع مثالية كُنت بيان أنّ الإمكان الجواني لمثل هذه المناظرة يُخرج على مجرد فحص وجوه تلقي هذه المثالية وتأول القوام الذي لها من استنباط المقولات (راينهولد، ياكوبي، مايمون، شولتسيه، فيشته). فلا بدّ لهذه المناظرة أن تتقدّم بحروف السؤال التالي: هل يفي مبدأ النظر في هذا الجنس من المثالية بلزوميات عبارة المطلق برأسه؟ غرض المناظرة إذاً هو مساءلة مقام التفكير الفلسفي - die Reflexion - الذي سكنت إليه هذه المثالية من حيث أرجعت مبدأ الاستنباط الترئسندتالي لمقولات الفاهمة، نعني تهوي الذات والموضوع، إلى الوحدة المؤلفة التي لئلا أفكر. إنّ مناظرة هيغل لمثالية الأنا أفكر تُفصد إلى معنى فلسفي بعينه، هو التحوّل، بل الخروج على ذلك المعنى من التفكير والنزول بالفلسفي عند ذات - موضوع ما هو بدائي ولا موضوعي، وإنما هو المطلق يرفع إذ يتعيّن من وجه تأملي، تقابل =

أُفصِح في ذلك الاستنباط لصور الذهن عن المبدأ الذي للتأمل، أي تهويّ الذات والموضوع، في عبارته الأكثر تعيّنًا؛ والعقل إنّما زكّي

الذات والموضوع. وعليه للمناظرة مع كُنْت ومع كُنْتِيَّات أصحاب كُنْت إنّما تلتبس تقييد لازمة الإيفاء بعبارة هذا المعنى من المطلق وبيانه خارج خطة الأنا أفكر، بل خارج أفق مثاليات الوعي بالذات كافة. وذلك يقتضي - كما سيبيّن من الفقرة المتعلّقة بالتفكير - مساءلة الهيئة الفلسفية للتفكير نفسه والخروج به من مقام الذاتية ليصير في حدّ ذاته تفكيرًا تأمليًا لا بدّ منه في التفلسف.

إذا نقد هيغل لمثاليات كُنْت وأصحابه إنّما يُسمع هاهنا على معنى وجوب أن تكون الفلسفة على هيئة نسقيّة لها يستتبّ للتفلسف بيانٌ مطلوبه الرئيس، نعيي بيان المطلق برأسه. ولذلك فالنفس النقديّ الذي يحكم سار كتاب الفرق إنّما هو عند هيغل خطة في النظر بعينيها تحتكم إلى قضاء تأمليّ بعينه، هو قضاء النسق في الفلسفة. إنّ رأس الأمر في مناظرة هيغل لمثاليات التفكير الوقوف على الشرائط المنطقية التي بها تتصير الفلسفة نسقًا حاقًا، ومن ثمّة تقييد شرايط بيان المطلق من الوجه الذي يناظر الصورة النسقيّة للتفلسف. وعليه فإنّ مناظرة هيغل في كتاب الفرق لفلسفات العصر إنّما تحتكم فيها إلى سؤال هيغل في الفلسفة. فليست المناظرة في كتاب الفرق انتصارًا لشلنغ ضدّ فيشته، وإنّ كان من أغراضها الظاهرة الوقوف على ما استحدثته مثالية شلنغ من معنى طريف حين تفكرت الذات - الموضوع - das Subjekt-Objekt - من الوجه الموضوعيّ الذي له من الفاهمة المحاينة للطبيعة. إنّما المناظرة في كتاب الفرق وجهٌ نقديّ لمقالة هيغل في نسق العلم كما بدأت تلوح له منذ أوّل نزوله بجامعة بينا (1801) وستتبيّن قليلًا قليلًا حتّى ترسخ خلال طور تدريسه للمنطق والميتافيزيقا منذ سداسي صيف 1802 (في المنطق والميتافيزيقا أو نسق التفكير والعقل..). حتّى مخطوط المنطق وما بعد الطبيعة وفلسفة الطبيعة في 1804-1805: استصلاح نظريّ لما أُل إليه مفهوم المطلق في تلك المثاليات كلها بما فيها مثالية شلنغ، واستئناف مساءلة جذريّة للفلسفة من حيث وجوب العلمية فيها.

في منزلة سؤال الفلسفة من الكتابات النقدية (بما فيها كتاب الفرق) انظر: Heinz Kimmerle, *Das Problem der Abgeschlossenheit des Denkens. Hegels System der Philosophie in den Jahren 1800-1804*, Hegel-Studien; Beiheft 8 (Bonn: Bouvier Verlag, 1970), ss. 15 sq.

ناجي العونلي، هيغل الأوّل وسؤال الفلسفة: في تاريخ نشوء الشكل الهيجليّ وتطوّره من نصّ توبنغن إلى استهلال كتاب الفرق (تونس: دار صامد للنشر، 2006).

أما في ما يتعلّق بمقالة العلم في أوّل طور بينا وحضورها في مناظرة مثاليّتي كُنْت وفيشته بخصوصيّة، انظر ص 109 وما يليها، و120 وما يليها من: Klaus Düsing, *Das Problem der Subjektivität in Hegels Logik: Systematische und entwicklungsgeschichtliche Untersuchungen zum Prinzip des Idealismus und zur Dialektik*, Hegel-Studien; Beiheft; 15 (Bonn: Bouvier, 1976).

نظرية الذهن تلك. أما حين يجعل كُنت من ذلك التهوّي نفسه غرضاً للتفكير الفلسفي بوصفه عقلاً، يزول التهوّي في حد ذاته؛ فحين يكون الذهن قد عولج بعقل، يكون العقل على العكس قد عولج بذهن. ويتضح هاهنا في أيّ منزلة مضافة تمت الإحاطة بتهوّي الذات والموضوع. فتهوّي الذات والموضوع إنّما يقف عند اثني عشر نشاطاً فكرياً خالصاً، أو بالأحرى عند تسعةٍ وحسب، لأنّ الجهة لا تهب أيّ تعيين موضوعي صادق، بل يلبث فيها بالجواهر لانهوّي الذات والموضوع؛ ويخرجُ على التعيينات الموضوعية عبر المقولات ملكوت إمبري هائل هو ملكوت الحاسة والإدراك الحسي، بعديّ مطلق لا قبليّ له إلاّ بعض ما يُلوحُ به كقاعدة ذاتية لملكة الحكم المتفكّرة⁽⁸⁾؛ ومعنى ذلك هو أنّ اللاتهوّي قد رُفع إلى مصافّ

(8) يشير هيجل هاهنا إلى الموضع الدقيق الذي ينبغي لمناظرة مثالية كُنت أن تنزل عنده. فاللويج بفكرة ملكة الحكم المتفكّرة (لا بفكرة ملكة الحكم الترנסدنتالية بعامّة كما جاءت في فاتحة أنالوطيقا المبادئ: أ. 133/ ب. 172) إنّما يخرجُ بالمناظرة على أفق التفكير الذي استوضعه كُنت في نقد العقل المحض (1781 و 1787) كما في نقد العقل العملي (1788)، لتقف على ما تحيرت فيه الكنتية نفسها لما أقرت في نقد ملكة الحكم (1790) أنّ هوةً سحيقةً تتهدّد ببيان نسق المثالية النقدية وتكاد تقطع أوصاله من حيث تقصم بين النظري (ميتافيزيقا الطبيعة) والعملي (ميتافيزيقا الأخلاق) من دون أن يكون النقدان الأوّلان قد أفلحا في الجمع بينهما على سبيل الوحدة النسقية. لذلك اضطرت الكنتية 1: إلى معاودة النظر في نسق الملكات، فضاغت تصنيف التقديّن الأوّلين (حاسة، مخيلة، ذهن، عقل)، بنسق ملكات يباين بين ملكة المعرفة، وملكة الإحساس أو الشعور باللذة والألم وملكة الرغبة؛ فكما يتوسط الشعور بالألم واللذة ملكة المعرفة وملكة الرغبة، كذلك تتوسط ملكة الحكم الذهن والعقل. 2. لم يكن بدّ من أن تستأنف الكنتية السؤال في نسقية الفلسفة نفسها من جهة ما هي مجال ينقسم إلى تشريعيّين مختلفين لا بدّ من أن يتكائنا بفضل جنس ثالث من التشريع هو تشريع ملكة الحكم الذي ينقسم بدوره إلى تشريع معيّن - bestimmend - من حيث يكون الكليّ (القاعدة أو المبدأ أو القانون) الذي يُدرج ضمنه الجزئيّ معطى، وتشريع متفكّر وحسب - bloß reflektierend - من حيث يكون الجزئيّ معطى ويجب إيجاد الكليّ الذي يُدرج ضمنه. لكن وحده التشريع الأوّل يكون قبلياً، في حين أنّ التشريع الثاني لا يكونه إلاّ على سبيل التناسب، فما هو قبليّ إلاّ على معنى ذاتي (هو معنى التفكّر على التدقيق).

المبدأ⁽⁹⁾ المطلق؛ ولا رادَ لذلك من بعد أن طُرِحَ التَهْوِي بما هو العقليُّ من الفكرة من جهة ما هي نتاجُ العقل، فقابل التَهْوِي الكينونة بإطلاق، ومن بعد أن عُرِضَ العقلُ من جهة ما هو قدرةٌ عمليَّةٌ لا كتهوُّ مطلق، بل كقدرةٍ لوحدةِ الذهن الخالصة وعلى تضادٍّ لا نهايةً فيه، كما يجب ذلك عن نحو التفكير المتناهي، أي الذهن متى يتفكَّر العقل؛ ويتَّجُّ عن ذلك حاصلٌ متضادُّ، فأما بالنسبة إلى الذهن فلا تمثُل أيُّ تعيينات موضوعية مطلقة، وأما بالنسبة إلى العقل فهي على العكس ماثلة واجبة⁽¹⁰⁾.

سؤال هيغل هاهنا هو هل يفي هذا التقويم - diese Beschaffenheit - الذاتي المجرد للتفكَّر بلازمة الجمع الحاقً بين الذاتي والموضوعي (أو إن شئت بين الفكر والكينونة)، بل هل يوسع الإدراج - die Subsumtion - أصلاً أن يأتي كفاية ذلك الجمع. إذا معقّد المناظرة الهيغليَّة المثالية كُنْتُ هو قبليَّة التفكَّر هل تأتي بالفعل كفاية التوسيط الذي من أجله وُضعت فكرة ملكة الحكم المتفكِّرة.

في ما يتعلَّق بإقرار الهوية الفاصلة بين التشريعين، يقول كنت: «نعم، لقد رسخت الآن بين ميدان مفهوم الطبيعة، بما هو الحسي، وميدان مفهوم الحرية، بما هو فوق - المحسوس هوة لا يُسبر غورها - eine unüberschbare Kluft، وذلك إلى حدٍّ يستحيل معه أن يقوم معبرٌ بين طرفيها (...). وكأننا أمام عالمين مختلفين كل الاختلاف، لا يمكن أحدهما أن يؤثر في الآخر...»، انظر: Immanuel Kant, *Kritik der Urteilskraft*, Hrsg. von W.: Weischedel (Frankfurt/ Main: Suhrkamp Verlag, 1995), s. 83.

إمانويل كنت، نقد ملكة الحكم، ترجمة غانم هنا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 73.

وينبغي أن يكون منا على بال هاهنا أن شلَّغ كان قد نبّه مذ أول كتاباته على المنزلة الجليلية التي يجتأها نقد ملكة الحكم من المثالية النقدية كما من المثالية الألمانية بالجملة، كما على الهوية التي تتهدد ببيان نسق كُنْتُ من حيث تمثّل الفلسفة العمليَّة «مبني مضافاً» مفصوماً عن الفلسفة النظرية؛ انظر: Friedrich Wilhelm Joseph Schelling, *sämtliche Werke* (1795): (Tübingen: Cotta, 1795), Bd. 1: *Vom Ich als Prinzip der Philosophie oder über das Unbedingte im menschlichen Wissen*, ss. 154 sqq.

(9) Grundsatz، على معنى المبدأ الأس.

(10) إنَّ تقابل المطابقة والكينونة الذي تنتهي إليه الترئسندتاليَّة الكنتية يجب في تقدير =

إنَّ التفكير الخالص الذي للذات نفسها، أي مطابقة الذات والموضوع على صورة الأنا = الأنا، هو مبدأ النسق عند فيشته⁽¹¹⁾، فلو وقف المرء في - الحال عند (An) هذا المبدأ، كما يقف في الفلسفة الكنتية عند المبدأ الترنسندنتالي الذي يقوم مقام العماد في استنباط

= هيغل عن مسخ العقل ذهنياً، أي طغيان البعدي والإعلاء من شأنه على نحو يعاند به القبلي الذي للذهن، حتى يكاد يخرج عليه تماماً. لذلك ترتفع على العقل كل حيلة في تدبير ذلك البعدي الغليظ، اللهم إلا من وجه الجمع والتزيد في تنظيمات التأليف التي يأتيها ذهن بحسب المقولات. وعليه فأول ما تنصدع من جزائه مطابقة الذات والموضوع التي يُنتجها الترنسندنتالي إنما هو شواش البعدي الذي يفيض على تأليفات الذهن، ويخرج على تنضيد العقل ما دام مجرد ناظم لتلك التأليفات (لا منتج أو مؤسس لها)، وفي ذلك كله آية على أن كينونة الأعيان لا تطابق هيئة الإدراج التي للذهن من مقولاته، ولا هيئة النظم التي للعقل من أفكاره.

وعليه فوقوف هيغل هاهنا على المقابلة بين المطابقة بين الذات والموضوع وبين الكينونة (وهي مقابلة يرتفع من جزائنها التهوي الأم بين الفكر والكينونة) إنما يقصد إلى السؤال في الترنسندنتالي نفسه بما هو الوجه الذي تحيّرته الكنتية في تدبير العنصر الميتافيزيقي (من جهة ما هو بالجوهر عندها فقه المعرفة - als Erkenntnistheorie): وجه المحاينة الذي يكون بوسع الترنسندنتالي (في استنباط المقولات كما في صراط العقل الخالص) إنما هو وجه حسيراً متفكّ تحمره شواشات الكوائن الأعيان، فتطال العقل ذاته مذ صار مجرد موجه للذهن، فإذا مقام المحاينة (أي مقام المطابقة بين الذات والموضوع بحسب مقولات الذهن) ينصدع، وإذا العقل وقد مُسَخَ ذهنًا، يعجز عن احتمال غلظة البعدي، فلا يرى النقد الترنسندنتالي فيه إلا ملكة هوامة ليس لها إلا أن تفي بالإحاطة الصادقة بالكينونة، لا أن تهوي وإياها. وأتى للعقل ذلك وهو في هذه المثالية مجرد ملكة لا تشريع لها في المعرفة إلا بعض نظم توجيهي لاحق للذهن.

تلك هي بعامة علة اجتماع شلنغ وهيغل في هذا الطور من تطوّر المثالية الألمانية على فكرة وجوب مجاورة أقر نقد العقل مع استئناف ضرب من التنشيط التأملي للترنسندنتالي ينحو عند شلنغ منحى السؤال عن شروط إمكان البعدي، وهو ما سينتهي به ضمن نسق الهوية المطلقة إلى تقديم الطبيعة بإطلاق، هو ركن فلسفة في الجوهر تضع الذاتي والموضوعي (المنطقي والأنطقي) متجاورين، بل متساوقين بإطلاق؛ أما عند هيغل فينحو ذلك التنشيط منحى الجمع بين الحدس الترنسندنتالي والتفكير بما هو الوجه التأملي في تدبير التقابل والتناقض، أي في الخروج على مقابلة المفهوم والكينونة؛ وذلك هو ركن فلسفة المطلق التي ستؤول (منذ 1804 / 1805) إلى فلسفة في الروح المطلق.

(11) انظر ص 91 - 95، قارن: الهامش ص 98 من: Fichte, *Fichtes Werke*, Bd.

I: *Grundlage der gesamten Wissenschaftslehre* (1794).

المقولات، لحصل العبارة الجليلة للمبدأ الأصلي الذي للنظر التأملّي⁽¹²⁾. أما إذا خرج النظر التأملّي على المفهوم الذي أقامه من نفسه وقام مقام النسق، فإتّما يغفل عن نفسه ويهمل مبدأه، فلا يؤوب إليه؛ إنّه يترك العقل للذهن، ويمضي في طوق متناهيات الوعي، فلا يخلص منها لكي يتقوم من جديد فيصير إلى الهويّة واللامتناهي الحق⁽¹³⁾. والمبدأ نفسه، أي الحدس الترنسندنالي، يكون حينئذ على هيئة متضادّ فاسدة بإزاء الكثرة المستنبطة منه؛ فالمطلق الذي للنسق لا يتبدى إلا في شكل الظاهرة التي يحيط بها التفكير الفلسفي، أما هذه التعيينة التي تحصل للمطلق عبر التفكير، أعني التناهي والتضادّ، فلا تنخلع عنه؛

(12) die Spekulation، لقد أشرنا ألا نترجم هذا المفهوم على نحو مجزء «التأمل» بما هو قصارى überlegung. قال هاهنا إنّما تشير إلى جنس النظر الذي ما انفكت تختصّ به الفلسفة مذ انقلبت منقلب ميتافيزيقا. إنّما النظر التأملّي في كتاب الفرق هيئة حيّة للتفلسف إذ يتعنى الفكر والكيونة على أنفراقهما الحاصل في تهيؤهما؛ فالنظر التأملّي هو وحده الذي يفني بلزوميات التهوّي بين التهوّي واللاهوي، أو كما أوضحت شذرة نسق 1800 (Systemfragment von 1800) «وصل الوصل والفصل - Die Verbindung der Verbindung und der Nichtverbindung».

النظر التأملّي في هذا الطور من فلسفة هيغل يقوم على فهم مفهوميّ للمطلق رأس الأمر فيه - كما سيبين من الفقرة المتعلّقة بالحاجة إلى الفلسفة - وضع «الكيونة في اللاكيونة كصيرورة، والانفصام في المطلق بما هو ظاهره، والمتناهي في اللامتناهي كحياة»، انظر ص 130 من هذا الكتاب.

(13) ذلك هو انحراف التفكير متى يُمسخ العقل ذهنًا أو يُستغرق في معنى الوعي الخالص، فيعجز على وضع التهوّي الحق بين الذاتي والموضوعي، بل يفوت في طوق متناهيات الذهن التي استبذت بثقافة العصر كلّه. مناظرة هيغل لثالثي كنت وفيشته هي أيضا مناظرة لثقافة العصر من جهة ما هي بالجوهر ثقافة متناهيات الذهن التي أنتجت ما سيسميه هيغل في الإيمان والمعرفة (Glauben und Wissen) (1802) - بفلسفات التفكير الذاتية التي اكتملت ظاهريتها مع كنت وياكوبي وفيشته.

لكن تلك هي وجهه التفكير الهيجلي التي تلوح منذ كتاب الفرق بما هو أوّل منشورات هيغل: انهماك فلسفيّ شديد بجملة ثقافة العصر يعزّزه وعي تاريخي قاطع بالفلسفيّ يجمع بين شرائطه العلمية الجوانية ووثاقته من الظاهرة الزوحيّة الأعمّ التي هي الحياة.

وعليه فالمبدأ، أي الذات - الموضوع، إنما يتضح كذات - موضوع ذاتية. فأما ما يُستنبط من ذلك المبدأ فيكون له عندئذٍ شكل شرطٍ للوعي الخالص، للأنأ = الأنأ، وأما الوعي نفسه فيكون له شكلٌ مشروطٌ موقوفٌ على لامتناه موضوعيٍّ وكرّ الزمان إلى ما لا نهاية فيه، حيث يفوت الحدس الترنسندنتاليّ، فلا يتقوم الأنأ كحدس ذاتيٍّ مطلق، فيستحيل إذاً مبدأ أنا = أنا مبدأ وجوب أن يعدل أنا الأنأ⁽¹⁴⁾. أما العقل

(14) إنّ الدور الفاسد الذي يطال مثالية فيشته يرجع في تقدير هيغل إلى مبدأ المطابقة الذي تنتهي إليه في الجمع بين الذات والموضوع. فالوعي الخالص الذي للأنأ يقوم على تفكره في - über - ذاته خالصة، وفعل التفكير الذي يقوم عليه الأنأ وعياً بالذات إنما هو حدس الأنأ لنفسه حدساً عقلياً. لكن المطابقة التي تكون للأنأ عن تفكره في الأنأ (الأنأ = الأنأ) إنما تظلّ مقابلةً محدودةً ومنتهيةً يقابلها لامتناه موضوعيٍّ يخرج عليها تماماً بما هو حديدها (الأنأ غير اللانأ): عن حدس الأنأ لذاته في فعل التفكير ينجم في الحال اللانأ، لكأنّ نجم اللانأ انصدام - Ein Gegenstoß - يرتدّ من جزائه الأنأ إلى ذاته فيتحدّد بها. وعليه فالمطابقة بين الذات والموضوع التي تؤوّل إليها مثالية فيشته (من كتيبه في مفهوم فقه العلم 1794 وكتاب عماد فقه العلم بجملته 1794 إلى بيان فقه العلم 1801) إنما هي مطابقتٌ بتفكر الأنأ في ذاته، أي ذاتٌ - موضوعٌ ذاتيةٌ حديدها اللانأ الذي يقابلها شديداً (اللانأ).

أما المعنى الذي يلوّح به هيغل في هذا الموضع فهو على التدقيق حاصلٌ عن الفساد الذي يلحق مطابقة الأنأ لذاته خاصةً: فإنه إذا كانت المطابقة عن تفكر مجرد يستوضع به الأنأ ذاته مبدأً بإطلاق، فهذه المطابقة نفسها لا حيلة لها في أن تترقى إلى التفكير الذي للآمتناهي من ذاته، أي تظلّ منتهيةً ومشروطةً من جهة أنّ اللانأ الذي هو حديدها إنما هو الحاجز - die Schranke - الذي ما انفكّ الأنأ يتبطّنه من دون أن يصيبه ويستغرقه؛ إذاً مطابقة الأنأ لنفسه حاجزٌ لا يزال يخرج عليه، إنّ هي إلاّ وجوبٌ، أو من قبيل ما ينبغي - das Sollen -، فضلة الأنأ الخالص وعيه بذاته من قبيل صلة المحدود بالحدّ المنتهي به؛ عندئذٍ يكون مطلوب الأنأ = الأنأ من قبيل: ينبغي أن يطابق الأنأ الأنأ. وعليه فأرأس فساد المطابقة بين الذات والموضوع هو أنّ الأنأ تفكّر في ذاته كما في اللانأ، بدل أن يكون التفكير الذي للأنأ من ذاته. مثالية «الينبغي» عند فيشته - وفي ذلك يكمن عوزها الفلسفي في تقدير هيغل - تفصل المطلق الذي تبدأ منه عمّا يلزمه من تفكر جواني عسى أن تفرّد موضعاً من النسق يكون عرياً من التناقض، لكنّها بذلك تجعل من المطلق نفسه نتاج تفكر براني (هو تفكر الفيلسوف في المطلق، لا تفكر المطلق نفسه)، أي تضع معقولاً بذهن.

الذي وُضِعَ على تضادٍّ مطلقٍ، ومن ثمةً أُتْرِلَ إلى ذهنٍ، فإنّما يصير بذلك إلى مبدأ الأشكال التي يجب أن يتَّخذها المطلقُ ومبدأ علومها.

لا بدّ أن يتَّضح وجوب التمييز بين هذين الجانبين اللذين لنسق فيشته كضرورة جوائنيّة للأمر برأسه⁽¹⁵⁾، أعني الجانب الذي كان النسقُ وفقه قد وضع مفهومَ العقل والنظر التأمليّ من وجهٍ خالصٍ، فجعل إذاً من الفلسفة أمراً ممكناً، والجانب الذي كان وضع وفقه العقلُ سيّاً للوعي الخالص، فرُفِعَ العقل المرصودُ في شكل متناهٍ إلى مصافِّ المبدأ⁽¹⁶⁾؛ أمّا الضرورة البرانيّة فتتأتى من حاجة العصر،

(15) أمّا عبارة «رأس الأمر» أو «الأمر برأسه» - die Sache selbst - فتجمع في طور الكتابات النقدية بين معنى نقديّ ومعنى نسقيّ متنافيّين. فأما المعنى النسقيّ فيتأتى من حركة العنصر الفلسفيّ نفسه، فيحيل الأمر برأسه إلى هيئة الفلسفيّ التي تستقيم له من ذاته المنطقية. ولذلك فرأس الأمر من قبيل الطريقة النسقيّة التي يتعيّن ضمنها المفهومُ تعيّنات ذاتيةً مرسلةً. وبالجملة فالأمر برأسه ليس مجرد الشيء أو الغرض، بل هو أيسّةٌ تفكيرٍ بعينها (لا بمقولةٍ ولا بقطاع كينونةٍ)، بل شأنٌ فكريّ لا يزال يتقيّد من تلقاء حركانه الجوّانيّ. وأمّا المعنى النقديّ (وهو سليل المعنى النسقيّ) فكثيراً ما يُلوح به هيغل في المواضع الجدلية والمشاغبيّة من نصوصه للتنبيه على سبيل وجوب النزول بمقالات المتفلسفة جهة التاريخ المنطقيّ للفلسفيّ، فكلمًا أصابت فلسفةً ما الرميّة في ما يتعلّق بالتعيّنات النسقيّة التي للمفهوم، كلّمًا وجب حفظ ذلك في البيان العلميّ للأمر برأسه وإنّ بنسخ واستناب.

إذاً عبارة الأمر برأسه تُقصِد إلى القيمومة المنطقية الزاوية التي يضع الفلسفيّ وفقها تقويمه أو هيئته متحقّقة بحسب حركات الفلسفات كلها؛ فتلك هي «ماهية الفلسفة برأسها» التي «ليس فيها لا سلف ولا خلف». انظر: Rüdiger Bubner, *Zur Sache der Dialektik*. انظر: Universal-Bibliothek; Nr. 9974 (Stuttgart: Reclam, 1980), ss. 40-69.

انظر المقال الثاني: Die «Sache selbst» in Hegels System، وقارن بخاصّة: الغفرة في الأمر برأسه من جهة ما هو الطريقة المطلقة، ص 54 - 60.

(16) ذلك هو جنس تدبير الهيغليّة للتاريخ المنطقيّ الذي للفلسفة بعامةٍ وأوّل أطوار المثالية الألمانية بخاصّة. فالنقد إذ تصيّر شأنًا محايثًا لنسق العلم وبيانه لا يقوم على مقارعة أو معارضة مقالة بمقالة أو استبدال دعوى بدعوى، بل يقف على ما أفلحت فلسفةٌ في تحصيله من رأس الأمر تعيّنًا أكيدًا لا فكّاك لماهية الفلسفة منه، كمثّل الذي أصابته مثالية فيشته لما وضعت العقل مبدأً في تهويّ الذات والموضوع، وإنّ كان وضعاً من ذاتية الأنا الخالص وتقييداً للعقل بتفكير الوعي الذاتيّ.

وعلى رأسها حاجات العصر التي تتقلب فيها مساهمات رابنهولد في رسم لحال الفلسفة في بداية القرن الجديد، وهذه المساهمات إنما تغفل عن الجانب الذي يكون به نسقُ فيشته نظراً تأملياً أصيلاً، وإدأ فلسفةً، كما تُهمل في الحين نفسه الجانب الذي يَتميز به نسقُ شلنغ من نسق فيشته، فيقابلُ في الطبيعيات الذات - الموضوعَ الذاتية بالذات - الموضوع الموضوعية، ثم يعرض كليهما متحدثين في ما هو أعلى بوصفه الذات⁽¹⁷⁾.

يمكن القول في ما يتعلّق بحاجة العصر إنّ فلسفة فيشته قد ذاع صيتها فصادفت ذا الزمان، حتّى أنّ أولئك الذين يجحدونها علناً ويلتمسون إنشاءً أنساقهم التأملية الخاصة إنما قد وقعوا من وجهِ

(17) لكنّ نسقُ شلنغ إلى حدود 1801 لم ينته على الحقيقة إلى مثل هذه المقالة في الجمع بين الذات - الموضوع الذاتية والذات - الموضوع الموضوعية على المعنى الأرفع من حيث إنّ المطلق ذاتٌ، بل يقف في الجملة عند الإقرارين التاليين: 1. أنه بوسع الفلسفة أن تعترف المطلق في حد ذاته (لا من وجهِ نقائضي وحسب، أي تنزّع الأنا إلى ما لا نهاية فيه إلى المطلق)؛ 2. أنّ الهوية المطلقة من جهة ما هي العقلُ نفسه إنما تجمع بين الذاتي والموضوعي على معنى «سَيَّابِيَّةِ الذَاتِي والموضوعي سَيَّابِيَّةِ تامّة» - als totale Indifferenz des Subjektiven und Objektiven، لكنها سَيَّابِيَّة تعي بنفسها وتعترفها، أي أنّها عقلٌ، انظر: Schelling, *Sämtliche Werke*, Bd. 4, ss. 114-118.

في هذا الإقرار المزدوج للمنهوي بإطلاق ليس ثمة تنبيه واحدٌ على أنّ المطلق ذاتٌ، بل تشديدٌ على أنّ المطلق منهوي الكينونة والعقل. فصارى ما تنتهي إليه فلسفة الهوية عند شلنغ في 1801 هو إذاً الإقدام على المطابقة بين الحدس والتفكير، ومن ثمة الإشهار (مجرد الإشهار) بتطابق الأنطوي والمنطقي، الكينونة والعقل، لكن مع تقديم بإطلاق للكينونة (ليس الأنا كلُّ شيء، بل كلُّ شيء هو أنا؛ المصدر نفسه، ص 109): رأس المستشكل عند شلنغ هو الهوية الفاصلة بين الأنا والمطلق (أو إنّ شئت بين المبدأ والنسق)، وهي هوية لا تُقطع إلا من وجه القفزة النظرية - als eine Sprung - ، والعلة في ذلك أنّه لم يقيد إلى الغاية حروف إشكال التناهي. لذلك تظلّ فلسفة الهوية المطلقة عاجزة عن احتمال شرائط القول بذاتية المطلق.

القول إنّ المطلق ذات إنما هو على الأرجح تلويحٌ هيجليّ بحدس فلسفيّ جليل ما زال لم يستقرّ نسقياً لدى هيجل نفسه، ولن يسقرّ إلا حين سنقلب المثالية الألمانية منقلب فلسفة تفهم الرّوح على انقسامه وتحيره الجوانبيّ.

معتكِر ومظنونٍ فيه تحت سطوة مبدئها، من دون أن يقدروا على دفع ذلك. وآخرُ ما ظهر علينا من أمر نسقٍ وافق ذا العصر سوءً تأويلٍ وتناولٍ فاسدٌ من لدن جاحديه. وحين يُقال في نسقٍ إنّه قد يَمُنّ، تكون حاجةٌ عامّةٌ للفلسفة لا يسعها أن تتولّد من نفسها فتنتهي إلى الفلسفة - لأنّها لو كانت تقدر على ذلك لكانت حاجةً مقضيةً عبر ابتداع نسقٍ ما، قد مالَتْ إلى ذلك النسقِ بشوقٍ غريزيٍّ؛ أمّا ظاهر الاستقبال الطيِّع فمرّده أنّ ما يقوله النسقُ مائلٌ في الباطن، وهو ما يصلحُ مذكاً لكلِّ امرئٍ في دائرة علمه وحياته. لذا لا يمكن القول في نسقٍ فيشته إنّه قد يَمُنّ وفلح على هذا المعنى⁽¹⁸⁾. فبقدر ما يقع ذلك تحت طائل نزعات غير فلسفيّة خاصّةً بذا الزمان، بقدر ما يلزم في الوقت نفسه احتسابُ أنّه كلّما ترسّخ الذهن والمنفعة في طلبه المقاصد المحدودة، كلّما اشتدَّ حتُّ الرّوح الأفضل، وبخاصّةً عند الذين لم يشتدَّ عودهم بعدُ فلم يتمرسوا بالأمر. وإذا كانت منشورات من مثل تلك التي شاعت مع مقالات في الدين⁽¹⁹⁾ لا تلتمس في الحال الحاجة التأمليّة، فإنّها تدلُّ في استقبالها، لا بل في الانشغال الحادث الذي شرع بشعور غامض أو واع في تحصيل الأوسع الصادقة للشعر والفرنّ بعامة، على الحاجة إلى فلسفةٍ بعينها تلائم طبيعة ما عنيّ فيه نسقا كُنْتُ وفيشته من جرّاء سوء التعاطي معهما، فتضع العقل نفسه على اتّفاقٍ مع الطبيعيّة، وليس على هيئةٍ يهملُ فيها

[51]

(18) يشير هيغل في هذا الموضوع إلى مسألة تناول أو استقبال - Die Aufnahme - الفلسفة. ذلك أنّه من تاريخيّة الفلسفة بالجواهر أن تُستقبل الأنساق الفلسفيّة، بل أن يكون ذلك الاستقبال من قوام نسقيتها. لكنّ هيغل يبيّن أيضاً على معنى ثانٍ لظاهرة الاستقبال، ألا وهو اتّصال الفلسفة بالافلسفة.

(19) فردريش شلايرماخز، [في الدين. أقوال في المتكوّنة والمهملة]، نُشر في البدء من دون اسم المؤلف: Friedrich Schleiermacher, *Über die Religion. Reden an die Gebildeten unter ihren Verächtern* (Berlin: n. pb., 1799).

نفسه بنفسه أو كان يكون فيها محاكياً خفوتاً للطبيعة، بل يكون توافقاً من حيث يتشكّل بنفسه كطبيعة ومن تلقاء قوّته الباطنة⁽²⁰⁾.

أما في ما يتعلّق بالأراء العامّة التي يبدأ من عندها هذا المصنّف في الحاجة إلى الفلسفة وما تفترضه كما في أركانها وما إليه، فيمكن القول إنّها معيّونة من جهة كونها آراء عامّة⁽²¹⁾ تتعدّى دوماً وتعيّم بمثل هذه الأشكال من الافتراض والمبادئ وما شابها سبيل الفلسفة، لكنّها لذلك واجبة إلى قدر معلوم، فلا بدّ للمرء أن يخوض فيها إلى أن يخلص القول في الفلسفة على حيالها، وسنسط القول في غير هذا الموضوع في أهمّ ما كان من بعض هذه الأغراض⁽²²⁾.

يينا، تموز/يوليو، 1801.

(20) إنّ غرض هيغل في كتاب الفرق أن يستأنف النظر في سؤال الفلسفة من جهة ما هو أولاً سؤال في العقل يخرج به عن مقام المعرفة - die Erkenntnistheorie - أي على مجرد كون العقل ملكة معرفة، ليقف على مقام العقل التأملي. وذلك ما يلزم فيه وضع سؤال الفلسفة من وجه الحاجة إلى الفلسفة في زمان استبدّت به ثقافة الذهن: صياغة السؤال النسقي في الفلسفة يجب فيه إذا أن يقف الفيلسوف على الآن التمييزي لا بما هو أن ثقافة وعصر وحسب، بل كذلك بما هو بالجوهر أن فكر: فما دام أن الثقافة آن التبدّي الحزم والمنتهي للمطلق (نعني ثقافة العقل كذهن يستغرق في المنفصمات المتقابلات)، فإنّ أن الفكر هو أن الحاجة إلى فلسفة يستكمل فيها العقل هيئة النظر حتّى يتبين الهوهو وإن باختلاف والمطلق وإن بانفصام. وعليه فقول كتاب الفرق بالحاجة إلى الفلسفة ليس قولاً مجرداً في وجوب الفلسفة بإطلاق، بل عبارة وجوب توافق أن الفكر وأن العصر.

(21) تلك مقالة هيغلية راسخة في فساد وجوه الاستهلال والتوطنة جميعاً في الفلسفة، وهي مقالة مرتبطة بسؤال البدء في الفاسفة: هل يحتمل التفلسف استهلالاً (سواء على سبيل الفاتحة أم التصدير أم التوطنة..)? كلّ ما سيكتبه هيغل على وجه الاستهلال إنما لتبين أن الاستهلال في الفلسفة شأن فاسد لا يفي بلزوميات مزاوله الفلسفة والاستهلال على رأس الأمر.

(22) يلوّح هيغل ها هنا بما سيخوض فيه من أغراض ضمن منشورات الجريدة النقدية للفلسفة (*Kritisches Journal der Philosophie*) التي كان يُصدرها مع شلنغ في دار كوتا بتوبنغن من أواخر 1801 إلى 1803، كمثّل الخوض في ماهية النقد الفلسفي وعلاقة الريبية القديمة والمحدثة بالفلسفة ومسألة العقل والنقل والتعاطي العلمي لمسألة الحق الطبيعي وفلسفات التفكير الذاتي... لكن رأس الأمر في كلّ هذه الأغراض كما يبيّن ذلك هيغل =

في النظر التاريخي في الأنساق الفلسفية

إنَّ عصرًا يطرح خلفه مثل هذا القدر من الأنساق الفلسفية طرَحَ الكانِ (als eine Vergangenheit) ليظهر أنه كان عليه أن ينتهي إلى السَيَانِيَةِ التي تبلغها الحياة بعد أن تكون قد امتحنت نفسها في الأشكال جميعاً؛ فالنزوع إلى الجملة لا يزال يُخترَجُ كأنه نزوع إلى استتمام المعارف في حين لم تعد الفردية المتعظِّمة²³ تغامر بنفسها

= وشلَّغ في تقديم الجريدة، هو «بيان الماهية الفاطعة للفلسفة من حيث تقابل الطبع السلبيِّ للألسفة»؛ ذكره هـ. بروكارد وهـ. بوخنر في تقديمهما ل: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Jenaer Kritische Schriften*, Philosophische Bibliothek; Bd. 319, 3 Bde., Neu Hrsg. von Hans Brockard und Hartmut Buchner (Hamburg: F. Meiner, 1979-1986), Bd. 1, s. VIII.

(23) مقولتا «السَيَانِيَةِ» (Die Indifferenz) أو (Die Gleichgültigkeit) و«الفردية المتعظِّمة أو المعظام» (Die verknöcherte Individualität) نجيلان إلى مقالة نقد تاريخي يقيد هيغل من خلالها معالم ثقافة العصر. فأما مقولة الفردية المتعظِّمة فقد استفادها هيغل من سجلِّ الفيزيولوجيا، وهو علم حادث في نهاية القرن الثامن عشر وغرضه تحديد الأمزجة والملكات المتحركة فيها بالرجوع إلى هيئة الجمجمة وعظمتها وخصائصها الفيزيولوجية. لكنَّ ما أقصد هيغل إلى نحت هذه المقولة هو بيان وجه بعينه من وجوه الوعي الذاتي، نعني وجه الفردانية. فالفردية المتعظِّمة هي قصارى ما انتهى إليه طغيان الفردانية في ثقافة العصر من حيث تضع الفردية العيَّنَ وعيها الفرد مبدأً بإطلاق في العلم كما في الفعل، فإذا هي تستغرق في عيبتها المجردة جوهرية ما هو في ذاته ولذاته، وتعارض بذلك معارضة صورية كل ما هو حقيقِّي بزيَّانٍ، لكن بباطن أجوف لا تقييد فيه كمثَّل لا تقييد الأبخرة. وهذا الوجه من الفردية الباطنة سليل ما شاع مع الرومنطيقية الألمانية من إعلاء لشأن عبقرية الفرد العيَّنَ وأوسع الوجدان والفؤاد في تميَّزها من وجوه الحقيقِّي البرزاني. أما باطن هذه الفردية فرميم عظام، أي موت مترسِّخ، تقنط من جزائه من النظر كما من الفعل، فإذا هي فردية عيَّنَ جوفاء تغلَّبت على باطنها أسباب التجريد، لكنَّها جثة هامدة على سطح الجوهر، لا حيلة لها في التعيَّنَ إلا بعض تحضُّن بعورها الساحق، فلا فكك لها في ذلك من أن تختوي وتذهب بصيرتها، فترتد إلى نفسها حسيرة لتقضي نحبها.

في الحياة؛ فتلك الفردية إنما تلتبسُ عبر تنوع ما تمتلكه ظاهرًا ما ليست منه في شيء. وما دامت تلك الفردية قد حوّلت العلم إلى معرفة، فهي إنما تنكر عليه قسطه من الحياة الذي يتطلبه وتصرفه بعيداً لتبقيته على شاكلة موضوعية خالصة، فتتحصن هي نفسها بجزئيتها العنيدة وتدفع عنها كل سعي في الترقّي إلى الكلية. ولا شيء يلائم هذا الضرب من السّيانية حين ينقلب فضولاً، أكثر من أن تكسب فلسفةً حادثهً اسماً، فكما كان آدم قد أفصح عن سيادته على الحيوانات من حيث أعطائها أسماءها، كذلك يُفصح عن التنقذ من فلسفة ما عبر إيجاد اسمٍ تُسمّى به. كذا يُنقل بها إلى مقام المعارف،

وظاهر من أمر هذه الفردية أنه سيان عندها أن تتحدّد بالحياة أو تنتهي عنها. وذلك هو معنى السّيانية الذي يستبدّ بثقافة هذه الفردية الهاوية. فالسّيانية هي ألا يكون للوعي الفرد وُسع قطّ بالحياة، ولا قبيل بشدة الوضع والتعین، أي بالتضحية بالذات وحوض غمار التصير آخر. فما دامت ثقافة العصر تثبت أطراف المتقابلات شديداً، فإنه لا فرق بين طارفٍ وآخر، بل كل الأطراف أسواء. لذلك لم تُفلح ثقافة العصر في تقدير هيغل في احتمال ما يجب عن الحياة من فرق واختلاف عبارته أنساق التفلسف المتنوعة. لقد بلغت السّيانية بالعصر حدّاً تستحيل معه الفلسفات جميعاً سواءً والكان. وهذا الرأي في ثقافة العصر ليس على الحقيقة رأي هيغل وحسب، بل هو رأي جيل كامل في الثقافة الألمانية، وحسبنا أن نشير في هذا الموضوع إلى سخط هُولدرلين على العصر أياًن يعتبره عصر «بربرية روحية» (Eine geistige Barberei)، ورأي شلنغ الشاب في الثقافة الداريجة عصرئذ بما هي ثقافة حيوانات روحية.

في السياق النظري الخاص بمقولة «الفردية المتعظمة»، انظر: غيورغ فلهلم فردريش هيغل، فنومينولوجيا الروح، ترجمة ناجي العونلي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، ص 369 - 405.

أما في ما يتعلّق بموقف هيغل من ثقافة العصر، فانظر: Rüdiger Bubner, *Hegel und Goethe, Beihefte zum Euphorion, Zeitschrift für Literaturgeschichte, Heft 12* 0531-2167 (Heidelberg: Carl Winter, 1978); Dieter Henrich, *Hegel im Kontext* (Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1981), ss. 9-40; Hegel und Hölderlin; Otto Pöggeler, «Philosophie im Schatten Hölderlin, in: Ute Guzzoni, Bernhard Rang und Ludwig Siep, Hrsgs., *Der Idealismus und Seine Gegenwart: Festschrift Für Werner Marx Zum 65. Geburtstag* (Hamburg: Meiner, 1976), ss. 361-377.

لكنّ المعارف تتعلّق بموضوعات أجنبيّة، وفي الإلمام بالفلسفة الذي لا يجاوز البتّة كونه معرفة، إنّما لا تتحرّك جملةً الباطن، فتطلق السيّانّة قصارى عنانها.

ما من نسقٍ فلسفيّ بوسعه أن يفلت من إمكان مثل ذلك الاستقبال؛ فكلّ نسقٍ يقبل المعالجة التاريخيّة. وكما أنّ كلّ شكلٍ حيّ يتنسب في الوقت نفسه إلى الظاهرة، كذلك يمكن لفلسفة ما من جهة ما هي ظاهرة أن تنصاع إلى ضربٍ من القوّة تحوّلها إلى رأيٍ ميتٍ وتقلبها من البداية إلى كائيّة. إنّ الرّوح الحيّ الذي يسكن فلسفة ما يقتضي في أنكشافه أن يولد عبر روح شقيق⁽²⁴⁾؛ فذلك الرّوح يتغلّت من التناول التاريخيّ الذي يشغل بمعرفة الآراء، فينأى بنفسه كأنه ظاهرة أجنبيّة، فلا يكشف عن باطنه؛ وسيان عنده وجوب أن يستعمل في التزيّد من مجاميع الموميّات المهملة ووابل الأعراض العامّة، لأنّه هو نفسه ما يفلت من بين أيدي جامعي المعارف بفضول. فهؤلاء إنّما يلبثون على رأيهم السيّانّي بإزاء الحقيقة، ويتمسّكون شديداً بقيامهم على ما هم فيه، فيحلو لهم أن يأخذوا بالآراء أو يتركوها، أو يمتنعوا عن الحلّ والعقد فيها؛ إنهم يعجزون

(24) وذلك أصلٌ راسخٌ من أصول المناظرة في الفلسفة. فما من فلسفة يسعها أن تناظر فلسفة أخرى ما لم تك على قرابة روحية أصلانية من روحها، لكأنّ روح هذه شقيقٌ روح تلك. لذلك تقتضي المناظرة الفلسفيّة تدبيراً بعينه لتاريخيّة الفلسفيّ قوامه صناعةً الدنوّ أو الدناوة. Die Annäherung. فالمنظرة الفلسفيّة تقتضي الارتفاع إلى مقام النظر الذي تختص به الفلسفة المناظرة، ثمّ النفاذ في ما هو قوامها المنطقيّ الأخصّ، من دون الخوض في ذلك بأراء جمهوريّة أو اعتبار تفكّر مجرّد.

فانر بما جاء في كتابات هيغل الأوّل: «... nur gleiche Geister können sich erkennen und verstehen, ungleiche erkennen nur, daß sie nicht sind, was der andere ist.» in: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Werke in zwanzig Bänden*, Neu edierte Ausgabe von Eva Moldenhauer und Karl Markus Michel (Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1971), Bd. 1: *Frühe Schriften*, s. 354.

عن الاتصال بالأنساق الفلسفية إلا من حيث كونها مجرد آراء؛ لكن هذه الأعراض كمثّل تلك الآراء لا سلطان لها عليهم، فهم لم يعترفوا أنّ الحقيقةً حاصلّةً مقرّرةً.

لكنّ تاريخ الفلسفة يحصل جانباً نافعاً حين يتعلّق النزوع ببسط العلم، وبخاصّة من حيث ينبغي أن ييسّر ذلك التاريخ، بحسب ما يذهب فيه راينهولّد، النفاذ في روح الفلسفة أعمق من ذي قبل، والاستغراق في الرؤى الخاصّة بالمتقدّمين في استقصاء حقيقة المعرفة الإنسانية عبر رؤى خاصّة جديدة⁽²⁵⁾؛ فحسب المرء أن يلمّ من هذا الوجه بالجهود التي بذلت في حلّ مسألة الفلسفة إلى الآن لكي يكون المسعى في النهاية قد أفلح بالفعل، حتّى إنّ كان للإنسانية أن تفلح في ذلك من غير هذا الوجه. إنّنا نرى أنّ هذا المسعى يقوم على تصوّر بعينه للفلسفة، وهو الذي كانت تكون الفلسفة وفقه ضرباً من الحرفة يحتاج في تجويدها إلى أدوات ما تنفك تُستحدث؛ فيفترض في كلّ اكتشاف جديد الإلمام بما أُستخدِم من قبل من أدوات وبأغراضها المقدّرة لها؛ لكنّ ما يظلّ يعد تلك التجويدات كلّها ويرى فيه راينهولّد أنّه المسألة الأمّ التي يظهر أنّه منشغلّ بها، إنّما هو إيجاد منتهى الأداة التي كانت تكون صالحة صلاحاً كلياً، بها يحصل لكلّ أمرٍ يلتبس فقط الصيغ الذائع أنّ يرى الأثر ينجز من نفسه. فلو جرى الأمر مجرى ذلك الجنس من اللقمة، وأمسى العلم

(25) انظر: الكراس الأول، ص 2 من: Reinhold, Hrsg., *Beyträge zur leichtern Übersicht des Zustandes der Philosophie beym Anfange des 19. Jahrhunderts.*

حيث يعلن أنّ «تقصي واقع المعرفة هو أوّل بل أهمّ مهمة لكلّ فلسفة»؛ قارن: ص 5: «لا أحد يمكنه أن يفتخر باستشعاره روح الفلسفة ما لم ينزغ إلى استقصاء أسس المعرفة؛ ولا أحد يمكنه أن يفخر بأنّه قد نفذ عميقاً في ذلك الروح أكثر من ذي قبل من دون أن يسوق الرؤى الخاصّة بالمتقدّمين في تحذير المعرفة عبر رؤى خاصّة محدّثة».

أثراً ميثاً لمهارة هجينه، لحصل له حقاً عينُ التجويد الذي تقبله الفنون الميكانيكية، ولما كان للأساق الفلسفية الفاتنة من مغزى في كلِّ زمانٍ إلا ذلك الذي يخصُّ تمارين من عظمت رؤوسهم. لكن حين يكون المطلق وظاهرته، أي العقل سيئناً أبداً، كما هي الحال فعلاً، يكون كلُّ عقلٍ ابتغى ذاته وحدها وعرف حقَّ نفسه، قد أنتج فلسفةً صادقةً، وأصاب حلَّ المسألة التي تطلَّ كحلها هي هي في كلِّ الأزمنة. ولما كان العقلُ الذي يتعرف إلى نفسه في الفلسفة لا ينشغل إلا بنفسه، فجملةُ أثره وفعله إنما تكمنُ فيه في حدِّ ذاته، ولو نظرنا في الماهية الجوانية التي للفلسفة، لبان أن ليس فيها لا سلف ولا خلف⁽²⁶⁾.

لا يستقيمُ القولُ بالتحسينات المتصلة، بقدر ما لا يستقيم القولُ بأراء خاصةٍ بالفلسفة⁽²⁷⁾؛ إذ كيف ينبغي أن يكون العقلي خاصاً. إنَّ الخاصَّ بفلسفةٍ ما لا يمكن أن يتسبب ما دام على التدقيق خاصاً،

(26) وتلك مقالة هيجلية نسقته في المعنى الفلسفي لتاريخية الفلسفة: تاريخية الفلسفة من تاريخية العقل نفسه، وما دام العقلُ ظاهرةً المطلق وسببه، فإن كلَّ فلسفةٍ يعترف فيها العقلُ نفسه ولا يتعاطى إلاها، إنما هي فلسفةٌ صادقةٌ وصدوقٌ، أي فلسفةٌ توافق الماهية الجوانية للفلسفة. أما لو نظرنا في تاريخية الفلسفة من جهة تلك الماهية الجوانية، لتأكد أن تلك التاريخية لا تُسمع على معنى تقدّم السلف وتأخر الخلف، ولا على معنى استصلاح (أو استلهاً أو مجاوزة...) المتأخرين لأراء المتقدمين، بل على معنى المناظرة المنطقية للفلسفة لماهيتها تلك. وبين أن هذا المعنى الهيجلي الطريف في التاريخية التأملية للفلسفة إنما يخرج على كلِّ تصوّر غائي لتطور العنصر الفلسفي: ليس الخلف مألّ السلف، بل الخلف والسلف سواسية في مناظرة الفلسفي برأسه. لا بل هذا المعنى التأملي في اقتران تاريخية العقل بتاريخية الفلسفة اقتراناً غير غائي إنما يخرج على ما سيذهب فيه هيجل نفسه في طور برلين حيث سيفترض - مثلما افترض أرسطو من قبله في كتاب الألف الكبرى - أن تاريخ الفلسفة تليولوجي بالضرورة لا يكتمل إلا عند الفيلسوف/ الخلف.

(27) كثيراً ما يصوغ راينهولد هذه المقالة في آراء خاصة بالفلسفة؛ انظر: «كل مدرسة فلسفية قديمة أو محدثة تبدأ من عند نظرتها الخاصة لواقع المعرفة، ولا تتميز على الأصل وبالجوهر من المدارس الأخرى إلا بمعينة هذه الخاصة»، في ص 5 من: Reinhold, Ibid.

إلا إلى صورة النسق، لا إلى ماهية الفلسفة⁽²⁸⁾. فلو كان الخاصُّ يكون بالفعل ماهية فلسفةٍ ما، لما وجدت فلسفةً قطّ؛ وإذا لوح نسقٌ من نفسه بخاصّ ما على أنّه يفيد ماهيته، فذلك إنّما قد ينجم سهواً عن نظر تأمليٍّ أصلائيٍّ لم يخبّ إلا في مسعى التعبير عن نفسه على شاكلة علمية. إنّ من يبدأ من خاصية لا يرى عند غيره إلا الخاصيات؛ ولما تمكّن الآراء الجزئية من ماهية الفلسفة، فيرى راينهولد في الذي اشتغل به مؤخرًا فلسفةً خاصةً، عندئذٍ يمكن بلا ريب أن نرى مع راينهولد في كلّ الطرائق المتبعة إلى الآن في حلّ مسألة الفلسفة وبيانها خاصياتٍ وتمارين تُعدّ وتسوق فعلاً المبادرة الفالحة، لأنّه ينبغي لنا ألا نترك النظرة الغائبة متى نلمح تخوم جزيرة الفلسفة السعيدة إلى حيث يتنزع شوقنا، فلا نرى سوى حطام المراكب التائهة التي تغطّيها، وندرك ألا مركب منها يسمح بركوب البحر. إنّ قول فيشته في سبينوزا أنّه ما كان [9] ليعتقد في فلسفته، ولا ليكسب بها قناعة باطنيةً وحيّةً، وفي القدامى أنّه يمكن الارتباب في كونهم قد تفكروا بوعي ما تندب الفلسفة له، إنّما هو قولٌ لا بدّ أن يُشرح أيضاً انطلاقاً من خصيصة الشكل الذي تأتي فيه فلسفة فيشته عبارتها⁽²⁹⁾.

(28) تمييز هيغل في هذا الموضوع لصورة النسق من ماهية الفلسفة إنّما هو حاصلٌ يجب عن إقرار ذلك المعنى من التاريخية التأملية للفلسفة (انظر الهامش رقم 27). فإذا كانت ماهية الفلسفة من ماهية العقل نفسه، فإنّ صورة نسقٍ فلسفيٍّ ما تكون من قبيل ثقافة العصر التي هي مغرّسه. ثمّة إذا تناقضٌ بين تنزع الفلسفة إلى الصلاحية الكلية وبين أنغراسها في ثقافة معينة للروح، تناقضٌ هو العلة في كون العقل نفسه حيّاً ونزوعاً إلى عبارته الأرفع التي هي الفلسفة.

Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. I: *Zweite Einleitung in die Wissenschaftslehre* (29) für Leser, die schon ein philosophisches System haben (1797), s. 513:

«إنّه لمن المظنون فيه أن يكون القدامى قد استوضوعوا - Sich aufwerfen - بوعي السؤال الأصلي في الفلسفة»؛ «لا يمكن لسبينوزا أن يكون على قناعة؛ لم يسعه إلا أن يتفكّر فلسفته، لا أن يعتقد فيها، لأنّها كانت تقع في تناقضٍ مباشر مع اقتناعه الواجب بالحياة..».

فإذا كانت هاهنا الخاصية التي لصورة نسق خاص تنتج على ذلك النحو إخراج هيئته الساكنة برمتها، فإن خاصية فلسفة راينهولد تقوم - بالعكس - على نزعة تجذير وتأسيس تتشاغل كثيراً بالأراء الفلسفية الخاصة كما تلتبس تأريخها. لقد بلغ حب الحق والاعتقاد فيه⁽³⁰⁾ براينهولد أشد درجات الارتفاع خلوصاً وإخناقاً حتى أنه أقام مدخلاً متسعاً حيث يتسنى له أن يتقصى الولوج إلى المعبد ويجذره، ولكي تقتصد فلسفته في الولوج بالفعل، تعتمد في ذلك المدخل إلى كثير من الحل والترصيف والإحصاء⁽³¹⁾، ولا تزال تفعل ذلك إلى أن تسلى عن عدم وسعها بالفلسفة، فلا ترى في ما خطاه الآخرون جاهدين غير بعض تمارين أو أباطيل الروح.

إنما ماهية الفلسفة أن تبرا شديداً من الخاصيات، فإذا ما التمس المرء إصابة الفلسفة، وعُدَّ الجسم عبارة مجموع الخاصيات، فلا بد أن يلقي بنفسه فيها من دون أن يقبض جسمه عنها⁽³²⁾؛ ذلك أن العقل الذي يلقي الوعي في الجزئيات على تردد ونكول، لا يرتفع إلى النظر التأملي الفلسفي إلا من حيث يرتفع بذاته إلى ذاته، فلا يفيء إلا إلى نفسه والمطلق بما هو في الوقت ذاته غرضه؛ فلا

Reinhold, Ibid., s. 67:

(30)

«هذا يكون التفلسف الميل الذي يصدر عن حب الحقيقة واليقين الذي يلتمس تجذير المعرفة، أو وهو نفس المعنى، التحقق والوقوف على واقع المعرفة بما هي كذلك. إنه من اليسير التعرف على حب الحقيقة بما هي حقيقةً كشرية جوهرية للفلسف. لا الاعتقاد وحده في الحقيقة بما هي حقيقةً. لكن بعضهم يلتمسون التفكير في حب الحقيقة من دون الاعتقاد فيها، ولا سيما الاعتقاد الحي في الحقيقة، أقول التفكير، لا الإحساس أو الحلم أو تخيل الحقيقة، وإنهم لواجدون أنه بعنصر تفكر حب الحقيقة من دون الاعتقاد فيها، أو تفكر هذا من دون ذلك».

. Mit Analysieren und Methodisieren und Erzählen (31)

. . . à corps perdu (32) . . . وردت في النص بالفرنسية، وذلك أصل في مناظرة الفلسفة.

يغامر العقل في ذلك إلا بمتناهيات الوعي، وحتى يجاوزها ويُقيّم المطلق في الوعي ينبغي له أن يرتفع بنفسه إلى النظر التأملي، فيكون إذ تعرى التقييدات والخاصيات من الأساس، قد حصل عمادته من ذاته نفسها. ولما كان النظر التأملي النشاط الذاتي للعقل الواحد والكلي، فلا بد للعقل متى يكون قد حرّر نظرتَه الخاصّة من الأعراض والتقييدات، أن يلقي نفسه في الأشكال الجزئية، بدل أن يرى في الأنساق الفلسفية التي لأزمنة وبصائر مختلفة مجرد ضروب [10] متنوّعة ومحض تصوّرات خاصّة، وإلا لم يجد إلا مجرد تنوع لمفاهيم وآراء ذهنيّة، لكنّ مثل هذا التنوع ليس البتّة بفلسفة. إنّما الخاصّ الصادق الذي لفلسفة ما فديّة مهمة يكون العقل بمعيتها قد اتّخذ بما أوتي من آلات عصر بعينه شكلاً يتنظّم على نحوه؛ في ذلك يجد العقل التأملي الجزئي روحاً من روحه ولحماً من لحمه، فيشاهد نفسه فيه بما هي عينُ الماهية الحيّة الواحدة وبما هي ماهية حيّة مغايرة. إنّما كلّ فلسفة مكتملة في ذاتها، وتنطوي في حدّ ذاتها مثلها مثل أثر فنيّ رفيع، على الجملة تامّة. وكما أنّه من العسير أن تكون آثار أبوليس وسوفوكليس قد بدت لرفائيل وشكسبير إن كان لهما أن يطلعا عليها، على أنّها مجرد موضوعات للدربة، كلاً بل كان لا بدّ أن يريا فيها قوّة القربى التي للروح، فإنّه من العسير أن يكون بوسع العقل ألا يرى في تشكّلاته الذاتية الفاتية سوى تدريبات تنفعه؛ فعندما اعتبر فرجيل هوميروس تدريباً من ذلك القبيل يتمرّس به هو وأهل عصره المتمدّن، ظلّت آثاره لذلك تقليداً لما يتدرّب عليه.

في الحاجة إلى الفلسفة

لو تفحصنا الصورة الجزئية التي تحملها فلسفة ما، لوجدنا أنّ هذه الفلسفة تنجم من ناحية عن الأصالة الحيّة للروح الذي يصلح

بنفسه الانسجام الذي تمزق فيها، فيكون شكّله من تلقاء فعله، ونجدها من ناحية أخرى تنجم عن الصورة الجزئية التي تحمل الانفصام الذي يصدر عنه النسق. فإتاما الانفصامُ معينُ الحاجة إلى الفلسفة، وهو من جهة ما هو ثقافة العصر الجانب المعطى وغير الحرّ الذي للشكل. لقد أعزل في الثقافة ما هو ظاهرة المطلق عن المطلق، وترسخ بوصفه قائماً ما برأسه (als ein Selbständiges). لكنّ في الوقت نفسه لا يسع الظاهرة أن تُبطل مصدرها، بل لا بد أن تنزع إلى أن تجعل من تنوع تقييداتها كلاً قائماً؛ أمّا ملكة التقييد، أي الذهن، فتعلّق ببُنيانها الذي ترفعه بين الإنسان والمطلق، كل ما يكون عند الإنسان ذا قيمة ومقدساً، ثم توطّده بجميع قوى الطبيعة والمهارات، وتمّده إلى غير نهاية؛ ويجد المرء في ذلك الجملة الجامعة للتقييدات، إلّا المطلق ذاته فلا يجده؛ وما دام المطلق قد ضلّ في الأجزاء، فإنّه يحملُ الذهن على إنماء التنوع إلى ما لا نهاية فيه، لكنّ ما دام الذهن ينتزع إلى الانسباط حدّ المطلق، فإنّه لا يُنتج ولا يهزأ إلّا بنفسه إلى ما لا نهاية فيه. أمّا العقل فلا يبلغ المطلق إلّا من حيث يخرج على تلك الماهية المقصومة والمتنوعة؛ وكلّما رسخ بِنان الذهن وتزيد بهاء، أزداد نزوع الحياة المقبوض فيه كأنه جزء، تحيراً وتقلّباً حتّى يتحلل منه وينفذ في الحرّية؛ وعندما يمعن ذلك النزوع من جهة ما هو عقلٌ في التناهي، تكون جملة التقييدات قد انثفت في الآن نفسه، فتُضاف في ذلك الانتفاء إلى المطلق، وتُفهم وتوضّع إذّاك كظاهرة بسيطة؛ ويكون الانفصام بين المطلق وجملة التقييدات قد زال.

يحاكي الذهنُ العقلَ في فعل الوضع المطلق، فيتخذ عبر ذلك الشكل عينه ظاهرَ العقل، بينما تكون الأطراف الموضوعية في ذاتها متقابلة، وإذا متناهية؛ بيد أن الذهن يفعل ذلك بكثير من الظاهر حين

يحوّل فعل النفي العقليّ إلى نتاج فيثبته؛ أمّا اللامتناهي فيكون من حيث يقابل المتناهي، طرفاً عقلياً يضعه الذهن؛ فلا ينم لذاته بما هو عقليّ إلاّ عن نفي المتناهي؛ وما دام الذهن يثبته، فإنّما يضعه على تضادّ مطلق مع المتناهي؛ أمّا التفكير الذي كان ارتفع إلى مصافّ العقل من حيث نسخ المتناهي، فإنّما يهبط من جديد إلى مرتبة الذهن من حيث يثبّت فعل العقل على تضادّ؛ وزائداً إلى ذلك يزعم التفكير أنّه يظلّ عقلياً حتّى في ذلك الهبوط. لقد نصبت الثقافة التي لأزمنة مختلفة مثل تلك المتضادات التي كان ينبغي أن تجري مجرى نتاجات العقل والمطلق، في أشكال متنوّعة، وبذل فيها الذهن [12] قصارى جهده. أمّا المتقابلات التي كانت في السابق تدلّ من وجوه شتى فحملت كلّ ثقل المشاغل الإنسانيّة، من قبيل التي على شاكلة المقابلة بين الرّوح والمادّة، والنفس والجسد، والنقل والعقل، والحرية والضرورة وما سواها من المتقابلات الخاصّة بمجالات أكثر تحديداً، فإنّما باتت مع نموّ الثقافة على شاكلة المقابلة بين العقل والحاسة، والفاهمة والطبيعيّة، أو لنقل تبعاً للمفهوم الكلّيّ، مقابلة الذاتية المطلقة والموضوعيّة المطلقة.

إنّما الشاغل الأوحده للعقل أن ينسخ مثل تلك المتقابلات التي ترسّخت؛ ولا يعني هذا الشاغل أنّ العقل كأنّه كان يقابل بعامة التضادّ والتقييد، لأنّ الانفصام الواجب عامل (Ein Faktor) الحياة التي تتكوّن أبداً من وجه متضادّ، والجملة الجامعة لا تكون ممكنة في أرفع مُحايَاة إلاّ عبر ترميم ما أنفصم شديداً. فالأولى أن يستوضع العقل نفسه ضدّ التثبيت المطلق للانفصام الذي يكون بذهن، لا سيّما وأنّ المتضادات بإطلاق تصدر هي نفسها عن العقل.

إنّ الحاجة إلى الفلسفة تنبعث حين تزول القدرة على التوحيد وتمّحي من حياة البشر، وحين تكون المتقابلات قد فقدت رباطها

الحيّ وتفاعّلها، فتصير قائمةً برأسها؛ إذَاك تظلّ تلك الحاجةُ عَرَضاً من الأعرّاض؛ لكنّ الانفصام المعطى يوجبُ السعيّ في نسخ التضادّ بين الذاتيّة والموضوعيّة بعد أن ترسّختا، وفهّم ما صار إليه العالم العقليّ والواقعيّ بوصفه صيرورةً، وكيونته بوصفها نتاجات، بل فعل إنتاج؛ فالعقل إنّما قد جمع في النشاط اللامتاهي للصيرورة والإنتاج ما كان مفصوماً، وخفض الانفصام المطلق إلى انفصام نسبيّ يتقيّد بالتهويّ الأصليّ. أمّا متى وأين وعلى أيّ صورة تهلّ تلك التنتاجات (Selbstreproduktionen) التي للعقل كفسلفات، فذلك يظلّ من قبيل العرض. ولا بدّ أن تُفهم هذه العرضيّة على معنى أنّ المطلق يستوضع نفسه كجملة موضوعيّة؛ فالعرضيّة تكون عرضيّة في الزمان 113| من حيث تُحدّس موضوعيّة المطلق كتقدّم في الزمان؛ لكنّها من حيث تظّهّر كتجاويز في المكان، يكون الانفصام إقليميّاً؛ فإذا جاء الانفصام على شاكلة التفكير المترسّخ كعالم من الماهيّة المفكّرة والمفكّرة ضدّ عالم من الحقيقيّ، فإنّما يقع في الشمال الغربيّ⁽³³⁾.

وكلّما عمّرت الثقافة وأمسى نموّ خراجات الحياة أكثر تنوعاً حيث يمكن للانفصام أن يعشّش، تعاضمت سطوة الانفصام وتواطدت قداسته الإقليميّة وصارت نُزْع الحياة إلى إحياء عنصرها ضمن الانسجام نزاعاً غربيّةً جدّاً عن الثقافة برمتها وأضحّت عربيّةً جدّاً من المعنى. ولا تُفلح تلك المحاولات النادرة التي تتصل بالكلّ وتقوم ضدّ الثقافة الجديدة، ولا أمهات التشكّلات الجميلة للكانية أو الغريب، إلّا في التنبيه الذي يظلّ ممكناً متى يتعدّد ذهنُ الوصل العميق والقاطع الذي للفنّ الحيّ؛ وما إنّ يقصو نسقاً أوصال الحياة كافةً عن الفنّ حتّى

(33) يلوّح هيغل هاهنا بضرب مستحدث من التدبير «الجغرافي» لتاريخيّة التفلسف. فالتفلسف ليس شأن أطوار وجبّ وأزمة وحسب، بل هو بالجوهر أيضاً شأن أرض وتربة وطقس وأقاليم.

يكون مفهومٌ تناسقه الشامل قد فُقدَ، فيمَرّ إمّا إلى مفهومِ المعتقد الخرافيِّ وإمّا إلى مفهومِ اللّعبِ المسليِّ. إنّ الكمالِ الإستيطقيِّ كما يتشكّل ضمنِ دينٍ متعيّنٍ، وحيث يعلو الإنسانُ كلَّ أنفصامٍ، فيرى حرّيّةَ الذاتِ وضرورةَ الموضوعِ تزولان في ملكوتِ الرّحمةِ، لم يبلغْ سوى منزلةِ معلومةٍ من الثقافةِ، ولم يُتفَعَلْ إلّا على سبيلِ بربريّةِ العوامِ أو الرعايا. أمّا الثقافةُ المتقدّمةُ فقد انفصمتُ عن ذلك الكمالِ، فحاذتُهُ أو هو جاورها، وبما أنّ الذهنَ قد باتَ أشدَّ إيقاناً من نفسه، تصير الثقافةُ والكمالُ الإستيطقيُّ كلاهما جنباً إلى جنبٍ إلى سكونٍ مؤكّدٍ حيث يُنقطعُ كلُّ منهما عن الآخر في مجالاتٍ شتى، حتّى أنّ ما يحدث في هذا المجال يكون في مجالٍ آخرٍ عرَبياً من الدلالةِ.

لكنْ يحصل للذهن أيضاً أن ينتهك العقلُ في - الحالِ مجاله، فيكون من الممكنِ مذكاً تفهّمُ المحاولاتِ التي تلمسُ عبرَ التفكيرِ [14] نفسه إلغاءً الانفصامِ ومن ثمّ نفيَ إطلاقيّةِ الذهنِ؛ لهذه العلةِ طالما أنّ قلبَ الانفصامِ إذْ كانَ عنصرُهُ قد انْتَهَكَ، ضدَّ العقلِ ببغضاءٍ وحنقٍ، إلى أنّ بلغ ملكوتِ الذهنِ من السطوةِ ما به يستطيعُ أن يأمن جانبَ العقلِ. وكما جرت العادةُ بالقولِ في الفضيلةِ إنّ الآيّةِ على حقيقتِها هو الظاهرُ الذي يستعيره الرياءُ منها، كذلك الذهنُ لا يسعُه أن يتقيَ العقلَ، فيلتمسُ إذْ يخشى الشعورَ بأنعدامِ القوامِ الجوّانيِّ والفرقِ الخفيِّ الذي ينقلُ المحدوديّةَ، الاحتماءَ بظاهرٍ من العقلِ يملطُ به جزئيّاته؛ أمّا ازدراءُ العقلِ فلا يلوح على أشدّه من حيث يتيسّرُ الطعنُ فيه ولعنه، بل من حيث تتشّدقُ المحدوديّةُ بالإمرةِ على الفلسفةِ ومصادقتها. فلا بدّ للفلسفةِ أن تدفَعَ عنها مصادقةً مثل تلكِ المحاولاتِ الكاذبةِ التي تزعمُ بلا حياءٍ نفيَ الجزئيّاتِ، والحالُ أنّها تبدأ من التقييدِ وتتوسّلُ الفلسفةَ حتّى تنقذُ مثل تلكِ التقييداتِ وتوطّدها.

لا يسع الذهن أن يناهض العقل إلا بقدر ما يتنازل العقل عن ذاته؛ ولذا يظل نجاح المناهضة موقوفاً على العقل نفسه وعلى أصالة الحاجة إلى ترميم الجملة التي يصدر عنها العقل.

أما الحاجة إلى الفلسفة فيمكن التعبير عنها بوصفها مفترض الفلسفة، إذا جعل من الفلسفة التي تبدأ من نفسها ضرباً من التوطئة، ولقد كثر الحديث في أيامنا هذه عن مفترض مطلق. إن ما يُسمى مفترض الفلسفة ليس إلا ما يُعبر عنه على أنه الحاجة. ولما كانت الحاجة موضوعاً بذلك للتفكير، فلا بد أن يكون هناك مفترضان.

فأما أحدهما فهو المطلق نفسه؛ فالمطلق هو الهدف المطلوب؛ وهو ماثل بين أيدينا، وإلا كيف كان يكون مطلوباً؟ والعقل لا ينتج المطلق إلا من حيث يحزر الوعي من التقييدات؛ وهذا النسخ [15] للتقييدات موقوف على اللاتقييدية (Unbeschränktheit) المفترضة.

وأما المفترض الآخر فكان يكون وجود الوعي المخلص من الجملة، الأنقسام إلى كينونة وعدم، مفهوم وكينونة، تناه ولا تناه. فالربط المطلق يظل بالنسبة إلى زاوية الأنقسام طرفاً متعالياً، اللامتعيّن والعري من الشكل الذي يتضاد مع تعيّنات الأنقسام؛ أما المطلق فهو الليل، والنور أفتى منه، وأما تميز الواحد من الآخر فإنما هو الفرق المطلق، كمثّل أثلاج النور من الليل؛ وأما اللئس فهو الأول الذي صدرت عنه كل كينونة وتنوع للمتناهي. لكن ما تدب إليه الفلسفة إنما يقوم على الجمع بين تلك المفترضات، فتضع الكينونة في اللاكينونة كصيرورة، والأنقسام في المطلق بما هو ظاهرته، والمتناهي في اللامتناهي كحياة.

لكن من غير الملائم أن يُفصح عن الحاجة إلى الفلسفة بوصفها مفترض الفلسفة، ففي ذلك تتخذ الحاجة صورة التفكير؛ وهذه

الصورة التي للتفكير إنما تظهر كقضايا متناقضة سنفرّد فيها القول في ما سيلي⁽³⁴⁾؛ ويمكن أن يُشترط في القضايا أن تتسوّغ بنفسها (sich rechtfertigen)، وينبغي ألا يصير تسويغ تلك القضايا الفلسفة نفسها، فعلى ذلك النحو يتقدّم التجذير والتأسيس الفلسفة ويخرجان عليها.

في التفكير بما هو آلة التفلسف

إذا كان ينبغي التعبير عن الحاجة إلى الفلسفة كمفترض، فإنّ الشكل الذي قد تتخذه يهبّ المرور من الحاجة إلى الفلسفة إلى آلة التفلسف، إلى التفكير بوصفه عقلاً. فما تندب إليه الفلسفة هو أن يقوم المطلق بالنسبة إلى الوعي؛ لكن لما كان فعل الإنتاج، مثله مثل نتائج التفكير، تقييدات وحسب، كان في ذلك تناقض. فالمطلق [16] ينبغي أن يُتفكّر ويوضع؛ لكنّه بذلك لا يوضع، بل يُنسخ، لأنّه ما دام يوضع، فإنّما يظلّ مقيداً. أمّا توسط هذا التناقض فهو التفكير الفلسفي. والأولى بنا إيضاح مدى قدرة التفكير على الإحاطة بالمطلق، وما حيلته عند اشتغاله بأغراضه من جهة ما هو نظر تأمليّ في احتمال وجوب كما إمكان أن يقترن بالحدس المطلق، فيتوجب أن يكون تاماً لذاته من وجه ذاتي، كمثّل نتاجه، أي المطلق القائم في الوعي، بما هو في نفس الوقت واع ولاواع.

أما التفكير المُفرد (isolierte Reflexion) فقد يكون من جهة ما هو وضع لمتضادات، نسخاً للمطلق، إنّه ملكة الكينونة والتقييد؛ لكن للتفكير من جهة ما هو عقل صلة بالمطلق، وهو ليس عقلاً إلاّ عبر هذه الصلة بالمطلق؛ فالتفكير لا ينتفي هو نفسه ولا ينفي كلّ

(34) انظر القول المفرد في مبدأ فلسفة ما يكون في شكل قضية أساسية مطلقة (ص)

كينونةٍ ومقيّدٍ إلاّ من حيث يتّصل بالمطلق؛ لكنّ المقيّد يقوم في الوقت نفسه من حيث يتّصل على التدقيق بالمطلق.

يعرّض العقل بنفسه كقوّة للمطلق النافي، ومن ثمة كفعل نفي مطلق، وفي الوقت نفسه كقوّة لوضع الجملة الذاتية والموضوعيّة المتضادة. مرّة يرتفع العقل بالذهن، فيعلو به عن نفسه ويدفعه إلى أن يصير جملةً من الوجه الذي يناسبه؛ إنّه يقوده إلى إنتاج جملةٍ موضوعيّةٍ [بيد أنّ] كلّ كينونةٍ لمّا تكون موضوعاً إنّما تظلّ كينونةً متضادةً ومقيّدةً ومقيّدةً؛ والذهن إنّما يستكمل تلك التقييدات التي له من حيث يضع التقييدات المقابلة كشرائط؛ وهذه الشرائط إنّما تقتضي عين الاستكمال، فتمتدّ مهمّة الذهن إلى ما لا نهاية فيه. أمّا التفكير فيظهر في ذلك كآته شأنٌ ذهنيّ وحسب، لكنّ التماسّ جملة الضرورة هو نصيب العقل وفعله الخفيّ؛ وما دام العقل يجعل من الذهن عرياً من كلّ حدّ، فإنّ الذهن يفوت مع عالمه الموضوعي في الشراء اللامتناهي؛ فكلّ كينونةٍ ينتجها الذهن إنّما هي متعيّنٌ ما، وللمتعيّن لامتعيّن يتقدّمه ويخلفه، وتنوع الكينونة إنّما يكمن بلا قرار بين ليلتين، فيقوم على اللّيس، لأنّ اللامتعيّن في نظر الذهن ليس ويؤول إلى اللّيس. إنّما عنادُ الذهن أنّ يرتضي تقابل المتعيّن واللامتعيّن، والتناهي واللاتناهي المعطى ويترك تلك الأطراف متجاوزةً على غير وحدة؛ فيشاء أن يثبت الكينونة راسخةً بإزاء ما يجب فيها من لا كينونة. ولما كانت ماهية الذهن موقوفة برمتها على التعيّن، وكان المتعيّن الذي له مع ذلك محدوداً في الحال بلامتعيّن ما، فإنّ وضعه وتعيينه لا يأتيان أبداً كفايةً المطلوب، لأنّ في الوضع والتعيين الحادثين نفسيهما يكمن فعلٌ لاوضع ولامتعيّن، وعليه فمطلوبُ الوضع والتعيين نفسه إنّما يتكرّر دوماً. فإذا ثبتّ الذهن تلك المتقابلات، المتناهي واللامتناهي، من حيث ينبغي للطرفين أن يدوما

في الوقت نفسه متقابلين، انتقض هو نفسه، لأنّ تقابل المتناهي واللامتناهي لا دلالة له إلا من حيث يوضع أحدهما ويُسخ الآخر. وما دام العقل يعترف ذلك، يكون قد نسخَ الذهن نفسه، فيظهر له فعل الوضع الذي للذهن على أنه لاوضع، ونتاجاته على أنها سُلوّب. وهذا الألغاء، أو فعل الوضع الخالص الذي للعقل من دون تقابل، كان يكون إذا قابل العقل اللاتناهي الموضوعي، اللاتناهي الذاتي، ملكوت الحرّية الذي يقابل العالم الموضوعي؛ ولما كان هذا الملكوت على تلك الصورة نفسها متضاداً ومشروطاً، كان لا بدّ للعقل أن يلغيه في قيامه الذاتي، حتّى ينسخ بإطلاق التقابل؛ فالعقل ينسخ كليهما من حيث يوحد بينهما، لأنهما لا يكونان إلا من حيث لا يكونان واحداً. كلاهما يقومان معاً ضمن ذلك التوحيد؛ فالتضاد، وإذا المقيّد، يكون عندئذٍ موصولاً بالمطلق؛ فلا يقوم لذاته إلا من حيث يوضع في المطلق، أي كهويّة؛ والمقيّد من حيث ينتسب إلى إحدى الجملتين المتقابلتين، وإذا النسبيتين، إمّا ضروريّ وإمّا حرّ؛ أمّا من حيث ينتسب إلى الربط بين الجملتين، فإنّ تقيده يبطل، فيكون في الوقت نفسه ضرورياً وحرّاً، واعياً ولاواعياً. ذلك التهوّي الواعي بين المتناهي واللاتناهي، والتوحيد بين العالمين كليهما، [18] الحسيّ والعقليّ، الضروريّ والحرّ، إنّما هما من حيث يقعان في الوعي، العلم (Wissen). فالتفكّر بما هو ملكة المتناهي واللامتناهي الذي يقابله إنّما يأتلفان في العقل الذي يضمّ لاتناهي المتناهي.

ما دام التفكّر يتخذ من نفسه غرضاً له، فسُنّته العليا التي يستوهبها العقل ويصير بها عقلاً، إنّما هي انْتِفَاؤُهُ؛ فالتفكّر لا يقوم، مثله مثل كلّ شيء، إلا في المطلق، لكنّه بما هو تفكّر يقابل المطلق؛ وعليه فلا بدّ له حتّى يدوم، أن يخضع لسنة التقوُّص. فالقانون المحايث الذي كان التفكّر بمعيتّه قد تكوّن بإطلاق ومن

تلقاء قوته الخاصة، كان يكون قانونَ التناقض، بمعنى أن كونه - موضوعاً (Gesetztsein) قد كان ولا يزال؛ فالتفكير بذلك إنما كان ثبت نتاجاته بما هي مقابلةٌ بإطلاقٍ للمطلق، وجعل من ستيه أبدأ أن يظل ذهناً فلا يصير عقلاً ويزسخ شديداً عند أثره الذي يقابل من جهة ما هو مقيدٌ المطلق، فيكون في مقابله المطلق عدماً.

مثلما يمسي العقل على ذلك النحو طرفاً ذهنياً (ein Verständiges)، فيصير إذ يوضع على تقابل، لانتهايه ذاتياً، كذلك تكون الصورة التي يفصح عنها فعل التفكير بما هي تفكيرٌ محلاً بعينه لذلك الألتباس وسوء الاستعمال. فإذا لم يوضع فعل التفكير بوصفه النشاط المطلق للعقل نفسه الذي لا يحصل له تقابلٌ البتة، ولم يصلح ذلك الفعل إلا بالنسبة إلى تفكيرٍ مخلص، أي تفكيرٍ من جنس الذي يتجرد من التقابل وحسب، لم يقدّر مثل هذا التفكير المجرد ولو لمرّة على الخلوص من الذهن إلى المنطق الذي ينبغي أن يحتوي في حد ذاته على العقل، بل هيهات أن يخلص إلى الفلسفة. لقد وضع راينهولد الماهية أو الطبع الجواني لفعل التفكير بما هو تفكيرٌ بوصفه قابلية التكرير إلى ما لا نهاية فيه للواحد وألوهو بما هو واحدٌ وهوو في الواحد والهوهو وعبر الواحد والهوهو، أو على معنى المطابقة؛ وقد يضلّل هذا الطبع الظاهر للمطابقة، فيحسب المرء أنه يرى في ذلك التفكير العقل؛ لكنّ البين من تقابل ذلك التفكير (أ) مع تطبيقي ما للتفكير (ب) هيولانية ما مطلقة، أن ذلك التفكير ليس التهووي المطلق، تهوي الذات والموضوع الذي ينسخ كليهما على تقابلهما فيشمأهما، بل هو محض مطابقة، أي مطابقةٌ حادثّة عن التجريد ومقيدةٌ بالتقابل، إنها مفهوم الذهن المجرد للوحدة، أحد المتقابلين إذ يُثبت شديداً. ويرى راينهولد أن غلط كل فلسفة فائتة يرجع إلى العادة الشائعة والمتجذرة عند متفلسفة هذا

الزمان والتي تتصوّر التفكير بعامة وتطبيقه كأنهما مجرد شأنٍ ذاتيّ. فلو تدبّرنا المطابقة واللاذاتية اللتين لهذا التفكير على معناهما الحق، لما أمكن لراينيهولّد البتّة أن يميّز فعلَ التفكير من تطبيق التفكير؛ ذلك أنّه إذا كان فعلُ التفكير تهويّاً صادقاً ولم يكُ ذاتيّاً، كيف يجب فيه حصولُ الذي يباينُ التفكير، أي تطبيقَ ما، ولا مدعاة البتّة هاهنا أن نخوضَ في المادّة التي تمّت المصادرةُ عليها من أجل التطبيق. وعندما يتفحص المنهج التحليلي نشاطاً ما، فلا بدّ أن يظهر له هذا النشاط من حيث ينبغي تحليله، كأنّه نشاطٌ تأليفيٌّ؛ عندئذ تنجم عبر الحلّ (das Analysieren) أطرافٌ وحدةٍ وتنوّعٌ مقابلٌ لها. فما يعرضه التحليلُ على أنّه وحدةٌ إنّما يسمّى ذاتيّاً؛ وفعل التفكير إنّما يوصّف بمثل تلك الوحدة المقابلة للتنوّع، أي كمطابقةٍ مجردةٍ؛ كذا يكون فعل التفكير محدوداً من وجهٍ محض، ويكون نشاطه تطبيقاً مقنّناً وشرعيّاً في مادّةٍ مقدّمةٍ سلفاً، وهو تطبيقٌ لا ينفذ البتّة إلى مصافّ العلم.

ليس التفكّر عقلاً ولا فعله علماً إلّا من حيث يتصل بالمطلق؛ لكنّ أثره يذتر عبر ذلك الاتّصال، فلا تدوم إلّا الصلّة، وهي الحقيقيّ الوحيد للمعرفة؛ وعليه فما من حقيقةٍ للتفكّر المفردِ وفعل التفكير المحض، إلّا حقيقةٌ أنّهما ينتفيان. لكنّ لما كان المطلق قد أنتجه التفكّر، في التفلسف، لأجل الوعي، فإنّه يصير بذلك جملةً موضوعيّةً وكلاً من العلم ونظاماً من المعارف؛ وكلّ جزء من ذلك [20] النظام يكون في الوقت نفسه الكلّ، لأنّه إنّما يقوم على الصلّة بالمطلق؛ أما من جهة أنّ الجزء جزءٌ تكون له أجزاءٌ أخرى خارجه، فهو محدودٌ ولا يكون إلّا عبر الأجزاء الأخرى؛ فإذا أفرّد كتنقيديّ ظلّ فاسداً، فلا معنى ولا دلالة له إلّا من حيث يرتبط بالكلّ. وعليه فمحالٌ أن يستقيم القولُ في المفاهيم الفردية لذاتها والمعارف المفردة

كأنه قول في العلم. وقد تحصلُ جُمعٌ من المعارف الإمبريَّة الفرديَّة؛ وهي من جهة ما هي علم بالتجربة تُظهر تسويغها في التجربة، أي في مطابقة المفهوم والكيونة، الذات والموضوع؛ لكنَّها لذلك لا تكون على التدقيق معرفةً علميَّة، لأنَّه لا يستقيم لها ذلك التسويغ إلا في مطابقة محدودة ونسبيَّة، فلا هي تُسرَّع بما هي أجزاء واجبة لكلِّ منظَّم من المعارف يقوم في الوعي، ولا النظر التأملِّي يعترف فيها التهوِّي المطلق والصلَّة بالمطلق.

في علاقة النظر التأملِّي بالرأي السليم

إنَّ العقليَّ - وهو أمر يعلمه ما يُعرف بالرأي السليم - هو أيضاً مفردات (Einzelheiten) تُستقى من المطلق في الوعي، نُكَّتْ نورانيَّة تنخلع لذاتها عن ليل الجملة، فيستعين الإنسان بها من وجه عقليَّ على مرِّ الحياة؛ وتكون بالنسبة إليه بمثابة الآراء الصائبة، منها يبدأ وإليها يؤوب.

لكنَّ الإنسان لا يطمئن قلبه بالفعل إلى حقيقة تلك المفردات إلا من حيث يصاحبه المطلق فيها كشعور، فهذا وحده هو ما يُكسبها الدلالة. وكما يتناول المرء مثل تلك الحقائق التي للرأي المشترك لذاتها، فيفردُها من وجهٍ ذهنيٍّ صرفٍ كأنها معارف بعامة، فإنَّها تظهُر فاسدةً وكأنصاف حقائق؛ وقد يحصل للرأي السليم أن يهوشه التفكير؛ ومثلما ينساق ذلك الرأي إلى التفكير، كذلك يتصف لذاته كلُّ ما يفصح عنه الآن كقضية للتفكير بصفة العلم، أو يجرى لذاته [21] مجرى معرفة، فيكون الرأي المشترك قد أعرض عن قوته، ولا سيَّما مقالاته في التحصن بالجملة العاتمة والمائلة كشعور ومعاندة التفكير المتقلَّب بعين ذلك الشعور. والآكد أنَّ الرأي السليم يفصح عمَّا به للتفكير، لكنَّ أقواله لا تشتمل بالنسبة إلى الوعي على صلتها بالجملة

المطلقة، بل تظل هذه الصلة مقبورة في الباطن ومن دون عبارة؛ لذلك يفقه النظر التأملّي الرأي السليم، أما الرأي السليم فلا يفقه شيئاً من فعل النظر التأملّي. فالنظر التأملّي لا يقرّ بحقيق المعرفة إلاّ كون المعرفة ضمن الجملة، فلا يكون للمتعيّن في نظره من واقع وحقيقة إلاّ ضمن الصلة المحقّقة بالمطلق؛ لذلك يعترف النظر التأملّي أيضاً المطلق في الذي يقوم من أقوال الرأي السليم مقام الأسّ؛ لكن لما لم يكن من حقيق للمعرفة عنده إلاّ من حيث تقع في المطلق، فإنّ المعروف والمعلوم (das Erkannte und Gewußte) كما يفصح عنهما التفكير في شكل متعيّن يكونان في نظره قد أنتفيا معاً؛ أما الهويّات النسبيّة للرأي السليم التي تحمل صورتها المقيدة وتزعم من حيث تظهر تمام الإطلاقيّة، فإنّما تصير أعراضاً بالنسبة إلى التفكير الفلسفيّ. لكنّ الرأي السليم لا يسعه أن يدرك كيف يكون في الوقت نفسه ما هو بالنسبة إليه يقين في الحال عدماً بالنسبة إلى الفلسفة؛ فهو لا يشعر من حقائقه التي في الحال إلاّ بصلتها بالمطلق، لكنّه لا يفصل ذلك الشعور عن ظهور تلك الحقائق الذي تمسي عبره تقييدات، مع أنّها تزول أمام النظر التأملّي على الرغم من وجوب أن يكون لها مثل ذلك الدوام والكون المطلق.

لكنّ الرأي السليم لا يعجز عن ذهن النظر التأملّي وحسب، بل لا بدّ له أيضاً أن يُغضه، وحين يمتحن النظر التأملّي الرأي السليم، فلا يستقرّ هذا الرأي إلى سيّانية الأمان، لم يعدم أن يستبج هذا الرأي ذلك النظر وينكل به تنكيلاً. ذلك أنّه كما تكون مطابقة الماهية والعرض في أقوال الرأي السليم مطلقة، فلا يطبق أن يفصل حدود الظاهرة عن المطلق، يكون كذلك ما يفصله في وعيه متضاداً [22] بإطلاق، فلا يسعه أن يجمع في الوعي بين ما يعترفه مقيداً وبين اللامقيد؛ وبحقّ ما يكون هذان عنده متطابقين، لكنّ هذه المطابقة

تكون وتظل باطناً وشعوراً، أي أمراً لا يُعترف به ولا يُفصح عنه. وكما يذكّر الرأي السليم المقيّد فيوضع في الوعي، يكون اللامقيّد بالنسبة إلى الوعي مقابلاً بإطلاق للمقيّد. إنّ هذه العلاقة أو صلة التقييدية (Beschränktheit) بالمطلق حيث لا يمثّل في الوعي إلاّ التقابل، في حين يرتفع عنها تماماً الوعي بالمطابقة، إنّما تسمى إيماناً؛ فالإيمان لا ينم عن تأليفيّ (das Synthetische) الشعور أو الحدس، وإنّما هو علاقة التفكير بالمطلق، علاقة يكون فيها التفكير بلا ريب عقلاً، فينتفي حقاً بما هو فاصلٌ ومفصولٌ، كما تنتفي نتاجاته من حيث تتعلّق بوعي فرديّ، لكنّه لا يزال يحفظ صورة الفضل؛ فليس إيقانُ الإيمان الذي في الحال، وهو الذي كثر القول فيه بما هو الآخر والأرفع الذي للوعي، سوى التهوّي نفسه، أو العقل، لكنّه العقل الذي لم يعرف نفسه، بل العقل الذي يواكبه الوعي بالتقابل. لكنّ النظر التأمليّ يرفع المطابقة العريّة من الوعي التي للرأي السليم إلى مصافّ الوعي، أو يقيم المقابل الواجب في وعي الرأي المشترك فيرفعه إلى هويّة واعية، وهذا الجمع بين ما ينفصل في الإيمان إنّما يخيف ذلك الرأي. ولما كان المقدّس والإلهي لا يقومان في وعي الرأي السليم إلاّ كمجرّد موضوع، فإنّه لا يلمح في التقابل المنسوخ ولا في التهوّي الذي للوعي سوى تفويض الإلهي.

لكنّ ما يلزمُ بخاصّة هو ألاّ يرى الرأي المشترك في الأنساق الفلسفية غير الانتفاء، ولا سيّما الأنساق التي استجابت لقضاء التهوّي الواعي ضمن نسخ الانفصام، حيث يُرفع أحد المتقابلين، وبخاصّة ذلك الذي تشبّه ثقافة العصر، إلى مصافّ المطلق، ويُنفى الآخر. في هذا الموضوع يكون النظر التأمليّ من جهة ما هو فلسفة قد نسخ [23] بالفعل التقابل، لكنّه يكون من جهة ما هو نسقٌ قد رفع وفق صورته

المألوفة والمعروفة طرفاً مقيّداً إلى المطلق. إنّ الجانب الوحيد الذي ينبغي أن يُعتَبَرَ في ذلك السياق، ولا سيّما [الجانب] التأمليّ، لا يمثّل البتّة لدى الرأى المشترك؛ فالمقيّد من زاوية ذلك الجانب التأمليّ يكون مغايراً تماماً لما يظهر عليه بالنسبة إلى الرأى المشترك؛ فهو من حيث يكون قد رُفِعَ إلى المطلق، لم يعد على التدقيق ذلك المقيّد؛ فما المادّة عند الماديين بمادّة مئّية تقابلها حياة وثقافة، ولا الأنا عند المثاليين بالوعى الإمبريّي الذي لا بدّ له بما هو مقيّد أن يستوّضع لامتناهياً خارجه. وإنه لمن زمام الفلسفة أن تسأل عمّا إذا كان النسق قد خلّص على الحقيقة الظاهرة المتناهية التي كانت ارتقت إلى اللامتناهي من كلّ تناه، وهل خضع النظر التأمليّ في ابتعاده كثيراً عن الرأى المشترك ومتقابلاته الراسخة، لقضاء عصره فلم يضع بإطلاق إلا صورةً للمطلق، وإذا متضاداً بالجواهر. فإذا خلّص النظر التأمليّ بالفعل المتناهي الذي كان جعل منه لامتناهياً من كلّ صور الظهور، فإنّ أول ما يصطدم به الرأى المشترك هاهنا إنّما هو الاسم، ما دام لا يتعاطى مع الأغراض التأمليّة من غير ذلك الوجه. ولما يترقى النظر التأمليّ وفق فعله بالمتناهيات إلى اللامتناهي فينفيها، فلا تعود المادّة والأنا من حيث ينبغي أن يشتملا على الجملة، لا مادّة ولا أنا، فلا ريب في أنّ ما يعوز ذلك هو الفعل الأخير للتفكير الفلسفيّ، أعني الوعي بصدد (über) انتفائه؛ وإذا كان مطلق النسق لا يزال يحتفظ بصورة متعيّنة من دون حسابٍ لذلك الانتفاء الحادث بحسب ما يصنع، فأقلّها ألاّ يُجحد المنزع التأمليّ الصدوق، مع أنّ الرأى المشترك لا يفقه منه شيئاً. وما دام الرأى المشترك لا يلمح ولو لمرة المبدأ الفلسفيّ، أعني أنّه ينبغي نسخ الانفصام، فلا يرى إلاّ المبدأ النسقيّ، أعني أن يجد أحد المتقابلين مرفوعاً إلى المطلق والآخر منفيّاً، فإنّه لا ينفك يعزّز جانبه بحيال الانفصام؛ فما يمثّل [24] عند الرأى المشترك كما في النسق إنّما هو التقابل المطلق، مع أنّ

ذلك الرأي كان امتلك تمام التقابل، فلذلك يتضاعف اغتياضه. غير أن مثل ذلك النسق الفلسفي، وإن لحقه فسادٌ أن يرفع أحد المتقابلين إلى المطلق، فيظلّ مقابلاً من أي وجه اتفق، يحصلُ بالإضافة إلى وجهه الفلسفي فائدةً ومكسبةً، وهما ما لا يفهم الرأي المشترك منهما شيئاً البتة، لا بل ينبغي له أن يخشاهما، فأما الفائدةُ فهي كون ذلك النسق قد أسقط دفعه من حيث يرفع متناهيًا إلى المبدأ اللامتناهي، كتلة المتناهيات برمتها التي تعلقُ بمبدأ متضاد، - وأما المكسبةُ فهو كونه قد عززَ بالنظر إلى الثقافة الأنفصام، فجعل الحاجة إلى الوحدة ضمن الجملة حاجةً أشدَّ وألحَّ.

أما عنادُ الرأي السليم الذي يحتفظ في قوة خموله باللاواعي على ثقله الأصلي ومقابلته للوعي، ويصون المادة على تعارضها مع الفرق الذي لا ينتجُه النورُ فيها إلا لقيمتها من جديد ضمن قوة تأليف أرفع، فإنما يقتضي في المناخات الشمالية مدة أطول حتى تتم مغالته وردعه، فتصير المادة الذرية أكثر تنوعاً، وينقلب الخمول أولاً عبر تركيب أكثر تنوعاً ومن خلال انحلال عين المادة، وما ينجم عندئذٍ من أخلاط أكبر للذرات الثابتة، إلى حركة على صعيد المادة نفسها، فلا ينفك الرأي يتقلب ويتخبط أكثر فأكثر في نزوعه ومعرفته، حتى يصير بوسعه أن يحتمل بنفسه نسخ تلك اللخبطة كما نسخ التعارض.

عندما لا يظهر للرأي السليم إلا الجانب النافي للنظر التأملي، فذلك النفي لا يظهر له على انبساطه الكامل؛ فلو كان بإمكانه أن يحيط بذلك الانبساط، لما كان عدّ النظر التأملي عدواً له؛ ذلك أن [25] النظر التأملي يقتضي أيضاً في تأليفه الأرفع بين الواعي واللاواعي انتفاء الوعي نفسه، والعقل إنما يغمسُ بذلك تفكيره في التهوّي المطلق كما علمه وذاته نفسها في الهاوية (Abgrund) الخاصة به، فيكون بإمكان التفكير البسيط والذهن المماحك أن يلتقيًا في ذلك

الليل الخاص بهما والذي تبلغ فيه الحياةً متصفها.

في مبدأ فلسفة [يرد] في شكل قضية أساسية مطلقة

تصير الفلسفة من جهة ما هي جملة علم ينتجها التفكير نسقاً، كلاً عضويّاً من المفاهيم، ليس الذهن قانونه الأرفع، بل العقل؛ فالذهن قد وضح على نحو صحيح المتقابلات مع ما يضعه، وحدوده وأسسه وشرطه، أما العقل فيوحد بين ذينك الطرفين المتناقضين، فيضع كليهما وينسخهما معاً. وقد تحصل في النسق بما هو نظام قضايا لازمة أن يمثل في المطلق الذي يقوم من التفكير مقام الأسس، على منوال التفكير أيضاً، أي على صورة قضية أم رفيعة ومطلقة. لكن مثل هذه اللازمة باطلة في حد ذاتها؛ فالذي يوضع عن تفكير، أي قضية ما، إنما يكون لذاته مقيداً ومشروطاً، فيقتضي مقيداً مغايراً حتى يتأسس، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية فيه. فإذا قيل المطلق في شكل قضية أساسية تصلح للتفكير ومن خلاله، وتعدل فيها صورتها مادتها، فإما أن التساوي البسيط قد وضع، وضد لا تساوي الصورة والمادة، فتكون القضية الرئيسة موقوفة على ذلك اللاتساوي؛ إذ لا تكون القضية الأساسية مطلقة، بل ناقصة، ولا تعبر إلا عن مفهوم ذهني، أي عن تجريد؛ وإما أن القضية الرئيسة تتضمن الصورة والمادة معاً بما هما اللاتساوي، فتكون القضية في الوقت نفسه تحليلية وتأليفية، إذ لا تكون القضية - المبدأ نقيضة، وما هي بقضية، بل تقع كقضية تحت قانون الذهن، أعني ألا تتناقض ولا تنتسخ، بل تكون ما يوضع، لكنها تنتسخ لا محالة من جهة ما هي نقيضة.

[26] إن هذه الدعوى الباطلة التي تقول بوجوب أن يقوم ما يوضع للتفكير وحسب مقام سنام النسق كقضية أساسية رفيعة ومطلقة، أو أن

يتمّ التعبير عن ماهية كل نسق في قضية تكون بالنسبة إلى التفكير مطلقاً، لهيّن عليها الاشتغال على نسق يكون الحكم فيه موقوفاً عليها؛ فالبيّن بنفسه من المُفكّر الذي عبارته القضية أنّه مشروطٌ بمقابل، فما هو إذاً بمطلق؛ ويتضح من ذلك الذي يقابل القضية أنّه لا بدّ أن يوضّح، وأنّ ذلك المُفكّر الذي عبارته القضية باطلٌ. وتخال تلك الدعوى أنّه يتمّ تسويغها أكثر حين يعبر النسق نفسه عن المطلق الذي هو مبدأه في صورة قضية أو حدّ، غير أنّها صورة تكون في الأساس نقيضةً، فلذلك تُنسخ من نفسها كطرف يوضع بالنسبة إلى التفكير البسيط؛ كذلك مفهوم الجوهر عند سبينوزا من حيث يُفسّر على معنى العلة الأصلية والفاعل، والكينونة والمفهوم في آن، يكفّ عن كونه مفهوماً، لأنّ المتقابلات تجتمع [فيه] على تناقض. فليس من بدءٍ في الفلسفة يكون على مظهر أفسد من الابتداء بحدّ، كما هي الحال عند سبينوزا، وهو بدءٌ يتنافر من وجهٍ غريب جداً مع تأسيس أوائل العلم واستقصائها واستنباطها، ويتنافر شديداً مع الردّ المضني لكلّ فلسفة إلى واقعات الوعي العليا... إلخ؛ لكن حين يخلص العقل من ذاتية فعل التفكير، يتيسر تقدير بساطة سبينوزا تلك حقّ قدرها، فهي تبدأ الفلسفة من الفلسفة نفسها وتجعل العقل يهلّ في الحال بنقيضة.

إذا كان ينبغي التعبير عن مبدأ الفلسفة في قضايا صورية للتفكير، فلا شيء يمثّل أولاً بوصفه غرضاً لذلك المطلوب إلاّ العلم، أي بعامة ربط الذاتيّ والموضوعيّ، أو فعل التفكير المطلق؛ لكن لا يسع التفكير أن يعبر عن الربط المطلق في قضية يتيمة، ولا سيّما متى ينبغي أن تجري هذه القضية عند الذهن مجرى قضية مخصوصة؛ فلا بدّ لتلك القضية أن تفصد ما يكون واحداً في التهوّي المطلق، فتعبر عن الربط والنقض، إذ تفصل بينهما، في قضيتين، [27]

فتقول المطابقة في واحدة والانفصام في الأخرى.

إن ما يُتَّفَكَّرُ في أ = أ بما هي قضية المطابقة، هو الكون - موصولاً (das Bezogensein)؛ وفعل الوضّل هذا، هذا الكون - واحداً (Einssein) وهذا التساوي تكون كلّها متضمّنة في تلك المطابقة الخالصة؛ فيُتَجَرَّدُ من كلّ لاتساوٍ؛ لكنّ أ = أ، أي عبارة فعل التفكير المطلق، أو العقل، لا تكون لها من دلالة عند التفكير الصوري الذي عبارته في قضايا ذهنيّة، سوى دلالة مطابقة الذهن والوحدة الخالصة، أي تلك التي تجرّد من كلّ تقابل.

إلا أنّ العقل لا يجد عبارته في تلك الأحاديّة للوحدة المجرّدة؛ فهو يصادر أيضاً على وضع ما كان تُجرّد منه في التساوي المحض، أعني فعل وضع المقابل، أي اللاتساوي؛ فأحد الطرفين : أ هو الذات، والآخر هو الموضوع، وعبارة الفرق بينهما هي أ ليست = أ، أو أ = ب. هذه القضية تناقض مباشرة [القضية] الفائتة؛ ففي هذه القضية يُتَجَرَّدُ من المطابقة الخالصة، وتوضع اللامطابقة، أي الصورة المحض للتفكير، مثلما تضع الأولى صورة التفكير المحض التي تغاير فعل التفكير المطلق، أي العقل؛ والقضية الثانية لا توضع بعامة إلا من حيث يُفَتَكَّرُ اللاتفكير أيضاً، فيضع التفكير أ ليست = أ؛ في أ ليست = أ، أو أ = ب تكمن المطابقة والوصل وكذلك علامة = التي للقضية الأولى، لكن من وجه ذاتي وحسب، أي من حيث يوضع اللاتفكير بمعية التفكير وحسب؛ لكن كون اللاتفكير يوضع للتفكير إنّما يمثل برمته عرّضاً بالنسبة إلى اللاتفكير، أي مجرد صورة للقضية الثانية لا بدّ أن تتجرّد منها حتى تستقيم لها مادّتها خالصة.

هذه القضية الثانية غير مشروطة كمثّل القضية الأولى، وكما تكون شرطاً الأولى، تكون الأولى شرطاً الثانية. فالأولى مشروطة بالثانية من حيث تقوم على التجرد من اللاتساوي الذي تحتوي عليه

القضية الثانية، وهذه الثانية مشروطة بالأولى من حيث تقتضي صلة
مَا حَتَّى تَكُونَ قَضِيَّةً.

غير أَنَّ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَةَ تُقَالُ ضَمَّنَ الصُّورَةَ التَّابِعَةَ الَّتِي لِمَبْدَأِ الْعَلَّةِ
الكافية؛ أو بالأحرى تكون حُفِضَتْ إِلَى أَكْثَرِ الْمَعَانِي التَّابِعَةِ مِنْ حَيْثُ [28]
يكون قد جُعِلَ مِنْهَا قَضِيَّةً الْعَلِيَّةَ. فَأَنَّ يَكُونُ لـ: أ أَسَّ، فَذَلِكَ مَعْنَاهُ
أَنَّ كَيْنُونَةً تَحْصُلُ لـ: أ لَيْسَتْ هِيَ بِكَيْنُونَةٍ أ، وَأَنَّ أ كَوْنٌ مَوْضُوعٌ
لَيْسَ هُوَ بِكُونِهَا مَوْضُوعَةٌ؛ إِذَا أ لَيْسَتْ=أ؛ أ=ب. فَإِذَا جَرَدْنَا مِنْ ذَلِكَ
أَنَّ أ مَوْضُوعَةٌ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ التَّجْرِيدَ حَتَّى نَحْصُلَ عَلَى الْقَضِيَّةِ
الثانية خالصةً، عندئذ تعبر هذه القضية بالجملة عن نفي كون أ
موضوعة. أَنَّ تَوْضِعَ أ فِي الْوَقْتِ ذَاتَهُ كَمَوْضُوعَةٍ وَغَيْرِ مَوْضُوعَةٍ،
فَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ تَأْلِيفُ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ.

الْقَضِيَّتَانِ كِلْتَاهُمَا تَمَثَّلَانِ قَضِيَّتَيْ تَنَاقُضٍ، لَكِنْ عَلَى مَعْنَى
معكوس؛ فَأَمَّا الْأُولَى بِمَا هِيَ قَضِيَّةُ الْمَطَابَقَةِ، فَتَقُولُ إِنَّ التَّنَاقُضَ
هو=0؛ وَأَمَّا الثَّانِيَةَ فَتَقُولُ مِنْ حَيْثُ تَوْضَعُ الْأُولَى، إِنَّ التَّنَاقُضَ
وَاجِبٌ مِثْلُ اللَّاتِنَاقُضِ؛ كِلْتَاهُمَا مِنْ حَيْثُ هُمَا قَضِيَّتَانِ لِدَاتِيَهُمَا،
مَوْضُوعَتَانِ عَلَى عَيْنِ الدَّرَجَةِ مِنَ الْقُوَّةِ. أَمَّا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الثَّانِيَةَ تُقَالُ
مِنْ حَيْثُ تَكُونُ الْأُولَى فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ مَوْضُوعَةً بِهَا، فَذَلِكَ يَجْعَلُ
مِنْهَا أَرْفَعَ عِبَارَةً مُمْكِنَةً لِلْعَقْلِ عِبْرَ الذَّهْنِ؛ وَهَذِهِ الصَّلَةُ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ
إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ النَّقِيضَةِ؛ وَمَا دَامَتْ هُنَاكَ نَقِيضَةً وَعِبَارَةً لِلتَّهْوِي
المطلق، فَسَيَّانُ أَنَّ تَوْضِعَ أ = ب أَوْ أ = أ، وَلَا سَيَّمَا مَتَى تَوْخَذَ أ
= ب وَأ = أ كَصَلَةِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ؛ أ = أ تَحْتَوِي عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ أ
كذاتٍ وَأ كَمَوْضُوعٍ كَمَا عَلَى التَّهْوِي، مِثْلَمَا تَحْتَوِي أ = ب عَلَى
تَهْوِي أ وَب كَمَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

فَإِذَا لَمْ يَعْترَفِ الذَّهْنُ النَّقِيضَةَ فِي قَضِيَّةِ الْعَلَّةِ الْكَافِيَةِ بِمَا هِيَ
صلة القضيّتين، لَنْ يَنْبَسِطَ إِلَى عَقْلِ، فَلَا تَضِيفُ لَهُ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَةَ

جديداً من زاوية نظرٍ صوريّةٍ؛ أ = ب لا تقول بالنسبة إلى الذهن البسيط أكثر ممّا تقول القضية الأولى؛ مذّك لا يفقه الذهن كونَ أ توضعُ ك: ب إلاّ على معنى تكرير أ، أي أنّه لا يحفظ إلاّ المطابقة راسخةً فيجرّد من ذلك أنّه ما دامت أ وضعت ك: ب، أو في ب، وكرّرت، فقد وُضِعَ فعلاً طرفٌ مغايرٌ، هو لا - أ، ك: أ؛ إذاً أ من جهة ما هي لا - أ. - فإذا تفكّر المرءُ مجرد الصوريّ الذي للنظر التأملّي، وثبت التأليف الذي للعلم على صورة الحلّ، تكون النقيضة التي هي التناقض المتسخ بنفسه، أرفع عبارة صوريّة للعلم والحقيقة.

[29] إذا ما أقرّ التناقض عبارةً صوريّةً للحقيقة، يكون العقل قد تحكّم في النقيضة من الماهية الصوريّة للتفكّر. لكنّ الماهية الصوريّة تتغلّب متى ينبغي وضع فعل التفكير على الصورة الوحيدة للقضية الأولى المقابلة للثانية، وحمله على طبع وحدة مجردة كأنّها الحقّ الأوّل في الفلسفة، وتحصيل نسق حقيقة المعرفة انطلاقاً من تحليل تطبيق فعل التفكير؛ عندئذ يحصل المجرى التام لهذا الشاغل التحليلي على النحو التالي.

يظلّ فعل التفكير بما هو تكرير إلى غير نهاية ل: أ بما هي أ تجريداً، ويُعبّر عن القضية الأولى بوصفها نشاطاً؛ لكنّ عندئذ تنقص القضية الثانية، أي اللاتفكير؛ فلا بدّ للمرء أن يمرّ إلى هذه الثانية بما هي شرط الأولى، ويضع اللاتفكير، أي المادّة؛ بذلك يمسي المتقابلان تأمّين، ويكون المرور ضرباً معلوماً من وصل أحدهما بالآخر، هو ما يسمّى تطبيق فعل التفكير، وهو غاية في التأليف الناقص. لكنّ عين هذا التأليف المتهافت يعارضُ شديداً مفترض التفكير بما هو وضعُ أ ك: أ إلى ما لا نهاية فيه؛ ففي التطبيق توضعُ أ في الوقت نفسه ك: لا - أ، ويُسخ فعل التفكير في قوامه المطلق بما هو تكرير أ ك: أ إلى غير نهاية. - أمّا المقابل للتفكير فيتعيّن من

خلال صلته بالتفكير كْمُفْتَكِرٌ، = أ. لكن لما كان مثل ذلك التفكير،
 أي فعل وضع = أ، مشروطاً بتجريد، وكان بالتالي متضاداً، فإنَّ
 للمفْتَكِرِ أيضاً فضلاً عن كونه مفْتَكِراً = أ، تعييناتٍ أخرى = ب، هي
 في حلٍّ تامٍّ من كونه مجردّ متعيّنٍ عبر فعل التفكير المحض؛ وهذه
 التعييناتُ إنّما تُعطى ببساطةٍ للتفكير؛ وعليه فلا بدّ أن تُعطى للتفكير
 بما هو مبدأ الفيلسوف التحليليِّ مادةٌ مطلقةٌ سفردُ القول فيها في ما
 سيلي. وبحقِّ ما لا يتركُ عمادُ ذلك التقابلِ المطلقِ للشاغلِ الصوريِّ
 الذي يقوم عليه الكشف المشهور المتمثّل في سوق الفلسفة إلى
 المنطق، تأليفاً محايثاً غير الذي لمطابقة الذهن، [أعني] تكرير أ إلى
 ما لا نهاية فيه؛ لكن حتّى هذا التّأليف يحتاج في التكرير إلى ب وج [30]
 إلخ، يمكن أن توضع فيها أ المكرورة؛ هذه الأطراف : ب، ج، د
 إلخ، تكون من جراء تكرير أ أطرافاً متكررةً ومتضادةً، فلكلِّ طرفٍ
 منها تعيينات جزئية لا توضع عبر أ، أعني مادةً متنوعّةً بإطلاق لا بدّ
 لتعييناتها ب، ج، د وغيرها أن تتراكب مع أ كيفما تيسر ذلك؛
 فيحلّ مثل هذا التركيب الفاسد محلّ التهويّ الأصليّ. ويمكن
 عرض الفساد الأساسيّ من حيث أنّه لا يُتفكّر من زاوية نظر صوريّة
 في نقيضة أ = أ وأ = ب؛ فمثل هذه الماهية التحليلية لا تجد
 أساسها في الوعي بأنّ الظاهرة الصوريّة الخالصة للمطلق إنّما هي
 التناقض، وهو وعي لا يمكنه أن ينجم إلّا متى يبدأ النظر التأمليّ من
 العقل ومن أ = أ بما هي تهوٌّ مطلقٌ للذات والموضوع.

في الحدس الترنسندنتاليّ

ما دام النظر التأمليّ يُرى من جانب التفكّر البسيط، فالتهويّ
 المطلق إنّما يظهر في تأليفات أطرافٍ متقابلة، إذأ في نقائص؛ أما
 المطابقات النسبية التي ينفرد فيها التهويّ المطلق فتظلّ بلا ريب
 محدودة، وتصلح من هذه الجهة للذهن ولا تكون نقائصية؛ لكنّ لما

كانت في الوقت نفسه مطابقات، فهي ليست مفاهيم ذهنيّة خالصة؛ ولا بدّ أن تكون مطابقات، لأنّه ما من طرفٍ يُوضَع في فلسفةٍ ما لا يقوم على صلةٍ بالمطلق؛ لكن من جانب هذه الصلة يكون كلّ مقيّد هو ذاته مطابقةً نسبيّةً، ويمسي من هذا الوجه نقائضاً بالنسبة إلى التفكير؛ ذلك هو الجانب السلبيّ للعلم، الصوريّ الذي يتقوّض من نفسه إذ يتحكّم العقلُ به. وزائداً إلى ذلك الجانب السلبيّ، يمتلك العلمُ جانبا إيجابياً، أعني الحدس. فالعلمُ الخالصُ الذي قد يعني العلمُ من دون حدس، إنّما هو انتفاء المتقابلات في التناقض؛ والحدس من دون ذلك التآليف بين المتقابلات يكون إمبيرياً ومعطى وعرباً من الوعي. أمّا العلمُ الترנסدنتاليّ فيوحد بين التفكير والحدس جميعاً؛ ويكون في الوقت ذاته المفهومَ والكيونة. ولما يصير الحدس [31] ترנסدنتاليّاً، يحلّ تهويّ الذاتيّ والموضوعيّ اللذين يظلمان منفصلين في الحدس الخبريّ، في الوعي؛ والعلم من حيث يصير ترנסدنتاليّاً، لا يضع من وجهٍ مجردِ المفهوم وشرطه، أو نقيضتهما معاً، أيّ الذاتيّ، بل يضع في الوقت نفسه الموضوعيّ، أي الكيونة. والمحدوسُ في العلم الفلسفيّ إنّما يكون في الوقت نفسه نشاطاً الفاهمة والطبيعة، والوعيّ والعربيّ من الوعي؛ فهو يتمي في الوقت نفسه إلى العالمين كليهما، الفكريّ والواقعيّ، - فأما العالم الفكريّ فينتمي إليه من حيث يوضَع في الفاهمة، وبذلك يوضَع ضمن الحرّية، وأما الواقعيّ فينتسب إليه من حيث يُستنبطُ إذ تكون له منزلةٌ ضمن الجملة الموضوعيّة، كحلقةٍ في سلسلة الضرورة⁽³⁵⁾. فإذا سكن

(35) ويتبرّن نفسه أنّ هيجل يتكلّم هاهنا لغة شلنغ (في فلسفة الهوية). لكنّ ذلك لا يعني البتّة أنّه ينساق إلى مقالات صاحبه انسياقاً. وانظر كيف لا يغفل هيجل حتّى في هذا الموضوع عن زاوية النظر التأمليّ التي تقتضي التآليف بين المفهوم والكيونة. فلذلك سيدفع تقرير هيجل لتلك الزاوية مقاماً خاصاً بالفلسف صاحبه شلنغ إلى استئناف النظر في ما كان =

المرء إلى زاوية التفكير أو الحرّية، يكون الفكريّ الأوّل والماهيّة، والكينونة الفاهمة المرسومة (schematisierte) وحسب؛ أمّا إذا سكن إلى زاوية الضرورة أو الكينونة، يكون فعل التفكير رسماً للكينونة المطلقة وحسب. فالكينونة والفاهمة إنّما تتحدان في العلم الترنسندننتاليّ؛ كذلك يكون العلم الترنسندننتاليّ والحدس الترنسندننتاليّ واحداً وهو (dasselbe)؛ أمّا تباينُ العبارة فلا ينمّ إلّا عن غلبة العامل الفكريّ أو العامل الواقعيّ. لذلك فالقول إنّه لا تفلسّف من دون حدسٍ ترنسندننتاليّ يظلّ ذا دلالة عميقة فُرِزَتْ بكثير من العزم؛ فماذا عسى يكون ذلك التفلسف من دون حدسٍ؟ الضلال إلى غير نهاية في متناهياتٍ مطلقة؛ هبْ أنّ هذه المتناهيات ذاتيّة أو موضوعيّة، مفاهيمٌ أو أشياء، أو أنّ المرور من ضربٍ إلى آخر جائزٌ، عندئذٍ سيمعن التفلسف الذي من دون حدسٍ في سلسلة لا نهاية فيها من المتناهيات، فيكون المرور من الكينونة إلى المفهوم، أو من المفهوم إلى الكينونة قفزةً غير شرعية؛ مثل ذلك التفلسف يسمّى صورياً، لأنّ الشيء كما المفهوم، كلّ لذاته صورةً للمطلق وحسب؛ إنّهُ يفترضُ تقويض الحدس الترنسندننتاليّ وتقابلاً مطلقاً بين الكينونة والمفهوم، وحين يتكلّم عن اللامشروط، فلكني يجعل منه مرّةً أخرى شيئاً صورياً على صورة فكرةٍ تقابل الكينونة. فكلمًا [32] حسّنت الطريقة، صارت النتائج أحدّ وأثقب. والمتناهيات بالنسبة إلى النظر التأمليّ إنّما هي إشعاعات المركز اللامتناهية، تلك تشعّ منه وهو يتكوّن منها؛ ففي الإشعاعات يكون المركز، وفي المركز توضع الإشعاعات؛ وكلّ تقابليّ إنّما يصبح منسوخاً في الحدس الترنسندننتاليّ، كما ينتفي فيه كلّ اختلاف بين بناء الكون عبر الفاهمة

= قد ساوى فيه بين التفكير والنظر التأمليّ، فيراجع ما كتبه في هذا الشأن مراجعة تنتهي إلى تصويب نجم بأن هيجل هو الذي أشار عليه به.

ولأجلها وبين تنظيمه تنظيماً محدوداً ومُظهِراً ومستقلاً [طرف] موضوعي. إنّما النظر التأمليّ فعلُ إنتاج الوعي بذلك التهوّي، ولَمّا كان التهوّي والواقع في ذلك النظر واحداً، كان ذلك النظر حدساً.

في مصادر العقل

لقد كان التآليف بين الطرفين المتقابلين اللذين يضعهما التفكير يقتضي من جهة ما هو أثرُ التفكير أن يكتمل؛ أمّا من جهة ما هو نقيضةُ تنسخٍ من نفسها فكان يقتضي دوامه في الحدس. ولَمّا كان لا بدّ أن يفهم العلمُ التأمليّ كتهوؤٍ بين التفكير والحدس، يستطيع المرء القول في هذه الحالة إنّ الحدس هو ما يصادرُ عليه التفكير من حيث إنّ نصيب التفكير الذي هو نقائضيّ من جهة ما هو عقليّ، يوضع مفرداً، ومع ذلك يقوم على صلةٍ ضروريّةٍ بالحدس. ولا يمكن الحديث عن وجوب مصادرة على الأفكار؛ فهذه إنّما هي نتاجاتُ العقل، أو بالأحرى العقليّ الذي يضعه الذهنُ كتنتاج؛ فلا بدّ للعقليّ أن يُستنبطَ وفق مضامينه المتعيّنة، ولاسيّما انطلاقاً من تناقض متقابلين متعيّنين يكون التآليفُ بينهما العقليّ، وهذا الحدسُ الذي يُفعم النقائضيّ ويحفظه هو وحده المصادرُ عليه. غير أنّ مثل هذه الفكرة المسلّم بها هي التقدّم (Progreß) إلى ما لا نهاية فيه، خليطٌ من الإمبيريّ والعقليّ؛ فذاك هو حدسُ الزمان وهذا هو نسخٌ لكلّ زمان، وجعله لانهائياً؛ لكنّ الزمان في التقدّم الإمبيريّ لا يصير لامتناهياً من وجهٍ خالص، لأنّه ينبغي أن يقوم الزمان فيه كمتناهٍ، أي كالحظات مقيّدة، فالتقدّم الإمبيريّ إنّما هو لامتناهٍ إمبيريّ. أمّا النقيضة الحقّ التي لا تضع المقيّد واللامقيّد متجاورين، بل في الوقت نفسه [33] كمتهوّيين، فلا بدّ بذلك أن تنسخ في الآن نفسه التقابل؛ وما دامت النقيضة تصادر على الحدس المتعيّن للزمان، فلا بدّ للزمان أن يكون في نفس الوقت لحظةً مقيّدة للحاضر ولا تقيدُ كون اللحظة موضوعاً

خارجَ نفسها (Außersichgesetzteins)، وبالتالي يكون أزلاً. - ومن العسير أيضاً أن يُطلبَ الحدسُ كطرف يقابلُ الفكرة، أو بالأحرى النقيضة الواجبة؛ فالحدسُ الذي يقابلُ الفكرةَ إنما هو كيانٌ محدودٌ، لأنَّه على التدقيق يصدُّ الفكرةَ؛ وبحقِّ ما يكون الحدس ما يصادر عليه العقلُ، لكن لا كمقيّد، بل من أجل أن تُستكَمَل أحادية أثر التفكير، لا ليظلاً متقابلين، بل ليكونا واحداً. إننا نرى بعامة أن أساس هذا الوجه برمته في فعل المصادرة يرجع إلى أن البدء يكون من أحادية التفكير؛ فهذه الأحادية تقتضي حتى تُكَمَل نقصها، المصادرة على المقابل الذي تصدّه. لكنَّ ماهية العقل تظلّ من هذا الجانب على وضع فاسدٍ، لأنَّ العقل يظَّهر في هذا الموضع كالذي لا يكتفي بنفسه، بل كالذي يحتاج إلى غيره. لكنَّ لما يعترف العقلُ نفسه على الإطلاق، عندئذ تبدأ الفلسفة من حيث يكفّ ذلك النحو الذي يتبدئ بالتفكير: أي من تهوي الفكرة والكينونة؛ فالفلسفة لا تصادر على واحدٍ منهما، لأنَّها إنما تضع في الحال كليهما مع الإطلاقيّة، وإطلاقيّة العقل ليست سوى تهوي الطرفين.

في علاقة فعل التفلسف بنسق فلسفيّ ما

يمكن أن تُلبّي الحاجةُ إلى الفلسفة إذا ما تمّ النفاذُ إلى المبدأ في انتفاء كلِّ تقابل مترسِّخ وإلى صلة المحدودِ بالمطلق؛ وهذا الإيفاء بمبدأ التهوي المطلق إنما يوجد بعامة في فعل التفلسف؛ أمّا [34] المعلومُ فقد يكون وفق مضمونه عرضيّاً، والانفصاماتُ التي كان يُطلبُ إلغاؤها قد تكون معطاةً وزائلةً، فلا تتحوّل هي نفسها إلى تأليفاتٍ تبني من جديد؛ فما كان لمضمون مثل هذا التفلسف أن يمتلك بعامةً اتساقاً داخلياً ويكون جملةً موضوعيّةً من العلم. وليس ذلك التفلسف بالضرورة فعلٌ مُماحَكَة من جرّاء شتات مضمونه وحده؛ فالمماحكةُ تبدّد ما تضعه ضمن تنوعٍ عظيمٍ وحسب، ولما

يُلقى بها في هذا السيل الجارف فتسبح فيه بلا موقف، ينبغي أن يَمكث الامتداد التام لتنوع الذهن الذي لا موقف له على حاله؛ أما بالنسبة إلى فعل التفلسف الحق وإن كان على غير اتساق، ما يوضع إنما يزول مع ما يقابله، ما دام ذلك التفلسف لا ينتج عين ذلك [الطرف] الموضوع ضمن مجرد الارتباط بأطراف محدودة أخرى، بل ضمن الصلة بالمطلق، ومن ثمة ينسخه.

لكن لما كانت تلك الصلة التي للمحدود بالمطلق [شبيهاً] متنوعاً، كما تكون الأطراف المحدودة، كان لا بد لفعل التفلسف أن يبدأ بوضع ذلك التنوع بما هو كذلك على إضافة؛ فلا بد أن تنجم الحاجة إلى إنتاج جملة من المعرفة ونسقٍ للعلم. بذلك لا يتحرر تنوع تلك الصلات من العرضية إلا من حيث تحفظ مواضعها ضمن رباط الجملة الموضوعية للمعرفة ويتمّ تحصيل أكتمالها الموضوعي. إنما التفلسف الذي لا يبني كنسق فرّق دائماً من التقييدات، لا بل هو صراع العقل لأجل الحرية أكثر من أن يعترف نفسه من وجه خالص، فيصير واثقاً بها وعلى بيّنة منها. إن العقل الحرّ وفعله واحد، ونشاطه محض بيان لذاته.

يتشكّل المطلق في ذلك التنتج الذاتي للعقل على نحو جملة موضوعية هي كلّ جامعٍ كفيّ بنفسه وتامّ في حدّ ذاته، فلا يكون له أسّ خارجة، بل يتأسس من نفسه في مبدئه ووسطه ومنتهاه⁽³⁶⁾.

(36) ولكن متا على بال أن هذا موضع رئيس يفصح هيغل عنده عن حدس تأمليّ جليل هو استباق نظري لما سذهب فيه دروس بينا المتعاقبة في المنطق كما فنومينولوجيا الروح: إنما المطلق تنتج ذاتي - eine Selbstproduktion، أي سيرورة تحقّق لا مجال فيها لأي طرف بزاني للعقل. لكن ذلك يعني بالأساس أن هيغل قد خرج بعد بفكرة العقل على زاوية نظرية المعرفة وشرائطها، لينزل بها إلى زاوية الإنتاج والتنتج، أي زاوية التاريخ أين يتقرّر العقل - بما هو منزل المطلق - شأن زمانية هي التي تقضي بالأمريّن التاليين: 1. أن يكون العقل مجرى نسخ للمقابلات المترسّخة؛ 2. أن يكون نشاطه بياناً حاقاً لذاته.

ويظهُرُ ذلك الكُلُّ كنظامِ قضايا وحدوسات؛ وكلُّ رِبْطٍ للعقلِ
 بالحدس الذي يَناظرُه يكونُ إذُ يُوحَدانُ في النظرِ التأمليِّ، بمثابة [35]
 تهويِّ الواعي واللاواعي تهويًّا يحصلُ لذاته في المطلقِ وإلى ما لا
 نهاية فيه؛ لكنَّ ذلك الرِّبْطُ يكونُ في الوقتِ نفسه متناهيًا ومحدودًا
 من حيث يوضَعُ ضمنَ الجملةِ الموضوعيَّةِ، فتخرُجُ عليه وجوهُ رِبْطٍ
 مغايرةٌ له. فالهويَّةُ الأقلُّ انفصامًا - وهي التي تكونُ من وجهِ
 موضوعيِّ المادَّةِ، ومن وجهِ ذاتيِّ الشعورِ (الوعيِّ الذاتيِّ) - تكونُ في
 الوقتِ نفسه هويَّةً متضادَّةً إلى ما لا نهاية فيه، ومن ثَمَّة هويَّةٌ نسبيَّةٌ؛
 ويستكملُ العقلُ بما هو ملكةُ الجملةِ (من جهة ما هي موضوعيَّةٌ)
 تلكَ الهويَّةَ بمعنيَّةِ [الطرف] المقابلِ لها، فينتجُ عبرَ التآليفِ بينهما
 هويَّةٌ جديدةٌ تكونُ هي نفسُها ناقصةٌ أمامَ العقلِ، فتتكمَّلُ بدورها من
 عينِ الوجهِ. أمَّا طريقةُ النسقِ التي لا ينبغي تسميتها لا بالتأليفيَّةِ ولا
 بالتحليليَّةِ، فتحصلُ من الوجهِ الأكثرِ خلوصًا لما تَظْهَرُ كتموُّ للعقلِ
 نفسه الذي لا يستعيدُ دومًا في داخله صدورَ ظاهرتِه كازدواج - إذُ
 عندئذٍ كان يكونُ الغاه وحسب - ، بل يبنني عبرَه كهويَّةٌ مشروطةٌ
 بعينِ ذلك الازدواج، فيقابلُ من جديدِ تلكَ الهويَّةَ النسبيَّةَ، حتَّى
 يترسَلُ النسقُ فيبلغُ الجملةَ الموضوعيَّةَ النامةَ التي يجمعها العقلُ
 بالجملةِ الذاتِيَّةِ المعارضة، فتصيرُ حدسًا للعالمِ لامتناهيًا يكونُ انتشارُه
 قد أصابَ التهويِّ الأثرى والأبسط.

من الممكنِ ألا يفصحَ نظرٌ تأمليُّ أصليُّ عن نفسه ضمنَ نسقِه
 على وجه تامٍّ، أو ألا تتفقَ فلسفةُ النسقِ والنسقِ نفسَه؛ ومن الممكنِ
 أيضاً أن يعبرَ نسقٌ ما من الوجهِ الأكثرِ تعيُّناً عن نزوعه إلى إلغاء
 جميعِ التقابلاتِ، وألا يخلُصَ لذاته إلى التهويِّ التامِّ. وتصيرُ المبانيَّةُ
 بينِ هاتينِ الزاويتينِ مهمة، وبخاصَّةِ في ما يتعلَّقُ بتقديرِ الأنساقِ
 الفلسفيَّةِ. فإذا كانتِ الحاجةُ التي تحلُّ من نسقٍ ما محلًّا للعمادِ لم
 تتشكَّلُ تماماً، ورُفِعَ مشروطٌ ما لا يقومُ إلا على التقابلِ إلى مضافٍ

المطلق، صار النسق بما هو كذلك دُغمائيّةً، لكنّ يمكن أن يوجد النظر التأمليّ الصادق ضمن الفلسفات الأكثر تنوعاً التي تتجادل فيما بينها كدغمائيّاتٍ وضلالاتٍ فكرية. ولا يكتسب تاريخ الفلسفة قيمةً [36] وأهميّةً إلاّ حين يتمسك بزواوية النظر تلك⁽³⁷⁾؛ وإلاّ لم يصب تاريخ العقل الواحد والأزليّ الذي يعرض في أشكال متنوعة إلى غير نهاية؛ بل لن يصيب سوى قصّ الأحداث العرضيّة للفكر الإنسانيّ والآراء العريّة من المعنى التي يُحمّل العقل عبأها، وما هي بعبء إلاّ عند من لم يعترف فيها العقليّ، فقلّبها ومسحّها.

فالنظر التأمليّ الصدوق الذي لم يخلص مع ذلك إلى أبنائه التام ضمن النسق، إنّما يبدأ بالضرورة من التهوّي المطلق؛ أمّا انفصام عين التهوّي إلى ذاتيّ وموضوعيّ فهو فعل إنتاج خاصّ بالمطلق. وعليه فالمبدأ الأساسيّ ترنسندناليّ تماماً، ولا يوجد من زاويته تضاداً مطلق بين الذاتيّ والموضوعيّ. لكنّ ظهور المطلق يكون مع ذلك تضاداً؛ فالمطلق لا يكون في ظهوره؛ وهما في حدّ ذاتيهما متضادان. فليس الظهور تهويّاً. وذلك التضاد لا يمكن أن يُنسخ من وجه ترنسندناليّ، أي كما لو لم يكُ ثمة تضاد في حدّ ذاته؛ فعندئذٍ لا يكون الظهور إلاّ منفيّاً، مع أنّه يجب في الوقت نفسه أن يكون؛ وقد يعني هذا أنّ المطلق في ظهوره كان يكون خرج على نفسه. إذاً لا بدّ للمطلق أن يستوضع نفسه في الظهور، أي ألاّ ينفي هذا الظهور، بل أن يُقيمه حدّ التهوّي. أمّا التهوّي الكاذب فيتمثل في العلاقة السببية بين المطلق وظهوره، لأنّ التضاد المطلق هو الذي يحلّ من هذه العلاقة محلّ الأسّ؛ وفيها يدوم المتضادان كلاهما، لكنّ على منزلتَيْن مختلفتَيْن؛ فأما التوحيد [بينهما] فيكون قسراً،

(37) يعني زاوية النظر التأمليّ الصادق - die where Spekulation - التي توجد في أكثر

الفلسفات تنوعاً وتجادلاً.

فيُخضع أحدهما الآخر؛ أحدهما يرأس والآخر مرؤوس؛ وأما الوحدة فلا تحصل إلا في هوية نسبية، والتهوي الذي ينبغي أن يكون مطلقاً، إنما يكون ناقصاً؛ فيصير النسق إلى دغمائية - إما إلى واقعية تضع الموضوعية بإطلاق، وإما إلى مثالية تضع الذاتية بإطلاق، فيصير ضد فلسفته، حتى لو صدرت الواقعية كما المثالية [37] عن نظر تأملي صادق، فذلك أمرٌ مظنونٌ فيه في تلك وهذه.

إن الدغمائية الخالصة التي هي دغمائية الفلسفة، تظل بدورها وطبقاً لمنزعتها محايدة للتضاد؛ أما الذي يرأسها كمبدأ أساسي فهو العلاقة السببية على صورتها الأتم التي تفيد التفاعل، فعل العقلي في الحسي أو الحسي في العقلي. لكن تلك العلاقة لا تؤدي في الواقعية والمثالية المتسقتين سوى دور تابع، وإن بدت أيضاً على أنها علاقة ترأس، فتوضع الذات في تلك كنتاج للموضوع، والموضوع في هذه كنتاج للذات؛ لكن العلاقة السببية تكون وفق ماهيتها قد نسخت ما كان فعل الإنتاج إنتاجاً مطلقاً، والنتاج نتاجاً مطلقاً، أي ما لم يكُ للنتاج من قوام إلا ضمن فعل الإنتاج، فلا يوضع كالقائم برأسه يتقدم الإنتاج ويكون في حل منه، كما هي الحال في العلاقة السببية المحض بما هي المبدأ الصوري للدغمائية؛ ففي الدغمائية يوضع طرف ما عبر أ، هو في الآن نفسه غير موضوع عبر أ، ف: أ هي إذاً بإطلاق ذات وحسب، وأ = أ ليست سوى مطابقة الذهن. وحين تستخدم الفلسفة هي أيضاً ضمن أغراضها الترנסندننتالية العلاقة السببية، فإن ب التي تظهر متضادة مع الذات، إنما تكون بحسب كونها - المتضاد (seinem Entgegengesetztsein nach) مجرد إمكان، وتظل إمكاناً بإطلاق، أي أنها عرض وحسب؛ أما العلاقة الحق التي للنظر التأملي، أعني علاقة الجوهرية، فهي التي تكون تحت ظاهر العلاقة السببية المبدأ الترנסندننتالي. ويمكن التعبير عن ذلك من وجه صوري على النحو التالي: الدغمائية الحق تقرر بالمبدئين الرئيسين

كليهما، أ = أ أو ب، لكنهما يظلان على نقيضيهما متجاورين وغير مؤتلفين؛ إنها لا تقر بأن في ذلك تكمن نقيضة، ولهذه العلة لا تقر بوجود نسخ دوام المتقابلين؛ فالمرور من الواحد إلى الآخر بمعىة العلاقة السببية هو التأليف الوحيد الممكن الذي يتيسر لها. أما إذا غضضنا الطرف الآن عن ذلك الذي تختلف به الفلسفة الترנסدنتاليّة شديداً عن الدغمائيّة، فإنّه بوسع تلك الفلسفة من حيث [38] تنبني نسفاً أن تمرّ إلى الدغمائيّة، ولا سيّما متى تلغي صلاحية كلّ علاقة سببية واقعية من حيث لا يوجد إلاّ التهويّ المطلق الذي ينتسخ فيه كلّ فرق ودوام للمتضادات، لكن من حيث أنّ الظهور في الآن نفسه يدوم، فينبغيّ إذّاك أن تمثّل علاقةً للمطلق بالظهور تغيّر تلك التي تفيّد انتفاء الظهور، تقجم تلك الفلسفة العلاقة السببية، وتجعل من الظهور تابعة، إذاً لا تضع الحدس الترנסدنتاليّ إلاّ من وجه ذاتي، لا من وجه موضوعي، أو أنّها لا تضع التهويّ في الظهور. أ = أ أو ب يظلان كلاهما بلا شرط؛ فلا ينبغي أن يصلح إلاّ [مبدأ] أ = أ؛ لكن ذلك يعني أنّ تهويهما لا يعرض ضمن ربطهما الصادق الذي لا يكون مجرد مطلوب واجب (bloBes Sollen). كذلك تكون في نسق فيشته أنا = أنا المطلق؛ وتدخل الجملة التي للعقل على ذلك القضية الثانية التي تضع لا - أنا؛ وما يمثّل في تلك النقيضة لفعل الوضع ليس تمام القضيتين وحسب، بل يصادر فيه أيضاً على التأليف بينهما. لكنّ يظّل التقابل قائماً في ذلك التأليف؛ فلا ينبغي أن يُنفى الطرفان معاً، أنا كما لا - أنا، بل ينبغي أن تدوم إحدى القضيتين، فتكون على درجة أرفع من الأخرى؛ ويقتضي النظر التأمليّ الذي للنسق نسخ المتقابلين، لكنّ النسق نفسه لا ينسخهما؛ فليس التأليف المطلق الذي يبلغه النسق أنا = أنا، بل أنا ينبغي أن تعدل أنا؛ فإذا كان المطلق تأسس بالنسبة إلى زاوية النظر الترנסدنتاليّ، فهو لم يتأسس بالنسبة إلى زاوية الظهور، [ومن

ثم] ما زالت الزاويتان تتناقضان؛ ولما لم يكن التهوي قد وُضع في الوقت نفسه ضمن الظهور، أو لم يكن التهوي قد مرّ تماماً إلى الموضوعية، فالترنسندنتالية (Transzendentalität) نفسها إنما تظلّ طرفاً متضاداً [هو] الذاتي، ويمكن القول أيضاً إنّ الظهور لم يُنفَ تماماً.

إنّ الغرض من العرض اللاحق لنسق فيشته أن نحاول إيضاح أنّ الوعي المحض الذي يُقدّم ضمن النسق على أنّه تهو مطلق بين الذات والموضوع إنّما هو مطابقةً ذاتيةً بين الذات والموضوع؛ وسيسلك ذلك العرض نهج التليل على أنّ الأنا، بما هو مبدأ النسق، إنّما هو ذات - موضوع ذاتيةً، في الحال كما في ضرب استنباط الطبيعة، وبخاصة في علاقات المطابقة ضمن العلوم الجزئية للأخلاق والحقّ الطبيعي وفي علاقة النسق بأكمله بالإستيطقي.

والبيّن ممّا سيلحق أنّ القول في ذلك العرض سيتعلّق أولاً بتلك الفلسفة من جهة ما هي نسق، لا بالتنبية على ما يجعل منه النظر التأملّي الأكثر تجذراً وعمقاً وتفلسفاً أصيلاً ما أعجبه في الزمان الذي ظهر فيه، وهو الزمان الذي لم يكن فيه بوسع الفلسفة الكنتية أنّ تحثّ العقل على المفهوم الصدوق للنظر التأملّي بعد أنّ تركّ وأهمل.

عرض نسق فيشته

إنّما عمادُ نسق فيشته الحدسُ الترنسندنتاليّ، فعُلّ التفكير المحض الذي للذات، الوعي الذاتيّ المحض، أنا = أنا؛ والمطلق إنّما هو ذات - موضوع⁽³⁸⁾، والأنا إنّما هو هذه المطابقة بين الذات والموضوع.

(38) Subjekt-Objekt: ذلك هو رأس الأمر في تفحص هيغل لصياغة المطلق منذ مثالية فيشته: لم تعدّ هذه الصياغة تجري مجرى الوقوف على أحد طرفي هذا المركّب المصدري (إنّما الذاتيّ وإنّما الموضوعيّ، كما يفعل الذهن عادة)، بل صار التفكير في المطلق يتعقّب ضبط وجوه الربط القائمة بينهما من جهة ما هو ربط تهو. فأنا مثالية فيشته فتتحو بذلك الربط منحى ذات - موضوع ذاتيةً، وأما شلنغ فسيتّيد عين الربط على معنى موضوعيّ بحب =

في الوعي المشترك يحصل الأنا ضمن تقابل؛ أما الفلسفة فينبغي أن توضح ذلك التقابل بإزاء موضوع ما؛ وإيضاحها لذلك يعني تفسير كونه مشروطاً بمغاير، وإذا التذليل عليه من جهة ما هو ظهور. وإذا تمّ التذليل في صدد الوعي الإمبريّي أنّه يتأسّس تماماً ضمن الوعي المحض، وأنّه ليس مشروطاً من وجه بسيط بعين الوعي، فإنّ تقابله يكون بذلك قد نُسخ، إذا كان قد تمّ التفسير من وجه مغاير، أي إذا لم يقف الأمر على الإشارة إلى مجرد مطابقة جزئية بين الوعي المحض والوعي الإمبريّي. فالمطابقة تكون جزئية وحسب متى يتبقى من الوعي الإمبريّي جانبٌ ما لا يعيّن به الوعي المحض الوعي الإمبريّي، بل كان يكون من خلاله غير مشروط؛ ولما كان الوعي المحض والوعي الإمبريّي يهّلان كالطرفين الوحيدين للتقابل الأعلى، كان يكون الوعي المحض نفسه متعيّناً [40] ومشروطاً بالإمبريّي، لو كان هذا الأخير غير مشروط. أما العلاقة بينهما فكانت تكون من هذا الوجه مبادلةً تتضمّن تبادل التعيين وكونهما متعيّنين (Bestimmtheit)، لكنّها تفترض تقابلاً مطلقاً بين الطرفين اللابئين في المبادلة، وعليه تفترض أنّ رفع الانقسام إلى تهو مطلقٌ مُحال.

أما الفيلسوف فينشأ لديه ذلك الوعي الذاتي الخالص من حيث يتجرّد في فعل تفكيره من كلّ طرف أجنبي لا يكون أنا، ولا يحتفظ إلاّ بصلة الذات والموضوع؛ فالذات والموضوع يكونان في الحدس الإمبريّي متقابلين، والفيلسوف يُلمّ بالنشاط [القائم في] فعل

= (ذات - موضوع موضوعية). لكن سيلوَح هيغل في غضون بيان ما يفضل به منحى شلنغ منحى فيشته بأوليات التهوي الديالكطيفي الذي يخرج على الذات - الموضوع الذاتية كما على الذات - الموضوع الموضوعية.

الحدس، فيحدس فعل الحدس، وبذلك يفهمه بوصفه تهويًا ما. حدس فعل الحدس ذلك هو من ناحية تفكر فلسفي يتعارض مع التفكير المشترك كما يقابل بالجملة الوعي الإمبيرئي الذي لم يرتفع ولم يتعد نفسه ومتقابلاته؛ وذلك الحدس الترنسندنالي هو من ناحية أخرى وفي الوقت نفسه غرض التفكير الفلسفي، المطلق، التهوي الأصلي؛ والفيلسوف إنما يكون ترقى ضمن الحرية وارتفع إلى زاوية المطلق.

مذاك تصبح مهمة الفيلسوف أن ينسخ ظاهر التقابل بين الوعي الترنسندنالي والوعي الإمبيرئي؛ وذلك إنما يحدث بعامة من حيث يُستنبط الثاني من الأول. وليس يمكن بالضرورة أن يكون ذلك الاستنباط مروراً إلى [طرف] أجنبي؛ فالفلسفة الترنسندنالية إنما تلتبس تأسيس الوعي الإمبيرئي لا انطلاقاً من مبدأ يوجد خارجه، بل من مبدأ محايث، بوصفه صدوراً فعلاً أو نتجاً ذاتياً للمبدأ؛ فلا يحصل أمر في الوعي الإمبيرئي لا يتأسس انطلاقاً من الوعي الذاتي المحض، بقدر ما لا يختلف الوعي المحض من حيث ماهيته عن الوعي الإمبيرئي. فاختلاف الصورة بين كليهما يكمن مباشرة في أن ما يظهر في الوعي الإمبيرئي كموضوع يقابل الذات، إنما يوضع في حدس ذلك الحدس الإمبيرئي كمتهو، ومن ثمة يُستكمل الوعي الإمبيرئي بواسطة ما يكون ماهيته، لكنه لا يمتلك وعياً بذلك. [41]

يمكن التعبير أيضاً عن المهمة على النحو التالي: ينبغي بواسطة الفلسفة أن يُنسخ الوعي المحض من جهة ما هو مفهوم. فالحدس العقلي، [أي] فعل التفكير المحض الذي للذات، إنما يظهر في مقابلته للوعي الإمبيرئي كمفهوم، ولا سيما كتجرّد من كل مُتنوع ولا تساوي بين الذات والموضوع. فلا ريب أن ذلك الحدس نشاط خارق وفعل، بل فعل حدس، ولا يمثل إلا ضمن النشاط الذاتي

الحرّ الذي يُنتجُه؛ هذا الفعل الذي يبرأ من كلِّ إمبيرِيٍّ ومتنوعٍ ومتضادٍّ، فيرتقي إلى وحدة التفكير، أنا = أنا، وتهوي الذات والموضوع، إنّما يلقي تضاداً ما في أفعال أخرى، ويقبل من هذا الوجه تعيينه كمفهوم، فيشترك مع الأفعال المقابلة له في دائرة أرفع، هي بعامة دائرة فعل التفكير؛ ثمّة كذلك خارج فعل التفكير الذي للذات فعلُ تفكيرٍ مغايرٍ، وخارج الوعي بالذات ووعي إمبيرِيٍّ متنوعٍ، وخارج الأنا كموضوع موضوعات متنوّعة للوعي. فالفعل الذي للوعي بالذات إنّما يتميز من كلِّ ووعي آخر بالضبط من حيث يعدل موضوعه الذات؛ من هذا الوجه يقابل أنا=أنا عالماً موضوعياً لامتناهياً.

على ذلك النحو لم تنشأ أيُّ معرفة فلسفيّة عبر الحدس الترنسندنتاليّ، بل على العكس، إذا استبدّ التفكيرُ بذلك الحدس وقابله بحدسٍ مغايرٍ ورسخ ذلك التقابل، فما من معرفة فلسفيّة تكون ممكنة. أمّا ذلك الفعل المطلق الذي للنشاط الذاتي الحرّ فهو شرط المعرفة الفلسفية، لكنّه ليس بعدُ الفلسفة ذاتها؛ فالجملة الموضوعية للمعرفة الإمبيرية توضع عبر الفلسفة مساويةً للوعي الذاتي المحض؛ إذّاك يُنسخ هذا الأخير تماماً كمفهوم أو متضادٍّ، ومعه تُنسخ تلك الأولى؛ ويتمّ إقرار أنّ ليس ثمّة بعامةٍ إلاّ الوعي المحض، وأنّ أنا = أنا هو المطلق؛ فما كان كلِّ ووعي إمبيرِيٍّ ليكون سوى نتاج صرف لـ أنا = أنا؛ بذلك كان يكون الوعي الإمبيرِيٍّ قد فُتدّ بإطلاق من حيث [42] كان ينبغي أن ينطوي أو يتخلّله ازدواجٌ مطلقٌ، فكان يكون حصل فيه وضعٌ كونٍ ما هو بكونٍ موضوعٍ للأنا ولأجل الأنا وبمعية الأنا؛ كلّ شيء كان يكون قد وُضع مع فعل الوضع الذاتي الذي للأنا، وما خرج على ذلك فهو عدمٌ؛ فالمطابقة بين الوعي المحض والوعي الإمبيرِيٍّ ليست تجريداً لكونهما متضادين في الأصل، بل تضادّهما

هو الذي يكون على العكس تجريداً لتطابقهما الأصلي.

بذلك يوضع الحدس العقلي مساوياً للكُلِّ، فإنما هو الجملة؛ وكون كل وعي إمبري مطابقاً للوعي المحض إنما هو المعرفة؛ أما الفلسفة التي تُعلم ذلك الكون المطابق فإنما هي علم المعرفة؛ وينبغي عليها أن تُبين تنوع الوعي الإمبري كمطابق للوعي المحض عبر الفعل والنمو الحاق للموضوعي انطلاقاً من الأنا، وتصف جملة الوعي الإمبري بما هي الجملة الموضوعية للوعي بالذات؛ فتنوع المعرفة بأكمله يعطى لها في أنا = أنا. أما بالنسبة إلى التفكير البسيط فهذا الاستنباط يظهر له كابتداءً متناقض، أعني اشتقاق التنوع من الوحدة والأزدواج من المطابقة الخالصة؛ لكن تطابق الأنا = أنا ليس مطابقة خالصة، أي ليس هو بمطابقة نجمت عبر فعل التجريد الذي للتفكير؛ فإذا فهم التفكير أنا = أنا كوحدة، لا بد له أن يفهمها في الوقت ذاته كأزدواج (Zweiheit) أيضاً؛ فأنا = أنا هي في نفس الآن مطابقة ومضاعفة (Duplizität)؛ ثمة تضاد في أنا = أنا؛ فمرة تكون أنا ذاتاً، ومرة أخرى موضوعاً، لكن ما يتضاد مع الأنا إنما هو في كل مرة أنا؛ فالمتضادان متهويان. لهذه العلة لا يمكن أن يُعدّ الوعي الإمبري كفعل خروج من (...als Herausgehen aus) الوعي المحض؛ وبحق ما كان يكون وفق هذا الرأي علم المعرفة الذي يصدر عن الوعي المحض أمراً باطلاً؛ فالتجريد الذي ذكر أعلاه حيث يُفرد التفكير فعل التقابل الذي له هو الذي يقوم مقام الأس من الرأي الذي يخال أننا كنا نكون في الوعي الإمبري خرجنا من الوعي المحض. إن التفكير من جهة ما هو ذهن يعجز في ذاته ولذاته عن الإحاطة بالحدس الترنسندنالي؛ وإذا نفذ العقل إلى اعتراف الذات ذاتها (zur Selbsterkennung)، يقلب التفكير أين يتمكن من ذلك، العقلي أيضاً إلى متضاد.

لقد وصفنا إلى الآن الجانب الترنسندناليّ للنسق على خلوصه، حيث لا يكون للتفكر سلطاناً، بل حيث تُضبط مهمّة الفلسفة وتوصّف عبر العقل. أما الجانب الآخر حيث يرأس التفكير فيمسي تحصيله - من جرّاء ذلك الجانب الترنسندناليّ الصدوق - أعسر من حيث مبتدأه بقدر ما يعسر الإمساك به بعامة، لأنّ الانكفاء على الجانب الترنسندناليّ يظلّ دائماً بالنسبة إلى الذهنيّ - حيث يكون التفكير قد قلب العقليّ - أمراً مفتوحاً. لذلك ينبغي إيضاح أنّ زاويتي النظر كليهما، أعني زاوية النظر التأمليّ وزاوية التفكير إنّما تنتميان بالجوهر إلى ذلك النسق، وأنّ الثانية لا تحتلّ منزلة مضافة، بل كلاهما تحتلان مركز النسق، وتجان بإطلاق من دون أن تتحدّا⁽³⁹⁾.

- أو بعبارة أخرى: أنا = أنا هي مبدأ مطلق للنظر التأمليّ، لكنّ النسق لا يشرح هذه المطابقة؛ فالأنا الموضوعي لا يعدل الأنا الذاتي؛ وكلاهما يظلّ متضاداً بإطلاق؛ والأنا لا يجد نفسه في ظاهرته أو فعل وضعه؛ ولا بدّ له حتّى يجد نفسه كأنّ أن يقوّض ظاهرته؛ فماهية الأنا لا توافق فعل وضعه، ذلك أنّ الأنا لا يتصير لنفسه موضوعياً.

لقد اصطفى فيشته في فقه العلم صورة القضايا الرئيسة لعرض مبدأ نسقه، وهي الصورة التي كان أعلاه⁽⁴⁰⁾ غرض القول في أنّها غير ملائمة (Unbequemlichkeit)؛ فأما القضية الرئيسة الأولى فهي

(39) تلك هي خلاصة تفهيم هيغل لثالّية فيشته: فهذه المثاليّة تتنازعها في تقدير هيغل زاويتا نظر تحتلان من النسق منزلة المركز، زاوية صدوق تكون بفضلها نظراً تأملياً صدوقاً لا زيغ فيه، وزاوية نظر ثانية يتأكد عندها عن النسق تفكراً ذهنيّاً يقبل العقليّ ويحطه إلى طرف ذهنيّ يثبت على تقابل الذاتي والموضوعي من حيث يضيف هذا إلى ذلك إضافة تجريد، لا إضافة توسط حاق لا يأتيها إلاّ العقل التأمليّ.

(40) انظر الفقرة الخاصّة ببيان مبدأ فلسفة ما يكون في شكل قضية أساسية مطلقة، انظر ص 140-147 من هذا الكتاب.

فعل الوضع الذاتيّ المطلق الذي للأنا، الأنا من جهة ما هو فعلٌ وضع لامتناهٍ؛ وأمّا الثانية فهي فعل المقابلة المطلق، أو وضع لأنا لامتناهٍ؛ وأمّا الثالثة فهي التوحيد المطلق بين القضيتين الأوليين من خلال الفصم (Teilen) المطلق إلى أنا ولأنا، وتقسيم (Verteilen) الدائرة اللامتناهية إلى أنا يتجزأ ولأنا يتجزأ. هذه القضايا الرئيسة المطلقة إنما تعرض ثلاثة أفعال مطلقة للأنا. وما يتبع في الحال كثرة الأفعال المطلقة تلك هو أنّ تلك الأفعال والقضايا الرئيسة نسيبةً وحسب، أو أنّها من حيث تدخل في تأسيس جملة الوعي ليست إلا عوامل فكريّة. أنا = أنا لا تدلّ من حيث تنتزّل في تضادّ مع الأفعال الأخرى إلا على الوعي بالذات المحض ما دام يقابل الوعي بالذات الإمبيريّ؛ فإنّما هو من هذا الوجه مشروط بالتجرّد من هذا الإمبيريّ، وبقدر ما تكون القضية الرئيسة الثانية والثالثة مشروطتين، تكون القضية الرئيسة الأولى أيضاً؛ وبحقّ ما تدلّ كثرة الأفعال المطلقة على ذلك في الحال حتّى إذا جهل مضمونها تماماً. ولا شيء يُلزم بفهم أنا = أنا، أعني فعل الوضع الذاتيّ المطلق، كمشروط، بل قد كنّا رأيناه أعلاه بالعكس على دلالته الترنسندناليّة كمطابقة مطلقة⁽⁴¹⁾ (لا كمطابقة ذهن وحسب)؛ لكن على هذه الصورة حيث تُعرض أنا = أنا كواحدة من بين قضايا رئيسة كثيرة، لا تكون لها من دلالة سوى دلالة الوعي بالذات المحض الذي يقابل الوعي بالذات الإمبيريّ، أو دلالة التفكّر الفلسفيّ الذي يقابل الرأى المشترك.

لكنّ تلك العوامل الفكرية التي هي فعل الوضع الخالص وفعل التقابل الخالص، لا يمكن أن توضع إلا مسخرةً للتفكّر الفلسفيّ

(41) انظر ص 153 من هذا الكتاب.

الذي حتّى إذا كان صدر عن المطابقة الأصلية بغية وصف الماهية الصادقة لتلك المطابقة، فإنّما يبدأ من بيان متضادات بإطلاق ويربط بينها ليسوقها إلى التقيضة، فذلك هو الوجه الوحيد الذي للتفكر في عرض المطلق، حتّى يطرح في الآن نفسه المطابقة المطلقة من دائرة المفاهيم، وبينها لا بما هي مطابقة مجردة من الذات والموضوع، بل كمطابقة الذات والموضوع. فلا يمكن أن تدرك هذه المطابقة من حيث أنّ فعل الوضع الخالص وفعل المقابلة الخالص يكونان نشاطين لعين الأنا الواحد؛ إذ مثل هذه المطابقة ما كانت لتكون البتة ترنسندنتالية، بل مطابقة متعالية؛ وما كان ليكون بدّ من أن يلبث تناقض بين المتضادات، فكان يكون التوحيد بين ذينك النشاطين قد رُدّ إلى توحيد ضمن المفهوم العام للنشاط. فالأمر يقتضي توحيداً ترنسندنتالياً يُنسخ فيه تناقض النشاطين نفسهما، فيقام انطلاقاً من العوامل الفكرية تأليف صادق يكون في الوقت نفسه فكرياً وواقعياً⁽⁴²⁾. ذاك هو ما يحصل عن القضية الرئيسة الثالثة : الأنا يقابل [45] ضمن الأنا الأنا الذي يتجزأ بلأنا يتجزأ؛ فالدائرة الموضوعية اللامتناهية، المقابل، ما هي بأنا مطلق ولا بلأنا مطلق، بل تحيط بالأطراف المتقابلة، وتفعمها العوامل المتضادة من حيث تجد نفسها ضمن الإضافة التي مفادها أنه كلما وُضع طرف لم يوضع الآخر، وكلما ارتقى طرف سقط الآخر.

لكن الأنا الموضوعي لا يعدل في ذلك التأليف الأنا الذاتي؛ ف[الأنا] الذاتي هو أنا؛ أما الموضوعي فهو أنا + لا أنا. فلا يعرض فيه التهوّي الأصلي؛ ويظلّ الوعي المحض أنا = أنا والوعي

(42) انظر الباب I، § 3، (ب)، ص 107 - 109؛ و (ج)، ص 109 - 110 من:

Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. 1: *Grundlage der gesamten Wissenschaftslehre* (1794).

الإمبيرئي أنا = أنا + لأننا بكل أشكاله متقابلين. ونقص ذلك التأليف الذي تقوله القضية الرئيسة الثالثة إنما يجب عن كون فعلي القضية الرئيسة الأولى والثانية يظان نشاطين متقابلين بإطلاق؛ أو بمعنى آخر: يظل كل تأليف في الأساس محالاً؛ مذكاً لا يصير التأليف ممكناً إلا من حيث يوضع نشاطاً فعلٍ الوضع الذاتي وفعل التقابل كعوامل فكرية. ولا ريب أن الأمر في حد ذاته يبدو متناقضاً متى تُعالج أنشطة لا ينبغي البتة أن تكون مفاهيم، على أنها مجرد عوامل فكرية؛ فلا فرق يحصل في ذاته ولا أيضاً بالنسبة إلى نسق مبدأه المطابقة، في التعبير عن الأنا واللأننا، الذاتيّ والموضوعيّ، اللذين ينبغي توحيدهما، كنشاطين - هما فعل الوضع وفعل التقابل، أو كنتاجين - هما الأنا واللأننا الموضوعيان. إن طابعهما الذي يتمثل في كونهما متضادين بإطلاق يجعل منهما مجرد طرفٍ فكريٍّ على الإطلاق، وفيشته إنما يقرّ بهذا الطبع المثالي الخالص⁽⁴³⁾ الذي للطرفين؛ فالمتقابلان يكونان عنده قبل التأليف مغايرين تماماً لما يكونان عليه بعده؛ فهما قبل التأليف مجرد متقابلين، لا أكثر؛ أحدهما يكون ما لا يكون الآخر، والآخر ما لا يكون الأول؛ مجرد فكرة تعرى من كل واقع، ومع ذلك لا تزال فكرةً للواقع البسيط؛

(43) المصدر نفسه، الباب II (في عماد المعرفة النظرية)، ص 224 - 225: «المتقابلان في الحالتين ذاتي وموضوعي؛ لكنهما يكونان كذلك في النفوس البشرية قبل التأليف على نحو مغاير تماماً لما يكونان بعد التأليف. فهما قبل التأليف مجرد متقابلين لا غير؛ أحدهما يكون ما لا يكون الآخر، والآخر يكون ما لا يكون الأول؛ فهما يظهران مجرد علاقة لا أكثر. إنهما شيء ما سلبي، وليس البتة إيجابيّ. (...) إنهما مجرد أفكار لا واقع لها، بل فكرة علاقة وحسب وكما هيل أحدهما، يُنفى الآخر، لكن لما كان بوسع أحدهما أن هيل ضمن محمولات ضد الآخر، وبذلك هيل مفهوم الآخر مع مفهومه وينفيه، لم يكن بإمكان ذلك الطرف نفسه أن هيل. وبذلك فلا شيء يمثل، ولا شيء البتة يمكنه أن يمثل؛ ووعينا لا يصير مفعماً، فلا شيء يمثل فيه (...). أما بعد التأليف فالمتقابلان يكونان شيئاً ما يُدرك ويُحفظ في الوعي، فيُفهم في ذات الآن الوعي (فإنما يكونان لأجل التفكير...)».

وكما يهمل طرفٌ منهما، ينتفي الآخرُ، لكنَّ لَمَّا لم يكن بوسع ذلك الطرف أن يهملَ إلاَّ ضمنَ محمولٍ ضدَّ للآخر، وبذلك يهملُ مفهومه في الآن نفسه مع مفهوم الآخر الذي ينفيه، لم يمكن ذلك الطرف [46] نفسه أن يهملَ. بذلك لا شيء يُمثلُ؛ فلم يكن ثمة إلاَّ وهمٌ مخيلةٌ حسنٌ (wohltätige) كان تسلَّل خفيةً، فوضع حاملاً من تحت هذيك المتقابلين البسيطين، وجعل من التفكير فيهما أمراً ممكناً. وما يحصل عن مثالية العاملين المتقابلين هو أنَّهما لا شيء إلاَّ ضمنَ نشاط التآليفِ، وأنَّ كونهما متقابلين كما النشاط نفسه لا يوضعان إلاَّ من خلاله، وأنَّ تقابل العاملين يُستخدَم ويسخَّرُ لبناء الفلسفيِّ حتى تُذهَن قدرةُ الرِّبط المؤلَّف؛ فملكة المخيلة المُنتجة كانت تكون المطابقة المطلقة نفسها، متصورةً بما هي نشاطٌ لا يضع المتقابلين كمحددين إلاَّ من حيث يضع في الوقت نفسه النتاجَ والحدَّ؛ أما كون المخيلة المُنتجة تظَهَّر كقدرة تآليفٍ مشروطةٍ بالمتقابلين، فذلك ما كان ليصلح إلاَّ عند زاوية نظر التفكير الذي يبدأ من المتقابلين ويفهم الحدسَ على أنَّه توحيدٌ لعين المتقابلين وحسب؛ لكن كان يكون في نفس الآن من اللازم حتى يصف التفكير الفلسفي تلك الرؤية بأنها ذاتيةٌ وتنتمي إلى التفكير، أن يستصلح زاوية النظر الترنسندنالية، فلا يعترف في هذيك النشاطين المطلقين المتقابلين شيئاً سوى عاملين مثاليين ومطابقتين نسبيتين بالنظر إلى المطابقة المطلقة أين يكون الوعي الإمبريُّ قد نُسخ بقدر ما يكون عكسه، أعني الوعي المحض الذي يكون له بما هو تجريد من ذلك الإمبريُّ ضدَّ فيه، قد نُسخ أيضاً. على هذا المعنى وحده يكون الأنا المركز الترنسندناليُّ لكلا النشاطين المتقابلين، وسيانياً حيال كليهما؛ فلا دلالة لتقابلهما المطلق إلاَّ بالإضافة إلى مثاليتهما.

بيد أن نقص الرِّبط المؤلَّف الذي عبارته في القضية الرئيسة

الثالثة حيث يكون الأنا الموضوعي أنا + لاأنا، إنَّما ينبه في حد ذاته على الاشتباه في أنَّ النشاطين المتقابلين ما كان ينبغي أن يجريا مجرى مجرد مطابقتين نسبيتين وعاملين مثاليين، فكان يكون بوسع المرء أن يقف بهما على ذلك إذا نظر في علاقتهما بالربط، وتجرداً [47] من صفة (Titel) المطلق الذي يقود كلا النشاطين كما القضية الثالثة.

لكن لا ينبغي في تلك العلاقة أن يهمل فعل الوضع الذاتي وفعل التقابل مترابطين ولا بإزاء النشاطين المؤلَّفين. فأنا = أنا نشاط مطلق لا ينبغي اعتباره من أي زاوية كانت كمطابقة نسبية وعامل مثالي؛ إذ ثمة بالنسبة إلى هذا الأنا = أنا لاأنا هو مقابل بإطلاق؛ لكن الجمع بينهما واجب، وهو الشاغل الوحيد للنظر التأملي. لكن أي جمع يكون ممكناً عند افتراض متقابلين بإطلاق؟ فظاهر أن ما من جمع يكون على الحصر ممكناً؛ أو: لما كان الابتداء يقع على الأقل في شطر منه، من إطلاعية تقابلهما، وكان لا بد أن تهمل القضية الرئيسة الثالثة مع أنها تقوم على التقابل، لم تكن المطابقة إلا جزئية؛ فلا ريب أن المطابقة المطلقة مبدأ النظر التأملي، لكن هذا المبدأ يظل، كما عبارته أنا = أنا، فقط القاعدة التي يُصادرُ على تطبيقها إلى ما لا نهاية فيه، لكنه لا يتأسس ضمن النسق.

لا بد أن تتعلّق أهم نقطة بالبرهنة على أن فعل الوضع الذاتي وفعل التقابل نشاطان متقابلان بإطلاق في النسق. وكلام فيشته ينم عن ذلك في الحال⁽⁴⁴⁾؛ لكن ذلك التقابل المطلق ينبغي أن يمثل مباشرة الشريطة التي تصبح المخيلة المنتجة ضمنها وحدها ممكنة. لكن المخيلة المنتجة ليست أنا إلا كقدرة نظرية لا يسعها الارتفاع عن التقابل؛ أما بالنسبة إلى القدرة العملية فالتقابل يزول، والقدرة

(44) المصدر نفسه، ص 215 وما بعدها.

العملية هي وحدها التي تنسخه؛ لذلك ينبغي التذليل على أنّ التقابل يظلّ مطلقاً بالنسبة إلى هذه القدرة العملية أيضاً، وأنّ الأنا لا يستوضع نفسه كأنّ حتى ضمن القدرة العملية، بل يكون الأنا الموضوعي في الوقت نفسه أنا + لاأنا، فلا تخلص القدرة العملية إلى أنا = أنا. إطلاقية التقابل إنّما تحصل بالعكس عن نقص التأليف الأعلى الذي للنسق حيث تظلّ تلك الاطلاقية ماثلة.

تحتفظ المثالية الدغمائية بوحدة المبدأ من حيث تلغي بالجملة الموضوع، وتضع واحداً من المتقابلين، الذات في تعيّنيتها، كأنه [48] المطلق؛ مثلما تلغي الدغمائية، أعني المادية على خلوصها، الذات. فإذا كانت الحاجة إلى مثل تلك المطابقة هي فقط التي تقوم من التفلسف مقام الأس، وهي المطابقة التي توضع من حيث يلغى أحد المتقابلين فيتجرّد منه بإطلاق، فإنه سيان عندئذ أن يلغى هذا أو ذاك من الطرفين، الذاتي أو الموضوعي. فتقابلهما إنّما يقع في الوعي، وينبني على ذلك واقع أحدهما كما واقع الآخر؛ ولا يكون عسر التذليل على الوعي المحض ضمن الوعي الإمبري لا أقل ولا أكثر من عسر التذليل على الشيء في ذاته عند الدوغمائي؛ فلا الذاتي وحده ولا الموضوعي وحده يُفعم الوعي؛ فالذاتي الخالص كما الموضوعي الخالص محض تجريد؛ فأما المثالية الدغمائية فتضع الذاتي كأنه العماد الحاق للذاتي، وأما الواقعية الدغمائية فتضع الموضوعي كأنه عماد حاق للذاتي. أما الواقعية المتسقة فتلغي بعامة الوعي من جهة ما هو نشاط ذاتي غرضه فعل الوضع الذاتي؛ لكن حين تعبر أيضاً عن موضوعها الذي تضعه كعماد حاق للوعي، على نحو لاأنا = لاأنا، وتبين أنّ موضوعها واقع يحصل ضمن الوعي، وأنّ هوية الوعي تجري عندها إذا مجرى مطلق يعارض تسلسله الموضوعي في شكل متناه يتبع متناهماً، فالأكد أنه لا بد لها أن

تُهمل صورة مبدئها في الموضوعية الخالصة؛ وكما تقبل تلك الواقعية بفعل تفكير ما، ينبغي عرض أنا = أنا انطلاقاً من تحليل فعل التفكير؛ فتلك هي عبارة فعل التفكير على شاكلة قضية؛ وفعل التفكير إنما هو وصل ذاتي فعال بين أطراف متقابلة؛ والوصل إنما هو وضع المتقابلات بما هي متساوية. إلا أنه مثلما تقول المثالية بوحدة الوعي، يمكن أن تقول الواقعية بازواجه. فوحدة الوعي تفترض ازدواجاً، والوصل يفترض كوناً ما متقابلاً؛ [قضية] أنا = أنا تقابلها قضية أخرى تعدلها إطلاقية: الذات لا تعدل الموضوع؛ والقضيتان كلتاهما من نفس الدرجة. كذلك الأمر في نسق فيشته، بقدر ما قد تُصل بعض الأشكال التي عرض فيها فيشته نسقه فتوهم بوجود تناوله كأنه نسق مثالية دوغمائية يلغي المبدأ المقابل له، كمثُل جهل زائنهوُلد بالدلالة الترنسندنالِيَّة لمبدأ فيشته الذي يقتضي في أنا = أنا وضع الفرق بين الذات والموضوع، فرأى في نسق فيشته نسق ذاتية مطلقة، أي مثالية دوغمائية، بقدر ما تتميز مثالية فيشته من ذلك مباشرة من حيث إن المطابقة التي تقيّمها لا تلغي الموضوعي، بل تضع الذاتي والموضوعي على عين الدرجة من الواقعية واليقين، فالوعي المحض والوعي الإمبيرئي وعي واحد. والمطابقة بين الذات والموضوع هي العلة في أنني أضع بإيقان الأشياء خارجي بقدر إيقاني من أنني أضع ذاتي؛ وبقدر ما أوقن من أنني كائن، أوقن من أن الأشياء كائنه. لكن إذا وضع الأنا ذاته أو الأشياء وحسب، أي واحداً من الطرفين وحسب، أو وضعهما معاً، لكن منفصلين، لم يتصير الأنا نفسه ضمن النسق ذاتاً = موضوعاً؛ فالذاتي يكون حقاً ذاتاً = موضوعاً، لكن الموضوعي لا يكون ذلك، وعليه لم تعدل الذات الموضوع.

لا يسع الأنا من جهة ما هو قدرة نظرية أن يضع نفسه على نحو موضوعي تام فيخرج على التقابل. فالأنا يضع نفسه متعيناً عبر

اللائنا، وهذا هو جزء القضية الرئيسة الثالثة الذي يبني به الأنا كل[أنا] فاهم (als intelligentes). إذا تبيّن عندئذ في الوقت نفسه أنّ العالم الموضوعي عَرَضٌ للفاهمة، وأنّ اللائنا الذي تضع به الفاهمة نفسها من وجهٍ متعين، لامتعيّن، وأنّ كلّ تعيين له يظلّ نتاج الفاهمة، فإنّه يبقى مع ذلك جانباً ما للقدرة النظرية تظلّ موقوفةً عليه؛ أعني أنّ العالم الموضوعي في تعيّناته اللامتناهية عبر الفاهمة يظلّ دائماً بالنسبة إليها شيئاً ما (ein Etwas) يكون في الآن نفسه غير متعين؛ فلا ريب أنّ اللائنا يعدّم الطبع الإيجابي، لكنّه يمتلك الطبع السلبي، أعني كونه آخر، أي كونه بعامةً مقابلاً؛ أو كما يعبر فيشته عن ذلك، الفاهمة مشروطةٌ بانّصدام، لكنّه يكون في ذاته غير متعين على الإطلاق. ولما كان اللائنا يعبر عن السلبي وحسب، أي عن لامتعيّن، فذلك الطبع لا يحصل له إلا عبر فعل وضع يرجع للائنا؛ الأنا يضع نفسه كغير موضوع؛ وفعل التقابل بعامةً، فعل وضع لامتعيّن عبر الأنا من وجهٍ مطلقٍ هو ذاته فعل وضع للائنا. فالذي يتمّ [50] إقراره في هذا التوجّه هو محايدة الأنا كفاهمة بالنظر أيضاً إلى كونها موقوفةً على مغاير، = س؛ لكنّ التناقض يكون قد اتخذ شكلاً آخر صار به هو نفسه محايداً؛ أعني على الحصر أنّ فعل التقابل وفعل الوضع الذاتي للائنا يتناقضان؛ ولا يسع القدرة النظرية أن تخرج على ذلك التقابل؛ فلذلك يظلّ التقابل عندها مطلقاً. أمّا المخيلة المُنتجة فتظلّ تراوح بين متقابلاتٍ بإطلاق لا تؤلف بينها إلا عند الحدود، لكن لا تستطيع الجمع بين مُنتهياتها المتضادة.

لا يتصير الأنا موضوعياً عبر القدرة النظرية، وعض أن يتدرج في ذلك إلى أنا = أنا، ينجم له الموضوع كأننا + لاأنا؛ أو: يتضح الوعي المحض على أنّه لا يعدل الوعي الإمبري.

عن ذلك يحصل الطابع الذي للاستنباط الترنسندنالي للعالم الموضوعي. فينبغي لقضية أنا = أنا بما هي مبدأ النظر التأملي أو

التفكير الفلسفي الذاتي الذي يقابل الوعي الإمبري، أن تبين من وجه موضوعي كمبدأ الفلسفة من حيث ينسخ التقابل مع الوعي الإمبري. ولا بد أن يحدث ذلك حين يُنتج الوعي المحض من نفسه تنوع نشاطات يعدل تنوع الوعي الإمبري؛ بذلك كانت تكون أنا = أنا قد تبينت كالأسّ الحقيقي المحايث لجملة الموضوعية المتبددة في الخارج (der Außereinander der Objektivität). لكنّ ثمة في الوعي الإمبري مقابل ما، س (ein X)، ليس بوسع الوعي المحض - ما دام فعل وضع ذاتي - أن يُنتج من نفسه ولا أن يتعداه، بل لا بد له أن يفترضه. ويجب عن ذلك السؤال هلّا يكن بالإمكان تجريد المطابقة المطلقة من حيث تظهر أيضاً كقدرة نظرية تجريداً تاماً من الذاتية ومقابلة الوعي الإمبري، فتصير هي نفسها ضمن هذه الدائرة على نحو موضوعي، أ = أ. لكنّ تلك القدرة النظرية من جهة ما هي أنا يضع نفسه كأنا معيّن عبر اللأنا، ليست بعامة دائرة خالصة ومحايدة، فحتّى ضمن عين هذه الدائرة يظلّ كلّ نتاج للأنا في الوقت نفسه غير متعيّن عبر الأنا؛ لهذه العلة يظهر الوعي المحض من حيث ينتج من نفسه تنوع الوعي الإمبري، على طبع ناقص؛ ومن ثمة هذا النقص الأصلي لعين الوعي هو الذي يُقيم إمكان استنباط العالم الموضوعي بعامة، فيظهر الذاتي الذي لعين الوعي على غاية الوضوح. فالأنا يضع عالماً موضوعياً لأنّه إنّما يعترف نفسه ناقصاً من حيث يضع نفسه بنفسه؛ بذلك نفوت إطلاقية الوعي المحض. إنّ العالم الموضوعي هو الذي يفيد الوعي بالذات العلاقة من حيث يصير شريطة عين الوعي؛ فالوعي المحض والوعي الإمبري يشترط كلّ منهما الآخر، وكلّ منهما واجب وجوب الآخر، فبتمّ المرور - وفق عبارة فيشته - إلى الوعي الإمبري لأنّ الوعي المحض ليس وعياً تاماً. أما تقابلهما المطلق فيظلّ قائماً في تلك العلاقة المتبادلة؛ والمطابقة التي يمكن أن تقع إنّما هي مطابقة ناقصة وسطحية جداً؛

وتجب مطابقتها مغايرةً تشتمل على الوعي المحض والوعي الإمبيرئي، لكنّ تنسخهما كيفما يكونان.

فأما الصورة التي يستفيدُها الموضوعيُّ (أو الطبيعة) عبر هذا النحو من الاستنباط فسنخوض فيها في ما سيلي⁽⁴⁵⁾. وأما ذاتية الوعي المحض التي تحصل عن صورة الاستنباط التي فسّرنا فإنّما تعطينا إيضاحاً في شأن صورةٍ أخرى لعين الاستنباط حيث يكون إنتاج الموضوعيِّ فعلاً خالصاً للنشاط الحرّ. فإذا كان الوعي بالذات مشروطاً بالوعي الإمبيرئي، لا يمكن أن يكون الوعي الإمبيرئي نتاجَ حرّيةٍ مطلقة، ولن يكون النشاط الحرّ للأناس سوى عاملٍ وَّحدٍ في تشييد حدس العالم الموضوعيِّ. فكونُ العالم نتاجَ الحرّية التي للفاهمة، ذلك هو على التقييد مبدأ المثالية الذي يُفصّح به، وإذا لم تُشيدْ مثاليةً فيشته من هذا المبدأ نسقاً، فعلةً ذلك تكمن في الطبيعة التي تهلّ ضمنها الحرّية داخل ذلك النسق.

[52] إنّما التفكير الفلسفي فعلٌ حرّيةٍ مطلقة، فهو يترقّى باعتماد مطلق (mit absoluter Willkür) من دائرة الكون المعطى وينتج بوعي ما تتجّه الفاهمة ضمن الوعي الإمبيرئي من دون وعي ويظهر لذلك كأنه معطى؛ ففي المعنى الذي ينجم على نحوه عند التفكير الفلسفي تنوع التصوّرات الواجبة كنسق ينتج عبر الحرّية، لا يُقرّرُ الإنتاج العري من الوعي لعالم موضوعي كفعل حرّية، إذ عندئذ يكون الوعي الإمبيرئي والوعي الفلسفي متقابلين، بينما يجب أن يكون كلاهما تهويّ فعلٍ الوضع الذاتي؛ الوضع الذاتي، [أي] تهويّ الذاتي والموضوعي، إنّما هو نشاط حرّ. لقد وقع بالضرورة تقابلٌ مطلقٌ في العرض الفائق⁽⁴⁶⁾

(45) انظر ص 177 - 184 من هذا الكتاب.

(46) انظر ص 168 - 169 من هذا الكتاب.

لإنتاج العالم الموضوعي انطلاقاً من الوعي المحض أو فعل الوضع الذاتي؛ وهذا يتبدى من حيث ينبغي استنباط العالم الموضوعي بما هو فعل حرّية، [أي] بما هو⁽⁴⁷⁾ تقييد ذاتي للأنا عبر ذاته؛ أما المخيلة المنتجة فتُشيد انطلاقاً من عاملِي النشاط اللامتعيّن الذي يتمادى إلى غير نهاية والنشاط المقيّد الذي ينتهي إلى غاية. فإذا وُضع النشاط المتفكّر في نفس الآن كلامتناه، ولا بدّ أن يوضع كذلك لأنّه في هذا الموضع عامل فكريّ، ومقابل بإطلاق، كان من الممكن أن يضع نفسه كفعل حرّية، ويقيّد الأنا نفسه بحرّية؛ وما كان للحرّية والتقييد من هذا الوجه أن يتواجهها، بل يتضعان (sich setzen) على نحو لامتناهٍ وممتاهٍ؛ وهو عين ما كان حصل أعلاه كتقابل بين القضية الرئيسة الأولى وبين الثانية⁽⁴⁸⁾. إذّاك يكون التقييد محايثاً بإطلاق، لأنّ الأنا هو الذي يقيّد نفسه بنفسه؛ ولا توضع الموضوعات إلّا بغية توضيح ذلك التقييد، ففعل التقييد الذاتي للفاهمة هو الواقعيّ الأوحده؛ كذلك يُنسَخ التقابل المطلق الذي يضعه الوعي الإمبيرِيّ بين الذات والموضوع، لكنّ ذلك التقابل يُحمل في الفاهمة نفسها على شكل مغاير؛ فتجد الفاهمة نفسها دفعهً ضمن قيد لا يفهم، فالقانون الذي يظلّ بالنسبة إليها لا يقبل الفهم على الإطلاق هو أنّ تقيّد نفسها بنفسها؛ لكن كونهً تقابل الوعي المشترك لا يفهم إنّما هو مباشرةً عين ما يحمل على النظر التأملِيّ؛ أما انعدام قابلية الفهم (Unbegreiflichkeit) فيظلّ قائماً ضمن النسق من خلال القيد الموضوع في الفاهمة نفسها التي لا تشغلها الحاجة إلى الفلسفة إلّا من حيث ينبغي فصدّ دائرة ذلك القيد. إذا وُضعت الحرّية على تقابل مع النشاط المقيّد مثلما يوضع فعل الوضع الذاتي

(47) يقصد الاستنباط.

(48) انظر ص 150 - 163 من هذا الكتاب .

ضد فعل التقابل، تكون الحرية عندئذ مشروطةً، وذلك ما لا ينبغي أن تكون؛ وكذلك إذا وُضع النشاط المقيّد كنشاط للحرية، كما وضع أعلاه⁽⁴⁹⁾ فعل الوضع الذاتي وفعل التقابل كلاهما ضمن الأنا، تكون الحرية تهويًا مطلقاً، لكنها تناقض ظهورها الذي يظلّ دوماً من قبيل اللامتهوي والمتناهي وغير الحرّ؛ فالحرية لا تفلح ضمن النسق في أن تنتج ذاتياً؛ والنتج لا يطابق الذي يُنتج (dem Produzierenden)؛ فالنسق الذي يبتدئ بفعل الوضع الذاتي إنما يسوق الفاهمة إلى شريطتها الشارطة (zu ihrer bedingten Bedingung) عبر متناهيات لا نهاية فيها، من دون أن يفلح في استعادة تلك الفاهمة لا ضمن تلك المتناهيات ولا انطلاقاً منها.

لما كان النظر التأملي في فعل الإنتاج العري من الوعي يعجز عن إيضاح مبدئه أنا = أنا على غايته، بل كان موضوع القدرة النظرية ينطوي في حد ذاته على طرف لا يعينه الأنا، وجبت الإحالة إلى القدرة العملية. فالأنا لا يسعه أن يضع نفسه عبر فعل الإنتاج العري من الوعي كأنا = أنا، أو يحدس ذاته كذات = موضوع؛ وعليه لا يزال المطلوب التالي قائماً: أن ينتج أنا بما هو مطابقة، كذات = موضوع، أي ينتج من وجه عملي؛ ومعناه أن ينقلب الأنا من نفسه إلى الموضوع. هذا المطلوب الأول إنما يظلّ في نسق فيشته مجرد مطلوب؛ فليس هو فقط مما لا يوفى به ضمن تأليف صدوق، بل يترسخ كمطلوب، وبذلك يقابل الفكري الواقعي بإطلاق، ويصير الحدس الذاتي للأنا كذات = موضوع من قبيل المحال.

أنا = أنا يُصادر عليها من وجه عملي، وذلك يُعرض على نحو أن أنا يتصير إلى الموضوع من حيث يدخل في علاقة سببية مع

(49) انظر ص 159، وبخاصة ص 168 من هذا الكتاب.

اللاأنا حيث كان يكون اللاأنا قد اندثر، وكان يكون الموضوع طرفاً
[54] يعينه الأنا بإطلاق، إذاً كان يكون = أنا. فها هنا العلاقة السببية هي
التي ترأس، وبذلك يُرسخ العقلُ أو الذاتُ = الموضوع كواحد من
المتقابلين، فيمسي التآليف الحقُّ محالاً.

هذا المحال الذي مفاده أن يعيد الأنا أثنائه انطلاقاً من التقابل
بين الذاتية وبين س (des X) الذي ينجم له من فعل الإنتاج العري
من الوعي، فيصيرَ وظهوره واحداً، إنّما عبارته على نحو أن التآليف
الأعلى الذي يُبينه النسقُ يظلّ من قبيل الينبغي؛ أنا تعدل أنا إنّما
تتحول إلى: ينبغي أن تعدل أنا أنا؛ فلا تؤول نتيجة النسق إلى
مبتدئه.

ينبغي أن ينفي أنا العالم الموضوعي، وينبغي أن يمتلك أنا عليّة
مطلقة يتصل على نحوها باللاأنا⁽⁵⁰⁾؛ وذلك إنّما يوجد متناقضاً، لأنّ
اللاأنا بذلك ما كان ليكون نسخ، فيكون فعل التقابل أو فعل وضع
لأنا [فعلًا] مطلقاً؛ وعليه، لا يمكن أن توضع صلة النشاط الخالص
بموضوع ما إلا بما هي نزوع⁽⁵¹⁾. فالأنا الموضوعي الذي يعدل الأنا
الذاتي بما أنه يعرض أنا = أنا، إنّما يجابهه في الوقت نفسه فعلُ
تقابل، إذاً في الآن نفسه لاأنا؛ فذلك الذي هو الفكري وهذا الذي
هو الواقعي ينبغي أن يكونا متساويين. وهذه المصادرة العملية على
الينبغي المطلق لا تتم عن شيء سوى توحيد مُفكّرٍ للتقابل الذي لا
يتوحد في حدس، بل مجرد نقيضة (Antithese) للنقيضة الرئيسة
الأولى والثانية.

(50) انظر الباب الثالث: عماد فقه العلم العملي، 5، II، ص 254 وما بعدها
من: Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. I: *Grundlage der gesamten Wissenschaftslehre* (1794).

(51) المصدر نفسه، ص 261.

إذًاك ترجع أنا = أنا بعد أن يكون النظر التأملي قد أهملها، إلى التفكير فتقع تحت طائلته؛ لم يعد الوعي المحض يهمل كتهوٍ مطلق، بل يقابل على عظمته الوعي الإمبيرى. ويتضح من ذلك أي طبيعة تمتلكها الحرّية ضمن هذا النسق؛ أعني على الحصر أنّها ليست نسخاً للطرفين المتقابلين، بل كونها تقابلاً حيال عين الطرفين، فترسخ في ذلك التقابل كحرّية سلبية؛ فأما العقل فيتأسس عبر التفكير كوحدة يواجهها تنوع بإطلاق؛ وأما الينبغي فيتم عن دوام ذلك التقابل، أي انعدام (Nicht-Sein) التهوي المطلق. وفعل الوضع الخالص، أو النشاط الحرّ، إنّما يوضع كتجريد على الشاكلة المطلقة التي لذاتيّ ما. لقد كان الحدس الترنسندناليّ الذي ابتدأ منه النسق [55] كوّن طرفاً ذاتياً في شكل التفكير الفلسفيّ الذي يترقى عبر التجريد المحض إلى فعل التفكير المحض في الذات؛ وكان قد وجب التجرد من ذلك الطبع الذاتيّ حتّى يتمّ تحصيل الحدس الترنسندناليّ من حيث يعرى على الحقيقة من الصورة (in ihrer wahren Formlosigkeit)؛ وكان يجب على النظر التأمليّ أن يدفع تلك الصورة ويبعدها عن مبدئه الذاتيّ حتّى يرقى إلى التهويّ الصادق بين الذات والموضوع؛ لكنّ على هذا النحو ظلّ الحدس الترنسندناليّ من حيث ينتمي إلى التفكير الفلسفيّ والحدس الترنسندناليّ من حيث يكون لا ذاتياً ولا موضوعياً، عين الشيء الواحد؛ فلم تعد الذات - الموضوع تصدر عن الفرق والتفكير؛ وإنّما تلبث ذات - موضوع ذاتية يظلّ الظهور غريباً عنها بإطلاق، فلا تبلغ إمكان حدس ذاتها ضمن ظهورها.

على قدر ما تعجز القوّة النظرية التي للأنا عن بلوغ الحدس الذاتيّ المطلق، تعجز القوّة العملية عن تحصيل ذلك؛ فهذه مثل تلك مشروطتان بصدمة تآبى بما هي واقعة أنّ تستنبط من الأنا، بل

استنباطها تكون له دلالة أنه يشار إليها من جهة ما هي شريطة القوة النظرية والعملية. فالنقيضة تظل نقيضة ويُعبّر عنها ضمن النزوع الذي هو الينبغي من جهة ما هو نشاط. وليست تلك النقيضة الصورة التي يظهر ضمنها المطلق الذي للتفكير، كما هو الشأن بالنسبة إلى التفكير حيث تكون من المحال الإحاطة بالمطلق إلا عبر النقيضة؛ بل ذلك التعارض الذي للنقيضة هو المرسخ والمطلق، وينبغي أن يكون ذلك التعارض من جهة ما هو نشاط - أعني بوصفه نزوعاً، الرّبط التأليفيّ الأعلى، وتظلّ فكرة اللاتناهي فكرةً على المعنى الكنتي حيث تقابل الحدس بإطلاق. هذا التقابل المطلق بين الفكرة والحدس والتأليف بينهما الذي لا يعدو كونه مطلوباً ينتقض من نفسه، أعني كونه مطلوب توحيد ينبغي ألا يحصل البتّة، إنّما يفسح عن نفسه في التقدّم (Progrß) الذي لا نهاية فيه. إذًا يُلقى بالتقابل المطلق إلى [56] شاكلة زاوية نظر دنيا طالما كانت تجري مجرى النسخ الصادق للتقابل والحلّ الأعلى للنقيضة عبر العقل. إنّ الكيان الممدود (das verlängerte Dasein) في الأزل يشتمل في حدّ ذاته على كليهما، لاتناهي الفكرة والحدس، لكن كلاهما يكونان على صور تجعل من التأليف بينهما محالاً. فلاتناهي الفكرة إنّما يصدّ كلّ تنوع؛ أمّا الزمان فينتطوي على العكس في حدّ ذاته على التقابل، أي على تخارج ما (ein Außereinander)؛ فالكيان في الزمان إنّما هو متضادّ ما، ومتنوع ما؛ فيظلّ اللاتناهي خارج الزمان. وأمّا المكان فهو أيضاً كونٌ يوضع خارج نفسه (ein Außersichgesetzsein)، لكن إذا اعتُبر من حيث طبعه في التقابل جاز أن يُسمّى تأليفاً غيباً إلى ما لا نهاية فيه مثله مثل الزمان؛ وما يفضّل به الزمان من حيث ينبغي أن يحصل فيه التقدّم، لا يكمن إلا في كون النزوع يقابل بإطلاق عالماً حسياً برّائياً، فيوضع كجواني ومن ثمة يُؤفّم الأنا كذات مطلقة، كوحدة نكتية، أو إن شئت على نحو جمهوري، كنفس. فإذا كان ينبغي أن

يكون الزمان جملةً، كزمان لامتناه، يكون الزمان نفسه قد نُسخ، ولا يكون من اللازم التحصُّن بتسميته وبتقدُّم للكيان الممدود؛ فالنسخ الصادق للزمان إنّما هو الحاضر العرّي من الزمان، أي الأزل؛ في الأزل يفوُّت النزوعُ ودوامُ التقابل المطلق؛ وذلك الكيان الممدود لا يجمّل (beschönigt) التقابل إلاّ ضمن تأليف الزمان، فلا يُستكملُ عوزُ (Dürftigkeit) هذا التأليف عبر ذلك الوصل المجلّم في تقابله المطلق مع اللاتناهي، بل يصير أجلى وأقطع.

تنطوي جميع التطوّرات الفائتة المتضمّنة في النزوع والأربطة المؤلّفة بين التقابلات الحاصلة عن التطور، على مبدأ اللاتطابق. وكلّ التفسير الباقي للنسق إنّما ينتمي إلى تفكّر متّسق لا نصيب فيه يرجع إلى النظر التأمليّ. فالتّهويّ المطلق لا يمثّل إلاّ على شاكلة متضادّ، ولا سيّما كفكرة؛ وكلّ توحيد للتّهويّ إنّما يكمن عمادُه في العلاقة السببيّة غير التامة. فالأنا الذي يضع ذاته في التقابل أو الأنا الذي يقيد نفسه بنفسه، والأنا الذي يمضي في ما لا نهاية فيه إنّما يهلّان، ذلك تحت اسم الذاتيّ وهذا تحت اسم الموضوعيّ، ضمن تلك الرابطة [57] على نحو أنّ فعل التعيّن الذاتيّ للأنا الذاتيّ يكون تعيّنًا وفق فكرة الأنا الموضوعيّ، أي وفق النشاط الذاتيّ المطلق واللاتناهي، أمّا الأنا الموضوعيّ، النشاط الذاتيّ المطلق، فيُعَيّن عبر الأنا الذاتيّ وفق تلك الفكرة. إنّ تعيّنهما تعيين متبادل؛ فالأنا الذاتيّ، الفكريّ إنّما يستفيد من الأنا الموضوعيّ ما عبارته أنّه مادّة فكرته، أعني النشاط الذاتيّ المطلق واللاتعيّنيّة؛ أمّا الأنا الواقعيّ الذي يمضي في ما لا نهاية فيه فإنّما يحده الأنا الذاتيّ؛ لكنّ لما كان الأنا الذاتيّ يعيّن وفق فكرة اللاتناهي، فهو ينسخ من جديد التقييد، ويجعل بلا ريب من الأنا الموضوعيّ متناهيًا في لاتناهيته، لكن يجعله في الوقت نفسه لامتناهيًا في تناهيه. أمّا التقابل بين التناهي واللاتناهي، وبين التعيّنيّة

الفكرية والتعينية الواقعية، فيظل قائماً ضمن ذلك التعيين المتبادل؛ الفكر (Idealität) والواقع (Realität) يظلان غير متّحدّين؛ أو الأنا بما هو في نفس الآن نشاط فكريّ وواقعيّ يختلف باختلاف الواجهة وحسب، قد وُحِدَ وجهاته المتباينة - كما سيُتضح في ما سيتلو⁽⁵²⁾ - ضمن أربطة تأليفية فردية وناقصة، أعني ضمن الميل الغريزيّ والشعور، لكنّه لا يبلغ فيها بياناً تاماً لذاته؛ إنّه ينتج ضمن التقدّم اللامتناهي للكيان الممدود وعلى نحو لا يستقرّ إلى نهاية أجزاء من نفسه، لكنّه لا ينتج فيها بنفسه ضمن الأزل الذي لحدسه الذاتيّ لنفسه من جهة ما هي ذات - موضوع.

إنّ الثبات على ذاتية الحدس الترنسندناليّ الذي يظلّ الأنا عبره ذاتاً - موضوعاً ذاتيةً، يظّهّر على أشده في علاقة الأنا بالطبيعة، فيتجلّى في شطر ضمن استنباط الطبيعة، وفي شطر آخر ضمن العلوم التي تأسس انطلاقاً من ذلك الاستنباط.

لما كان الأنا ذاتاً - موضوعاً ذاتيةً، يظلّ جانبٌ منه يقابل على نحوه بإطلاق موضوعاً ما، فيكون الأنا وفق ذلك الجانب مشروطاً بعين ذلك الموضوع؛ أمّا فعل الوضع الدغمائيّ لموضوع مطلق فينقلب في هذه المثالية - كما كتنا رأينا⁽⁵³⁾ - إلى فعل تقييد ذاتيّ يقابل بإطلاق النشاط الحرّ؛ هذا الكون الموضوع للطبيعة عبر الأنا إنّما هو استنباطها، وتلك هي زاوية النظر الترنسندنالية؛ وسنرى إلى أين تمتدّ وما هي دلائلها.

ثمة مصادرة على تعينية أصلية بما هي شريطة الفاهمة، وهو ما كان تجلّي أعلاه⁽⁵⁴⁾ على معنى وجوب أن يتمادى الوعي المحض -

(52) انظر الصفحة التالية من هذا الكتاب.

(53) انظر ص 172 من هذا الكتاب.

(54) انظر ص 172 من هذا الكتاب.

ما دام وعياً غير تامّ - إلى الوعي الإمبيرّي. فينبغي أن يتقيّد الأنا من نفسه بإطلاق، أي أن يتضادّ بإطلاق؛ فإنّما هو ذات، والقيّد إنّما يكمن في الأنا ويتخلّل الأنا. هذا التقيّد الذاتي هو تقيّد للنشاط الذاتي والفاهمة بقدر ما هو تقيّد للنشاط الموضوعي؛ فأما النشاط الموضوعي المقيّد فهو الغريزة، وأما النشاط الذاتي المقيّد فهو المفهوم الغائي. أما الربط المؤلّف لهذه التعينيّة المزدوجة فهو الشعور؛ ففيه تتحد المعرفة بالغريزة. لكنّ يكون فعل الشعور (Fühlen) في عين الآن طرفاً ذاتياً ليس إلأ، فيظهر بعامة كمتعيّن بإطلاق يقابل اللامتعيّن، بل كذاتيّ يقابل الأنا من جهة ما هو موضوعي؛ إنه يظهر بعامة كمتناه يقابل النشاط الواقعي اللامتناهي مثلما يقابل اللاتناهي الفكريّ في ارتباطه به كأنه طرف موضوعي. لكنّ فعل الشعور يوصف لذاته كتأليف بين الذاتيّ والموضوعي، المعرفة والغريزة، ولما كان ربطاً تأليفيّاً، فإنّ تقابله مع اللامتعيّن يفوت، سواء كان اللامتعيّن مذاك نشاطاً موضوعياً لامتناهياً أو نشاطاً ذاتياً لامتناهياً؛ فلا يكون فعل الشعور بعامة متناهياً إلأ بالنسبة إلى التفكير الذي ينتج ذلك التضادّ الذي للآتناهي؛ فعل الشعور في ذاته يعدل المادّة ويكون في عين الآن الذاتيّ والموضوعي، أي يكون مطابقةً من حيث لم تكن قد آلت إلى جملةً مبنية.

إنّ الشعور كمثّل الغريزة أيضاً يظهران كمقيّدين، وبروز (Äußerung) المقيّد والتقييد فينا هو غريزة وشعور؛ أما النسق الأصليّ المتعيّن للغرائز والمشاعر فهو الطبيعة⁽⁵⁵⁾. ولما كان الوعي

(55) يرجع هيغل في هذا الموضع كلّه إلى: Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. IV: *System der Sittenlehre* (1798), s. 109.

«لقد كتنا بيّننا أعلاه بعامة مفهوم النسق الأصليّ والمقيّد لمحدوديتنا؛ إنّ تحارج المحدود والمحدودية فينا يكون على الحصر غريزة وشعوراً؛ وعليه يحصل نسق أصليّ ومقيّد من الغرائز =

بعين الطبيعة مفروضاً علينا وكان الجوهر الذي يوجد فيه ذلك النسق من التقايد هو الذي ينبغي فيه في الوقت نفسه أن يفكر ويريد بحرية، ونضعه وضعنا لأنفسنا، فالأمر إنما يتعلق بطبيعتنا نحن، فأنا وطبيعتي نقيم الذات - الموضوع الذاتية؛ فطبيعتي نفسها إنما تكمن في الأنا.

[59] لكن لا بد من الممايزة بين نحوين في توسيط التقابل بين الطبيعة والحرية، بين المحدود الأصلي واللامحدود الأصلي، فمن الجوهرى أن نوضح أن التوسيط يحصل من وجوه متنوعة؛ فذلك سيبين لنا على شاكلة جديدة تميز زاوية النظر الترنسندنالية من زاوية نظر التفكير حيث تصد الثانية الأولى، والفرق بين مبتدئ هذا النسق وبين نتيجته.

تارة تعدل أنا = أنا، وتكون الحرية والغريزة الشيء، نفسه فتلك هي وجهة النظر الترنسندنالية، مع أن شرطاً مما يحصل لي لا ينبغي أن يكون ممكناً إلا عبر الحرية، وينبغي أن يظل شرطاً آخر مستقلاً عن الحرية وتظل هي مستقلة عنه، على نحو أن الجوهر الذي يحصل له الشطران لا يكون مذكاً إلا عين الجوهر الواحد، ولا يوضع إلا بما هو عين الجوهر الواحد. فأنا الذي أحس وأنا الذي أفكر وأنا الذي أنزع وأنا الذي أقرر بإرادة حرة، إنما أكون عين

= والمشاعر. فالذي يوضع راسخاً ويُعين في جل من الحرية إنما هو وفق ما سبق الطبيعة. وعليه ينبغي التفكير في ذلك النسق من الغرائز والمشاعر كطبيعة؛ ولما كان الوعي بعين الطبيعة يعرض لنا لا محالة، وكان ينبغي للجوهر الذي يوجد فيه ذلك النسق أن يكون في الوقت نفسه من قبيل الجوهر الذي يفكر ويريد من وجه حر، وهذا الجوهر نضعه نحن كأنه أنفسنا، وجب التفكير في ذلك النسق بما هو طبيعتنا نحن.

فأنا نفسي أكون من وجه اليقين - ودون أن يجحد ذلك الإطلاقة التي لعقلي وحرיתי - طبيعة؛ وهذه الطبيعة التي لي إنما هي غريزة».

الأنا⁽⁵⁶⁾. إنَّ غريزتي بما هي ماهيةً طبيعيَّةٌ ونزوعي بما هو روح محضٌ⁽⁵⁷⁾ يصدران وفق وجهة النظر الترنسندنتاليَّة عن عين الغريزة الأصليَّة التي تكوّن ماهيتي، وإنَّما يُنظر فيها من جانبيين مختلفين، وما اختلافها إلا في الظاهرة.

وتارة أخرى يكون الطرفان مختلفين، فيكون أحدهما شرط الآخر ويرأسه. والأكّد أنّه لا بدّ أن تُفتكّر الطبيعة من حيث تتعيّن من نفسها تعيّنًا ذاتيًا، - لكتّها إنَّما تتصف بالتقابل مع الحرّية؛ ولهذا فكوْنُها تتعيّن من نفسها إنَّما يعنى كوْنُها معيّنًا عليها أن تتعيّن عبر ماهيتها ومن وجه صورّي، فلا يمكنها البتّة أن تكون غير متعيّنة كما يسع أيّ كائن (Wesen) حرّ أن يكون بالفعل، وعليه فالطبيعة من هذا الوجه تكون مباشرة متعيّنة ماديًا، فلا يمكنها أن تختار - مثل الكائن الحرّ - بين تعيين لا زيغ فيه وضده. فالتأليف بين الطبيعة والحرّية إنَّما يُنتج حينئذ إعادة تشييد للمطابقة انطلاقًا من الانفصام إلى الجملة، وذلك على النحو التالي: أنا كفاهمة، أي اللامتعيّن وأنا الذي أنزع بالغريزة، أي الطبيعة والامتعيّن، نصير [60] عين الشيء الواحد من حيث تلج الغريزة مقام الوعي؛ مذّك تقع الغريزة تحت سيطرتي، فلا تفعل البتّة عند هذه الجهة، بل أنا أفعل أو لا أفعل تبعاً لعين الغريزة. - فالمتفكّر أعلى من المتفكّر؛ وغريزة المتفكّر، أي غريزة الذات التي للوعي، إنَّما تسمّى الغريزة العليا؛ ولا بدّ للأدنى، أي الطبيعة، أن يوضع تحت غلبّة الأعلى، أي التفكّر. وينبغي أن تكوّن هذه العلاقة التي في غلبة ظاهرة للأنا على ظاهرة أخرى التأليف الأعلى.

(56) هذا الكلام كلّه لفيلسوفه، المصدر نفسه، ص 108.

(57) انظر: المصدر نفسه، ص 130.

لكن هذه المطابقة الأخيرة تقابل تماماً المطابقة التي لوجهة النظر الترنسندنالية؛ فمن هذه الوجهة الترنسندنالية، تكون أنا = أنا، وتوضع أنا ضمن علاقة الجوهرية، أو على الأقل ضمن علاقة التبادل؛ أما في تلك المعاودة لتشييد المطابقة فيكون على العكس أنا يرأس وأنا يرأس، فلا يعدل الأنا الذاتي الأنا الموضوعي، بل يقعان في علاقة السببية، ويحل أحدهما تحت الغلبة؛ ومن بين دائرتي الحرية والضرورة تسمي هذه على إضافة إلى تلك. كذلك تجحد نهاية النسق مبتدأه، ويجحد حاصله مبدأه. فالمبدأ قد كان أنا = أنا؛ أما الحاصل فهو : أنا ليس = أنا. والمطابقة الأولى تكون فكرية - واقعية حيث تكون الصورة والمادة واحداً؛ أما المطابقة الأخيرة فمحض مطابقة فكرية حيث تفصل المادة عن الصورة؛ إن هي إلا تأليفٌ صوريٌّ.

ذلك التأليف الذي للغلبة يحصل على النحو التالي : ثمة غريزة موضوعية ونسق من التقييدات يقابلان الغريزة الخالصة التي تنزع إلى التقييد الذاتي المطلق من أجل النشاط وبمعنيته؛ وما دامت الحرية والطبيعة متحدتين، تتخلى الحرية عن بعض خلوصها وتُهمل الطبيعة بعضاً من عدم خلوصها؛ ولا بد أن يفتكر النشاط التأليفي حتى يكون مع ذلك خالصاً ولامتناهيأ، كأنه نشاط موضوعي تكون غايته القصوى الحرية المطلقة والاستقلال المطلق عن كل طبيعة، لكنها غاية لا تنتهي البتة إلى الغاية؛ فتحصل سلسلة لا نهاية فيها كان يكون عبر استمرارها قد عدل أنا بإطلاق = أنا؛ ومعناه أن أنا ينتسخ بنفسه كموضوع، وبذلك ينتسخ أيضاً كذات؛ لكنه لا ينبغي أن ينتسخ؛ فلا يحصل على هذا النحو لأننا إلّا زمانٌ ممدودٌ من وجه لا يقبل التعيين ومفعمٌ بالتقييدات والكيفيات، وحسب المرء في ذلك أن [61] يستعين بما درج من التقدم؛ لكن حيث يرتقب المرء التأليف

الأعلى، يلقي دوماً عينَ النقيضة بين حاضر مقيّد ولاتناه يقع خارجه. فأنا = أنا هي المطلق، الجملة، ولا شيء يكون خارج الأنا؛ لكن الأنا لا يبلغ ذلك ضمن النسق، بل لن يبلغه البتة حين يلزم أن يختلط الزمان بذلك؛ فالأنا يفعل (ist affiziert) على الإطلاق بلاأنا، ولا يسعه أن يضع نفسه دائماً إلاّ ككمّ من الأنا.

عندئذ تكون الطبيعة في النظر كما في العمل متعيّناً وميئناً بالجوهر. إنها في هذا وذاك التقيّد الذاتي المحدوس، أي الجانب الموضوعي لفعل التقيّد الذاتي؛ وما دامت الطبيعة من هذا الوجه تُستَبط كشرطة الوعي الذاتي، وتوضع حتى يتم بيان الوعي الذاتي، فإنما تكون مجرد طرف يوضع في خدمة البيان عبر التفكير، أي مجرد مفعول (Bewirktes) فكري؛ فإذا كانت الطبيعة تنزل على عين القيمومة الذاتية التي تعدل قيمومة الوعي الذاتي من حيث يلزمه أن يبين من خلالها، فإنها لما كانت لا توضع إلاّ عبر التفكير، تكون قيمومتها بذلك قد أنتفتت، فلا تتصف أساساً إلاّ بصفة الكون المتضاد.

كذلك الأمر من الزاوية العملية وضمن التأليف بين فعل التقيّد الذاتي العاري من الوعي وفعل التقيّد الذاتي بمعية مفهوم ما، وبين الغريزة الطبيعية وغريزة الحرية في نزوعها إلى الحرية، فتمسي الطبيعة عبر عليّة الحرية مفعولاً واقعاً؛ فالحاصل هو أنه ينبغي أن تكون للمفهوم سببية بشأن الطبيعة، فتوضع الطبيعة كمتعيّن بإطلاق.

فإذا وضع التفكير تحليله التام للمطلق في نقيضة يكون أحد طرفيها كأنا، كلاتعيّنية أو فعل تعيين ذاتي، والطرف الآخر كموضوع وكون متعيّن، ثم يعترف الطرفين من وجه أصلي، فهو إنّما يثبت اللامشروطية النسبية، وبذلك إنّما يثبت أيضاً اللامشروطية النسبية للطرفين كليهما. وليس بإمكان التفكير أن يتعدى ذلك التفاعل المتبادل

للتشروط؛ لكنّ التفكير يتضح كعقل من حيث يقيّم نقيضة اللامشروط المشروط، وما دام يشير عبر عين النقيضة إلى التآليف المطلق بين الحرّية والغريزة الطبيعيّة، فإنّه لم يُثبت تقابل الطرفين ولا قيامهما، [62] أو قيام أحدهما، ولا أثبت نفسه كالمطلق والأزليّ، بل ينفيهما ويلقي بهما في هاوية تكملّه؛ لكن إذا أقرّ التفكير نفسه وواحدًا من الطرفين كالمطلق، ثمّ ثبت على العلاقة السببيّة، تكون وجهة النظر الترنسندنالتيّة والعقل قد أخضعنا إلى زاوية نظر التفكير البسيط، فيفلحان في ترسيخ العقليّ على صورة فكرة ما وكمتضادّ بإطلاق؛ فلا يبقى للعقل سوى قصور طلبه تنتسخ من نفسها وظاهره توسط ذهنيّ وصوريّ بين الطبيعة والحرّية يقع ضمن مجرد فكرة في نسخ التقابلات، فكرة استقلال الأنا وكون الطبيعة متعيّنة بإطلاق حيث توضع كطرف ينبغي نفيه، أي كطرف تابع بإطلاق؛ لكنّ التقابل لم يزل، بل لما كان أحد طرفيّ عين التقابل لا يزال قائماً، وكان الطرف الآخر كذلك، قام التقابل إلى ما لا نهاية فيه.

تتّصف الطبيعة من هذه الزاوية العليا بالموضوعيّة المطلقة أو بالموت؛ ولا تهلّ على ظاهر من الحياة وكذات = موضوع إلا من زاوية نظر أدنى. وكما لا يخسر الأنا من زاوية النظر العليا صورة ظاهريته كذات، كذلك تصير بالعكس صفة الطبيعة أنّها ذات = موضوع مجرد ظاهر، فتمسي الموضوعيّة المطلقة ماهيّةها.

فالطبيعة هي على الحصر فعل الإنتاج العري من الوعي الذي للأنا، وفعل الإنتاج الذي للأنا إنّما هو تعيين ذاتي، إذا الطبيعة هي نفسها الأنا، ذات = موضوع؛ وكما توضع طبيعتي، توجد طبيعة خارج طبيعتي، فهذه ليست الطبيعة برمتها؛ فالطبيعة خارجي إنّما توضع حتّى تتبيّن طبيعتي. ولما كانت طبيعتي تتعيّن بما هي غريزة وفعل تعيّن ذاتي، فلا بدّ أيضاً أن تُعيّن الطبيعة خارجي على المنوال

نفسه، فذلك التعيين الذي يقع خارجي إنما هو عماد فسر طبيعتي.

مذاك يتحتّم على ذلك المتعيّن الذاتي بمعية نفسه أن تُحمَل عليه نتائج التفكير من علّة وأثرٍ وكلّ وجزءٍ وما إليه على نقيضتها، [63] فلا بدّ إذاً أن توضع الطبيعة في الوقت نفسه كعلّة ذاتها وأثر ذاتها وكلّ وجزءٍ وما إليه، حيث تكسب ظاهر كونها طرفاً حياً وعضوياً.

إلا أنّ زاوية النظر هذه حيث تصف ملكة الحكم المتفكّرة الموضوعيّ بأنّه حيّ، إنّما تختفض إلى زاوية نظرٍ أدنى. فالأنا لا يجد نفسه على الحصر كطبيعة إلاّ من حيث يحدث بنفسه محدوديته الأصليّة، فيضع الحاجز المطلق للغريزة الأصليّة (Urtriebs)، وبالتالي يضع نفسه من وجه موضوعيّ. لكن من زاوية النظر الترنسندناليّة لا يتم الاعتراف بالذات = الموضوع إلاّ ضمن الوعي المحض، أي ضمن فعل الوضع الذاتي الذي لا قيد فيه؛ لكنّ هذا الوضع الذاتيّ يجابه فعلّ تقابل مطلق يتعيّن بذلك كالحاجز المطلق للغريزة الأصليّة. وما دام الأنا من جهة ما هو غريزة لا يتعيّن وفق فكرة اللاتناهي، فيضع نفسه إذاً من وجهٍ متناه، فهذا المتناهي إنّما هو الطبيعة؛ لكنّه من جهة ما هو أنا يكون في عين الآن لامتناهياً وذاتاً - موضوعاً. ولما كانت وجهة النظر الترنسندناليّة لا تضع اللامتناهي إلاّ كأناً، فإنّها تقيم عندئذ فصلاً بين المتناهي واللامتناهي؛ إنّها تطرح الذات = الموضوعيّة ممّا يظهُر كطبيعة، فلا تبقى لهذه إلاّ القشرة الميئة للموضوعيّة؛ فالطبيعة التي اتّصفت في السابق باللامتناهي - المتناهي (Endlichunendlichen)، يُخلع عنها اللاتناهي، فتظلّ محض تناهٍ يقابله أنا = أنا؛ والذي كان ضمن الطبيعة أنا، إنّما يُخلع فيضُمّ إلى الذات. أما إذا ابتدأت وجهة النظر الترنسندناليّة بالمطابقة، أنا = أنا، حيث لا ذاتي ولا موضوعي، فتقدّمت حتّى الفرق بينهما الذي يظلّ فعلّ تقابل حيال فعل الوضع

الذاتي، أي حيال أنا = أنا، وتمادت في تقييد المتقابلين أبداً، فإنما تنتهي أيضاً إلى زاوية نظرٍ حيث توضع الطبيعة لذاتها كذات - موضوع؛ لكن لا بدّ ألا ينسى المرء أنّ هذا النحو في تناول الطبيعة ليس إلّا نتاج التفكير إذ ينزل عند زاوية نظر أدنى؛ فحاجز الغريزة الأصليّة (الذي إذا وضع من وجه موضوعي يكون الطبيعة) إنّما يظلّ ضمن الاستنباط الترنسندنتاليّ محضّ موضوعيّة تقابل بإطلاق الغريزة الأصليّة والماهيّة الصادقة التي هي أنا = أنا أي الذات = الموضوع. وهذا التقابل إنّما هو الشريطة التي يصير أنا ضمنها عملياً، ومعناه أنّه لا بدّ من نسخ التقابل؛ وهذا النسخ إنّما يُفكّرُ من حيث يوضع أحد الطرفين تابعاً موقوفاً على الآخر؛ فالطبيعة إنّما توضع من الوجه العمليّ كمتعيّن بإطلاق عبر المفهوم؛ وما دامت لا تتعيّن من الأنا، لم تكن للأنا عليّة، أو لم يكن الأنا عملياً؛ كذلك تفوت من جديد زاوية النظر التي كانت وضعت الطبيعة من وجهٍ حيّ، لأنّ ماهيّة الطبيعة أو ألفي - ذاته الذي لها، كان وجب ألا تكون كحاجز أو نقي. فلم يعد العقل عند هذه الزاوية العملية إلّا قاعدةً مميّنة ومميّنة لوحدة صورية تقع بين يدي التفكير الذي يضع الذات والموضوع على علاقة تبعية متبادلة أو علاقة سببية، فيطرح تماماً من هذا الوجه مبدأ النظر التأمليّ، أعني التهوّي.

إنّ التقابل المطلق بين الطبيعة والعقل واستبداد التفكير يتضحان على أشدهما في عرض الطبيعة واستنباطها كما يحصلان في نسق الحق الطبيعي⁽⁵⁸⁾.

لذلك يتحتّم حصراً على الكائن العاقل أن يكون دائرة خاصة بحرّيته؛ فهو الذي يخصّ نفسه بهذه الدائرة، لكنّه لا يكون تلك

(58) انظر 2 وما يليها، ص 23 وما بعدها في: Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. III:

Grundlage des Naturrechts (1796).

الدائرة نفسها إلا على تقابل، أي إلا من حيث يضع نفسه على نحو يطرح ويصدّ، فلا يشاركه فيها أي شخص آخر؛ وما دام ذلك الكائن يخصّ نفسه بتلك الدائرة، فهو في الوقت ذاته إنّما يضع نفسه على تضادّ بالجوهر. فالذات بما هي المطلق والفاعل في حدّ ذاته والمتعيّن بنفسه للتفكير في موضوع ما، إنّما تضع خارجها دائرة حرّيتها التي تنتمي إليها، فتتفصل عنها؛ وازتباطها بعين الدائرة إنّما يكون على سبيل الحياة وحسب. إنّ الصفة الرئيسيّة للطبيعة هي كونها عالم العضويّ والمتضادّ بإطلاق؛ وماهيّة الطبيعة إنّما هي ميّت ذرّيّ، مادة تتفاوت سيلائيّة وصلابة وسُمْكاً، فتجري من وجوه متنوّعة مجرى تبادل العلة والأثر؛ ولا يقلّ مفهوم التفاعل كثيراً عن التقابل التام بين ما يكون مجردّ علة أولى وما يكون مجردّ معلول؛ وبذلك تصير المادة قابلة للتبديل من وجوه شتى؛ لكن حتّى القوّة التي تقيم هذا الرباط الواجب إنّما تكمن خارجها. إنّ استقلال الأجزاء التي ينبغي أن تتصير بفضلها جماعات عضويّة، كما إضافة الأجزاء التابعة [65] للجماعة يمّثلان الإضافة⁽⁵⁹⁾ الغائيّة التي يهبها المفهوم؛ ذلك أنّ التمثيل لا يوضع إلا لخدمة طرف مغاير، [أي] لخدمة الكائن العاقل الذي ينفصم عنها بالجوهر. فالماء والهواء وما إليه إنّما تصير إلى مادة ذرية مرنة؛ ولا ريب هاهنا أنّ الأمر يتعلّق بعامة بالمادة على المعنى الدارج من حيث تقابل على البساطة الذي يضع نفسه بنفسه (dem sich selbst Setzenden).

على هذا النحو يقترب فيشته أكثر من كنت، حتّى أنّه يكاد يفرغ من تقابل الطبيعة والحرّية وفسر الطبيعة من جهة ما هي مفعول وميّت بإطلاق؛ فالطبيعة عند كنت توضع أيضاً كمعيّن بإطلاق⁽⁶⁰⁾. لكن لما

(59) الإضافة على معنى التبعيّة.

(60) قارن: كنت، نقد ملكة الحكم، الفقرات 76 - 77، ص 353 - 364.

كان من غير الممكن أن تُفْتَكِر الطبيعة معيَّنة بما يسمّى عند كُنْث ذهناً، بل كان ذهننا الإنسانيّ الاستدلاليّ يترك الظواهر الجزئية المتنوّعة للطبيعة من دون تعيين، كان لا بدّ أن تُفْتَكِر تلك الظواهر معيَّنة بواسطة ذهن مغاير، لكن على نحو أنّ هذا الذهن لا يجري إلّا مجرى مسلّمة عامّة لمملكة الحكم المتفكّرة عندنا، وألّا يُتَعَقَّب شيء بشأن الحقيق الذي لذهن مغاير. أمّا فيشته فلا يحتاج إلى تلك السبيل المنعطفة حتّى تصير الطبيعة رأساً إلى متعيّن بواسطة فكرة ذهن مجاور (aparten) مغاير للذهن الإنسانيّ؛ فالطبيعة عنده تكون في الحال بواسطة الفاهمة ولأجلها؛ وهذه الفاهمة إنّما تتحدّد من نفسها بإطلاق، وليس ينبغي استنتاج ذلك الفعل في التحدّد الذاتي من أنا = أنا، بل لا ينبغي إلّا استنباطه من ذلك، أي بيان وجوبه عن عوز الوعي المحض، وحدس هذه المحدوديّة المطلقة التي له، أي حدس نفيه، إنّما هو الطبيعة الموضوعيّة.

وبحقّ ما تتضح تلك العلاقة في إضافة الطبيعة إلى المفهوم ومقابلتها للعقل، من جهة نتائجها وعلى نحو جدّ بيّن ضمن نسقي الشّرْكة الإنسانيّة⁽⁶¹⁾.

فهذه الشّرْكة (Gemeinschaft) تُتصوّر كشركة كائنات عاقلة يجب أن تُتَنَاول باتّباع السبيل المنعطفة بواسطة رياسة المفهوم. فكلّ كائن عاقل كائن مزدوج بالنسبة إلى الكائنات الأخرى؛ أ) فهو كائن حرّ وعاقل؛ ب) ومادّة تقبل التبديل، طرف طيّع، يمكن معالجته كمحض شيء. وهذا الفصل [بين الجانبين] مطلق، ويكون من

(61) يعني: في عماد الحقّ الطبيعي (1796)، ونسق فقه الأخلاق (1798). انظر

الهامشين رقمي 56 و59.

المحال - مذ أن يقوم ذلك الفصل على لاطبيعيته مقام الأس - أن يوصل بين الطرفين وصلاً خالصاً يكون التهوّي الأصلي قد بان فيه وعُرف، بل كلّ وصل إنّما يكون على سبيل كون أحد الطرفين يرأس والآخر يرأس وفق قوانين ذهن متسق؛ فبُنيان شركة الكائنات الحيّة برمته إنّما يشيّد التفكّر.

تظهر شركة الكائنات العاقلة كمشروطة بتحديد واجب للحرية التي تسنّ بنفسها قانوناً أن تتحدّد من نفسها؛ ويبني المفهوم الذي لفعل التحديد ملكوتاً من الحرية أين يتمّ بذلك نفى كلّ علاقة تبادل للحياة تكون لذاتها ومن وجه صادق حرّة ولامتناهيّة وغير محدّدة، أي نفى كلّ علاقة جميلة لتبادل الحياة من حيث يتمزّق الحيّ إلى مفهوم ومادّة، فتحصل الطبيعة تحت القهر والغلبة. فالحرية إنّما هي صفة المعقوليّة، فهي الناسخ في ذاته لكلّ تحديد وتقييد، وتكون أرفع ما في نسق فيشته؛ لكن يجب أن تُهمَل الحرية ضمن الشركة مع الآخرين، حتّى تكون حرّية جميع الكائنات العاقلة القائمة ضمن الشركة ممكنة، فتسمي الشركة من جديد شريطة الحرية؛ ومعناه أنّه لا بدّ أن تنتسخ الحرّية حتّى تكون حرّية. والبيّن من ذلك هو أنّ الحرّية تكون هاهنا من جديد مجرد سلبيّ، أعني لاتعيّنة مطلقاً، أو تكون - كما أتضح أعلاه من فعل الوضع الذاتيّ⁽⁶²⁾ - محضّ عامل فكريّ، أي الحرّية من حيث يُنظر فيها من زاوية التفكّر. فالحرّية لا توجد بما هي العقل، بل ككائن عاقل، أي تُربط بضدّها، بمتناه؛ وبحقّ ما يشتمل ذلك التأييف للشخصيّة في حدّ ذاته على تحديد عامل من العوامل الفكرية، كمثّل ما تكون الحرّية هاهنا. فالعقل والحرّية بما هما كائن عاقل ما عادا عقلاً وحرّية، بل صارا فردياً ما؛ فلذلك لا بدّ أن يُنظر في شركة الشخص بالآخرين لا على أنّها

(62) انظر ص 160 - 162 من هذا الكتاب.

تحديد للحرية الصادقة للفرد، بل على أنها بالجواهر أنبساط لعين الحرية؛ فالشركة العليا هي الحرية العليا من حيث القوة كما التطبيق، [67] - لكن الحرية بما هي عامل فكري والعقل من حيث يقابل الطبيعة إنما يزولان تماماً ضمن تلك الشركة العليا.

فلو كانت شركة الكائنات العاقلة بالجواهر فعل تقييد للحرية الصادقة، لكانت في ذاتها ولذاتها الاستبداد الأعلى؛ لكن لما لم يكن بين أيدينا هاهنا إلا تقييد الحرية من جهة ما هي لامتعين وعامل فكري، لم ينجم بعد في الحال عبر ذلك التصور استبداد يقع لذاته ضمن الشركة. لكنه ينجم على التمام من جهة النحو الذي ينبغي على سبيله أن نُقيّد الحرية حتى تصير حرية الكائنات العاقلة الأخرى ممكنة؛ ولا سيما وجوب ألا تفقد الحرية عبر الشركة صورة كونها طرفاً فكرياً ومتضاداً، بل أن تصير بما هي كذلك طرفاً راسخاً يرأس. إن الفرد يتخلى عن لاتعيينته، أعني حرّيته، ضمن شركة حرّة صدوق (echtfreie) من الروابط الحية؛ فالحرية لا تكون ضمن الرباط الحي إلا من حيث تشتمل في حد ذاتها على إمكان انتساخها والمضي في روابط مغايرة، أي من حيث تفوت الحرية من جهة ما هي عامل فكري ولاتعيينية؛ فاللاتعيينية من حيث هي حرّة لا تكون في العلاقات الحية إلا الممكن، لا حاقاً يجعل منه رئيساً غالباً، أو مفهوماً يسود. لكن اللاتعيينية المنسوخة لا يُذهن⁽⁶³⁾ منها في نسق الحق الطبيعي

(63) إننا نعتمد هاهنا مادة «ذهن» في نقل فعل «Verstehen» لتمييز هذه الدلالة من الفهم المفهومي - Begreifen الذي هو خاصّة الفلسفة. فإذا كان الذهن يرسخ على الأطراف المتقابلة متباينة على حدودها ويجهل لذلك أسباب الوصل والنسخ الديالكطقي، فالفهم المفهومي إنما يعتمد حركة انتساخ التقييدات الراسخة ليجعلها تنخرط في مسرى تعينية شاملة ما ينفك التقييد فيها يتزبد تعيناً وثناء. أما في كتاب الفرق حيث يبين من الهيجلية أنها ما زالت لم تمتلك ناصية الديالكطيقا، فيظل الفرق بين الذهن والفهم موقوفاً على تمييز العقل من الذهن ووجوب انتساخ هذا ضمن ذلك.

معنى التحديد الحرّ لحرية [الفرد]؛ بل الحرية الصادقة، أعني إمكان نسخ علاقة ما متعيّنة، إنّما تُلغى من حيث يتمّ رفع التقييد الذي عبر الإرادة المشتركة إلى مصافّ قانون فيرسّخ كمفهوم؛ فالرباط الحيّ لم يعدّ ممكناً من حيث يظلّ غير متعيّن، أي أنّه لم يعدّ عقلياً، بل يكون معيّناً بإطلاق، أي يضعه الذهن راسخاً؛ وتقع الحياة تحت وطأة القهر والغلبة، فيستبدّ بها التفكير ويغلب بذلك العقل. هذه الحالة من العوز⁽⁶⁴⁾ هي التي تُثبت كحقّ طبيعيّ، لا على نحو أنّ الهدف الأعلى كان يكون نسخها، حتّى يقيم العقل مكان تلك الشراكة الذهنيّة والمنافية للعقل نظام حياة يكون في حلّ من كلّ [68] خدمة للمفهوم، بل تجري حالة العوز وبسطها إلى جميع حركات الحياة إلى ما لا نهاية فيه مجرى الضرورة المطلقة. ولا تُتصوّر تلك الشراكة التي تقع تحت رياسة الذهن كأنه كان يكون تحتّم عليها أن تتبع القانون الأعلى في نسخ عوز الحياة الذي تضعه بواسطة الذهن ودفع ذلك التعيين والتنقذ الذي يعرى من أيّ نهاية، بل نسخه ضمن اللاتناهي الصادق الذي لشراكة جميلة، فتزهد في القوانين القائمة عبر الأخلاق، وتنصرف عن فزط الحياة غير الراضية بالمسرة الصافية، وتدفع جرم القوة المبكوتة بما أمكن من القيام إلى الأغراض العظيمة؛ بل تستتبّ على العكس رياسة المفهوم وخدمة الطبيعة

= أما استعمال هيغل ها هنا لد «مفهوم»، فلا علاقة له بالفهم الفهومي الذي تعتمده زاوية النظر التأمليّ، وأنا يجيل إلى المفهوم المجرد بما هو مقولة يأتيها الذهن حين يدرج قسراً الفرديّ العين ضمن كلبية صورية تظلّ بالضرورة دون الإحاطة المتفهمّة لشرائط التحقّق التاريخي للشراكة الإيتيية للأفراد الأعيان.

(64) Stand der Not، وهيغل لا يقصد ها هنا إلى Die Not بما هي محض ضرورة، بقدر ما يعني دلالة العوز والفساد التي تنجم عن تدبير فاسد للحرية يجعلها تحت استبداد الذهن وقهره.

بإطلاق، فَمُدَّانِ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ فِيهِ.

فالتعيين الذي يعرَى من الغاية حيث لا بدّ للذهن أن يسقط إنّما يُظهِرُ فساد مبدئه على أشده، أعني التنفيذ والقهر بواسطة المفهوم. ودولة العَوَزِ تلك إنّما تعرف كيف تسعى إلى اتّقاء ضرر مواطنيها أكثر من سعيها في الانتقام متى يكون الضرر قد حصل. فلا بدّ لها إذاً ألاّ تمنع الضّرَّ الحاقّ خشية من جريرة القصاص وحسب، بل أن تتحوّط من إمكان كلّ ضرّ، فننتهي برده الأفعال التي لا تضرّ في ذاتها ولذاتها بأيّ إنسان وتظهرُ على أنّها سيّانّة تماماً؛ لكن بذلك إنّما يتيسّر ضرّ الآخرين، فيعسر الذود عنهم أو اكتشاف المجرمين. فإذا كان الإنسان من ناحية لا يقبل بالخضوع لدولة ما إلاّ من حيث ينزع إلى استعمال قواه والتمتّع بها من الوجه الأكثر حرّية، فإنّه ما كان ليكون من الناحية الأخرى فعلاً على الإطلاق لا يرى فيه الذهن المتسوّق لتلك الدولة ضرراً ممكناً يلحق بالآخرين، وهذا الإمكان الذي لا نهاية فيه إنّما يشغل عليه الذهن المتحوّط وقوّته الرادعة، أعني الواجب الذي يرجع إلى الشرطة، فما من حركة أو سكنة في هذا المثال من الدولة كان يكون من الواجب ألاّ يخضع بالضرورة إلى قانون ما، وألاّ يقع في الحال تحت المراقبة، وألاّ ينظر فيها رجالُ الشرطة وغيرهم من أولي الأمر، حتّى أنّ الشرطة تعلم من وجه التقريب - حسب ما جاء في الصفحة 155، الجزء الثاني⁽⁶⁵⁾ - في دولة يقوم دستورُها على ذلك المبدأ، أين يكون كلّ مواطن في كلّ ساعة من النهار وماذا يفعل^(*).

Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. III: *Grundlage des Naturrechts* (1796), s. 302 (65)

(*) وهذه خيرُ أمثلة بيّنُ منها كيف يُحسر فعل التقييد الذي بلا نهاية هدفه فيكون هو نفسه في خسران؛ إن شئتُ الجرائم التي تكون ممكنة في الدول الفاسدة يتمّ ردعها بواسطة إصلاح الشرطة؛ ومثاله تزييف الصكوك والأوراق النقدية. ونرى من أيّ وجه يتمّ ذلك في =

ينتسخ فعل التعيين والتصير معينا (Bestimmtwerden) ضمن

= الصفحة 148 وما يليها: كل فرد يسلم صك كميالة يتحتم عليه أن يقدم شهادة هوية يثبت بها أنه هذا الشخص بعينه، وأين يمكن العثور عليه وما شاكل ذلك. وحسب التسلم أن يضيف على ظهر الصك حذاءً اسم من سلمه إياه مجرد الملاحظة: مع شهادة هوية صادرة في هذه الولاية أو تلك. حسب المرء إذا أن يكتب كلمتين زائدتين، فيحتاج في ذلك إلى دقيقة أو دقيقتين، حتى يثبت من شهادة الهوية والشخص؛ وزائداً إلى ذلك يظل الأمر زائداً سهلاً كما كان من قبل (المصدر نفسه، ص 297 وما بعدها)، (لا بل هو أيسر، لأن المرء الذي يتحوط يفترض فيه ألا يتسلم صكاً من شخص لا يعرفه، حتى إن كان ذلك الصك على ظاهره سليماً، وأيسر من ذلك بكثير أن يثبت من شهادة الهوية ومن الشخص، بدل الاستخبار عنه من أي وجه مغاير). أما في الحالة التي يكون فيها الصك فاسداً، يكون من اليسير جداً العثور على الشخص المعني، إذا كان البحث قد انتهى إلى التعرف عليه؛ فلا أحد يحق له أن يغادر ذلك المكان، ويمكن أن يتم إيقافه عند الباب (أما أن الكثير من بلداتنا ومدننا وكذلك بعض التجمعات السكنية المرددة لا أبواب لها، فهذا الأمر الحاقق ليس باغتراض، بل نستنتج من ذلك ضرورة الأبواب) - فلا بد لكل فرد أن يقيد المكان الذي يسافر إليه فيثبت على سجل تلك الولاية وشهادة الهوية (المصدر نفسه، ص 295) (وفي ذلك إنما يفترض أن حارس الحدود بوسعه أن يميز المسافر من أي شخص غيره يعبر الباب) - ولا يتم إيقاف ذلك الشخص إلا في المكان المثبت على شهادة الهوية. ففي هذه الشهادة يثبت الوصف الفعلي للشخص (ص 146)، أو بدلاً من ذلك الوصف الذي يظل دائماً أمراً ملتصقاً، تتضمن تلك الشهادة عند الأشخاص المسورين أي القادرين على دفع المقابل المالي (وهم في هذه الحالة قادرون على تزييف الصك)، على صورة جيدة. - وتكون شهادة الهوية مكتوبة على ورق خاص يقد لأجل هذا الغرض دون غيره، وهذا الورق يكون بين أيدي السلطات العليا والسلطات التابعة لها التي ينبغي أن تحاسب على الورق المستعمل. فهذا الورق لا يمكن تزويره، لأنه لا يحتاج في تزوير صك إلا شهادة هوية واحدة وكثير من الأفانين التي كانت تكون مجتمعة (المصدر نفسه، ص 298) (ويفترض في ذلك ما كان ليحتاج في دولة محكمة التنظيم إلا إلى تزوير شهادة هوية مفردة وأن صناع الهويات المزورة ما كانوا ليجدوا طلباً في ذلك الأمر والحال أنه بعض دارج في الدول العادية). إلا أن للدولة وسيلة أخرى في منع تقليد ذلك الورق المخصوص، أعني وفق الصفحة 152 تلك الوسيلة التي وجدت في منع العملة المزورة؛ فلما كانت الدولة تستحوذ على صناعة المعادن وما إليه، كان لا بد للدولة أن تمنع تزويرها عند صغار الباعة ما لم يسيروا إلى من وفي أي غرض سلم ذلك المعدن (المصدر نفسه، ص 299). - فإذا كان الجيش البروسي يحتاج إلى شخص ثقة واحد وحسب لمراقبة أجنبي ما، فإن كل مواطن يحتاج في مراقبته وتقييمه على الأقل إلى نصف «ذرينة»، ويحتاج إلى مثل ذلك العدد في مراقبة كل واحد من أولئك المراقبين، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية فيه؛ حتى أن كل شأن يسير يتطلب جملة من الشؤون لا نهاية فيها.

ذلك اللاتناهي الذي يتحتّم المضيّ فيه؛ فينبغي أن يكون تحديد (Begrenzung) الحرّية نفسه لامتناهياً؛ أما تقييد (Beschränken) الحرّية والدولة فيزول ضمن نقیضة المحدوديّة التي لا حدّ فيها؛ وأما نظريّة فعل التعيين فقد ألغتُ فعلَ التعيين ومبدأه من حيث مدّته إلى غير نهاية.

[70] لذلك لا تنسجم الدول الدارجة من حيث لا تبسط الحقّ الأعلى للشرطة إلاّ على إمكانات قليلة من الجنج، وتوكل ما تبقى للمواطنين أنفسهم؛ وأملها في ذلك ألاّ يكون تحتّم على كلّ واحد منهم أن يتقيّد أولاً بواسطة مفهوم ما وبمقتضى قانون ما حتّى لا يبدّل الموادّ الطیعة الأخرى، وذلك ممّا يكون على الأصل بوسع كلّ منهم، لأنّه لمّا كان كائناً عاقلاً، كان لا بدّ له وفق حرّيته ومن حيث يعيّن أن يضع بنفسه اللاتنا، ويتّصف بالقدرة على تبديل المادّة. ولهذه العلة تظلّ الدولُ الناقصة ناقصةً، لأنّه كان يكون تحتّم عليها أن ترسخ أيّ ضرب من التقابل؛ إنّها متهافنةٌ وغير متسقةٍ لأنّها لا تجعل تقابلها ينفذ إلى جميع الروابط؛ لكن لما تجعل من التقابل الذي يفصم البشر بإطلاق إلى كائن عقليّ ومادّة طیعة تقابلاً لا نهاية فيه، وفعل التعيين بلا غاية، تنتسخ تلك النتيجة من نفسها، أمّا ذلك الفسادُ فيكون الأكمل (das Vollkommenste) في الدول الناقصة.

[71] يصير الحقّ الطبيعيّ من جرّاء التقابل المطلق بين الغريزة الخالصة والغريزة الطبيعيّة عرضاً للدّهن من حيث يرأس على التمام وللحيّ من حيث يخدم على التمام؛ بنياناً لا يكون فيه للعقل نصيبٌ، حتّى أنّ العقل يطرحه، لأنّه لا بدّ للعقل أن يلقي عبارته بيّنة ضمن أكمل تنظيم يكون بوسعه أن يأتيه بنفسه، فيتشكّل من نفسه كشعب بعينه. لكن دولة الدّهن تلك ليست بتنظيم (Organisation)، بل إنّما هي مكنةٌ، وليس الشعب بجسم عضويّ يرجع إلى حياة

مشتركة وثرية، بل إنما هو كثرة ذرات تعوزها الحياة، فتكون عناصرها جواهر تتقابل بإطلاق، فإذا هي في شطر جمهوراً نقاط مفردة، وجمٌّ من الكائنات العاقلة، وفي شطر آخر موادّ طيّعة يمكن تبديلها بواسطة العقل - أي على ذلك الشكل الذي يأتيه الذهن - من وجوه شتى، عناصرٌ تقوم وحدتها على مفهوم ما، أما الوصلُ بينها فيرجع إلى رياسة تعرى من أيّ نهاية. تلك الجوهرية المطلقة للنقاط تؤسس نسقاً ذريّاً في الفلسفة العملية حيث يصير - كما هي الحال في ذرية الطبيعة - ذهنٌ غريبٌ عن الذرات قانوناً، وهو الذي يُسمى في المجال العمليّ الحقّ؛ مفهومٌ للجملة ينبغي أن يتضادّ مع كلّ فعل ما دام كلّ فعل متعيّناً، فيعيّنه، وعليه يُميّت الحيّ فيه، أعني التهوّيّ الصادق. «Fiat justitia, pereat mundus»⁽⁶⁶⁾، ذلك هو القانون، لكنّه لا يعني البتّة - كما ذهب في ذلك كنت - أنّ الحقّ يحصل حتّى إن دثر بين العالمين جميعٌ من كان خبيثاً، لا بل يعني أنّ الحقّ لا بدّ أن يحصل حتّى إذا كان يكون ذلك قد اجتثّ من المعروق - كما يُقال - كلّ ثقة ومنتعة ومحبة، وذهب بجميع القوى التي للهوية الإيتيقية.

فلنمرّ الآن إلى نسق الشّركة الأخلاقية للبشر.

يشارك فقه الأخلاق مع الحقّ الطبيعيّ في أنّ الفكرة ترأس

(66) «الثقة بالعدل تذهب بالعالمين»، انظر: Immanuel Kant, *Zum ewigen Frieden.*، انظر: *ein philosophischer Entwurf*, Neuc vermehrte Auflage (Königsberg: F. Nicovius, 1796), s. 92.

قـــــارن: Immanuel Kant, *Kant's gesammelte Schriften*, Hrsg. von der Königlich Preußischen Akademie der Wissenschaften, [dann von der Deutschen Akademie der Wissenschaften zu Berlin], [dann von der Akademie der Wissenschaften zu Göttingen] (Berlin: G. Reimer [dann]: W. de Gruyter, 1902-), Bd. 8, s. 378.

الغريزة، والحرية ترأس الطبيعة؛ لكن يتميز ذلك النسق من هذا الحق من حيث يكون الهدف المطلق من الحق الطبيعي قهر الكائنات الحرة تحت وطأة المفهوم بعامة، حتى إن التجريد الراسخ للإرادة المشتركة يقوم أيضاً خارج الفرد، فيقهره قهراً؛ فلا بد في فقه الأخلاق أن يوضع المفهوم والطبيعة متحدين في عين الشخص الواحد؛ فأما في الدولة فينبغي للحق وحده أن يرأس، وأما في ملكوت الأخلاقية فتكون السطوة للواجب وحده، من حيث يعترف عقل الفرد به كقانون.

أن يرأس المرء ويخدم نفسه خاصة⁽⁶⁷⁾، فذلك أمر يظهر لا محالة على أنه أحسن من الحالة التي يكون فيها المرء خادم أجنبي. لكن إذا كان ينبغي أن تكون العلاقة بين الحرية والطبيعة في الأخلاقية رياسة وخدمة ذاتيتين وقهراً مخصوصاً للطبيعة، فإنها تنافي

(67) Sein eigner Herr und Knecht zu sein. لقد أثرنا - كما هو بين من هذا الموضوع والمواضع التي تتقدمه - أن نترجم زوج Herrschaft und Knechtschaft بزوج الرياسة (أو الرئاسة) والخدمة استلهاماً لما ذهب فيه أبو نصر الفارابي ومن بعده ابن سينا من تخريج أنطولوجي للمعنيين يجاوز دلالتيهما السياسية الدارجتين. أما إسقاطنا لترجمة ذلك الزوج وفق ما جرت به العادة في لساننا، نعني زوج السيد والعبد، فالعلة فيه الإحتراس من خلط قد يقع بين الرياسة والسيادة، وهو خلط يدفعه عننا اللسان الألماني ذاته، نعني الخلط بين Meisterschaft و Herrschaft، وهذا هو معنى الذي يسود ويغلب (meist) أو يتمكن من أسباب صناعة وما إليه.

ولقد كنا اخترنا زوج الرياسة والخدمة في نقل فنومينولوجيا الروح، وتبين لنا أنه على العكس من زوج السيادة والعبودية، لا يبرز تحت دلالة تاريخية، بل أنثروبولوجية مقيدة (تجمل إلى التقليد الوسيط)، لا بل يبسر التخريج الدرامي لمقامات الحرية من الكينونة، زاندا إلى أنه يلوّح شديداً بسياقات دلالية مجردة كمثل تلك التي مررنا عليها أعلاه، نعني رياسة المفهوم وخدمة الفردي التي تظل في نظر هيغل المعرق الرئيس لما يرى فيه لاإتقيّة (Unsitlichkeit) جوهرية لفقه الحق وفقه الأخلاق عند فيشته.

قارن في شأن ترجمة ذلك الزوج: هيغل، فنومينولوجيا الزوج، ص 267 - 278، وبخاصة الهامش رقم 4، ص 267.

الطبيعة أكثر مما يحصل في الحق الطبيعي، حيث يظهر السيد والتغلب كآخَر يوجد خارج الفرد الحي. فالفرد لا يزال يمتلك في حد ذاته ضمن تلك العلاقات قيمة منغلقة على نفسها؛ وما لا يكون في ذلك الفرد واحداً، إنما يصده عنه فيطرحة؛ أما التعارض فينتأى من قوة أجنبية؛ وحتى إذا فات الإيمان باتحاد الباطن والظاهر، يبقى للفرد مع ذلك إيمانه باتفاقه مع جوانيته، الهوية بما هي طبع؛ فتظل الطبيعة الباطنة آمنة. لكن لما ينقل فقه الأخلاق السيادة الأمرة، فيودعها في الإنسان نفسه، فيتقابل فيه الأمر والمأمور بإطلاق، يكون الانسجام الجواني قد قُوض، ويكون التفكك والانقسام ماهية الإنسان. فالإنسان يسعى في تحصيل الوحدة، لكن لا تبقى له من جزاء اللاهوي الذي يقوم مقام في الأس إلا محض وحدة صورية.

فالوحدة الصورية للمفهوم التي ينبغي أن ترأس وتنوع الطبيعة إنما يتناقضان، وسرعان ما يظهر تراحم هذين الطرفين سوء تدل على الكثير؛ فالمفهوم الصوري ينبغي أن يرأس؛ لكنه خاو، ولا بد أن يُفعم بواسطة الاتصال بالغيرية، فتتجم عن ذلك زمرة من الإمكانيات لا نهاية فيها من الأفعال. أما إذا حفظ العلم المفهوم على وحدته، فمحال أن يُنجز شيئاً بواسطة مثل ذلك المبدأ الخاوي والصوري. ينبغي للأنا أن يتعين بذاته طبقاً لفكرة النشاط الذاتي المطلق، وينبغي له حتى ينسخ العالم أن يمتلك السببية بالنظر إلى الأنا الموضوعي، وبالتالي يدخل معه في اتصال؛ بذلك تصير الغيرية [73] الأخلاقية مختلطة، فتكون عندئذ متنوعة على قدر تنوع الغيرية الموضوعية نفسها؛ فيصدر عن ذلك تنوع عظيم للواجبات. ويمكن التقليل كثيراً من ذلك التنوع إذا ما وقف المرء - كما [يفعل] فيشته - على كلية المفهوم؛ لكن عندئذ لا تستقيم للمرء إلا مبادئ صورية.

أما تقابل الواجبات المتنوعة فيحصل تحت صفة التصادمات، ويؤدي إلى تناقض غليظ؛ فلو كانت الواجبات المستنبطة مطلقاً، لما أمكن أن تتصادم (kollidieren)؛ لكنّها تتصادم بالضرورة، لأنّها تكون متقابلة؛ ولما كانت إطلاقيّتها متساوية، كان الاختيار ممكناً، بل ضرورياً من جزاء التصادم، فلا شيء يمثّل للحسم إلا الاعتباط. فلو كان ينبغي ألا يحصل اعتباط البتة، لتحتّم ألا تقع الواجبات على عين الدرجة من الإطلاقية، ولكان أحدها - كما يلزم القول عندئذ - واجباً أكثر إطلاقية من الواجبات الأخرى، وذلك ممّا يناقض المفهوم، إذ كلّ واجب مطلق من جهة ما هو واجب. لكن لما كان ينبغي مع ذلك التمرّس بذلك التصادم، ووجب إذاً أن تُترك الإطلاقية ويرجّح واجب فيفضل الواجبات الأخرى، صار الأمر عندئذ يتعلّق رأساً - لكي يفلح التعيين الذاتي - باعتماد الحكم حتى يستكشف ما يفضل به مفهوم واجب ما بقية المفاهيم الأخرى ويتم الاختيار من بين الواجبات المشروطة وفق التقييم الأحسن؛ فإذا تمّ ضمن التعيين الذاتي للحرية ضدّ الاعتباط والعرضي اللذين للميول، فطرحا بواسطة المفهوم الأعلى، يمرّ مذكّك التعيين الذاتي في عرضية التقييم، أي بذلك في انعدام الوعي بما يرجّح به تقييم عرضي ما. إننا نرى أنّه إذا كان كُنْتُ في مذهبه الأخلاقيّ يضمُّ إلى كلّ واجب يوضع بإطلاق أسئلة تتعلّق بقضايا الضمير⁽⁶⁸⁾، فذلك لا بدّ أن يُحمّل - اللهم إلا إذا شاء المرء الاعتقاد بأنّ كُنْتُ يطعن بذلك في إطلاقية الواجبات الموضوعية - على معنى أنّه ينبّه في الأكثر على وجوب الخوض في قضايا الضمير ضمن فقه الأخلاق، ومن ثمة على وجوب ألا يثق

(68) Kasuistische Fragen، وهي جملة من الأسئلة اشغل عليها كُنْتُ ضمن مقالته في الفضيلة (1797)، من مثل: هل يحقّ للمرء أن ينتحر حتى ينقذ الوطن، أو أن يشرب الخمر حتى يُفرح الناس، أو أن يكذب من وجه الأدب...

المرء بتقييمه الخاص، وهو لعمرى أمر عرضي. فوحدها العرضية هي ما ينبغي نسخه ضمن فقه في الأخلاق؛ وتحويل عرضية الميول إلى [74] عرضية التقييم لا يمكن أن يرضي الغريزة الأخلاقية التي تقوم على الضرورة.

إن التقاطب (Polarität) الراسخ والمطلق للحرية والضرورة الذي يحصل ضمن مثل ذينك النسقين في فقه الأخلاق والحق الطبيعي، يجعل من المحال التفكير في أي تأليف وأي نقطة سواء⁽⁶⁹⁾؛ فالترنسندنالية إنما تفوت تماماً في الظاهرة ومملكة الظاهرة، أعني الذهن؛ أما التهوي المطلق فلا يوجد ضمن تلك الترנסندنالية ولا يستقيم؛ وكذلك التقابل يظل راسخاً بإطلاق حتى ضمن تجميل التقدم إلى ما لا نهاية فيه، فلا ينحل على الحقيقة لا بالنسبة إلى الفرد عند نقطة استواء جمال الفكر والعمل، ولا بالنسبة إلى شركة الأفراد الحية متى تتكامل إلى جمع (in eine Gemeine).

صحيح أن فيشته عندما يخوض في الواجبات المتعلقة بالأحوال المختلفة، ينتهي إلى القول في واجبات الفنان الإستيطقي بما هو آخر تتمّة تُضم إلى الأخلاق، فيتحدث أيضاً عن المعنى الإستيطقي من جهة ما هو رباط توحيد بين الذهن والفؤاد؛ ولما كان الفنان لا يسكن إلى الذهن وحده كما هي الحال عند رجل العلم، ولا إلى الفؤاد وحده كما عند معلّم الشعب، بل يلتفت إلى الروح برمته في وحدة ملكاته، فإن فيشته يقيد للفنان الإستيطقي والثقافة الإستيطقية صلة فعالة ورفيعة بتحصيل غايات العقل وإنمائها.

وزائداً إلى أن المرء لا يفهم كيف لعلم يقوم على التقابل المطلق، مثل ذلك النسق في فقه الأخلاق، أن يأتي قولاً في آصرة

. Indifferenz-Punkt (69)

التوحيد (Vereinigungsbande) بين الذهن والفؤاد وفي جملة الرّوح، ذلك أنّ التعيين المطلق للطبيعة وفق مفهوم ما هو الرّئاسة المطلقة للذهن على الفؤاد رياسةً تظلّ مشروطةً بنسخ وحدتهما، فإنّ المنزلة المضافة التي تهلّ ضمنها الثقافة الإستيطقيّة تُظهر تماماً كم لا يُعتدّ بها بعامةً في استكمال النسق. فالفنّ إنّما غرضه أنّ يمتلك صلة فعّالة ورفيعة بتحصيل غايات العقل من حيث يوطئ للأخلاقيّة، حتّى إنّهُ [75] متى تهلّ الأخلاقيّة تجد العمل في شطره مقضياً، أعني التحرّر من أربطة الحاسّة.

فما أعجب فيشته كيف يفلح القول في الجميل، والحال أنّه قول لا يوافق وجهة نسقه، فلا ينطبق البتّة عليه، لا بل يعتمده في الحال ومن وجه فاسد في تصوّر القانون الأخلاقيّ.

فالفنّ بحسب قول فيشته، إنّما يجعل من وجهة النظر الترנסندنالتية وجهة نظرٍ مشتركة من حيث يكون العالم بالنسبة إلى تلك الوجهة مصنوعاً (gemacht)، ويكون بالنسبة إلى هذه معطى، أما بالنسبة إلى وجهة النظر الإستيطقيّة فيكون مصنوعاً مثلما يكون معطى. والوحدة الصادقة بين فعل الإنتاج الذي للفاهمة والنتاج الذي يظّهر لها كمعطى، كما وحدة الأنا من حيث يضع نفسه في الوقت عينه كلامحدود وكمحدوديّة، إنّما تُعترف بواسطة الملكة الإستيطقيّة؛ أو بعبارة أخرى: يجري الأمر بالأحرى مجرى وحدة بين الفاهمة والطبيعة حيث يكون لهذه الأخيرة جانبٌ مغايرٌ لمجرد كونها نتاج الفاهمة حتّى تكون تلك الوحدة ممكنة؛ فالإقرار بالوحدة الإستيطقيّة بين فعل الإنتاج والنتاج يغيّر تماماً فعل وضع الينبغي المطلق والنزوع المطلق والتقدّمة إلى ما لا نهاية فيه، وإذا اعترفت تلك الوحدة العليا بانّت هذه المفاهيم كقنائض، أو كمجرد تأليفات لدوائر مضافة وتابعة، وبذلك تقتضي تأليفاً أرفع تنضمّ إليه.

تُفسرُ النظرةُ الإستيطقيّةُ قُدماً على النحو التالي. للعالمِ المعطى، أو الطبيعة، جانبان، فهو نتاج تحديدها ونتاج مراسينا الفكرى الحرّ؛ فينبغي أن يُرى في كلّ شكل يقع في المكان أنّه جِراجُ الفيض والقوّة الباطنين للجسم نفسه الذي يمتلك ذلك الشكل. فأما من يتبع الرأي الأوّل فلن يرى إلاّ صوراً معوّجة ومعتصرة وقلقة، أي أنّه يرى القبح؛ وأما من يتبع الرأي الثاني، فسيرى الفيض القويّ للطبيعة، والحياة والتنزّع، أي أنّه يرى الجمال. لم يكن مراس الفاهمة ضمن الحقّ الطبيعيّ قد أنتج الطبيعة إلاّ من جهة ما هي مادة طيّعة تقبل التبديل؛ فلم يكن إذاً مراساً فكرياً حرّاً، ولا مراساً للعقل، بل كان مراس الذهن. أما النظرة الإستيطقيّة للطبيعة فيتمّ الآن تطبيقها على فقه الأخلاق، والآكد أنّه ما كان ليحوز [76] للطبيعة أن تتقدّم القانون الأخلاقيّ من حيث القدرة على امتلاك نظرة جميلة. فالقانون الأخلاقيّ يشرّع بإطلاق ويكبت كلّ ميل طبيعيّ؛ ومن يراه كذلك فإنّما يسلك حياله مسلك عبد له. لكنّ القانون الأخلاقيّ هو في الوقت عينه الأنا نفسه، ويتأتّى من صميم ماهيتنا الخاصّة؛ فإذا امتثلنا له، فإنّما نمثل لأنفسنا وحسب؛ ومن يراه كذلك، فإنّما يراه من وجه إستيطقيّ. أن نمثل لأنفسنا، فذلك يعني أنّ ميلنا الطبيعيّ يمثّل لقانوننا الأخلاقيّ؛ لكن في الحدس الإستيطقيّ للطبيعة بما هي جِراجُ الفيض والقوّة الباطنين للجسم لا يحصل مثل ذلك الشقاق في الامتثال، وذلك ما نشاهده (anschauen) في الأخلاقيّة وامتثال المرء لنفسه بحسب هذا النسق متى يُقيّد الميل الطبيعيّ من خلال العقل المجاور وتقهّر الغريزة لتسخّر للمفهوم. فلا بدّ لهذه النظرة الأخلاقيّة الواجبة أن تكون مباشرة من قبيل تلك التي تُظهر الصورة المعوّجة والمضطربة والمعتصرة، أي القبح، بدل أن تكون نظرةً استيطقيّةً.

فإذا كان القانون الأخلاقي لا يقتضي إلا الاستقلال الذاتي بوصفه فعلَ تعيّنٍ وفق المفاهيم وبمعنيّتها، ولم يك للطبيعة أن تبلغ حقّها إلا عبر تقييد الحرّية وفق مفهوم الحرّية التي لكائنات عاقلة متكثّرة، وكان هذان الوجهان المُعْتَصِرَان جميعاً الوجه الأعلى الذي تستقيم به للإنسان إنسانيّته، فإنّ المعنى الإستيطقيّ إذا ما وجب تناوله على امتداده الأوسع حيث يعرض التشكّل الذاتيّ التامّ للجملة ضمن وحدة الحرّية والضرورة والوعي والعريّ من الوعي، لن يكون له موضعٌ يختصّ به لا ضمن النظام المدنيّ للحقّ والأخلاقيّة، ولا حتّى في ظواهره المقيدة ما دام يعرض من وجه خالص ضمن تمتعه الذاتيّ بنفسه الذي يعرى من كلّ قيد؛ فكلّ فعل تعيّن وفق المفاهيم إنّما يُنسخ مباشرة ضمن المعنى الإستيطقيّ، حدّ أنّ تلك الماهية الذهنيّة للرياسة والتعيّن تكون في نظره - إذا ما حصلت له - قبيحةً ينبغي نبذها.

[77] مقارنة مبدأ شلنغ في الفلسفة بمبدأ فيشته

لقد بيّنا أنّ الصفة الرئيسيّة لمبدأ فيشته تكمن في أنّ الذات = الموضوع تصدر عن تلك المطابقة، فلا يكون بوسعها بعد ذلك أن تستقيم من جديد، لأنّ المختلف (das Different) إنّما يُرَدُّ إلى علاقة سببية؛ فمبدأ التهوّي لا يصير مبدأ النسق؛ وكما يشع النسق في التكوين، يكون التهوّي قد أهمل؛ فالنسق نفسه يقوم على زمرة من المتناهيّات الذهنيّة المتسّقة لا يسعها أن تلمّ بالتهوّي الأصليّ، فلا نفهمه كحدس ذاتيّ مطلق يصبّ في مركز الجملة. لذلك تسمي الذات = الموضوع ذاتا = موضوعاً ذاتيةً؛ فلا تفلح في نسخ تلك الذاتية حتّى تضع نفسها من وجه موضوعيّ.

إنّ مبدأ التهوّي مبدأ مطلق لنسق شلنغ برمته؛ فالفلسفة والنسق إنّما يتطابقان؛ ولا يفوت التهوّي لا في الأجزاء، ولا حتّى في النتائج.

أما كون التهوي المطلق مبدأ لنسق برمته، فذلك يتحتم فيه أن توضع الذات والموضوع كلاهما كذات - موضوع؛ فالتهوي لم يتأسس في نسق فيشته إلا كذات - موضوع ذاتية؛ وذلك إنما يقتضي حتى يتم، ذاتاً - موضوعاً موضوعيةً، على نحو أن المطلق يعرض في كل منهما، فيحصل على التمام في كليهما مجتمعين بما هو الرّبط التأليفي الأعلى الذي ينفيهما معا من حيث يتقابلان، بل يحصل بما هو النقطة السيائية المطلقة لكليهما التي تنطوي عليهما جميعاً، فينجمان منها، وينجم هو نفسه من كليهما.

إذا وُضع نسخ الانفصام من جهة ما هو المطلوب الصوري للفلسفة، يمكن للعقل أن يتعقب حل ذلك المطلوب من حيث ينفي أحد المتقابلين، ويرفع من الآخر إلى مصاف طرف لامتناه؛ وذلك هو ما حدث على الحقيقة في نسق فيشته؛ لكنّ التقابل يظلّ من هذا الوجه قائماً؛ لأنّ الطرف الذي يوضع كأنه مطلق يكون مشروطاً بالطرف [78] الآخر، وكما يقوم، يقوم الآخر أيضاً. فلا بدّ أن يُنسخ المتقابلان كلاهما، الذات والموضوع، حتى يُنسخ التقابل؛ وهما إنما يُنسخان كذات وموضوع من حيث يوضعان مُتهويين. فالذات والموضوع يكونان في التهوي المطلق مرتبطين، وبذلك يُفنيان؛ ومن ثمة لا شيء يمثل بالنسبة إلى التفكير والمعرفة. فذلك هو الحدّ الذي يبلغه بعامة تفلسف لم ينته إلى نسق ما؛ إنه يرضى بالجانب السلبي الذي يغمس كلّ متناه في اللاتناهي؛ وقد يكون من الممكن أيضاً أن ينتهي من جديد إلى المعرفة، فمن قبيل العرض الذاتي أن تتعلق حاجة النسق بذلك أو لا تتعلق. لكن إذا كان ذلك الجانب السلبي نفسه مبدأً، وجب ألا يتم بلوغ المعرفة، لأنّ كل معرفة إنما تهل أيضاً ومن وجه ما ضمن دائرة التناهي. أما الغلواء فتثبت راسخة على ذلك الحدس لنور يعرى من اللون؛ فلا يقوم التنوع فيها إلا من حيث تصارع

المتنوع. فالغلواء إنما يعوزها الوعي بماذا هي، وتجهل أن انقباضها مشروط بامتدادها؛ إنها تظلّ أحادية الوجه، لأنها هي نفسها ترسخ على واحد من الأطراف المتقابلة، فتجعل من التهوّي المطلق طرفاً متضاداً؛ أما في التهوّي المطلق فالذات والموضوع يُنسخان؛ لكنهما لمّا كانا يقعان في التهوّي المطلق، فإنهما يظّلان في الآن نفسه قائمين؛ وقيامهما ذلك هو الذي يجعل المعرفة ممكنة؛ لأنّ الفصل بينهما إنّما يكون في شطر موضوعاً في المعرفة؛ والنشاط الذي يفصل إنّما هو فعل التفكير، وذلك النشاط إذا اعتُبر لذاته إنّما ينسخ التهوّي والمطلق؛ فكلّ معرفة كانت تكون على البساطة زللاً، لأنها في حدّ ذاتها فعل فصل (ein Trennen). هذا الجانب الذي تكون المعرفة من جزائه فصلاً، وتناجها متناهيًا، يجعل من كلّ معرفة معرفة محدودة، ومن ثمة كذباً (Falschheit)؛ لكن ما دامت كلّ معرفة في عين الآن تهويًا، لم يكن هناك زلل مطلق. وبحقّ كلّما جرى الأمر مجرى التهوّي، فإنّما يجري كذلك مجرى الفصل؛ وما دام التهوّي والفصل يقابل كلّ منهما الآخر، فكلاهما مطلق؛ أما متى يُرسخ التهوّي من [79] حيث يُنفى الانفصام، فإنّما يظّلان متقابلين. فلا بدّ للفلسفة أن تُرجع لفعل الفصل إلى ذات وموضوع حقّه، فتتركه وشأنه، لكنّها ما دامت تضع ذلك الحقّ من حيث يعدل بإطلاق التهوّي الذي يقابل الفصل، فلن تضعه إلّا مشروطاً، مثلما يكون هذا الضرب من التهوّي الذي يقف على شرط نفي المقابل، تهويًا نسبيًا وحسب. أما المطلق نفسه فإنّما هو لهذه العلة تهوي التهوّي واللاتهوّي⁽⁷⁰⁾؛ ففعل التقابل والكون واحداً إنّما يقعان في الآن نفسه في المطلق.

(70) تلك هي بداية الإخراج الهيجلي لمفهوم طريف في المطلق لم تعهده جميع المثاليات الألمانية من قبل (لا المثالية الترنسندنالية التي لفيشته ولا مثالية الهوية المطلقة التي لشلنغ). فلا يجري الأمر في مثل هذا المطلق مجرى مجرد الانتقال من ذات - موضوع ذاتية إلى ذات -

ما دامت الفلسفة تفصل، فلن يكون بوسعها أن تضع الأطراف المفصولة من دون أن تضعها في المطلق؛ وإلا كانت تلك المفصولات مجرد متقابلات لا صفة لها سوى أنّ أحدها لا يكون في حين يكون الآخر. هذه الصلة بالمطلق ليست من جديد نسخاً لكلا الطرفين، لأنّهما بذلك كانا لا يكونان منفصلين، بل ينبغي أن يظلاً منفصلين، وألا يعرّيا من هذه الصفة من حيث يوضعان في المطلق أو يوضع المطلق فيهما. وبحقّ ما يتحتّم وضع كليهما في المطلق، إذ كيف كان يكون قد حقّق لأحدهما أن يتقدّم الآخر؟ فليس الحقّ المتساوي ما يحصل عند كليهما وحسب، بل كذلك الضرورة المتساوية؛ فلو كان أحدهما وحده الموصول بالمطلق، ولم يكن الآخر كذلك، لكانت ماهيتهما وُضعتا من وجه غير مساو، ولصار إذاً مطلوب الفلسفة، أعني نسخ الانقسام، محالاً. لم يضع فيشته إلاّ أحد المتقابلين في المطلق، بل وضعه كأنه المطلق؛ فالحقّ والضرورة يكمنان في نظره في الوعي الذاتي، لأنّ الوعي الذاتي هو وحده فعل وضع ذاتي، ذات = موضوع؛ وذلك الوعي الذاتي ليس من قبيل ما يكون رأساً موصولاً بالمطلق كأن بطرف أرفع، بل هو نفسه المطلق والتهويّ المطلق؛ وحقّه الرفيع في أن يوضع كأنه المطلق إنّما يقوم على كونه يضع نفسه بنفسه، على العكس من

= موضوع موضوعية، بل رأس الأمر في المطلق بما هو تهويّ التهويّ واللاهويّ أنّه صار بالجواهر من صميم الاختلاف، بل الأتفرق، وأنّ إطلاقته لا تستتبّ إلاّ من حيث لا يدفع عنه الفرق والانقسام، بل يخوض غمارهما على أشده. وبين نفسه أنّ هذه الموجدة الهيجلية (أعني المطلق بما هو تفكّر في ذاته وحياة يمتلآن صروف الانقسام والانفصاف)، إنّما توطئ لمقالة هيغل في الرّوح من جهة ما هي أشدّ المقالات الفلسفية التأملية رسوخاً من طور بينا. إنّما المطلق إذا تطلّق وسروح، بل هوية سيّالة لا تبرأ في حد ذاتها من السلب والفصل والفضم. فلذلك سيقال المطلق على معنى تأمليّ قاطع هو أنّه إطلاقٌ ظهور، ومن ثمّة تطلّق ساليّة.

الموضوع الذي لا يوضع إلا بواسطة الوعي. أما كون هذه المنزلة التي للموضوع منزلة عرضية وحسب، فذلك يتجلى من عرضية الذات - الموضوع من حيث توضع كوعي ذاتي؛ فهذه الذات - الموضوع تكون هي نفسها مشروطة؛ ولهذه العلة ليست زاوية نظره بالزاوية العليا، بل تلك الذات - الموضوع هي العقل، إذ يوضع على صورة محدودة؛ ولا يظهر الموضوع كطرف لا يتعين من نفسه [80] ومتعين بإطلاق إلا انطلاقاً من زاوية تلك الصورة المقيّدة. لذلك لا بد أن يوضع الطرفان في المطلق، أو يوضع المطلق على الصورتين جميعاً، وأن يظلاً في الوقت نفسه منفصلين؛ فإذاً تكون الذات ذاتاً - موضوعاً ذاتيةً والموضوع ذاتاً - موضوعاً موضوعيةً؛ ولما كان كل من المتقابلين - ما دامت قد وضعت ثنائيةً - قد أمسى مذكاً متضاداً مع نفسه، فتمضي القسمة إلى ما لا نهاية فيه، يكون كل قسم من الذات وكل قسم من الموضوع في المطلق هو نفسه تهوي الذات والموضوع؛ فيكون كل فعل معرفة حقيقة، كما تكون كل ذرة غبار تنظيمًا.

لا تكون أنا = أنا المطلق إلا إذا كان الموضوع نفسه ذاتاً - موضوعاً؛ فأنا = أنا لا تتحول إلى : أنا ينبغي أن يعدل أنا إلا حين يكون الأنا الموضوعي نفسه ذاتاً = موضوعاً.

وما دامت الذات كما الموضوع ذاتاً - موضوعاً، يكون كل تقابل بين الذات والموضوع تقابلاً واقعاً، إذ كلاهما يوضعان في المطلق، ويمتلكان بذلك واقعاً. أما واقع المتقابلين والتقابل الواقع فلا يحصلان إلا من خلال تهوي المتقابلين^(*). فإذا كان الموضوع

(*) يعبر أفلاطون عن التقابل الواقعي بواسطة الهوية المطلقة على النحو التالي: إن الوصل الجميل الصادق هو ذلك الذي يجعل من نفسه والأطراف الموصولة واحداً. فإذا تم =

موضوعاً مطلقاً، كان مجرد طرف فكريّ، كما يكون التقابل مجرد فكريّ؛ وتصير الذات أيضاً مجرد طرف فكريّ من حيث يكون الموضوع فكرياً وحسب، ولا يوضع في المطلق؛ ومثل هذه العوامل الفكرية إنما هي الأنا بما هو فعل وضع ذاتي، واللأنا بما هو فعل تقابل؛ ولا عونٌ يوجد البتّة في القول إنّ الأنا هو الحياة والفعاليّة الخارقتان، والفعل والمراس نفسه، وإنّه الأشدّ حقيقةً وحاليّةً (das

[81] Allerrealste, Unmittelbarste) الحاصل في وعي كلّ امرئ؛ فكّلما قابل الأنا الموضوع من وجه مطلق، لم يكن حقيقةً حاقاً⁽⁷¹⁾، بل يكون مجرد مفتكّر، ومحض نتاج للتفكّر، ومجرد صورة للمعرفة. أما التهوّي فلا يسعه أن يتأسس كجملة انطلاقاً من النتائج البسيطة للتفكّر، لأنّ هذه إنّما تنجم عبر تجريد التهوّي المطلق، فلا يسلك التهوّي حيالها في الحال إلا من وجه نافٍ، لا من وجه تأسيسي. ومن بين تلك النتائج التي للتفكّر يكون اللاتناهي والتناهي، اللاتعيّنة والتعيّنة وما شاكلها. فمحال أن يكون مرور من اللامتناهي إلى المتناهي، ومن اللامتعيّن إلى المتعيّن؛ والمرور بما هو ربط

= تناول أيّ ثلاثة أعداد أو كتل أو قوى، يكون الأوسط بالنسبة إلى الأخير، ما يكون الأوّل على الحصر بالنسبة إلى عين الأوسط؛ وبالعكس: ما يكون الأخير بالنسبة إلى الأوسط، يكونه على الحصر الأوسط بالنسبة إلى الأوّل؛ ثمّ إذا كان الأوسط قد صار إلى الأوّل والأخير، وبالعكس كان الأوّل والأخير قد صارا كلاهما إلى الأوسط، فإنّ الأطراف ثلاثتها صارت بالضرورة عين الطرف الواحد؛ لكنّ الأطراف التي تصير فيما بينها عين الطرف، إنّما تكون جميعاً واحداً.

[يرجع هيغل هاهنا إلى أفلاطون، الطيماوس، 31 س - 23 أ. ومن الثابت أنّ هيغل كان قد استعمل نشرة بيونتي: *Platonis philosophie quae exstant Graece ad editionem Henrici Stephani accurate expressa cum Marsilii Ficini interpretatione. Studii Societatis Bipontinae*, Biponti ex Typographia Societatis, 1786, Bd. I., s. 307-308]. (المترجم).

. Real (71) . وهو معنى أشدّ من الواقعي - Reel .

يؤلف إنّما يسمي نقيضة؛ لكنّ التفكّر، [أعني] الفصل المطلق، لا يمكنه أن يترك رباطاً ما بين اللامتناهي والمنتاهي وبين اللامتعيّن والمتعيّن يقع حاصلًا، والتفكّر هو الذي يشترع في هذا الموضوع؛ إنّ للتفكّر الحقّ في ألاّ يتخذ صالحاً إلّا وحدة صوريّة، لأنّ الانفصام إلى لامتناه ومنتاه، وهو صنيعه، إنّما كان قد سُمح به واعتُمِدَ؛ أمّا العقل فيؤلف الانفصام ضمن النقيضة، وبذلك ينفيه. فإذا كان التقابل الفكريّ من صنيع التفكّر الذي يتجرّد تماماً من التهوّي المطلق، يكون التقابل الواقعيّ على العكس من صنيع العقل الذي لا يضع التقابل على البساطة في صورة المعرفة، بل يضعه كذلك على صورة الكينونة، فيضع التهوّي واللاتهوّي متهوّيين؛ ومثل هذا التقابل الواقعيّ هو وحده الذي توضع فيه الذات والموضوع كلاهما كذات - موضوع، فيقومان ضمن المطلق، ويوضع المطلق في كليهما، ويستقيم الواقع في كليهما. لهذه العلة أيضاً لا يكون مبدأ الهويّة واقعياً إلّا ضمن تقابل واقعيّ؛ فإذا كان التقابل فكريّاً مطلقاً، تظلّ الهويّة مجردة مبدأً صوريّ، فلا توضع إلّا في إحدى الصورتين المتقابلتين، ولا يمكنها أن تجري مجرى ذات - موضوع؛ والفلسفة التي مبدأها صوريّ، إنّما تسمي هي نفسها صوريّة، وذلك كمثّل ما يقوله فيشته نفسه في موضع من المواضع: بالنسبة إلى الوعي الذاتيّ الذي لله - وهو وعيّ كان يكون فيه كلّ شيء موضوعاً بواسطة كون الأنا قد وُضع - ما كان ليكون نسقهُ صائباً إلّا من وجه صوريّ⁽⁷²⁾.

(72) انظر: «وهاكم مجرد مثال! - بالنسبة إلى الألوهية، أي في نظر وعي كان يكون كلّ شيء فيه قد وضع من خلال كون الأنا قد وُضع (ومفهوم مثل هذا الوعي لا يكون غير مفكّر إلّا بالنسبة إينا)، ما كان هذا الفقه في العلم الذي لنا أن يمتلك مغزى، لأنّه ما كان ليحصل فعل وضع في ذلك الوعي غير الذي للأنا؛ لكنّه كان يكون أيضاً في نظر الله صائباً من وجه صوريّ، لأنّ صورة فقه العلم إنّما هي عين الصورة التي للعقل المحض». انظر: Fichte, *Fichtes Werke, Bd. I: Grundlage der gesamten Wissenschaftslehre* (1794), s. 253.

فإذا كانت بالعكس المادة أو الموضوع نفسه ذاتاً - موضوعاً، كان من [82] الممكن أن يفوت الفصل بين الصورة والمادة، فيكف النسق كما مبدأه عن كونه مجرداً صوريّ، بل يصير في عين الآن صورياً ومادياً؛ فكلّ شيء إنّما يوضع بمعية العقل المطلق. وليس بإمكان المطلق أن يضع نفسه على صورة ذات أو موضوع إلاّ ضمن تقابل حقيقي (realer) : فتمرّ الذات في موضوع، أو الموضوع في ذات، وذلك حسب الماهية، فإذا صارت الذات نفسها موضوعية، فلاّذ الأصل فيها أنّها موضوعية أو لأنّ الموضوع نفسه يكون ذاتاً - موضوعاً، أو إذا صار الموضوع ذاتياً، فلاّذ الأصل فيه أنّه ليس إلاّ ذاتاً - موضوعاً. فعلى ذلك وحده يقوم التهوّي الحقّ وكون الطرفين جميعاً ذاتاً - موضوعاً، وفي الوقت نفسه التقابل الحقّ الذي يكون بوسعهما أن يأتياه. فإنّ لم يكن كلاهما ذاتاً - موضوعاً، كان التقابل فكرياً، ومبدأ الهوية صورياً. وما من تأليف يكون ممكناً عند المطابقة الصورية والتقابل الفكريّ إلاّ التأليف ناقص، أي أنّ التهوّي نفسه لا يكون من حيث يربط المتقابلات إلاّ كمّاً، ويكون الفرق كميّاً، على منوال المقولات التي لا توضع المقولة الأولى منها - ومثاله الواقع - في الثالثة، كما الثانية في هذه، إلاّ على نحو كميّ. أمّا إذا كان التقابل واقعياً، فلا يكون إلاّ كميّاً، والمبدأ يكون فكرياً وواقعياً في نفس الآن، فذلك هو الكيف الأوحد، والمطلق الذي يتأسس انطلاقاً من الفرق الكميّ، لا يكون كمّاً، بل يكون جملةً.

يوضع الطرفان كلاهما كذات - موضوع حتّى يتمّ وضع التهوّي الحقّ بين الذات والموضوع؛ مذّاك يصير بوسع كلّ طرف أن يكون غرض علم جزئيّ. وكلّ علم من هذه العلوم يقتضي التجرد من مبدأ العلوم الأخرى، فالموضوعات في نسق الفاهمة لا تكون في ذاتها شيئاً، ولا قوام للطبيعة إلاّ ضمن الوعي؛ أمّا الذي يتمّ تجريده من

ذلك فهو أنّ الموضوع طبيعةٌ وأنّ الفاهمة من جهة ما هي وعيٌ مشروطةٌ بذلك؛ أمّا في نسق الطبيعة، فإنّ المرء ينسى أن الطبيعة تُعرّف؛ فالتعيينات المثاليّة (ideale) التي تستفيدها الطبيعة ضمن العلم، تكون في الوقت نفسه محايدة لها. لكنّ التجريد المتبادل ليس من قبيل أحاديّة العليّمين، وليس تجرّداً ذاتياً من المبدأ الواقعيّ الذي للعلم الآخر، أي تجريد كان ليؤتى به حتّى يتمّ التمهيد للمعرفة، ثمّ كان يكون زال متى يتمّ بلوغ زاوية نظر أرفع، ذلك أنّ موضوعات الوعي التي لا تكون في المثاليّة شيئاً غير نتاجات الوعي، كانت تكون مع ذلك - إذا ما اعتُبرت في ذاتها - شيئاً آخرَ بإطلاق، فكان يكون لها قوامٌ مطلق خارج ماهيّة الوعي؛ أمّا الطبيعة التي توضع في العلم الخاصّ بها كمتعيّنة بنفسها وفكريّة في حدّ ذاتها، فكانت لا تكون بالعكس - إذا ما اعتُبرت في ذاتها - إلّا موضوعاً، وكلُّ هويّة يعترفها العقل فيها إنّما كانت لا تكون إلّا صورةً مستعارةً من المعرفة. فلا يتعلّق الأمر بالتجرّد من المبدأ الجوّانيّ الذي للعلم الآخر، بل من صورته الخاصّة وحسب، وهذا تجريد يرمي إلى تحصيل تهويّ العليّمين من وجه خالص؛ فالتجرّد ممّا يخصّ العلم الآخر إنّما هو تجرّد من الأحاديّة. فالطبيعة والوعي الذاتيّ يكونان في ذاتهما على النحو الذي يضعهما عليه النظر التأمليّ، كلٌّ وفق العلم الخاصّ به؛ ولهذه العلّة يكونان كذلك في ذاتهما، لأنّ العقل هو الذي يضعهما، والعقل إنّما يضعهما كذات - موضوع، وبالتالي كالمطلق؛ وألّفي - ذاته الأوحد إنّما هو المطلق؛ فالعقل يضعهما كذات - موضوع، لأنّه هو نفسه إنّما ينتج كطبيعة وفاهمة، فيعترف نفسه فيهما جميعاً.

إنّ زاويتيّ النظر المختلفتين اللتين لكلا العليّمين لا تتناقضان البتّة، والعلّة في ذلك التهويّ الحقّ الذي توضع فيه الذات

والموضوع، ولا سيّما من حيث يكونان جميعاً ذاتاً - موضوعاً، وما دام تقابلهما لذلك تقابلاً واقعياً، يكون بوسع كلّ منهما إذاً أن يمرّ في الآخر. فلو كان الذات والموضوع متقابلين بإطلاق، وكان أحدهما فقط الذات - الموضوع، لما أمكن للعلمين عندئذ أن يتجاوزا على عين المنزلة؛ ولكانت زاويةً نظراً واحدةً فقط الزاوية العقلية. فالعلمان كلاهما لا يكونان ممكنين تماماً إلا من حيث يتمّ في كليهما تأسيس عين [الشيء] الواحد في أشكال وجوده الواجبة. والعلمان كلاهما يظهران على أنّهما يتناقضان، لأنّ المطلق يوضع في كلّ منهما على صورة مقابلة؛ لكنّ تناقضهما لا ينتسخ من حيث يتمّ [84] إقرار واحد من نفس العلمين أنّه العلم الأوحد، فيُنفي الآخر انطلاقاً من زاوية النظر التي لذلك العلم؛ والزاوية الأرفع التي تنسخ على الحقيقة أحادية العلمين كليهما إنّما هي تلك التي تعترف في العلمين عين المطلق. أمّا علم الذات - الموضوع الذاتية فقد سمّي إلى الآن الفلسفة الترنسندننتالية؛ وأمّا علم الذات - الموضوع الموضوعية فيسمّى فلسفة الطبيعة. وما دام العلمان يتقابلان، يكون الذاتيّ الأوّل في ذلك العلم، ويكون الموضوعيّ الأوّل في هذا العلم. فالذاتي والموضوعيّ يوضعان في كلا العلمين ضمن علاقة الجوهرية؛ أمّا في الفلسفة الترنسندننتالية، فالذات بما هي فاهمة هي التي تكون الجوهر المطلق، وتكون الطبيعة، فالطبيعة هي التي تكون الجوهر المطلق، وتكون الذات والفاهمة عرضاً وحسب. أمّا زاوية النظر الأرفع فلا هي بتلك التي يُنسخ فيها أحد العلمين، فثبتت إمّا الذات وحدها وإمّا الموضوع وحده كـمطلق، ولا هي بتلك التي يُخلط فيها العلمان كلاهما.

وأما في ما يتعلّق بالخلط واللبخطة، فإنّا نجد ذلك الذي ينتمي إلى علم الطبيعة، إذ يُمزج بنسق الفاهمة، أعني الفرضيات المتعالية

التي يمكنها أن تُعمي الأبصار بظاهر فاسدٍ من التوحيد بين الوعي والذوي يعرى من الوعي؛ إنها تتراءى على أنها طبيعية، ولا تتجاوز البتة في تحليقها المحسوس البين، ومثاله تلك النظرية في ألياف الوعي⁽⁷³⁾؛ أما العقلي (das Intelligente) بما هو كذلك فتحصل عنه، إذ يُمزج بالطبيعيّات، التفسيرات الفيزيائية المفرطة، وبخاصة الغائية. ويصدر فسادا الخلطين كلاهما عن نزعة التفسير التي تستخدم الفاهمة والطبيعة ضمن علاقة سببية، حيث يوضع الواحد كأنه الأس والآخر كأنه مؤسس، لكن بذلك لا يرسخ بإطلاق إلا التقابل، فتقطع السبيل نهائياً على الوحدة المطلقة من خلال الظاهر الذي لمثل تلك المطابقة الصورية، كما هي الحال في المطابقة بالعلّة.

وأما زاوية النظر الأخرى التي كان ينبغي بواسطتها نسخ المتناقض الذي للعلمين كليهما، فقد تكون تلك التي لا تترك أحد العلمين يجري مجرى علم بالمطلق. فيمكن للثنائية أن تلحق تماماً علم الفاهمة، وتجري الأشياء مع ذلك مجرى ماهيات خاصة؛ ومن الممكن أن تستخدم تلك الثنائية علم الطبيعة بما هو من قبيل ذلك النسق من الماهيات الخاصة للأشياء؛ فكل علم كان يكون بالنسبة إلى تلك الثنائية صالحاً على قدر ما يشاء؛ ولكل العلوم أن تتجاوز بسلام؛ لكن بذلك كان يكون قد فات المرء أن ماهية كلا العلمين إنما هي كونهما علمين بالمطلق، فالمطلق ليس البتة شأن تجاور.

(73) وهي نظرية صاغها يوهان كاسبار لافاتار ضمن مقالة في الفيزيونيوميا (وهو علم حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر غرضه تقييد طبايع الشخص بحسب قسّمات الوجه؛ والعبارة في الأصل يونانية دخلت اللاتينية في بداية القرن السادس عشر)، انظر: Johann Caspar Lavater: *Von der Physionomik* (Leipzig: Wiedmanns Erben und Reich, 1772), und *Physiognomische Fragmente, zur Beförderung der Menschenkenntniss und Menschenliebe* (Leipzig: Wiedmanns Erben und Reich, 1772).

قارن: هيغل، فنومينولوجيا الزوج، ص 369 - 405.

وقد توجد كذلك زاوية نظر أخرى ما كان ليجري فيها هذا العلم أو ذاك مجرى علم المطلق، أعني تلك الزاوية من النظر التي يُنسخ وفقها إما مبدأ أحد العلمين من حيث يوضع في المطلق، أو المطلق من حيث يوضع في ظاهرة ذلك المبدأ. في هذا الصدد، زاوية النظر الخاصة بما درج وعُرف أنه المثاليّة الترנסدنتاليّة هي زاوية النظر التي تثير العجب؛ لقد كنّا أثبتنا أنّ ذلك العلم بالذات - الموضوع الذاتي يكون هو نفسه علماً من بين العلوم التي تشتمل عليها الفلسفة، لكنّه علم واحد وحسب. ولقد فسّرنا أحاديّة ذلك العلم كيف تحصل متى يقرّ نفسه على أنّه العلم *κατ' ἐξοχήν*⁽⁷⁴⁾، وأي شكل يعطيه للطبيعة. أمّا في هذا الموضوع فما زلنا نتعقّب الفحص عن الصورة التي يستفيدها علم الطبيعة إذا ما تمّ تشييده انطلاقاً من زاوية النظر تلك.

يقرّ كُنْتُ بطبيعة ما من حيث يضع الموضوع كغير متعيّن (بواسطة الذهن)، ويعرض الطبيعة على أنّها ذات - موضوع من حيث يعتبر نتاج الطبيعة بما هو غاية الطبيعة، مشاكلاً لغاية من دون مفهوم في الغاية، ضرورياً من دون آليّة، على تهوّر بين المفهوم والكيونة⁽⁷⁵⁾. لكن ينبغي في الوقت ذاته ألا تكون هذه النظرة للطبيعة إلّا غائيّة، أي مجرد قاعدة للذهن الإنسانيّ المحدود الذي يفكر على سبيل الاستدلال والذي لا تشتمل مفاهيمه العامّة على الظواهر الجزئية للطبيعة؛ أمّا في ما يتعلّق بواقع الطبيعة فلا شيء يُقال عبر هذا النحو الإنسانيّ في المعالجة؛ وعليه يظلّ هذا النحو في المعالجة نحواً ذاتياً بإطلاق، وتظلّ الطبيعة محض موضوعي، ومجرد مفكّر.

(74) يعني العلم الأوّل والأشرف الذي يتقدّم سائر العلوم من حيث شرف الغرض

بخاصّة.

(75) انظر: كُنْتُ، نقد ملكة الحكم، الفقرات 64 - 66، ص 313 - 323.

[86] وبحقّ ما ينبغي أن يظلّ التّأليفُ الذي يتمُّ ضمنَ الذهنِ الحسّيِّ بين الطبيعة المتعيّنة واللامتعيّنة عبرَ الذهنِ مجردَ فكرة بسيطة، فمن المحال بالنسبة إلينا نحن البشر أن يتطابق التفسير على سبيل الآليّة مع الغائيّة؛ هذه الآراء النقديّة المضافة وغير المعقولة جدّاً إنّما ترتفع - حين تقابل ببساطة بين العقل الإنسانيّ والعقل المطلق - إلى فكرة ذهن حسّيّ، أي فكرة العقل؛ فلا ينبغي مع ذلك أن يكون تطابق آليّة الطبيعة مع غائيّتها في ذاته، أي ضمن العقل، محالاً. لكن لم يُسقط كُنْت الاختلافَ بين الممكن في ذاته والواقعيّ، ولم يرفع الفكرة العليا والواجبة لذهن حسّيّ إلى مصافّ الواقع، فلهذا يكون في شطر من المحال أن تتعقّل الطبيعيات عند كُنْت بعامة إمكان القوى الأساسية، ولا يكون بوسع مثل تلك الطبيعيات في شطر آخر - إذ تكون الطبيعة بالنسبة إليها مادّة، أي متضادّاً بإطلاق، وطرفاً لا يتعيّن من نفسه - أن تشيّد إلاّ آليّة ما؛ فتلك الطبيعيات قد أغنت كثيراً المادّة بفقر قوتيّ الجذب والدفع؛ والقوّة إنّما هي جوائيّ ينتج برائياً، أي فعل وضع ذاتيّ، = أنا، ومثل هذا الفعل لا يمكن وفق النظرة المثاليّة الخالصة أن يحصل للمادّة؛ فكُنْت إنّما يفهم المادّة على البساطة بما هي الموضوعيّ الذي يقابل الأنا؛ وتلك القوى تكون في نظره سطحيّة، لا بل تكون إمّا محض فكريّة، ومن ثمّة لم تعد قوى، أو تكون متعاليّة. فلا يبقى لكُنْت بناءً ديناميكيّ للظواهر، بل مجرد بناء رياضيّ لا غير. وبحقّ ما يُنتج النفاذ في الظواهر التي لا بدّ أن تكون معطاة، زمرة من المفاهيم السديدة الحاصلة من خلال المقولات، لكنّها لا تسمح بتحصيل ضرورة الظواهر، فسلسلة الضرورة إنّما هي الصوريّ الناجم عن الصفة العلميّة للبناء؛ والمفاهيم إنّما تظلّ عرضاً بالنسبة إلى الطبيعة، كما تظلّ الطبيعَةُ عرضاً بالنسبة إلى المفاهيم؛ وما كانت التّأليفات التي تُشيّد بسداد من خلال المقولات لتجد بالضرورة الحجّة عليها في الطبيعة نفسها؛

فالتبيعة لا يمكنها أن تقدم إلا لأعيب شتى كانت لتجري مجرى
رسوم عرضية لقوانين الذهن؛ أمثلة يزول الخاص والحى منها مباشرة [87]
من حيث لا تُعترف فيها إلا تعيينات التفكير وحدها؛ أما المقولات
فلا تكون بالعكس سوى رسوم منقوصة للتبيعة.

إذا كانت التبيعة مادةً وحسب، ولم تك ذاتاً - موضوعاً، لا
يمكن أن يقوم مثل ذلك البناء العلمى للتبيعة الذي يتحتم فيه أن
يكون العارف والمعروف واحداً؛ فالعقل الذي صار إلى التفكير عبر
المقابلة المطلقة للموضوع، يستطيع أن يقول في التبيعة من وجه
قبلى ومن خلال الاستنباط وحده أكثر من طابعها العام الذي للمادة؛
فهذا الطابع إنما يظل قائماً مقام الأساس، حتى توضع التعيينات
المتكثرة الأخرى للتفكير وبمعينة التفكير؛ لذا يكون لمثل ذلك
الاستنباط ظاهر القبلىة (Apriorität) من حيث يضع نتاج التفكير،
أعني المفهوم، كطرف موضوعي؛ ولما كان لا يضع البتة شيئاً آخر،
يظل بالفعل محايثاً. ومثل ذلك الاستنباط إنما يضاهاى من حيث
الماهية ذلك الرأى الذي لا يعترف في التبيعة إلا غائية برانية؛ ولا
فرق بينهما إلا من حيث إن الاستنباط يبدأ من وجه أكثر نسقية من
عند نقطة معينة، ومثاله الابتداء بالجسم الذي للكائنات العاقلة؛ لكن
في ذلك الاستنباط كما في ذلك الرأى جميعاً تكون التبيعة من قبيل
ما يعينه المفهوم بإطلاق، أي متعينة من طرف غريب عنها. غير أن
النظرة الغائية التي لا تعترف التبيعة إلا من حيث تُعَيَّن وفق غايات
برانية، تفضل من جهة التمام، ما دامت تتناول تنوع التبيعة كما
يُعطى برمته إمبرياً؛ أما استنباط التبيعة الذي يبدأ من نقطة معينة
فيصادر - من جزاء نقصها - على ما أبعد من ذلك - وهو ما يدوم
عليه ذلك الاستنباط - إنما يرضى في الحال بفعل المصادرة الذي
ينبغي أن يفضى في الحال إلى ما يقتضيه المفهوم؛ وليس يعنى

الاستنباط في شيء لو كان موضوعاً حاقاً من الطبيعة وحده يفضي إلى المطلوب، فهو لا يستطيع أن يحصل هذا المطلوب إلا عبر التجربة؛ فإذا لقي الاستنباط الموضوع المصادر عليه في الطبيعة غير كاف، استنبط موضوعاً آخر، وهكذا دواليك إلى أن يصيب الغاية. أمّا نظام تلك الموضوعات المستنبطة فيتعلّق بالغاية المقدّرة التي كان قد ابْتُدئَ منها؛ فلا ترتبط تلك الموضوعات فيما بينها إلا بقدر ما تتصل بالنظر إلى تلك الغاية. لكنّها على الحقيقة تعدم هيئة الارتباط الجوّانيّ؛ لأنّه حين تجد التجربة الموضوع الذي كان استنبط في الحال غير كفاء للمفهوم الذي ينبغي إفعامه، لم يعد من جزاء مثل ذلك الموضوع المفرد أن يتفاقم الشّئات إلى ما لا نهاية فيه ما دام الموضوع يقبل التعيين من وجه برّانيّ إلى غير نهاية، وذلك شتات ما كان ليكون تحاشيه ممكناً من حيث يجزّ الاستنباط نقاطه المتكثّرة إلى دائرة لا يكون بوسعه أن يحتلّ منها المركز، لأنّه إنّما يقع منذ البدء في الخارج؛ فالموضوع بالنسبة إلى المفهوم إنّما يكون طرفاً برّانيّاً، وكذلك يكون المفهوم بالنسبة إلى الموضوع.

وعليه، فلا علم من بين العليّين كليهما يكون بوسعه أن يتأسس كأته العلم الأوحد؛ ولا علم منهما يقدر على نسخ الآخر؛ فما كان إذّاك ليوضع المطلق إلا على صورة واحدة من صور وجوده؛ وكما يضع المطلق نفسه على صورة الوجود، لا بدّ أن يضع نفسه على ازدواج الصورة؛ فالإظْهَار والتفصُّم (Erscheinen und sich Entzweien) إنّما هما عين الشيء الواحد.

ولمّا كان العلمان يعرضان - بفضل تهويهما الجوّانيّ - المطلق كما ينجم انطلافاً من القوى الدنيا لإحدى صورتَي الظهور حتّى يصير ضمن تلك الصورة إلى الجملة، كان كلّ علم من حيث اتّساقه وتدرّجه كفوّاً العلم الآخر؛ فكلّ منهما يمثل الحجّة البيّنة على

الآخر؛ كما كان قال من وجه التقريب أحد الفلاسفة المتقدمين: إن نظام الأفكار وارتباطها (أي نظام الذاتِي) هو عينُ نظام الأشياء وارتباطها (أي نظام الموضوعِي)⁽⁷⁶⁾؛ فكل شيء لا يكون إلا في جملة واحدة؛ فالجملة (Totalität) الموضوعية والجملة الذاتية، نسق الطبيعة ونسق الفاهمة، إنما هما عين الجملة وعين النسق؛ وأي تعينية ذاتية إنما تناظر نفس التعينية الموضوعية.

وهما من حيث هما علمان إنما يكونان جملتين موضوعيتين، فيتدرجان من مقيد إلى مقيد؛ لكن كل مقيد إنما يكمن هو ذاته في المطلق، فيكون إذاً في الباطن (innerlich) غير مقيد؛ فأما تقيده البراني فيخلعه من حيث يوضع ضمن الترابط النسقي للجملة الموضوعية؛ وتكون له في هذه الجملة من جهة ما هو مقيد حقيقة، [89] وأما تحديد موضعه منها فهو العلم به. إن قول ياكوبي إن النسقين يكونان من قبيل اللاعلم المنظم (ein organisiertes Nichtwissen)⁽⁷⁷⁾، تجب فيه إضافة الأمر التالي، وهو أن اللاعلم - المعرفة بالمفرد - إنما تصير معرفة من حيث يتم تنظيمها.

وزائدًا إلى أن العلمين يتكافآن من وجه براني إذا ما ظلّا مُفردَيْن، فلا بد أن تكون أوائلهما في الآن نفسه متنافذة في الحال. فحين يكون المبدأ في أحدهما الذات - الموضوع الذاتية، ويكون

(76) يقصد سينوزا، إتيقا (Ethica)، الباب الثاني، القضية VII.

(77) انظر رسالة ياكوبي إلى فيشنه، رقم 24: «إن علمونا ليست بما هي كذلك على البساطة إلا الأعيب يخرعها الفكر البشري إذا ما شاء التسلية من حين إلى آخر. فهو إذ يختلق تلك الألاعيب لا ينظم إلا عدم معرفته، من دون أن ينتهي إلى معرفة بالحق، أو يقترب منها قيد شعرة»، ضمن: Friedrich Heinrich Jacobi, *Friedrich Heinrich Jacobi's Werke*, [Herausgegeben von F. Roth und F. Köppen] (Leipzig: G. Fleischer d. Jüng. 1812-1825), Bd. 3, s. 29.

المبدأ في الآخر الذات = الموضوع الموضوعية، يحصل لا محالة في نفس الآن الموضوعي في نسق الذاتية والذاتي في نسق الموضوعية؛ فتستقيم للطبيعة مثاليةً محايدةً بقدر ما تستقيم للفاهمة واقعيةً محايدةً؛ ولذلك يحصل قطباً المعرفة والكيونة في كل نسق منهما، فيشتمل كل منهما في حد ذاته أيضاً على نقطة السيائية؛ إلا أن قطب الفكري يكون الغالب في نسق، في حين يكون قطب الواقعي الغالب في النسق الآخر؛ فأما ذلك فلا يبلغ في الطبيعة نقطة التجريد المطلق التي تضع نفسها كنقطة حيال الانتشار اللامتناهي، كما يتأسس الفكري ضمن العقل؛ وأما هذا فلا يبلغ ضمن الفاهمة نمو اللامتناهي الذي يضع نفسه في هذا الانكماش خارجه إلى ما لا نهاية فيه، كما يتأسس الواقعي في المادة.

كل نسق إنما يكون في الوقت نفسه نسق الحرية والضرورة. فالحرية والضرورة إنما هما عاملان فكريان، فلا تكونان إذاً على تقابل واقعي؛ لذلك لا يتسنى للمطلق أن يضع نفسه كمطلق في أي صورة من صورتين؛ وليس ممكناً أن يتحدد علماً للفلسفة من حيث يكون الواحد نسق الحرية والآخر نسق الضرورة. فلو فصلت الحرية لكانت حريةً صوريةً، وكذلك الضرورة، لو أفردت، لكانت ضرورةً صوريةً. فالحرية إنما هي صفة المطلق حين يوضع كجواني يظل من حيث يضع نفسه على صورة مقيدة وفي نقطة معينة من الجملة الموضوعية، ما هو، أي يظل غير مقيد، أو بعبارة أخرى الحرية تكون تلك الصفة حين يوضع المطلق على تقابل مع كينونته، أي يُعالج كجواني، ومن ثمة يوضع على إمكان أن يخلع عنه تلك الكينونة، فيمر إلى ظهور مغاير. أما الضرورة فتكون صفة المطلق حين يُعالج كبراني، أي كجملة موضوعية، وبالتالي كتخارج لا يحصل لأجزائه كونٌ خارج كونها ضمن الكل الذي للموضوعية. ولما

كانت الفاهمة كما الطبيعة على تقابل واقعي من حيث توضعان في المطلق، تحصل الحرّية والضرورة بما هما عاملان فكريّان لكلّ منهما. أمّا ظاهر الحرّية، أعني الاعتبار، أي تلك الحرّية التي كانت تكون متجرّدة تماماً من الضرورة، أو من الحرّية من جهة ما هي جملة - وذلك أمر لا يحدث إلا من حيث توضع الحرّية ضمن دائرة فردية، وكذلك الصدفة التي تناظر ما يكون من قبيل الاعتبار في الضرورة، والتي توضع بمعيتها أطراف فردية كأنها ما كانت تكون ضمن الجملة الموضوعية وحدها، بل لذاتها، الاعتبار والصدفة اللذان لا موضع لهما إلا من زاويا نظر مضافة وتابعة، إنّما ينبغي إسقاطهما من مفهوم علمي المطلق. وأمّا الضرورة، فتنتهي بالعكس إلى الفاهمة كما إلى الطبيعة؛ ذلك أنّه لمّا كانت الفاهمة توضع في المطلق، تحصل لها في الوقت نفسه صورة الكينونة؛ فلا بدّ لها أن تنقسم وتظهر؛ فتكون تنظيمياً مكتملاً من المعرفة والحدس؛ وكلّ شكل من أشكالها إنّما تلزمه الأشكال المقابلة، ومتى تُفرد الهوية المجردة للأشكال كحرّية فتعزل عن الأشكال نفسها، لا تكون إلاّ قطباً فكرياً لنقطة السيائية التي للفاهمة، القطب الذي تكون له جملة موضوعية ما بمثابة القطب المحايث والمغاير. وبالعكس، تكون للطبيعة حرّية، لا لأنّها كينونة ساكنة، بل لعلّة كونها أيضاً صيرورة؛ وهي كينونة لا تُفصم ولا تُربط من وجه برّاني، بل تنقسم وتتوحد في حدّ ذاتها، فلا تضع نفسها البتّة في أيّ من أشكالها كمجرد مقيّد، بل ككلّ حرّ؛ أمّا نموّها الذي يعرى من الوعي فإنّما هو انعكاس (Rflexion) القوّة الحيّة التي ما تنفك تنقسم إلى ما لا نهاية فيه، لكنّها إنّما تضع نفسها في كلّ شكل مقيّد، فتظلّ هي هي؛ وما من شكل للطبيعة يكون من هذا الوجه مقيّداً محدوداً، بل يكون حرّاً. - فإذا كان علم الطبيعة يكوّن بالجملة الباب النظريّ وعلم الفاهمة الباب العمليّ للفلسفة، فإنّه يكون مع ذلك لكلّ علم لذاته [91]

قسمه النظري وقسمه العملي الخاصان به. وكما أنّ الهوية التي تقع ضمن نسق الطبيعة في قوة الضوء لا تكمن في ذاتها في المادة الثقيلة، بل تكون من جهة ما هي قوة طرفاً غريباً يفصمها ويوحدها حتى التلاحم، فنتج نسقاً من الطبيعة غير العضوية، كذلك لا تكون الهوية بالنسبة إلى الفاهمة التي تنتج كحدوسات موضوعية، وضمن قوة فعل الوضع الذاتي، طرفاً يمثل بين أيدينا؛ فالهوية لا تعترف نفسها في الحدس، والوضع الذاتي والحدس إنّما يكونان فعل إنتاج للهوية لا ينعكس على ما يفعل، فإنّما هما إذا غرض باب نظريّ ما. أمّا في ما يتعلّق بالإرادة، فكما تعترف الفاهمة نفسها فتضع نفسها كما هي داخل الموضوعية، وتلغي ما تنتج من حدوسات تعرى من الوعي، كذلك تتخذ الطبيعة ضمن الطبيعة العضوية صفة عملية متى يهمل الضوء في نقطته، فيصير طرفاً جوائياً. فإذا كان الضوء في الطبيعة غير العضوية يضع نقطة الانقباض صوب الخارج على شاكلة التبلى كأنها هيئة فكرية (Idealität) برانية، فإنّ الضوء يتكوّن في الطبيعة العضوية كجوانيّ مباطن لأنقباض الدماغ، وذلك التكوّن يبدأ رأساً على صعيد النبات كزهر حيث يتفشى مبدأ الضوء الجوانيّ في شكل ألوان، وسرعان ما يصير فيها خافتاً؛ لكنّ الضوء في الطبيعة العضوية وبشكل أرسخ عند الحيوان، إنّما يضع نفسه عبر قطب الجنس كطرف ذاتي وموضوعي في الآن نفسه؛ والفرد إنّما يبحث عن نفسه ويلقاها في آخر. ويظلّ الضوء جوائياً من وجه أشدّ وأكثف عند الحيوان حيث يضع نفسه كصوت يتغيّر على نحو الزيادة أو النقصان، وفرديته كطرف ذاتي يقع ضمن الاتصال الكلّي معترفاً بنفسه ومعترفاً بها. ولما كان علم الطبيعة يعرض كيف تعيد الهوية تأسيس لحظات الطبيعة غير العضوية من الداخل، فإنّه يشمل على قسم عمليّ؛ فالمغناطيسية التطبيقية التي يعاد تأسيسها إنّما تمثّل نسق الجاذبية التي تنفّش نحو الخارج على شاكلة قطب، وانقباضها من

جديد في نقطة السيانية التي للدماغ، ثم تحويلها للقطين نحو
الداخل كنقطتين سيانيتين كتلك التي تضعها الطبيعة أيضاً في
المدارات الإهليلجية للكواكب؛ أما الكهربائية التي يعاد تأسيسها من
الداخل فتضع فرق الجنس الذي للأنظمة العضوية التي يُنتج كل نظام
منها بنفسه ذلك الفرق، فيضع نفسه من جِراء نقصه على نحو [92]
فكري، فلا يلقي نفسه من وجه موضوعي إلا في آخر، ويتحتم عليه
أن يختلط به حتى يتعطى الهوية؛ فالطبيعة من حيث تصوير عملية عبر
المسرى الكيميائي كانت قد أودعت في الأطراف الأخرى الطرف
الثالث، أعني الوسط، كأنه طرف جواني يكون بما هو نبرةً وغمّةً
باطنةً تنتج من نفسها، عرياً من القوة مثل الأجرام الثالثة للمسرى
غير العضوي، فيزول ويُخمد الجوهرية المطلقة التي للماهيات
المختلفة، فينتهي بها إلى سيانية الاعتراف المتبادل، أي إلى فعل
وضع فكري لا يتلاشى من جديد كعلاقة الأجناس في هوية واقعية.

لقد قابلنا إلى الآن كلا العلمين من دون أن نأتي على تهويهما
الجواني؛ في أحدهما يكون المطلق طرفاً ذاتياً على شاكلة المعرفة،
وفي الآخر يكون طرفاً موضوعياً على شاكلة الكينونة. بذلك تصير
المعرفة والكينونة عاملين فكريين، أو صورتين تتقابلان؛ فالعلمان
يشتملان على العاملين معاً، لكن في أحدهما تكون المعرفة المادة
والكينونة الصورة؛ وفي الآخر تكون الكينونة المادة والمعرفة الصورة.
ولما كان المطلق في العلمين هو هو، ولم يُعرض العلمان كمجرد
علمين يتقابلان من حيث الصورة، بل كما تضع الذات - الموضوع
فيهما نفسها، لا يكون العلمان نفسيهما على تقابل فكري، بل يكونان
على تقابل واقعي، ولهذه العلة تجب معالجتهما من وجه الاتصال
كعلم واحد متسق. ولا ريب أنهما يكونان من حيث يتقابلان كافتين
تأفئ من وجه جواني، أي يكونان جمليتين؛ لكنهما في الوقت نفسه

جملتان نسيّتان وحسب، وتزرعان بما هما كذلك إلى نقطة السّواء؛ وهذه النقطة تقع فيهما في كلّ موضع من حيث هما هويّة وجملة نسيّة؛ أمّا من حيث هما جملة مطلقة فإنّها تقع خارجهما. لكن من حيث يكون العلمان كلاهما علم المطلق، وتقابلهما تقابلاً واقعياً، فإنّهما يقترنان كقطب سيّانٍ عند ذلك التقابل نفسه، فهما اللّذان يمثلان الخطوط التي تربط القطب بالمركز. لكنّ هذا المركز يكون هو نفسه مزدوجاً، فمرّة يكون هويّة ومرّة أخرى يكون جملةً، ومن هذا الوجه يظهر العلمان كلاهما كمجرى نموّ أو تأسّس الهويّة حتّى [93] تصير إلى جملة. إنّ نقطة السيّانّة التي ينزع إليها العلمان من حيث يتقابلان إذ يُعتبران من جانبيّ العاملين الفكريّين، إنّما هي الكلُّ إذ يُتصوّر كتأسّس ذاتيّ للمطلق، منتهى العلمين وأعلاهما. أمّا المركز، أعني نقطة المرور من الهويّة التي تنبني كطبيعة إلى بنائها كفاهمة، فإنّما هو تصوّر ضوء الطبيعة جوّانياً؛ إنّهُ كما يقول شلنغ⁽⁷⁸⁾، فلقّ الفكريّ إذ يتبدّى في الواقعيّ، وقيامه كنقطة. هذه النقطة بما هي العقل تكون منقلّب العلمين كليهما وقمةً هرم الطبيعة، منتهى نتاجها حيث تحصل تامّة؛ لكن لا بدّ لتلك النقطة بما هي كذلك أنّ تنفّس في نفس الآن كطبيعة. فإذا ما قام العلم في تلك النقطة كأنّه المركز، وانقسم منه إلى جزئين، وعيّن فعل الإنتاج الذي يعرى من الوعي على جانب والإنتاج الواعي على الجانب الآخر، فإنّه يعرف في الوقت نفسه أنّ الفاهمة تنفصح كعامل واقعيّ ينضمّ إلى الجانب الآخر ويحاذي انبناء الطبيعة كلّهُ، فيشتمل على الفات، أو على

Friedrich Wilhelm Joseph Schelling, *sämtliche Werke* (Stuttgart und (78) Augsburg: n. pb., 1856), Bd. 4: *Darstellung meines Systems der Philosophie*, s. 205.

Zeitschrift für spekulative Physik, Bd. 2, Heft 2 (1801): نشر لأول مرّة ضمن: s. 116.

الجانب المواجه له، كما يعرف ذلك الذي يكون كعامل واقعي يحاith في أن ما يقابله في العلم؛ إذآك تُنسخ كل صفة فكرية للعاملين كما صورتُهما الأحادية؛ فهذه هي وحدها زاوية النظر الرفيعة حيث يفوت العلمان في بعضهما البعض، فلا يتم تقرير انفصالهما إلا من وجه علمي، ولا تقرير الصفة الفكرية للعاملين إلا كطرف يوضع لتلك الغاية المقدرة. وتظل هذه النظرة في الحال سلبية وحسب، إن هي إلا نسخ الفصل بين العلمين والصور التي كان المطلق قد وضع نفسه فيها، فما هي بالتأليف الواقع، ولا بنقطة السبانية المطلقة التي تُنفى عندها تلك الصور من حيث تدوم على وحدة. فالهوية الأصلانية التي كانت بسطت انقباضها العري من الوعي - أعني الإحساس من وجه ذاتي والمادة من وجه موضوعي، على شاكلة جملة موضوعية تقع في التنظيم اللامحدود لتجاوز المكان وتعاقب الزمان، وكانت قابلت ذلك الانتشار بالانقباض الذي نفاها فقام ضمن النقطة العارفة للعقل (الذاتي)، أعني الجملة الذاتية، [94] إنما يتحتم عليها أن تجمع بين الجملتين في حدس المطلق الذي يتصير لنفسه موضوعياً في جملة كاملة، أي في الحدس الأبدي لتصير الإله إنسانا وشهادة الكلمة منذ البدء.

يمكن كذلك أن يُعتبر ذلك الحدس الذي للمطلق المتشكّل من نفسه، أو يلقي نفسه موضوعياً، ضمن قطبية جديدة، ما دام فاعلاً ذلك التوازن، أعني من جانب الوعي ومن جانب ثان العاري من الوعي، يوضعان غالبين. فذلك الحدس يظهر في الفن في نقطة أشد تكاثفاً يسقط فيها الوعي، إمّا في الفن على الحصر، بما هو أثر يكون في شطر ذلك الذي يدوم من وجه موضوعي، وفي شطر آخر ما يمكن أن يتناوله الذهن كطرف براني ميت، نتاج للفرد والعبرية، لكنه ينتمي إلى الإنسانية كافة، أو في الدين كحركات حي، وطرف

ذاتي لا تفعمه إلا بعض لحظات، ويمكن للذهن أن يضعه كطرف جواني بسيط؛ فيكون نتاج الجمهور، وعبرية عامة، لكنه ينتهي أيضاً إلى كل فرد. أما في النظر التأملي فيظهر ذلك الحدس في الأكثر كوعي، وكمبسط في الوعي، أي كصنيع للعقل الذاتي الذي ينسخ الموضوعية وما يعرى من الوعي. فإذا كان المطلق في الفن على امتداده الصادق يظهر في الأكثر على صورة الكينونة المطلقة، فإنه يظهر للنظر التأملي في الأكثر كالذي ينجم ذاتياً ضمن حدسه اللامتناهي؛ لكن ما دام النظر التأملي يفهم لا محالة المطلق من وجه مفهومي كصيورة، فإنه يضع في الآن نفسه تهوي الصيرورة والكينونة، وما يظهر له كالذي ينجم من نفسه إنما يضعه أيضاً كالكينونة المطلقة الأصلية التي لا تصير إلا من حيث تكون؛ فالنظر التأملي يعلم من هذا الوجه كيف يسقط هو نفسه التوازن الذي يمتلكه الوعي ضمنه، وهو توازن يعرى على أي حال من كل ماهوية؛ فالفن والنظر التأملي كل منهما في ماهيته عبادة (Gottesdienst)؛ وكلاهما حدس حي للحياة الأبدية، ومن ثمة اتحاداً معها (ein Einssein).

[95] يقع النظر التأملي ومعرفته معاً في نقطة السيانية؛ لكن لا يقعان في ذاتهما ولذاتهما في النقطة السيانية الصادقة؛ فكونهما يوجدان هناك إنما يتعلق بما إذا كانا يعترفان نفسيهما كجانب من عين النقطة وحسب؛ أما الفلسفة الترنسندننتالية فهي علم من علوم المطلق؛ فالذات تكون هي نفسها ذاتاً - موضوعاً، ومن هذا الوجه تكون عقلاً؛ فإذا وضع العقل نفسه بما هو ذلك العقل الذاتي كأنه المطلق، كان عقلاً محضاً، أي صورياً، تقابل نتاجاته، أي الأفكار، الحاسة أو الطبيعة بإطلاق، فلا تُستخدم تلك الأفكار في الظواهر إلا كقاعدة لوحدة غريبة عنها. لكن لذلك العلم حد محايث، ما دام المطلق

يوضع في صورة ذات؛ وهو لا يرتفع إلى مقام علم المطلق فينزل نقطة السيائية إلا من حيث يعرف حدّه، ويعلم كيف يتسخ هو نفسه وينسخ حدّه ذلك من وجه علمي لا ريب فيه، فلقد كثر القول في ما مضى في الحدود الراسخة (Grenzpfähle) للعقل البشري، والمثالية الترنسندنالية تقرّ هي أيضاً بحدود لا تفهم للوعي الذاتي نَحْسُ داخلها نهائياً؛ لكن ما دامت الحدود تُقدّم هناك كحدود راسخة للعقل، وهنا كحدود لا تُفهم، فإنّ العلم يقرّ بعجزه عن الانتساخ، ومعناه أنّه يعجز عن الانتساخ حتى بواسطة رقصة الموت⁽⁷⁹⁾، أو بأن يعيد التجردّ من الذاتي بعد أن وضع العقل فيه.

ولما كانت الفلسفة الترنسندنالية تضع الذات التي تخصّها كذات - موضوع، فتكون إذّاك جانباً من جانبي النقطة السيائية المطلقة، فإنّها تشتمل لا محالة على الجملة، وفلسفة الطبيعة برمتها إنّما تقع هي نفسها كمعرفة داخل دائرتها؛ ولا يمكن منع علم المعرفة (Wissenschaft des Wissens) الذي ما كان ليُمثّل إلاّ قسماً من الفلسفة الترنسندنالية، ولا منع المنطق من تعاطي الصورة التي يعطيها للمعرفة، والهوية التي تقع في المعرفة، أو بالأحرى منعها من أفراد الصورة بما هي وعي، وبناء الظاهرة لذاتها. لكن تلك الهوية إذ تقوم كوعي ذاتي يُفرد من كلّ تنوع في المعرفة، إنّما تتضح كهوية نسبية من حيث لا تحصل في جُلّ من كونها مشروطةً بطرف مقابل في كلّ شكل من أشكالها.

إنّ الحدس العقليّ - أو وفق عبارة التفكّر: مطابقة الذات [96] والموضوع، يمثّل في فلسفة فيشته كما في فلسفة شلنغ المبدأ المطلق للفلسفة، بل عمادها الحاقّ الأوحد وزاوية نظرها الراسخة.

(79) Salto mortale وتعني على التدقيق الحركة الدائرية المميّنة.

ذلك الحدس يصير في العلم غرضَ التفكير؛ ولهذه العلة يكون التفكير الفلسفي نفسه حدسا ترنسندنالتياً، فيجعل من نفسه موضوعاً، ويكون وإياه واحداً؛ بذلك يكون التفكير نظراً تأملياً؛ فلذلك كانت فلسفة فيشته نتاجاً صدوقاً للنظر التأملي. لكن التفكير الفلسفي يكون [فيها] مشروطاً، أو الحدس الترנסندنالتّي يحصل في الوعي عبر التجرد الحرّ من كل تنوع للوعي الإمبيرّي، ومن هذا الوجه يكون ذلك الحدس طرفاً ذاتياً؛ فإذا ما جعل التفكير الفلسفي من نفسه غرضاً، جعل من طرف مشروط مبدأً لفلسفته؛ فلكي يُدرَك الحدس الترנסندنالتّي من وجه خالص، لا بدّ له أن يتجرّد مرّة أخرى من ذلك الذاتي، وما دام ذلك الحدس عمادَ الفلسفة، ينبغي ألا يكون لا ذاتياً ولا موضوعياً، لا وعياً ذاتياً يقابل المادة ولا مادّة تقابل الوعي الذاتي، بل يكون تهويّاً مطلقاً، لا هو بالذاتي ولا بالموضوعي، وحدسا ترنسندنالتياً خالصاً. فالحدس الترנסندنالتّي بما هو غرض التفكير يسمي ذاتاً وموضوعاً، والتفكير الفلسفي إنّما يضع تلك النتائج التي للتفكير المحض في المطلق على تقابلها الدائم؛ أمّا التقابل الذي للتفكير التأملي فلم يعد يقع بين موضوع وبين ذات، بل بين حدس ترنسندنالتّي ذاتي وبين حدس ترنسندنالتّي موضوعي؛ فذلك هو الأنا وهذا هو الطبيعة، وكلاهما يكونان أعلى اظّهارين للعقل المطلق الذي يحدس نفسه. أمّا أنّ هذين المتقابلين - اللذين يسميان حينئذ أنا وطبيعة، وعياً ذاتياً خالصاً ووعياً ذاتياً إمبيرياً، معرفة وكينونة، فعلٌ وضع ذاتي وفعلٌ تقابل، تناهيا ولاتناهيا - يوضعان جميعاً في المطلق، فذلك نقيضة لا يرى منها التفكير المشترك إلا التناقض، فوحده العقل يرى الحقيقة في ذلك التناقض المطلق حيث يوضع المتقابلان كلاهما ويُفنيان كلاهما، فكلاهما لا يكونان ويكونان في الآن نفسه.

علينا أيضاً أن نرسم قولاً في رأي رايتهولد في فلسفة فيشته وفلسفة شلنغ من ناحية، وفي فلسفته الخاصة به من ناحية أخرى.

أما في ما يتعلق بذلك الرأي، فإن رايتهولد لا يرى أولاً الفرق بين الفلسفتين بما هما نسقان، ثم إنه ثانياً لا يتناولهما على سبيل أتهما فلسفة.

والظاهر أنه لم يكن على بال رايتهولد أن الجمهور على بينة منذ سنة ونيف من فلسفة مغايرة تتميز من المثالية الترنسندنتالية الخالصة؛ والعجب العجيب أنه لا يرى⁽⁸¹⁾ في الفلسفة كما قدمها

(80) هذا العنوان ليس من وضع هيغل.

(81) يرجع هيغل هاهنا إلى الكراس الأول من *Beyträge* لرايتهولد: «إن ما كان شلنغ وقف عليه هو وجوب إدخال التناهي المطلق للأمتناهي في الفلسفة. فاكشف أن المطلق - على قدر ما لا يكون مجرد ذاتية - لا يكون ولا يستطيع أن يكون أكثر من الموضوعية البسيطة، أو الطبيعة البسيطة بما هي كذلك. واختصر في تحصيل هذه النتيجة السبل فاختار أقصرها من حيث قدم المطلوب الأول لتفلسفه على أنه رأساً من قبيل قيام المعرفة ضمن تهوي الموضوعي والذاتي، ومن ثمة وضع الحق الأصلي، أو المطلق الحاق في كون الأنا (أو الفاهمة) والطبيعة واحداً هو هو، أي في التهوي المطلق بينهما، وهو تهو لا يُستخدم في المعرفة إلا لأجل إيضاح عين المطلق، فلا بد أن يتقدم ذلك التهوي عين الإيضاح ويتسح، لكن لا بد أيضاً أن يعاد وضعه ضمن عين الإيضاح وعبره.

لكن بذلك تحلّ الدغمائية في التفلسف، وهي دغمائية تقبل بطرف مفهوم يظلّ أبداً مجرد أول نسبيّ بالإضافة إلى المطلق، (...).

إن من لم يمل إلى أي من الفلسفات الموصوفة، وحركه الاعتقاد في الحقيقة وحبها، سيكون من السير عليه أن يقتنع بأن الفساد العام لجميع الحلول التي وصفت بشأن المطلوب الأول للفلسفة إنما يكمن في الوجه والنحو اللذين تحيط بهما عين الفلسفات بذلك المطلوب؛ وذلك الفساد إنما يقوم على الأمر التالي: عند الإلام بذلك المطلوب، أو - وهو نفس المعنى - عند وضع المفهوم الدارج للمعرفة، يكون التفكير قد اختلط بالفتنانيا، انظر: Reinhold, Hrsg., *Beyträge zur leichtern Übersicht des Zustandes der Philosophie beyrn Anfänge des 19. Jahrhunderts*, ss. 85, 87.

شَلَنغ سوى مبدأ للصفة المفهومية للذاتية، أعني صفة الأنا⁽⁸²⁾. لذلك يميل راينهولد إلى القول بإيجاز إن شَلَنغ كان قد أكتشف أن المطلق، بقدر ما⁽⁸³⁾ لا يكون على البساطة مجرد ذاتية، لم يكن، وما كان يكون بوسعه إلا أن يكون بما هو الموضوعية البسيطة، أو الطبيعة البسيطة بما هي كذلك؛ والسبيل إلى ذلك إنما هي وضع المطلق ضمن التهوي المطلق بين الفاهمة والطبيعة؛ فيتصور إذاً مبدأ شَلَنغ في جرة قلم: (أ) على قدر ما لا يكون المطلق ذاتية بسيطة، يكون موضوعية بسيطة، فليس هو إذاً بالمطابقة، و(ب) المطلق مطابقة الطرفين؛ فكان يتحتم بالعكس اتباع سبيل مبدأ المطابقة بين الذات والموضوع، حتى يرى أن المطلق من جهة ما هو مطابقة لا يكون لا ذاتية بسيطة ولا موضوعية بسيطة؛ بعد ذلك يعرض راينهولد على نحو صائب علاقة العليين من حيث لا يكون كلاهما سوى نظريين مختلفين - لا في عين الغرض الواحد، فذلك لا يجوز البتة عنده، بل في الهويية⁽⁸⁴⁾ المطلقة، والأوحد الأحد؛ ولهذا على الحصر لا يكون مبدأ هذا العلم ولا ذاك ذاتية بسيطة ولا موضوعية بسيطة، ولا حتى الموضوع الذي يتنافذ عنده المبدآن، أعني صفة الأنا الخالصة التي تُستغرق كما الطبيعة في نقطة السيانية المطلقة.

ويرى راينهولد أن من يحركه حب الحقيقة والاعتقاد فيها، فلا يتبع النسق، يتيسر له أن يكون على يقين من أن فساد ذلك الحل [98] الموصوف يكمن في نحو ووجه الإحاطة بالمطلوب، لكن لو سألنا أين يكمن فساد الوصف الذي يأتي به راينهولد بشأن ما يكون عند شَلَنغ فلسفة، وكيف كان بإمكانه الإلمام بذلك النحو والوجه، لما

(82) Ichheit، الأناثة بكثير من التجوز!

. Inwieferne (83)

Die Dieselbigkeit (84)، صفة ما يكون هو هو.

كان إيضاح ذلك على عين القدر من اليسر.

ولا طائل من الإحالة هاهنا إلى فاتحة «المثالية الترنسندنالية»⁽⁸⁵⁾ نفسها حيث تُبسط علاقتها بمجموع الفلسفة ويُقدّم المفهوم الذي لجملة الفلسفة، فراينهولد نفسه يتقيّد في تقويمه بتلك الفاتحة فلا يتعدّاها⁽⁸⁶⁾، ويرى فيها ضدّ ما تتضمّن؛ بل لا طائل من أن تكون ممّا على بال مواضع بعينها تعبّر على التدقيق عن زاوية النظر الحقّ؛ فراينهولد نفسه يقف على تلك المواضع في تقويمه الأوّل لذلك النسق⁽⁸⁷⁾، وتشتمل تلك المواضع على التالي: وحده أحد العلمين الأساسيين الواجبيين في الفلسفة، أعني المثالية الترنسندنالية، يكون فيه الذاتيّ الأوّل؛ فليس الأمر من قبيل ما يعكسه راينهولد في الحال لما يقول إنّه الأوّل في الفلسفة كلّها، ولا من قبيل الذاتيّ المحض الذي لا يكون إلّا مبدأ المثالية الترنسندنالية، بل يجري الأمر مجرى ذات - موضوع ذاتية.

فبالنسبة إلى الذين بوسعهم ألا يسمعوا من الأقوال المقدّرة عكسها، قد لا يكون من السطحيّة أن يكون منهم على بال زائداً إلى ما جاء في فاتحة «نسق المثالية الترنسندنالية» نفسها إضافة إلى الكراريس الجديدة التي نشرت في جريدة الفيزياء التأمليّة، ما جاء في الكراس الثاني من الجزء الأوّل، حيث يقول شلنغ: «إنّ فلسفة الطبيعة إيضاحٌ فيزيقيّ للمثالية؛ فالطبيعة قد مهّدت من بعيد سبيل

(85) يقصد مصنّف شلنغ: *System des transzendentalen Idealismus*، (مارس/

آذار 1800).

(86) انظر الكراس الأوّل، ص 85 وما يليها من: Reinhold, Ibid. Hrsg.,

(87) المصدر نفسه. لكن تنبغي الإشارة إلى أنّ راينهولد لا يأتي بشواهد مقيدة لشلنغ، ولعلّ ما يعنيه هيغل بالمواضع هاهنا من قبيل المفاصل الرئيسيّة التي يصوغها راينهولد كأنّها إيضاحات شلنغ نفسه في هذا الغرض.

الموضع الرفيع الذي تبلغه ضمن العقل. فإذا كان الفيلسوف لا يرى ذلك الموضع، فالعلة في ذلك أنه يتناول موضوعه من الفعل الأول على قوته القصوى كأنا، ووعي، ووحده الفيزيائي يدفع مثل ذلك الوهم. فالمثالي على حقّ حين يجعل العقل ينشئ كل شيء من نفسه، فهو يمتلك لذاته المقصد الخاص بالطبيعة في ما يتعلّق [99] بالبشر، لكن لما كان ذلك هو على التدقيق مقصد الطبيعة، صارت مثل تلك المثالية نفسها شيئاً يقبل الإيضاح، وبذلك تسقط الواقعية النظرية التي للمثالية. لن يتعلم البشر فهم ذلك الأمر ما لم يتعلموا كيف يفكرون من وجه نظريّ خالص وعلى نحو موضوعيّ بسيط من دون أن يخلطوا ذلك البتّة بالذاتيّ.

حين يرى راينهولد أنّ العيب الأكبر للفلسفات المتقدّمة يكمن في أنّه تمّ تصوّر التفكير إلى الآن وفق صفة نشاط ذاتيّ بسيط، ويطلب بالسعي في التجردّ من ذاتية عين التفكير، فإنّ ما لا تتضمنه التفسيرات الفائتة وحسب، بل ما يكمن في مبدأ نسق فيشته برمته، هو أنّ الصفة الأساسية الصورية لهذه الفلسفة إنّما ترجع إلى التجردّ من ذاتيّ الحدس الترنسندناليّ؛ وذلك ما يقال من وجه أكثر تقييداً (في جريدة الفيزياء التأمليّة، الجزء الثاني، الكراس الأول) بصدد اعتراضات إيثنيمير ضدّ فلسفة الطبيعة لأسباب منتزعة من المثالية الترنسندنالية⁽⁸⁸⁾، حيث لا توضع الجملة إلا كفكرة، والفكرة تعني أنّ ما يوضع إنّما هو طرف ذاتيّ.

أمّا في ما يتعلّق بآراء راينهولد في الجوانب المشتركة بين النسقين، أعني كونهما فلسفتين تأمليّتين، فإنّها تظهر من زاوية نظر راينهولد الخاصّة على أنّها بالضرورة خصيصات⁽⁸⁹⁾، ومن ثمة لا

(88) راجع الهامش رقم 2 من هذا الكتاب.

(89) قارن بما جاء في الفقرة التي غرضها النظر التاريخي في الأنساق الفلسفية، =

يجري الأمر مجرى فلسفات. وإذا كان الغرض الأهم للفلسفة وفحواها ومبدأها بحسب راينهولد من قبيل تأسيس واقع المعرفة بواسطة التحليل، أي بواسطة الفصل، فإن النظر التأملي الذي يقوم مطلوبه الأعلى على نسخ الفصل ضمن تهوي الذات والموضوع، يعدم تماماً كل دلالة، ومن ثمة يرتفع إمكان معالجة الجانب الأهم في كل نسق فلسفي، أعني كونه نظراً تأملياً؛ فلا يبقى غير رأي خاص ولخبطة فكر تشتد أو تضعف. كذا تظهر على سبيل المثال المادية لراينهولد، فلا ينظر فيها إلا من جانب لخبطة الفكر التي لم تعهدها ألمانيا، وراينهولد في ذلك إنما لا يدرك شيئاً البتة من الحاجة الفلسفية الصدوق إلى نسخ الانقسام الذي يقع على صورة [100] روح ومادة. فإذا كان الحيز الغربي للثقافة الذي يصدر عنه ذلك النسق يثبت بعيداً عن البلاد الأخرى، فالسؤال هو عما إذا كان ذلك البعد لا يحصل عن أحادية مقابلة للثقافة؛ ولو كانت القيمة العلمية لذلك البعيد دقيقة جداً، لما توجب تجاهل أن روحاً ما كان قد صار تائهاً في زمانه ثم تنتج في العلم، يجد عبارته في «نسق الطبيعة»⁽⁹⁰⁾، ولا كيف يحافظ الحزن من جزاء الخداع العام للعصر والطبيعة المهوشة رأساً على عقب والكذب الذي لا حد فيه حتى أنه كان يسمى حقيقة وحقاً، على ما يكفي من القوة الباقية حتى يؤسس إذ يتفشى بين الجميع، المطلق الذي كان فر من ظاهرة الحياة، فيجعل منه علماً ويتخذة حقيقة تصدر عن حاجة فلسفية صدوق ونظر تأملي

= ص 122 - 125 من هذا الكتاب (في وجوب أن تبرأ الفلسفة من الخاصيات، وأن الخصيصة من شأن صورة النسق، لا من شأن ماهية التفلسف).

(90) جاءت بالفرنسية في النص *Système de la Nature*، يقصد مصنف بول هـ . د.

فون هولباخ: *Paul Henri Dietrich Holbach, Système de la nature ou des lois du monde physique et du monde moral, 2 vols. (Londres: [s. n.], 1770).*

أما الترجمة الألمانية فصدرت لأول مرة في 1783.

صادق، فأما صورة ذلك العلم فتظَّهر في المبدأ المتمكَّن للموضوعي، وأما الثقافة الألمانية فكثيرا ما تعشَّش بالعكس ضمن صورة الذاتِي التي تساوقها المحبَّة والإيمان. ولَمَّا كان الجانب التحليلي الذي يقوم على التقابل المطلق، يجهل بالضرورة الجانب الفلسفي لفلسفة ما، وهو جانب يرتبط بالوحدة المطلقة، فإنه سيبدو له من العجب العجائب (am allersonderbarsten) أن شلَّغ كان قد أدخل - على حدِّ عبارة راينهولد - على الفلسفة وصل المتناهي واللامتناهي، لكأنَّ التفلسف كان يكون غير فعل وضع المتناهي في اللامتناهي؛ وبعبارة أخرى: يبدو له من الغريب جدًّا وجوبُ أن يكون فعلُ التفلسف من دواخل الفلسفة.

وزائداً إلى ذلك أن راينهولد لا يجهل فقط الجانب التأملي والفلسفي لنسق فيشته ونسق شلَّغ، لا بل يرى أنه قد أتى كشفًا عظيمًا وفتحاً مبيناً⁽⁹¹⁾ حين يحول مبادئ تلك الفلسفة إلى ما هو خاصٌّ مفردٌ (in das Allerpartikulärste)، والكلِّي الأشد، أعني تهوي الذات والموضوع، إلى ما هو جزئي جدًّا، أعني الفردية المفردة للسيد فيشته والسيد شلَّغ. فعندما يسقط راينهولد من قَمَّة مبدئه المحدود ورأيه الخاص في هاوية نظره المحدود في ذينك [101] النسقين، فذلك أمر مفهوم لا رادَّ له؛ لكنَّ الأمر ينقلب على نحو

(91) «لكنَّ السرَّ المخصوص الذي يظلُّ كذلك في المسارَيْن الخاصين بالسيد فيشته والسيد شلَّغ، وما أظن، وأنا واضع هذا المصنّف، أتى كشفه، إنما يقوم على الأمر التالي: أن الفردية المفردة والخاصة التي يخال كلُّ من السيدَيْن أنه قد تجرَّد منها (...). ليست بعامة إلا الفردية، أي الأنا الفعلي، الواقعي، الإمبريقي (...). لقد تحققت تحت تلك الفردية التي تترأى، الفردتان المفردتان وغير المرئيتين اللتان لفيشته وشلَّغ، حتى تنزعا إلى أن تريا نفسيهما من حيث تبدوان غير مرئيتين»، في: الكراس الأول ص 153 وما بعدها من: Reinhold, Hrsg., *Beyträge zur leichtern Übersicht des Zustandes der Philosophie beyrn Anfange des 19. Jahrhunderts.*

عرضي ومذموم حين يفُسّر راينهولد - في الجريدة الألمانية ميركوز⁽⁹²⁾ والكُرّاس الذي سيُنشر من كتاب المساهمات^(*) - خاصية النسقين من وجه اللاإتيقية، فيثبت أنّ انعدام الإتيقية كان يكون استفاد في هذين النسقين شكل المبدأ والفلسفة. وللمرء أن يصف ذلك المنقلب بما شاء من الصفات ويعيب فيه الدناءة والانصياع إلى غلواء الغلّ؛ ففي ذلك يكون المرء في حلّ من كلّ شيء. ولا ريب أنّ كلّ فلسفة إنّما تصدر عن عصرها، وعن اللاإتيقية إذا ما شاء المرء أن يفهم تمرّق ذلك العصر على سبيل انعدام الإتيقية؛ لكنّ الفلسفة لا تفعل ذلك إلّا لتغيّر ما بالإنسان فتستصلحه ضدّ فساد العصر، ولتحفظ الجملة التي مرّقها الزمان.

أمّا في ما يتعلّق بالفلسفة الخاصّة براينهولد، فإنّه يعطينا تاريخاً جمهورياً في هذا الشأن، فلقد كان تقلّب أثناء رحلة تناسخه الفلسفي، فبدأ كُنْتياً، ثمّ ترك الكُنْتية فأنقلب إلى فلسفة فيشته، ثمّ من هذه إلى فلسفة ياكوبي، ثمّ أنضمّ مذ أنّ ترك هذه الأخيرة، إلى منطق باردلي؛ وهو بعد أن تقيّد - بحسب ما جاء في الصفحة 163 من المساهمات - «في عمله بالدراسة المحض والتلقّي الرفيع والتفكّر في الأمور من الوجه الذهنيّ الأخصّ بغية دفع فساد ما درجت عليه المخيلة، ثمّ في الختام نزع الأنماط الترنسندناليّة القديمة من الرأس لتحلّ محلّها الأنماط العقلانيّة الجديدة»، شرع مذّاك في الاشتغال بتلك الأمور في «مساهمات في رسم لحال الفلسفة في بداية القرن التاسع عشر». فهذه «المساهمات» ترصد مطلع القرن الجديد لتقف

Karl Leonhard Reinhold, «Der Geist des Zeitalters als Geist der (92) Philosophie.» *Neuer Teutscher Merkur* (Weimar), Hrsg. von C. M. Wieland, Stück 3 (1801), ss. 167-193.

(*) وذاك هو ما حدث مذ كتبت هذه الأسطر.

[102] على الطور المهم جداً في مجرى تكوين الفكر الإنساني، حتى «تتمنى التوفيق لما تمّ اكتشافه بالفعل لا قبل ولا بعد السنة قبل الأخيرة من القرن الثامن عشر بشأن دواعي جميع الثورات الفلسفية كما بشأن نسخها ضمن ذات الغرض». فواعجباها! لقد انتهت الثورة⁽⁹³⁾، بذلك أشهر رسمياً في فرنسا ولمرات عديدة، وكذلك يُخبر راينهولد بنهايات شتى للثورة الفلسفية⁽⁹⁴⁾؛ أما الآن فهو يميز منتهى المنتهيات، مع أنّ التبعات السيئة للثورة الترنسندنالية «ستدوم طويلاً»؛ والأدهى أنّه يضيف إلى ذلك القول السؤال «عما إذا كان لحظتها يتوهم مرّة أخرى، وهلاً كانت هذه النهاية الحقّ وبعينها مرّة أخرى بدايةً منقلب فاسد جديد». وقد يكون من الواجب أن يُسأل بالأحرى عما إذا كان بوسع تلك النهاية التي لا يسعها أن تكون نهايةً، أن تكون بدايةً لأيّ شيء.

إنّ نزعة التأسيس والتجذير، التفلسف من قبل الفلسفة، تجد في الختام عبارتها تامّة، فلقد وجدت تلك النزعة بالضبط ما كان ينبغي أن تفعله؛ إنّه تحويل الفلسفة إلى صورانية فعل المعرفة، أي إلى المنطق⁽⁹⁵⁾.

فإذا كانت الفلسفة بما هي كلّ تتأسس في حدّ ذاتها، وكانت تتأسس في داخلها واقع المعارف وفق صورتها ومضمونها، فإنّ

(93) La révolution est finie، وردت هكذا بالفرنسية في النص.

Reinhold, Hrsg., Ibid., p. IV.

(94)

حيث يقول إنّ الثورة الترنسندنالية قد كانت انقطعت بعد أن اكتشفت (بفضل باردلي) مسبباتها الباطنة، فُنسخت بذلك ضمن الغرض برأسه، «بغض النظر عن تبعات السيئة التي ستدوم لمدة والتبعات الحسنة التي ستدوم أبداً».

(95) قارن الهامش رقم 4 من هذا الكتاب، في شأن توير الفلسفة الذي أشهر به

راينهولد.

التأسيس والتجذير - على العكس من ذلك - لا يفرغان من تزاحم التقصي والحلّ، وتدافع «لأنّ» و«لأيّ مدى» و«إذا» ومن حيث، فلا يخرجان على هذه كلّها، ولا يلجان الفلسفة؛ ففي نظر ذلك الهلع الذي يعرى من كلّ حدّ فلا ينفكّ يتعاضم كلّما اشتغل بأغراضه، تكون كلّ المباحث مبكّرة، وكلّ بدء يكون استباقاً، كما تكون كلّ فلسفة تمريناً تمهيدياً وحسب. أمّا العلم فيثبت أنّه يتأسس من نفسه من حيث يضع بإطلاق كلّ قسم من أقسامه، فيقيم بذلك هويّة ومعرفةً تحصلان في البدء كما في كلّ نقطة فرديّة؛ وكلّما ازدادت المعرفة تأسّساً كجملة موضوعيّة، ازدادت تكوينياً، فلا تؤسّس أقسامها إلاّ حين يتأسس ذلك الكلّ من المعارف؛ إنّ المركز والدائرة يتصلان على نحو أنّ البداية الأولى للدائرة تكون على ارتباط بالمركز، فهذا المركز لا يصير مكتملاً ما لم تُمسّ كلّ روابطه، أي الدائرة كلّها، تامةً؛ وقلّما يكون مثل ذلك الكلّ في حاجة إلى [103] التدابير⁽⁹⁶⁾ الخاصّة بالتأسيس، بقدر ما لا تحتاج إليها الأرض حتّى تتمكّن منها القوّة التي تسيّرها حول الشمس، فتحفظها على التنوع التام لأشكالها.

لكنّ نزعة التأسيس ما تنفكّ تشتغل أبداً بتعقّب التدابير والحيل عسى أن تجد لها مدخلاً إلى الفلسفة الحيّة؛ لكنّها تتخذ من ذلك المدخل أثراً حقاً؛ فيمسي من المحال من جزاء مبدئها أن تبلغ المعرفة والفلسفة. فالمعرفة المنطقية متى تكون تعدّت إلى مقام العقل، لا بدّ لها أن تنتهي إلى الحاصل التالي، وهو أنّها تنتفي في العقل، فيتحتّم عليها أن تقرّ بالنقيضة قانونها الأعلى. إنّ فعل التفكير يوضع في الغرض الذي يشتغل به راينهولد، أعني تطبيق التفكير،

(96) Handhabe، على معنى الحيل أيضاً.

ك : أ التي تقبل التكرير إلى ما لا نهاية فيه ك: أ وفي أ وبمعية أ، ولا ريب أن في ذلك نقيضة من حيث توضع أ في التطبيق ك: ب. لكن تلك النقيضة تمثل من وجه يعرى تماماً من الوعي والمعرفة بها، لأن فعل التفكير وتطبيقه ومادته تظل متجاوزة بسلام. لهذه العلة يكون التفكير كقدرة على الوحدة المجردة كما تكون المعرفة، أعني مجرد أطراف صورته، وينبغي ألا يكون التأسيس برمته إلا إشكالياً وفرضياً، حتى يصطدم المرء على مر الإشكالي والفرضي بالحق الأول عند الحق، وبالحق عبر الحق الأول. لكن ذلك يكون في شطر محالا، لأنه لا يمكن الانتهاء البتة إلى مادية انطلاقاً من صورته مطلقة؛ فالطرفان متقابلان بإطلاق؛ وأقل من ذلك الانتهاء إلى تأليف مطلق يتحتم فيه أن يكون أكثر من مجرد تركيب؛ وفي شطر آخر لا شيء بعامّة يتأسس البتة بواسطة الفرضي والإشكالي. اللهم إلا إذا وُصلت المعرفة بالمطلق، فتصير تهوي الذات والموضوع، التفكير والمادة؛ لكنها كذلك لم تعد صورته، فتكون معرفة شاقّة قد نجمت، لكن نزعة التأسيس التي تتقدم المعرفة تكون قد أخطأت المرمى مرة أخرى. فلا يبقى للفرق من الولوج في المعرفة من شيء إلا أن يلوذ بدفء محبته واعتقاده ونزوعه الراسخ وطلبته المقدرة، فيمضي في الحلّ والترصيف والقصّ⁽⁹⁷⁾.

[104] فإذا ما لم يُتعدّ المدخلُ شفا الحفرة، لم يُحمَل الغلطُ على ديمة المدخل، بل كان من جريرة منهجه. أما المنهج الحق فكان يكون ذلك الذي يحمل المعرفة من فوق الحفرة، ويجذبها إلى فضاء المدخل نفسه، ويردّ الفلسفة إلى المنطق.

لا نستطيع الآن أن نمرّ إلى النظر في ذلك المنهج حيث ينبغي

للفلسفة أن تُنقل إلى الفضاء الخاص بالمدخل، بل يجب علينا أن نفرّد قولاً في بعض المفترضات التي يعدها راينهولد لازمةً في الفلسفة، أي قولاً في مدخل المدخل.

أما ما يضعه راينهولد كاللازمة التمهيدية التي لا بد أن يبدأ بها منزعٌ تجذير المعرفة، فإنّما هو حبّ الحقيقة واليقين؛ ولما كان من اليسير الإقرار بذلك الأمر، لم يسهب راينهولد في بيانه. وبالفعل لا يمكن أن يكون موضوع التفكير الفلسفي شيئاً آخر سوى الحق واليقين؛ لكن متى يكون الوعي مفعماً بذلك الموضوع، فلا موضع للتفكير في الذات على شاكلة الحب. فذلك التفكير هو الذي يثير حبّ [الحقيقة] أولاً من حيث يثبتّ الذاتي، ولا ريب أنّه يفعل ذلك متى يكون غرضه موضوعاً جليلاً من مثل الحقيقة، وليست الحال أقلّ من ذلك في الفرد الذي يحركه ذلك الحبّ فيصدر عليه كأنّ على أسنى جليل.

أما اللازمة الجوهرية الثانية في التفلسف، أعني الاعتقاد في الحقيقة كحقيقة، كما يرى راينهولد، فليست هي ممّا يتيسر الإقرار به كما يتيسر ذلك في حبّ الحقيقة. فالاعتقاد كان يكون كافياً في التعبير عمّا ينبغي الإفصاح به؛ وقد يكون من الممكن في الفلسفة الحديث عن الاعتقاد في العقل بما هو العافية؛ أما سطحية عبارة: «الاعتقاد في الحقيقة بما هي حقيقة» فتمسح الاعتقاد، بدل أن تجعل منه علّة تشييد. لكنّ الأمر الأساسي هو أنّ راينهولد يجاهد في إيضاح ما يلي: لا ينبغي للمرء أن يسأله ماذا يكون الاعتقاد في الحقيقة، فمن لم يبين له ذلك من نفسه، فإنّما يعرى من حاجة، بل يجهل الحاجة إلى إيجاد إثبات لعين الاعتقاد ضمن المعرفة، فذلك هو المبتدأ [105] الوحيد لذلك الاعتقاد؛ والمرء الذي تكون تلك حاله لا يفهم من نفسه شيئاً في ذلك السؤال، وليس عند راينهولد ما يقوله له أكثر من ذلك.

فإذا كان راينهولد يعتقد أنه قد برّر المصادرة، فإنّما يفترض أمراً جليلاً يعلو كلّ دليل ويرجع إليه الحقّ التابع في المصادرة كما وجوبها، وذلك المفترض إنّما يوجد في المصادرة على الحدس الترنسندنتاليّ. لكنّ فيشته وشلنغ قد وصفا - كما يقول ذلك راينهولد نفسه - الفعل المخصوص للعقل المحض، أعني الحدس الترنسندنتاليّ، كفعل يؤوب إلى نفسه؛ لكنّ راينهولد ليس عنده البتّة شيء يقولُه بشأن مَنْ يسأله عن وصف ما يرى فيه أنّه الاعتقاد؛ لكنّه مع ذلك يفعل أكثر ممّا يظنّ أنّه قد تقيّد به؛ فهو على الأقلّ يحدّد الاعتقاد بواسطة تعارضه مع المعرفة، فيقول إنّهُ الأخذ بالحقّ والثبات عليه من وجه لا يكون بواسطة المعرفة؛ أمّا تحديد ما هي المعرفة فيُتحقّق منه في مجرى التأسيس الإشكاليّ والفرضيّ، كما في الدائرة المشتركة بين المعرفة والاعتقاد، وبذلك يكتمل الوصف.

عندما يظنّ راينهولد أنّ ما يصادر عليه يُعنيه عن كلّ قول إضافيّ في هذا الغرض، يبدو له بالعكس غريباً أنّ السيّدَيْن فيشته وشلنغ يصادran على أمر ما؛ فمصادرتُهُما تجري عنده مجرى طبع خاصّ بوعي بعض الأفراد الخارقين ذوي الحسّ الخاصّ ينشر العقل نفسه في مصنفاتهم معرفته الفاعلة وفعله العارف. كذلك يعتقد راينهولد في الصفحة 143 أنّه كان وجد نفسه في تلك الدائرة السحرية، فخرج عليها، ليجد نفسه مذكاً على هيئة تسمح له بكشف السرّ؛ أمّا السرّ الذي أفشاه فهو أنّ الأكثر كليّة (das Allgemeine)، أعني فعل العقل، يتحوّل في نظره إلى الأكثر جزئية، أي إلى الطبع الخاصّ بالسيّدَيْن فيشته وشلنغ. ولا تختلف الحال عند مَنْ لم يبن له من نفسه ماذا يعني راينهولد بالحبّ والاعتقاد ولم يقلّ له في هذا الشأن أكثر من ذلك، فلا بدّ له أن يرى في راينهولد واحداً من الذين [106] يلتقون حول لغز سحريّ (Arcanum) يزعم مالكه بما هو ممثّل الحبّ والاعتقاد أنّه يمتلك حسّاً خاصّاً، فذلك اللغز إنّما قد حلّ

وبان في وعي هذا الفرد الخارق، وشاء أن يعرض للجمهور في
وضوح العالم المحسوس بواسطة المختصر في المنطق⁽⁹⁸⁾
والمساهمات التي تشتغل عليه.

تُسمع المصادر على الحبّ والاعتقاد على معنى الُطف وأنعم
من عجيبة اقتضاء حدس ترنسندناليّ؛ فالجمهور يستطيع أن يشيد
أكثر بواسطة مصادر لطيفة، لكنّ نفسه تنفر من المصادر الغليظة
على الحدس الترנסندناليّ؛ لكن لا ضير في ذلك فهو لا يمسّ في
شيء الغرض الأساسي.

ننتهي الآن إلى المفترض الرئيسيّ الذي يخصّ في الختام فعل
التفلسف في الحال. فالذي ينبغي للفلسفة أن تفترضه لحين حتّى
تكون محاولة تفكير وحسب، يسمّيه راينهولد الحقّ الأصليّ^(*) (das
Urwahre)، الحقّ واليقين لذاته، وعماد تفسير كلّ حقّ يفهم؛ أمّا
الذي تبدئ الفلسفة منه، فلا بدّ أن يكون الحقّ الأوّل الذي يفهم،
بل الفهم الحقّ الأوّل الذي لا يقع بين يدي التفلسف بما هو نزوع
إلا من وجه إشكاليّ وفرضيّ؛ لكنّه لا يتحقّق منه في التفلسف
فيكون الأوّل الممكن الأوحّد إلا «من حيث» و«متى» و«على قدر
ما»⁽⁹⁹⁾ يجري الأمر إذا مجرى يقين تامّ من: «أنّه» و«لماذا» و«كيت»

(98) يقصد من وجه التهكم كتاب ك. ج. باردي؛ راجع الهامش رقم 4 من هذا

الكتاب.

(*) راينهولد يتبع في هذا الموضع لغة ياكوبي، لا غرضه؛ وكان يتحمّ عليه أت
يتركها، كما قال بذلك. فعندما يتكلّم ياكوبي عن العقل بما هو ملكة افتراض الحقّ، فهو إمّا
يقابل الحقّ بما هو الماهية الحقّ بالحقيقة الصوريّة، لكنّه ينفي من جهة ربيّته أن تكون المعرفة
بذلك ممكنة عند الإنسان؛ أمّا راينهولد فيثبت أنّه قد تعلم التفكير في ذلك الأمر من وجه
التأسيس الصوريّ حيث لا وجود للحقّ في نظر ياكوبي.

(99) ذلك ما كان وصفه هيغل في ص 234 من هذا الكتاب، على أنّه تراحم التقصي
والحلّ في منزعيّ التأسيس والتجدير، والسقوط في الاستعمال الفاسد ل: «متى» و«من» =

يقوم هو نفسه وإمكانٌ وحقيقٌ ما يقبل المعرفة بل المعرفة نفسها على الحق الأصلي بما هو الأسّ الأصلي لكل شيء الذي يفصح عن نفسه في كل ممكن وكلّ حاق، وكذلك اليقين من : «كيف» يمكن ولماذا» يكون ذلك حقاً بواسطة الحق الأصلي الذي يظلّ خارج [107] علاقاته بالممكن والحاق حيث يتجلّى، ما لا يُفهم ولا يُفسر ولا يُسمى بإطلاق.

يرى المرء من خلال هذه الصورة التي للمطلق من جهة ما هو حقّ أصليّ أنّه لا يمتّ بصلة بما يجري في الفلسفة مجرى فعل إنتاج المعرفة والحقيقة بمعىّة العقل؛ ويرى أيضاً أنّ المطلق على صورة الحقيقة لا يكون أثر العقل، بل يكون رأساً في ذاته ولذاته حقاً وبقيناً، إذا طرفاً معروفاً ومعلوماً؛ فالعقل لا يمكنه البتة أن يتصل بالمطلق من وجه فعّال؛ وينبغي بالعكس أن نرى في كل نشاط للعقل، وكلّ صورة يفيدّها المطلق تغييراً لعين المطلق، أما تغيير الحقّ الأصليّ فكان يكون إنتاجاً للغلط. وعليه فالتفلسف يعني أن يتناول المرء من وجه طيّع منفعل بإطلاق المعروف الناجز على علاقته، - فلا أحد يجحد يُمنّ هذا النحو ويسره. ولا طائل من التذكير بأنّ الحقيقة واليقين خارج المعرفة التي هي الآن اعتقاد وعلم، لا يمثّلان شيئاً، وأنّ المطلق يصير حقاً وبقيناً بمعىّة النشاط الذاتيّ للعقل وحده. لكن ما سيحمل على الفهم هو كم سيمسي غريباً ذلك اليسر الذي يفترض حقاً أصلياً ناجزاً، حين يقتضي الأمر أن يرتقي التفكير بمعىّة النشاط الذاتيّ للعقل إلى المعرفة، فينشئ

= «حيث» و«إذا» و«على قدر ما» وما شاكلها. وذلك ما يستعمله هيغل في هذا الموضوع بشيء من الإفراط حتى يقف القارئ على فساد الافتراض الذي يتقدّم فعل التفلسف بإطلاق، بل فساد فكرة التفلسف نفسها عند راينهولد.

العلم الطبيعة للوعي، ولا تصير الذات - الموضوع إلى شيء ما لم تنشئه بمعيتة نشاطها الذاتي. إن الجمع بين التفكير والمطلق في المعرفة يحدث على التمام بفضل ذلك النحو اليسير وفق يوطوبيا (Utopien) فلسفية، حيث يكون المطلق لذاته على هيئة يمتسي بمعيتها حقاً ويقيناً، ثم يعطي للتفكير الطبع الذي حسبه في ذلك أن يفتح فمه حتى يتلذذ بذلك تماماً؛ أما فعل الخلق والبناء الذي يضع ويثبت فتلزم فيه المجاهدة، فقد أسقط من تلك اليوطوبيا؛ فحسب المرء أن يخلخل من وجه إشكاليّ وفرضيّ شجرة المعرفة المنغرسه في رمال التأسيس حتى تسقط الثمار من نفسها طازجة سائغة. فلا بد أن يوضع [108] المطلق كحق أصليّ ومعلوم بنفسه حتى يستقيم الشاغل الكامل للفلسفة المردودة فلا تشاء أن تكون إلا محاولة إشكالية وفرضية ومؤقتة، وإلا كيف كان ينبغي أن تحصل الحقيقة والمعرفة من الإشكاليّ والفرضيّ.

لكن لما كان وما دام ما لا يقبل الفهم (das Unbegreifliche) والحق الأصليّ في حدّ ذاتهما مفترض الفلسفة، لذلك ومن هذا الوجه ينبغي لهما ألاّ يفصح عنهما إلاّ في حق يفهم، فلا يسع التفلسف أن يشرع من حق أصليّ لا يقبل الفهم، بل لا يبدأ إلاّ من حق يفهم. هذا المطلوب ليس فقط من قبيل ما لا يفسره شيء، بل يؤدي في الأكثر إلى الخاتمة المقابلة: فإذا كان مفترض الفلسفة، أي الحق الأصليّ، غير قابل للفهم، كان الإفصاح عن الحق الأصليّ بواسطة ما يفهم من قبيل الإفصاح عنه بواسطة ضده، أي كاذباً. وكان يكون من الأحرى أن تقول إن الفلسفة قد يكون تحتم عليها أن تبدأ وترسل وتنتهي بلا ريب بمفاهيم، لكن بمفاهيم لا تقبل الفهم؛ لأنّ ما لا يقبل الفهم يكون في تقييد مفهوم ما قد نسخ، بدل أن يفصح عنه بما هو كذلك؛ والجمع في النقيضة بين مفاهيم متقابلة لا

يكون بالنسبة إلى قدرة فهم التناقض مجرد جمع إشكالي وفرضي، بل يكون من حيث الاقتران في الحال بعين التناقض ظاهرته الإقرارية والإثباتية، وتجلي ما لا يقبل الفهم في المفاهيم الذي صار ممكناً بمعية التفكير. فإذا لم يكن المطلق غير قابل للفهم بحسب راينهولد إلا خارج علاقاته بالحق والممكن حيث يتجلى، ينبغي إذاً أن يُعرّف في الممكن والحق، فتلك ليست إلا معرفةً بواسطة الذهن، وما هي البتة بمعرفة المطلق؛ والعقل الذي يحدس الحاقً والممكن على علاقتهما بالمطلق، إنما ينسخ بذلك الممكن والحق من جهة ما هما ممكن وحق؛ وهذه التغيّيات كما تقابلها إنما تدثر أمام العقل؛ فلا يعترف العقل في ذلك الظاهرة البرآنية كتجلٍ، بل الماهية نفسها التي تتجلى؛ ولا بد للعقل ألا يعترف في مفهوم لذاته من مثل الوحدة [109] المجردة للتفكير إفصاحاً عن عين الماهية، بل أن يرى فيه دثورها من الوعي؛ فتلك الماهية في ذاتها لم تدثر، بل زالت من هذا الضرب من التأمل.

لنتعد الآن إلى النظر في ما يكون الشاغل الحق للفلسفة إذ تُرد إلى المنطق؛ ولا سيما أنه ينبغي إقرار واكتشاف الحق الأصلي مع الحق والحق بمعية الحق الأصلي باعتماد تحليلية تطبيق التفكير بما هو تفكير، وإنا نرى هاهنا شتى المطلقات (Absoluta) التي يقتضيها ذلك الأمر :

أ) لا يصير فعل التفكير تفكيراً في التطبيق وبواسطة التطبيق ومن حيث يتم تطبيقه، بل لا بد أن يُذهن ذلك الفعل في هذا الموضوع وفق طبعه الباطن، وهذا إنما هو التكرير إلى ما لا نهاية فيه للواحد والهُوهُو في واحد وهوو وبواسطة واحد وهوو، الهوية المحض واللاتناهي المطلق الذي يصد كل تخارج وتعاقب وتجاور.

ب) تطبيق فعل التفكير يغير تماماً فعل التفكير نفسه؛ وبقدر ما

يكون يقينا أنّ فعل التفكير ليس التّة تطبيق فعل التفكير، لا بدّ أن يكون يقينا أيضاً أنّ فعل التفكير لا يُتاح إلاّ في تطبيق فعل التفكير.

(ت) لكنّ يُضاف إلى ذلك طرف ثالثٌ = س، مادة تطبيق التفكير؛ فتتمّ المصادرة على هذه المادة في فعل التفكير، فتُنفي في شطر، وتنضمّ إليه في شطر آخر؛ أما مشروعية ووجوب التسليم بالمادة وأفراضها فتكمنان في أنّ فعل التفكير قد يكون من المحال تطبيقه ما لم تكّ مادة. ولما كان من غير الممكن أن تكون المادة ما يكون فعل التفكير، لأنّه لو كانت عين ما يكون التفكير، لما كانت آخر، ولما وقع تطبيق، لأنّ الطبع الباطن للتفكير إنّما هو الوحدة، كان الطبع الباطن للمادة مقابلاً للذي للتفكير، أعني التنوع. فالذي كان قديماً يتناول مباشرة كمعطي إمبيرّي، صار منذ زمان كُنت من قبيل المصادرة، ومن ثمة فهو يعني ما يظلّ محايثاً؛ ففي الذاتي وحدّه يُسمح بالقوانين المعطاة إمبيرياً أو بالصور أو بما شئت من [110] قبيل ما يقع تحت اسم واقعات (Tatsachen) الوعي، أما الموضوعي فلا بدّ أن يصادر عليه.

فأما في ما يتعلّق أوّلاً بفعل التفكير، يضع راينهولد - كما ذكرنا به أعلاه⁽¹⁰⁰⁾ - الغلط الرئيسيّ لكلّ الفلسفة الحديثة في الابتسار الرئيسيّ (Grundvorurteil) والعادة الفاسدة اللذين يتمثّلان في أنّ المرء يأخذ فعل التفكير مأخذ مجرد نشاط ذاتي، ويحاول راينهولد لمجرد المحاولة أنّ يتمكّن ولو لمرة من تجريد عين التفكير من كلّ ذاتية وموضوعية. وليس من العسير أن نرى أنّه إذا كان فعل التفكير يوضع في الوحدة المحض، أعني الوحدة المجردة من المادة، وإذا المتضادة، ثمّ تنتج بالضرورة عن ذلك التجريد المصادرة على مادة

(100) انظر ص 133 - 135 من هذا الكتاب.

مختلفة بالجوهر عن فعل التفكير ومستقلة عنه، فإن عين ذلك الغلط الرئيسي والابتسار الرئيسي ما ينجم من جديد على أشده، ففعل التفكير لا يكون بالجوهر هاهنا تهويّ الذات والموضوع، فيوصف بذلك على أنه نشاط العقل، فلا يتجرّد من كلّ ذاتيّة وموضوعيّة إلّا من حيث يكون كليهما في آن؛ بل الموضوع يكون بالنسبة إلى فعل التفكير مادّة يُصادر عليها، فلا يكون التفكير إلّا ذاتياً. وعليه، لو شاء المرء أن يساوق ذلك التحوّل (Ersuchen)، فتجرّد من ذاتيّة التفكير ووضعه في الوقت نفسه كذاتيّ وموضوعيّ، ووضعه إذاً من دون أيّ من هذين المحمولين، لما جاز له ذلك، بل يُعيّن التفكير من حيث مقابلته لموضوعيّ كذاتيّ، ويُجعل من التقابل المطلق غرض ومبدأ الفلسفة التي تسقط في ردها إلى المنطق.

وكذلك يسقط التّأليف إذا ما اعتمد ذلك المبدأ؛ فالتأليف يُعبر عنه وفق لفظ جمهوريّ بما هو تطبيق، وحتّى في هذا الشكل الفاسد حيث لا يحصل شيءٌ بصدد تأليف الطرفين المتقابلين بإطلاق، لا يأتي ذلك التّأليف كفاية الأمر في وجوب أن يكون ما يُفهم الغرض الأوّل للفلسفة؛ فالتأليف المبتدل (die geringe) الذي لفعل التطبيق يشتمل أيضاً على مرور الوحدة في التنوع، وجمع بين فعل التفكير والمادّة، وينطوي إذاً على ما يُوصف بأنّه غير قابل للفهم؛ فلكي يتأتّى ذلك التّأليف قد يتحتّم ألا يكون فعل التفكير والمادّة متقابلين بإطلاق، بل يكونان قد وضعا على الأصل كطرف واحد، وقد نكون بقينا بذلك عند المطابقة الفاسدة بين الذات والموضوع والتهويّ الفاسد الذي للحدس الترنسندناليّ والتفكير العقليّ.

لكنّ راينهولد لم يأت في هذا العرض التمهيدّي والاستهلاكيّ بكلّ ما جاء في المختصر في المنطق والذي من شأنه أن يلطّف ذلك الضرب من المصاعب الكامنة في التقابل المطلق؛ ولا سيّما ما

يصادر عليه **المختصر** - زائداً إلى المصادرة على المادة وتنوعها المستنبط - في شأن هيئة المادة واستعدادها الجوانبيين لأن تُتَمَكَّرَ؛ فثمة إلى جانب المادة التي لا بد أن تُلغى في التفكير شيء آخر لا حيلة للتفكير في إغائه، ولا يعوز حتى بصيرة الحمير؛ صورة مستقلة عن التفكير ينبغي أن تتركب معها صورة التفكير ما دامت الصورة وفق قانون الطبيعة لا تُقَوِّضُ بصورة، فلا هي بالمادة العصية التي لا تقبل التفكير ولا بالشيء في ذاته، إنها هيولى (Stoff) قابلة للتصور بإطلاق، مستقلة عن المتصور، لكنّها موصولة في التصور بالصورة. ويسمّي راينهولد دائماً هذا الوصل للصورة بالهيولى تطبيقاً فعل التفكير، ويُسَقِّطُ عبارة 'تصور' التي يستخدمها بارذلي في ذلك الصدد. لقد كنّا أثبتنا أنّ المختصر في المنطق ليس إلا فلسفة العناصر وقد استأنف **طبّحها**⁽¹⁰¹⁾. ولا يبدو أنّ أحداً رأى في تمثي راينهولد كأنه قد عقد العزم على أن يُقْجِمَ من جديد في عالم الفلسفة فلسفة العناصر التي لم تعد مطلوبة، وطرحها بين أيدي الجمهور الفلسفي على شاكلة تكاد لم تتغيّر، بل يظهر أنّ التلقّي المتفشي والدراسة الخالصة للمنطق هما اللذان على الحصر تفشياً من وجه غير معلوم حتى صارا يمثلان مدرسة؛ أمّا راينهولد فيعارض هذا الرأي في هذا

(101) يقصد هيجل هاهنا فلسفة راينهولد كما كان وصفها هذا الأخير حين استلهم من الباب الأوّل من كتاب **نقد العقل المحض** لكانت (I . النظرية الترنسندنالتية للعناصر) صفة «فلسفة العناصر أو الأوائل» (Die Elementar-Philosophie) عند نشره في 1789 ل محاولة في نظرية جديدة للملكة التصور عند الإنسان Karl. Versuch einer neuen Theorie des menschlichen Vorstellungsvermögens (Prag und Jena: C. Widtmann und I. M. Mauke, 1789).

أمّا القول إن «المختصر في المنطق» لبارذلي مجرّد استئناف لفلسفة العناصر لهرابنهولد فقد جاء في مراجعة نشرت من دون اسم المؤلف في جريدة الآداب بإرلانغن، الجزء الثاني، الكراس 214، جانفي/ يناير 1800، ونعلم أنّ تلك المراجعة من وضع فيشته. قارن: Fichte, *Fichtes Werke*, Bd. II, s. 491

الشأن، ويسوق في «المساهمات» الحجج التالية :

- أنه بدل البحث عن فلسفته في العناصر ضمن المختصر في المنطق، كان أول من رأى «فيه قرابة من المثالية، ومن المؤكد أنه كان من الممكن أن تخطر على باله أي فلسفة أخرى من جراء التهكم اللاذع الذي لم يقصد باردلي في التلويح به كلما تعلق الأمر «بنظرية» راينهولد⁽¹⁰²⁾؛

- أن ألفاظ «تصوّر» و«متصوّر» و«تصوّر بسيط» وما إليها وردت في المختصر على معنى مقابل تماماً للمعنى الذي استعملها فيه واضع فلسفة العناصر، وذلك أمر لا أحد غيره بوسعه أن يعلمه من الوجه الأنسب؛

- أن كل من كان برهن من أي وجه يمكن التفكير فيه على أن ذلك «المختصر» استئنافاً لفلسفة العناصر لراينهولد، إنما يثبت بالبيّنة أنه لم يكن أدرك ما يحكم فيه .

لا طائل من الإسهاب في القول في ما يتعلّق بالعلّة الأولى، أعني التهكم اللاذع؛ أما ما عدا ذلك فهو إثباتات حسّينا أن نقارن فيها بإيجاز بين اللّحظات الرئيسة لـ «نظرية» و«المختصر» حتّى نقف على صحتها⁽¹⁰³⁾.

طبقاً لما جاء في «النظرية» ثمة أجزاء جوهرية للتصوّر تنتمي إلى فعل التصوّر، وهي التالية :

(أ) هيولى التصوّر، المعطى المستفاد الذي صورته التنوع؛

(102) الإحالة تتعلّق ها هنا بالنظرية الجديدة التي وضعها راينهولد عام 1789؛ قارن الهامش السابق.

. Triftigkeit (103)

ب) صورة التصوّر، نتاج التلقائية⁽¹⁰⁴⁾ الذي صورته الوحدة.

في «المنطق نجد ما يلي :

أ) فعل تفكير، أو نشاط صفته الأساسية الوحدة،

ب) مادة صفتها التنوع؛

ت) الوصل بين الطرفين يسمّى في «النظرية» كما في «المنطق»: فعل التصوّر، مع استثناء أنّ راينهولد يقول دائماً «تطبيق فعل التفكير»؛ في الموضوعين تكون الصورة والهيولى، فعل التفكير والمادة طرفين قائمين لذاتيهما. أمّا في ما يتعلّق بالمادة بالإضافة إلى ذلك :

أ) قسم من هذه المادة يكون في «النظرية» كما في «المنطق» الشيء في ذاته؛ فهي في تلك الموضوع نفسه من حيث لا يقبل التصوّر، لكن يعسر نفيّه مثل الموضوعات التي تقبل التصوّر؛ وفي هذا هي المادة التي لا بدّ أن يعدّمها فعل التفكير، المادة التي لا تقبل التفكير؛

ب) أمّا القسم الآخر من الموضوع فهو في «النظرية» ما درجت [113] معرفته بهيولى التصوّر، وفي «المنطق» صورة الموضوع المستقلة عن فعل التفكير والتي لا تلغى بل لا بدّ للتفكير أن يتركّب معها ما دامت الصورة لا تلغي الصورة.

وينبغي للتفكير أن يلقي بنفسه في الحياة من فوق ذلك الازدواج للموضوع الذي يكون من ناحية مادة مطلقة للتفكير لا ينبغي للتفكير أن يتركّب معها، بل ألاّ يقوم إلاّ إلى تقويضها، أي أن يتجرّد منها، - ويكون من ناحية أخرى صفةً تحصل للموضوع من جديد على أنّها

. Spontaneität (104)

مستقلّة من كلّ تفكير، لكنّها صورةٌ تصير مفكّرةً ويتحتّم على التفكير أن يتركّب معها من أحسن وجه يستطيع إليه سبيلاً؛ فإنّ كان للتفكير في الفلسفة أن يخرج عن مثل هذه الثنائية المطلقة التي سقط فيها، فليس إلّا مقصوم الظهر؛ وهي ثنائيّةٌ تتغيّر من أشكالها إلى ما لا نهاية فيه، لكنها لا تلدّ أبداً إلّا اللافلسفة عينها. فراينهولد لا يجد في الطرح الجديد لتلك النظريّة في مذهبه الخاصّ ما يكون من قبيل حال ذلك الرّجل الذي عظمت سعادته حين أسْتضيف على خمرة يجهل أنّه قد أوتي بها من قبو خمرة الخاصّ، لا بل وجد فيها منتهى رجائه وأمانيه، ومنتهى الثورات الفلسفيّة أثناء القرن الجديد، حتّى أمكنه مذآك إرساء السّلم الأبديّة بواسطة ردّ الفلسفة إلى المنطق ردّاً يصلح من وجه كليّ.

فكما تروي الجريدة السياسيّة في كلّ كراس من كرايسها، يشرع راينهولد في العمل الجديد ضمن ذلك الكرم⁽¹⁰⁵⁾ الفلسفيّ، فيقصر علينا أنّ الأمر قد وقع مرّة أخرى على غير ما كان قد توقّع وأشهر به «في بداية الثورة، فاتّبع مجرى مخالفاً للذي كان تعقّب ترجيحّه أثناء عين الثورة، بل مغاير لما كان ظنّه أنّه هدف تلك الثورة لما باتت قريبة من نهايتها؛ وهو يسأل عمّا إذا لم يكن توهّم للمرّة الرّابعة» - فإذا كان من شأن كثرة التوهّمات أن تيسّر حساب الاحتمالات، وتمكّن من معالجة الأمر بالنظر إلى ما يسمّى [قولاً] فصلاً، يمكن للمرء انطلاقاً من «المساهمات» أن يعدّ بالإضافة إلى هذا الأخير - الذي لا ينبغي أن يحسب بالفعل - احتمالات كثيرةً تزيد عن الثلاثة المعروفة:

[114] - ولاسيّما في الصفحة 126 حيث كان لا بدّ لراينهولد أن يترك

(105) Weinberg، يعني كرم العنب المعدّة للخمر.

أبدأ النقطة الوسطى بين فلسفة فيشته وفلسفة ياكوبي التي كان ظنّ أنّه وجدها؛

- لقد كان يظنّ ويرجو وما إليه في الصفحة 129 أنّه أفلح في إرجاع الجوهريّ في فلسفة باردلي إلى الجوهريّ في فلسفة فيشته والعكس بالعكس؛ وجعل من شاغله أن يجاهد في إقناع باردلي أنّه مثاليّ؛ لكن ما حصل ليس فقط عدم اقتناع باردلي بتلك الصفة، بل بالعكس أرغم راينهولد في الصفحة 130 ومن خلال رسائل باردلي على ترك المثاليّة بعامّة؛

- لما كانت المحاولة مع باردلي قد خابت، أوصى فيشته خيراً بـ «المختصر»، وناشد في الصفحة 163 الأمر التالي: «يا له من انتصار لذات الشأن إذا أفلح فيشته وأفلحت أنت (باردلي) في الخروج على الحرف⁽¹⁰⁶⁾، حتى تجتمعا على وحدة! - والكلّ يعلم ما آل إليه هذا الأمر.

وينبغي في الختام ألا ننسى في ما يتعلّق بالآراء التاريخيّة أنّ الأمر غير ما كان يتفكّر راينهولد لما ظنّ أنّه رأى في قسم من فلسفة شلنغ النسق برمّته، وحسب هذه الفلسفة مثاليّة على ما درج من معني المثاليّة.

أمّا التنبؤ بما سيؤول إليه الأمر في النهاية بشأن ردّ الفلسفة إلى المنطق، فذلك ما يعسر القول فيه من وجه الاستقدام، فاللُقيّة⁽¹⁰⁷⁾ لكي تحفظ نفسها خارج الفلسفة وتسمح مع ذلك بالفلسف، إنّما تُستخدَم كأنّها ما كان ينبغي أن تُطلب وتُرجى؛ لكنّها تسوق حكمها

. Buchstaben (106)

. Erfindung (107)

معها؛ لكن لما كان لا بد لها أن تختار أي شكل من شتى الأشكال الممكنة لزاوية نظر التفكير، كان لكل امرئ أن يبتدع أي شكل مغاير يشاء؛ وذلك إنما يعني حينئذ أن يطرد نسقاً جديداً نسقاً قديماً، فيحل محله، ولا بد أن يدل ذلك على هذا المعنى، لأنه لا بد أن تؤخذ صورة التفكير على أنها الماهية التي للنسق؛ كذلك كان بإمكان راينهولد نفسه أن يرى في «منطق» باردلي نسقاً مغايراً لنظريته.

إن نزعة التأسيس التي ترمي إلى إرجاع الفلسفة إلى المنطق يتحتم عليها أن تحل من جهة ما هي ظاهرة مترسخة لجانب واحد [115] من جوانب الحاجة الكلية إلى الفلسفة، بالموضع المحدد والضروري ضمن تنوع منازع الثقافة التي تتصل بالفلسفة، لكن لا بد لها أن تتخذ شكلاً قاراً عسى أن تبلغ الفلسفة نفسها؛ فلا بد للمطلق الذي ينمو قليلاً قليلاً حتى ينتج بنفسه على التمام، أن يكبح في الوقت نفسه جماحه، فيتنظّم في شكل ما؛ فيظهر في ذلك التنوع كالذي ما ينفك يتكون.

فإذا لم تبلغ الحاجة إلى الفلسفة مركزها، أظهرت جانبي المطلق، أعني الجواني والبراني، الماهية والظاهرة، منفصلين؛ وبخاصة انفصال الماهية الجوانية والظاهرة البرانية. أما الظاهرة البرانية لذاتها فإنما تصير إلى الجملة الموضوعية بإطلاق والتنوع الذي يشتت إلى ما لا نهاية فيه، فيقترن في نزوعه إلى الكثرة اللامتناهية بالمطلق من وجه شائع يعرى من الوعي؛ ويجب على المرء أن يُنصف تلك المساعي غير العلمية فيرى فيها شعوراً بالحاجة إلى جملة ما من حيث تنزع إلى بسط الإمبري إلى غير نهاية، على الرغم من أن المادة المبسوطة تبيت لا محالة في النهاية دقيقة جداً؛ هذا السعي في بسط الهيولى الموضوعية إلى غير نهاية إنما يكون

قطباً يقابل قطب التكاثف⁽¹⁰⁸⁾ الذي ينزغ إلى البقاء أبداً ضمن الماهية الجوانية، فلا يمكنه أن يخلص من انقباض هيولانيته الصلبة إلى الانبساط العلمي. فإذا لم يأت ذلك السعي إحياء الماهية الميتة التي يشتغل عليها إلى ما لا نهاية فيه، فلا ريب أنه يحركها؛ وإذا كانت «الدنايديس»⁽¹⁰⁹⁾ لا تنتهي أبداً إلى قضاء مهمتها ما دام الماء يجري أبداً، فليست الحال هي نفسها في تلك المساعي من حيث تنتج إذ ما تنفك تصبّ في بحرهما، امتداداً لا نهاية فيه؛ فإذا لم تأت تلك المساعي كفاية الأمر ولم تجد شيئاً كان يكون غير منسكب في ذلك البحر، فإنها ما تنفك تتشاعل بقوتها على سطح لا حد له؛ وما دامت تثبت على الرأي الدارج الذي يقول إنه ما من روح مخلوق ينفذ باطن الطبيعة، فإنها تتخلى عن خلق الروح والباطن، فتحيي ميتاً حتى تجعل منه الطبيعة. لكنّ الجاذبية الداخلية لمن تستبد به الغلواء⁽¹¹⁰⁾ إنّما تزدري الماء الذي كادت تكون من جرّاء خلخلته [116] للصلابة قد تبلورت وتشكّلت؛ فالتحريك الموهج الذي يصدر عن الضرورة الطبيعية وينزغ إلى إنتاج شكل ما، إنّما يدفع عنه إمكانه، فيفتّ الطبيعة إلى أرواح؛ فإذا ما شكّلها على نحو يعرى من الشكل، أو إذا غلب التفكير الفنتازيا، حينئذ تنجم ربيّة صدوق.

إنّ الفلسفة الجمهوريّة التي تستعمل الصيغ الجاهزة تكوّن مركزاً كاذباً بين دينك الجانبين للمطلق، فلا تدرك أيّاً منهما، وتخال أنّها قد فعلت بهما خيراً متى تكون تركت مبدأ كلّ منهما قابلاً في

. Dichtigkeit (108)

(109) Danaiden، شخص أسطوريّة عند اليونان: البنات الخمسون لدناؤوس (ابن زوئس وإيبو)، قتلن أزواجهن ليلة زفافهن (ما عدا البنت الخمسون)، فحكّم عليهنّ بالإقامة أبداً في الهاديس/ جهنّم وبملاء قربة مخرومة من عين الماء الأبدي.

. Schwärmer (110)

ماهية، فيكونان التحما بشيء من التغيير؛ إنها لا تشتمل في حد ذاتها على القطبين، لا بل إنها ترى ماهية كليهما تضمحل قليلاً قليلاً من جراء التغيير السطحي وجمع المجاورة، فتظل غريبة عن الماهيتين كما عن الفلسفة. ولم تحتفظ تلك الفلسفة من قطب الشتات إلا بمبدأ التقابل، أما الأطراف المتقابلة فلا ينبغي أن تكون ظواهر بسيطة ومفاهيم إلى ما لا نهاية فيه، بل ينبغي أيضاً أن يكون طرف منها هو اللامتناهي والذي لا يقبل الفهم؛ بذلك تلقى الغلواء كفايتها في طرف متعال عن الحسن. لكن مبدأ الشتات يتنافى مع ما فوق الحسن، كما يتنافى مبدأ الغلواء مع تقابل ما هو فوق الحسن وأي طرف محدود يدوم حذاءه. وكذلك تُسقط الفلسفة كل ظاهر مركز تجعل منه الفلسفة الجمهوريّة مبدأها في اللاتهوي المطلق بين المتناهي واللامتناهي، وترفع بواسطة التهوي المطلق موت الأطراف المنفصمة إلى الحياة، وتنزع بمعية العقل الذي يستغرق الطرفين ويضعهما - وضع الأم لولدها - على تساو، إلى الوعي بذلك التهوي بين المتناهي واللامتناهي، أي أنها تنزع إلى العلم والحقيقة.

ثبت المصطلحات

(*) عربي - فرنسي - ألماني

Versöhnung	Réconciliation	إئتلاف؛ مؤالفة
Vorurteil	Préjugé	إبتسارٌ
Erweisen (sich)	Se montrer/ Se reveler	إتضح
Hervorbringen	Produire	أتى بـ... / أنتج
Geben (sich)	(Se) donner	أتى / تعطى / إتخذ
Behauptung	Affirmation/ Assertion	إثبات / مقالةٌ

(*) لقد أفادتنا المنظمة العربية للترجمة رغبتها في إضافة ثبت للمصطلح الهيجلي باللسان الفرنسي تيسيراً للمقارنة بين الأصل الألماني والترجمة العربية من جهة وبين الإصطلاح الفرنسي من جهة أخرى. ومع أننا لا نرى ضرورة علمية لتلك الإضافة، مادامت الترجمة/ المناظرة التي تقدمها تتعاطى مباشرة مع الأصل الألماني، فإننا نزل عند رغبة المنظمة تلك لنسوق المقابل الفرنسي في القسم الثاني من الجدول. لكن لما كان معظم المصطلح الهيجلي مازال لم يستقر في اللسان الفرنسي، أو قل على التحديد مازال على سبيل أن يستقر كما هو شأنه في جميع الألسنة تقريباً، فإننا نرى أن نقترح على القارئ العربي اجتهادنا في نقل أمهات المفاهيم الهيجلية إلى الفرنسية، ونستثني من ذلك ما اجتمعت عليه الأدبيات الهيجلية الفرنسية، خاصة أن الترجمة الفرنسية المتداولة لكتاب الفرق لا تشمل على ثبت للمصطلحات. انظر: Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *La Différence entre les systèmes philosophiques de Fichte et de Schelling*, présentation et traduction par B. Gilson (Paris: Vrin, 1986).

(المرجم).

Behaupten	Affirmer/ Etablir	أثبت / أقر
Werk	Oeuvre	أثر
Einseitigkeit	Unilatéralité	أحادية
Fühlen (das)	Sentir	أحس / شعر؛ فعل شعور
Unterschied	Différence	إختلاف / تباين
Sitten	Mœurs	أخلاق
Zweiheit	Dédoublement/ Redoublement	إزدواج
Wiederherstellung	Reconstitution	إستصلاح / إسترمام
Vervollständigen	Compléter	إستكمل / أتم
Wahrscheinlichkeit	Vraisemblance	استلاحه
Deduktion	Déduction	إستنباط
Begründen	Fonder (I.e)	أسس / فعل تأسيس
Hinweisen	Désigner	أشار إلى . . .
Beschäftigung	Occupation/ Emploi	إشتغال / تشاغل
Kollision	Collision	إصطدام / تصادم
Erscheinung	Apparition/ Phénomène	إظهار / ظاهرة
Erscheinen	Apparaître	إظهر
Zeigen (sich)	Montrer (Se faire voir)	أظهر؛ ظهر
Willkür	Arbitraire	إعتباط
Betrachten	Considérer	إعتبر / نظر في . .
Erkennen (sich)	Reconnaître (Se)	إعترف نفسه
Ankündigen	Déclarer/ Annoncer	أفصح عن / إفصح
Erfüllen	Remplir	أقم / أنجز
Herstellen	Etablir	أقام
Zusammenschliessen	Association/ Connexion	إقتران
Anerkennen	Reconnaître	أقر / إترف
Hypostasieren	Hypostasier	أقم
Vernichten	Annihiler	ألغى ، نقض

Auffassen	Appréhender	ألمّ / أحاط
Produktion	Production	إنتاج
Expansion	Expansion	إنتشار
Anstoss	Choc/ Impulsion	إنصدام
Entzweiung	Division en deux	إنفصام
Kontraktion	Contraction	إنقباض / إنكمش
Glauben	Foi	إيمان
Nichtig	Rien	باطل
Inner	Intérieur	باطن / جَوَائِي
Veranlassung	Instigation	باعث على / وجوب
Überhaupt	Absolument/ en général	بالجملة / على الإطلاق
Anfang	Commencement	بدء
Erlangen	Attcindre	بلغ
Aufschluss	Eclaircissement	بيان / إيضاح
(Sich) affizieren	Affecter (S' affecter)	تأثر / إنفعل
Geschichte	Histoire	تاريخ
Verschiedenheit	Diversité	تباين؛ تنوع
Kristallisation	Cristallisation	تبلر
(Sich) abstrahieren Von	(S') abstraire de	تجرد من
Ergründung	Sondage/ Approfondissement	تجزير / استقصاء
Offenbaren (sich)	Révéler (Se)	تحلّى / تبدّى
Begrenzung	Délimitation	تحديد / تقييد
Analytisch	Analytique	تحليلي
Aussereinander	Coextériorité	تخارج / تباعد
Wahl	Choix	تخيير / إختيار
Zusammenhang	Cohésion/ Corrélation	ترابط / إتساق
Aufgeben	Abandonner	ترك / أهمل
Vorstellung	Représentation	تصوّر

Vorstellen	Représenter	تصوّر
Duplizität	Duplicité	تضاعف/ مضاعفة
Gegensatz	Opposition	تعارض/ تقابل
Einsicht	Intellection	تعقل/ تقيّم
Bestimmtheit	Déterminéité	تعيّنة
Bestimmung	Détermination	تعيين
Reflexion	Réflexion	تفكّر
Entgegensetzung	Opposition	تقابل/ تضادّ
Progress	Progrès	تقدّم
Ergründen	Sonder/ Approfondir	تقصّي/ إستقصى
Selbstbeschränken	Autolimitation	تقييد ذاتي/ تقييد
Mannigfaltigkeit	Diversité/ Multiplicité	تكثرّ وجوه/ تنوع
Ergänzen (sich)	Parachever	تكمّل
Bilden (sich)	Former (Se)	تكوّن
Kohäsion	Cohésion	تلاحم
Aufnahme	Appréhender/ Accueil	تلقي/ إستقبال؛ تناول
Übergang	Passage	تّمار
Vollendung	Accomplissement/ Complétude	تمام
Zerriessenheit	Déchirement	تمزّق
Widerspruch	Contradiction	تناقض
Produzieren (sich)	Produire (Se)	تنتج
Vermittlung	Médiation	توسيط
Täuschen (sich)	Tromper/ S'abuser	توهّم
Bilden (sich)	Former (Se)	ثقافة/ تكوّن
Bildung	Formation/ Culture	ثقافة/ تكوين
Schwerkraft	Force d'attraction	جاذبيّة
Anstrengen	Astreinte	جاهد
Totalität	Totalité	جملة/ جماعة

Modalität	Modalité	جهة
Substanz	Substance	جوهر
Wesentlich	Essentiel	جوهرِيّ
Bedürfnis (se)	Besoin	حاجة؛ حاجة/ حوائج
Wirklich	Effectif	حاقّ
Real	Réel	حاقّ/ حقيقّ
Grenze	Limite	حدّ
Begrenzen	Délimiter	حدّ/ قيّد
Geschehen	Survénir/ Advenir	حدث؛ حدوث
Anschauung	Intuition	حدس
Freiheit	Liberté	حرية
(Berechnung der)	Calcul de probabilité	حساب الإحتمال
Wahre	Le Vrai	حقّ
Wahr	Vrai; veritable	حقّ/ صادق
Urwahre	Vrai originel	حقّ أصلاّني
Wirklichkeit	Effectivité	حقيقّ
Urteil	Jugement	حُكْم
Beurteilung	Juger	حُكْم
Analyse	Analyse	حلّ
Auflösen	Dissoudre	حلّ/ فتّ
Leben	Vie	حياة
Eugen	Propre	خاصّ
Eigentümlichkeit	Propriété	خاصية/ خصيصاء
Gemüt	Affect	خاطر/ روح
Äusserung	Extérioration	خارج/ ظهور
Vermengen	Mélange (r)	خلط/ خلبطة
Kreis	Cercle	دائرة
Beständig	Constant/ Permanent	دائم

Eintreten	Pénétrer/ Introduire	دخل / تولج
Subjekt (das)	Sujet	ذات
Subjektobjekt	Sujet - Objet	ذات - موضوع
Verstand	Entendement	ذهن
Verstehen	Entendre	دُهِنَ / أدرك
Fest	Fixe	راسخ
Synthese	Synthèse	رَبُطُ / تَأَلِيفُ
Verbinden	Relier	ربط / وصل
fest (halten; machen)	Fixer	رَسَخَ / ثَبَّتَ
Schema	Schème	رِسْمُ / خِطَاطَةٌ
Erheben (sich)	Elever (S')	رفع؛ إرتفع / إرتقى إلى ...
Geist	Esprit	روح
Verschwinden	Extinction	زال / زوالٌ
Standpunkt	Position	زاوية نظر / موقف
Menge	Multitude	زُمرَةٌ / كثرة
Negativität	Négativité	سالبية
Negative (das)	Négatif (Lc)	السلبِي
Gleichgültigkeit	Indifférence	سِيَانِيَّةُ / سِوَاءُ
Zerstreuung	Dispersion	شَتَات
Gemeinschaft	Communauté	شِرْكَةٌ
Bedingung	Condition	شَرِيطَةٌ
Gefühl	Sentiment	شعورٌ
Gestalt (cn, sich)	Figure/ Configuration	شكل / وَجْهُ؛ تَشَكُّلٌ
Ding an sich	Chose en soi	شيء في ذاته
Werden (das)	Devenir (Lc)	صار / تَصَيَّرَ؛ تَصَيَّرَ / صيرورة
Echt	Authentique	صَدُوقٌ
Idalität	Idéalité	صفة الفكرية
Beziehung	Relation	صلة / إضافة

Formalismus	Formalisme	صورية
Form	Forme	صورة/ شكل
These	Thèse	طرح
Ausschliessen	Exclure	طرح/ صدّ
Schein	Apparence	ظاهر
Scheinen	Paraître	ظهر/ بدا
Behandeln	Traiter	عالج/ اشتغل بـ...
Darstellung	Présentation	عرض/ بيان
Zufällig	Accidental	عرضي
Erkennen	Connaitre	عرف/ معرفة
Vernunft	Raison	عقل
Vernünftige (das)	Le Rationnel	العقلي
Wissen	Savoir	علم (أحياناً: معرفة)
Wissenschaft	Science	علم
Grund	Fondement	عماد/ أسّ
Anweisen	Indiquer	عين/ قيّد
Zusammenfallen	S'écrouler	غار/ تغوّر
Finalité (Concept de)	Zweck (begriff)	غاية؛ مفهوم غائي
Gegenstand	Objet	غرض
Sache (Sache selbst)	La Chose même	غرض؛ الأمر برأسه
Botmässigkeit	Soumission	غلبة/ قهر/ طغيان
Irrtum	Erreur/ Errance	غلط/ زلل/ ضلال
Schwärmeri	Exaltation	علوّاء النفس
Abgrund	Abîme	عوّز/ هاوية
Intelligenz	Intelligence	فاهمة
Einzelne	Individuel	فرد/ فردي
Individualität	Individualité	فردية
Differenz	Différence	فرق

Trennung	Séparation	فُضِّلُ
Entzweien	Diviser en deux	فصم / فصد
Tätig (keit)	Actif; Activité	فَعَالٌ ؛ نشاطٌ
Denken	Penser (Le)	فَعَلُ تَفْكِيرٍ
Anschauen	L'Intuitionner	فَعَلُ حُدْسٍ
Wirken	Faire un effet	فَعَلُ فِي ...
Entgegensetzen	Opposer	فَعَلُ مَقَابَلَةٍ / تَقَابُلٍ
Setzen (das sich)	Poser (Le)	فَعَلُ وَضَعٍ ؛ فَعَلُ وَضَعِ ذَاتِي
Akt	Acte	فَعَلٌ
Tun	Faire/ Produire un effet	فَعَلُ / صَنَعَ
Lehre	Doctrine	فَقْدَةٌ
Idee/ Gedanke	Idée/ Pensée	فِكْرَةٌ
Ideel	Idéal	فِكْرِيٌّ
Ideal	Idéal	فِكْرِيٌّ / مِثَالِيٌّ
Formular-Philosophie	Philosophie formulante	فِلْسَفَةٌ صِيَاعَةٌ
Begreifung	Concevoir	فَهَمُّ (مَفْهُومِيٌّ)
Vergehen (des)	Le Disparaître	فَوَاتٌ / دَثُورٌ
Unmittelbar	Immédiat	فِي الْحَالِ
Frei von	Libre/ Affranchi de...	فِي حَلٍّ مِنْ
Fülle	Plénitude	فِيضٌ
Bestehen	Subsister (Le)	قَامَ / قَوَامٌ
Apriorität	Apriorité	قَبْلِيَّةٌ
Vermögen	Faculté/ Puissance	قُدْرَةٌ
Macht	Pouvoir/ Puissance	قُدْرَةٌ / سُلْطَانٌ
Grundsatz	Proposition principale	قَضِيَّةٌ أَمٌّ / رَكْنٌ
Pol (arität)	Pôle/ Polarité	قَطْبٌ ؛ قَطْبِيَّةٌ / تَنَاقُضٌ
Gehalt	Teneur	قَوَامٌ / فَحْوِيٌّ
Potenz	Potence	قُوَّةٌ (كَامِنَةٌ)

Kraft	Force	قوة
Selbstständigkeit	Autostance	قيام ذاتي/ قيمومة
Schranke	Borne	قيّد/ حاجز
Etre	Sein (das)	كان؛ كُون/ كينونة
Verhältnis	Rapport	كائنة/ كان
Ganze	Tout	كُلّ
Allgemeine	Universel/ général	كليّ/ عام
Quantum	Quantité	كمّ
Beziehungssein	Etre mis en relation	كون موصول
Gesetzsein	Etre-Posé	كونه موضوعاً
Dasein	Etre-là	كيان
Qualität	Qualité	كيف
Unendlichkeit	Infinité/ Infinitude	لا تناهي
Unendlich	Infini	لامتناه؛ إلى ما لا نهاية فيه
Unbedingt (e)	Inconditionné	اللامشروط
Unbewusste	Inconscient	لاواعي
Bewusstlose	Dépourvu de conscience	اللاواعي/ العربيّ من الوعي
Ansich (das)	L'En-soi	لُفي ذاته
Haben (das)	L'Avoir	الله
Nichts	Néant	ليسّ/ عدم
Materie	Matière	مادة
Wesen	Essence (Etant)	ماهية (أحياناً: كائن)
Prinzip	Principe	مبدأ
Entgegengesetzte	Opposés	متقابلات
Endliche	Fini	متناه
Endlichkeiten	Termes finis	متناهيات
Identische	Identique	متهوي
Fortgang/ Verlauf	Cours/ Parcours	مجرى

Lebendigkeit	Vivacité	محيَاة
Beschränkte	Limité	محدود/ مقيد
Ausbreiten	Expansion	مدًا بسط
Übergehen	Passer	مرًا تعدي
Mittelpunkt	Centre	مركز
Anwendung	Application	مزاولة/ تطبيق
Zerreißen	Déchirer	مزق
Unabhängig	Indépendance	مستقل؛ إستقلالية
Prozess	Proces	مسرى/ سيرورة
Bemühung	Effort/ Empressement	معى/ معى
Bestrebung	Entreprise	معى/ منزع
Bedingte	Conditionné	مشروط
Identität	Identité	مطابقة/ تهوي
Absolute	Absolu	مطلق
Aufgabe	Tâche	مطلوب/ مهمة
Behandlung	Traitement	معالجة
Kenntnis	Connaissance	معرفة
Bewusste	Connu	معلوم/ معروف
Bewirktes	Effectué/ Causé	مفعول
Begriff	Concept	مفهوم
Ansicht	Avis	مقالة/ رأي
Kategorien	Catégories	مقولات
Räsonnieren (das)	Ratiociner	مأحكة
Handlung	Agir	ممارسة
Möglich (keit)	Possible	ممكن؛ إمكان
Wendung	Conversion	متقلب
Objekt	Objet	موضوع
Trieb	Instinct	ميل غريزي/ غريزة

Neigung	Tendance/ Penchant	ميل / تنزَع
Seite	Aspect/ Côté	ناحية / جانب
Produkt	Produit	نتاج
Entstehen	Surgir	نَجَم
Hervortreten	S'illustrer/ Se montrer	نَجَم / اِنْتَجَم
Art	Guise/ Manière	نحو
Streben (das)	Le tendre	نزوع / تنزَع
Aufheben	Sursumer/ relever	نسخ ؛ فعل نسخ
Selbsttätigkeit	Autoactivité	نشاط ذاتي
Spekulation	Spéculation	نظر تأملي
Negation	Négation	نفي / سلب
Antithese	Antithèse	نقض / تقاض
Indifferenzpunkt	Point d'indifférence	نقطة سواء / نقطة سيائية
Punkt	Point	نقطة / نكته
Licht	Lumière	نور / ضوء
Ziel	But	هدف / مرمى
Auftreten	Entrer en scène	هل ؛ هل / مثل
Selbst (das)	Soi (Le)	الهُو
Selbstheit	Ipséité	هُوِيَّة
Dieselbigkeit	Mêmeté	هُوِيَّة
Pflicht	Devoir	واجب
Notwendig	Nécessaire	واجب / ضروري
Realität	Réalité	واقع / حقيق
Reel	Réel	واقعي / واقع
Weise	Guise	وجه / ضرب
Gesichtspunkt	Point de vue	وجهة نظر / موقف
Notwendigkeit	Nécessité	وجوب / ضرورة
Expansion	Expansion	وجود

Vermitteln	Médiatiser	وسَط
Beziehen	Mettre en relation	وصلَ / وصلَّ
Selbstbewusstsein	Autoconscience	وعي ذاتي / وعي بالذات
Bewusstsein	Conscience	وعي
Gelten	Valoir	يجري مجرى . . .
Gewissen	Certitude	يقين / إيقان
Sollen (des)	Le devoir-être	الْيَنْبَغِي

المراجع

1 - العربية

أفلاطون، الطيماوس.

[العونلي، ناجي. هيغل الأول وسؤال الفلسفة: في تاريخ نشوء المشكل الهيجلي وتطوره من نصّ توبنغن إلى استهلال كتاب الفرق. تونس: دار صامد للنشر، 2006].

كُنت، إمانويل. نقد ملكة الحكم. ترجمة غانم هنا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين. الديوان. تحقيق كرم البستاني. بيروت: دار صادر، [د.ت.].

هيغل، غيورغ فلهم فردريش. فنومينولوجيا الروح. ترجمة ناجي العونلي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006.

مجلة

المسكيني، فتحي. «هيغل في ضوء براديغم اللغة». الكراسات التونسية: عدد 182، 2002.

Books

- Adorno, Theodor W. *Gesammelte Schriften*. 3. Aufl. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1990.
- Bardili, Christoph Gottfried. *Grundriß der Ersten Logik, gereinigt von den Irrthümmern bisheriger Logiken überhaupt, der Kantischen insbesondere; Keine Kritik sondern eine Medecina mentis, brauchbar hauptsächlich für Deutschlands Kritische Philosophie*. Stuttgart: Löflund, 1800.
- Bubner, Rüdiger. *Hegel und Goethe*. Heidelberg: Carl Winter, 1978. (Beihefte zum Euphorion, Zeitschrift für Literaturgeschichte; Heft 12 0531-2167)
- . *Zur Sache der Dialektik*. Stuttgart: Reclam, 1980. (Universal-Bibliothek; Nr. 9974)
- Fichte, Johann Gottlieb. *Fichtes Werke*. Hrsg. von Immanuel Hermann Fichte. Berlin: Walter de Gruyter & Co, 1971.
- Bd. I: *Grundlage der gesammten Wissenschaftslehre (1794) , Zweite Einleitung in die Wissenschaftslehre für Leser, die schon ein philosophisches System haben (1797) .*
- Bd. III: *Grundlage des Naturrechts (1796) .*
- Bd. VI: *System der Sittenlehre (1798) .*
- Bd. VIII: *Ueber Geist und Buchstab in der Philosophie (1794).*
- Frank, Manfred. *Der unendliche Mangel an Sein: Schellings Hegelkritik und die Anfänge der Marxschen Dialektik*. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1992.
- Frank, Manfred und G. Kurz (Hrsg.) . *Materialen zu Schellings philosophischen Anfängen*. [Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1975].
- Gadamer, Hans Georg. *Hegels Dialektik: Sechs hermeneutische Studien*. 2. verm. Aufl. Tübingen: J. C. B. Mohr, 1980.
- Guzzoni, Ute, Rang Bernhard und Ludwig Siep (Hrsgs.) . *Der Idealismus und Seine Gegenwart: Festschrift Für Werner Marx Zum 65. Geburtstag*. Hamburg: Meiner, 1976.
- Harris, Henry Silton. *Le Développement de Hegel = Hegel's development*. Traduction française sous la direction de

- Philippe Muller. [Lausanne]: L'Âge d'homme; [Paris]: [Centre de diffusion de l'édition], 1981. (Collection raison dialectique). 2 vols.
- Vol. 1: *Vers le soleil 1780-1801*, 1981.
- Vol. 2: *Pensées nocturnes: Jéna 1801-1806 = Night Thoughts*. Trad. par le centre d'études hégéliennes et dialectiques de Neuchâtel...; sous la dir. de Philippe Muller et Eric Vial. Lausanne; [Paris]: L'Âge d'homme, 1988.
- Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *La Différence entre les systèmes philosophiques de Fichte et de Schelling*. Présentation et traduction par B. Gilson. Paris: Vrin, 1986.
- . *Gesammelte werke*.
- Bd. I: *Frühe Schriften I*. Hrsg. von Friedhelm Nicolin und Gisela Schüler. Hamburg: Felix Meiner, 1989.
- . *Das Sein (1812)*. Neu Hrsg. von Hans Jürgen Gawoll. Mit einer Einleitung von Friedrich Hogemann und Walter Jaeschke. Hamburg: F. Meiner, 1986. (Philosophische Bibliothek; Bd. 375. Wissenschaft Der Logik. 1. Bd., 1 Buch)
- . *Jenaer Kritische Schriften*. Neu Hrsg. von Hans Brockard und Hartmut Buchner. Hamburg: F. Meiner, 1979-1986. 3 Bde. (Philosophische Bibliothek; Bd. 319)
- . *Jenaer Kritische Schriften I, Differenz des Fichteschen und Schellingschen Systems der Philosophie*. Neu Herausgegeben von Hans Brockard und Hartmut Buchner. Hamburg: Felix Meiner, 1979. (Philosophische Bibliothek; Bd. 319a) .
- . *Werke in Zwanzig Bänden*.
- Bd. 1: *Frühe Schriften*. Neu Edierte Ausgabe von Eva Moldenhauer und Karl Markus Michel. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1971.
- Bd. 2: *Jenaer Schriften (1801-1807)* . Hrsg. von E. Moldenhauer und K. M. Michel. Frankfurt/ Main: Suhrkamp Verlag, 1970.
- Hegel-Tage Urbino 1965*. Hrsg. Hans Georg Gadamer. Bonn: H. Bouvier, 1969. (Hegel-Studien; Beiheft 4)
- Henrich, Dieter. *Hegel im Kontext*. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1981.
- Hölderlin, Friedrich. *Oeuvres....* Publié sous la direction de

- Philippe Jaccottet. [Paris: Gallimard, 1967]. (Bibliothèque de la pléiade; v. 191)
- Jacobi, Friedrich Heinrich. *Friedrich Heinrich Jacobi's Werke*. [Herausgegeben von F. Roth und F. Köppen]. Leipzig: G. Fleischer d. Jüng, 1812-1825.
- Jamme, Christoph und Helmut Schneider (Hrsgs.). *Der Weg zum System: Materialien zum jungen Hegel*. Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1990. (Suhrkamp Taschenbuch Wissenschaft; 763)
- Holbach, Paul Henri Dietrich. *Système de la nature ou des loix du monde physique et du monde moral*. Londres: [s. n.], 1770. 2 vols.
- Kant, Immanuel. *Kant's gesammelte Schriften*. Hrsg. von der Königlich Preußischen Akademie der Wissenschaften, [dann von der Deutschen Akademie der Wissenschaften zu Berlin], [dann von der Akademie der Wissenschaften zu Göttingen]. Berlin: G. Reimer [dann]; W. de Gruyter, 1902-.
- . *Kants Werke*. Akademie-Textausgabe Unveränderter photomechanischer Abdruck des Textes der von der Preussischen Akademie der Wissenschaften 1902 begonnenen Ausg. Berlin: de Gruyter, 1968. 9 Bde.
- Bd. 4: *Kritik der reinen Vernunft*, 1. Aufl. 1781.
- *Kritik der Urteilkraft*. Hrsg. von W. Weischedel. Frankfurt / Main: Suhrkamp Verlag, 1995.
- . *Oeuvres philosophiques*. Edition publiée sous la direction de Ferdinand Alquié. [Paris]: Gallimard, 1980-1986. (Bibliothèque de la pléiade; 286; 317; 332)
- *Die Religion innerhalb der Grenzen der bloßen Vernunft*. Hrsg. K. Kehrbach. Leipzig: Reclam, [s. d.].
- *Zum ewigen Frieden, ein philosophischer Entwurf*. Neue vermehrte Auflage. Königsberg: F. Nicovius, 1796.
- Kimmerle, Heinz. *Das Problem der Abgeschlossenheit des Denkens. Hegels «System der Philosophie» in den Jahren 1800-1804*. Bonn: Bouvier Verlag, 1970. (Hegel-Studien; Beiheft 8)
- Koyré, Alexandre. *Etudes d'histoire de la pensée philosophique*. Paris: Gallimard, 1971. (Bibliothèque des idées)
- Kroner, Richard. *Von Kant bis Hegel*. Tübingen: J. C. B. Mohr, 1921-1924. 2 Bde.

- Lavater, Johann Caspar. *Physiognomische Fragmente, zur Beförderung der Menschenkenntniß und Menschenliebe*. Leipzig: Wiedmanns Erben und Reich, 1772.
- . *Von der Physiognomik*. Leipzig: Weidmanns Erben und Reich, 1772.
- Lukács, Georg. *Der Junge Hegel: über d Beziehungen von Dialektik u Ökonomie*. [Frankfurt (am Main)]: Suhrkamp, 1973. 2 Bde.
- Patočka, Jan. *L'Art et le temps*. Paris: Presses Pocket, 1990.
- Pöggeler, Otto. *Der Weg zum system. Materialien zum jungen Hegel*. Hrsg. von Ch. Jamme und H. Schneider. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1990.
- Reinhold, Karl Leonhard (Hrsg.). *Beyträge zur leichtern Übersicht des Zustandes der Philosophie bey m Anfange des 19. Jahrhunderts*. Heft 1 und 2 (Hamburg: Perthes, 1801) .
- . *Versuch einer neuen Theorie des menschlichen Vorstellungsvermögens*. Prag und Jena: C. Widtmann und I. M. Mauke, 1789.
- Rosenkranz, Karl. *Apologie Hegel's gegen Dr. R. Hyam*. Berlin: n. pb., 1958.
- Schelling, Friedrich Wilhelm Joseph. *sämmtliche Werke*. Stuttgart und Augsburg: n. pb., 1856.
- Bd. 1: *Vom Ich als Prinzip der Philosophie oder über das Unbedingte im menschlichen Wissen*.
- Bd. 3: *System der transzendentalen Idealismus*.
- Bd. 4: *Darstellung meines Systems der Philosophie*.
- . *System des transzendentalen Idealismus*. Mit einer Einleitung von Walter Schulz. Hamburg: Felix Meiner, 1962. (Philosophische Bibliothek; 254)
- . *Vom Ich als Prinzip der Philosophie oder über das Unbedingte im menschlichen Wissen*. Tübingen: Cotta, 1795.
- Schleiermacher, Friedrich. *Über die Religion. Reden an die Gebildeten unter ihren Verächtern*. Berlin: n. pb., 1799.
- Seminar, Dialektik in der Philosophie Hegels*. Hrsg. u. eingel. von Rolf-Peter. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1978. (Suhrkamp Taschenbücher Wissenschaft; 234)
- Zimmerli, Walther Christoph. *Die Frage nach der Philosophie:*

Interpretationen zu Hegels Differenzschrift. Bonn: Bouvier, [1986]. (Hegel-Studien; Beiheft 12)

Periodicals

Düsing, Klaus. «Spekulation und Reflexion. Zur Zusammenarbeit Schellings und Hegel in Jena.» *Hegel-Studien*: Bd. 5, 1969.

Elounelli, Neji. «Hegel Aufklärer?.» *Revue tunisienne des études philosophiques*: nos. 22-23, 1999.

Eschenmayer, K. A. «Spontancität = Weltseele oder das höchste Prinzip der Naturphilosophie.» *Zeitschrift für spekulative Physik*: Bd. 2, Heft 1, 1801.

Henrich, Dieter. «Aufklärung der Herkunft des Manuskripts «Das älteste Systemprogramm des deutschen Idealismus».» *Zeitschrift für philosophische Forschung*: vol. 30, no. 4, 1976.

———. «Hölderlin über Urteil und Sein: Eine Studie zur Entstehungsgeschichte des Idealismus.» *Hölderlin Jahrbuch*: no. 14, 1965-1966.

Reinhold, Karl Leonhard. «Der Geist des Zeitalters als Geist der Philosophie.» *Neuer Teutscher Merkur* (Weimar): Hrsg. von C. M. Wieland, Stück 3, 1801.

Schelling, Friedrich Wilhelm Joseph. «Allgemeine Deduktion des dynamischen Prozesses oder der Kategorien der Physik.» *Zeitschrift für spekulative Physik*: 1800.

———. «Anhang zu dem Aufsatz des Herrn Eschenmayer, betreffend den wahren Begriff der Naturphilosophie und die richtige Art ihre Probleme aufzulösen.» *Zeitschrift für spekulative Physik*: Bd. 4, 1802.

الفهرس

166 - 167 ، 174 ، 177 ،

182 ، 197 ، 206

الأنطولوجيا السالبة: 27 ، 35 ،

46 ، 49

الانقسام: 65 ، 71 - 74 ، 83 ،

99 ، 126 - 130 ، 138 -

140 ، 150 ، 157 ، 181 ،

197 ، 204

الانقسام الحي: 73

الانقسام المجرد: 74

الإيجاب: 85

إيشنماير، آدم كارل أوغست

فون: 104

الإيمان: 138 ، 197 ، 232

- ب -

باردلي، كريستوف جوتفريد:

- أ -

أبوليس: 125

الأخلاق الثيولوجية: 15

الأخلاقية: 13 ، 18 ، 28 - 29 ،

55 ، 71 ، 195 - 197 ،

199 - 202

الإدراك الحسي: 109

الاستنباط: 85 ، 95 ، 107 -

108 ، 158 ، 160 ، 169 ،

171 ، 178 ، 186 ، 215 - 216

الاستنباط الترنسندنالي: 95

أفلاطون: 39

الإمبيريقية الروحية: 17

الأنا الذاتي: 161 ، 163 ، 174 ،

177 ، 182

الأنا الموضوعي: 161 ، 163 ،

التفكير المحض: 135، 143،

146، 156، 158، 175

التقابل: 49 - 50، 138، 172،

203، 212

التقرّر الذاتي: 83 - 84

التقرير: 85

التقليد التنويري: 14

التقليد الشيولوجي: 14

التهوي: 38 - 39، 62، 80،

93، 100، 109 - 110،

128، 133 - 134، 136،

138، 140، 142، 144،

146، 150، 152 - 155،

158، 163، 175، 177،

186، 189، 195، 199،

202 - 205، 207 - 210،

228، 244، 252

التهوي الأصلي: 128، 146،

158، 163

التهوي المطلق: 62، 140،

142، 144، 146، 150،

153، 155، 175، 177،

199، 203 - 205، 207 -

208، 228، 252

233، 246، 249 - 250

البراكسيس: 14، 18 - 19

بُعْلُز، أُنُو: 8

بوخنر، هارغوث: 8

- ت -

التأليف: 146 - 147، 149،

152، 155، 164 - 165،

167، 174، 176 - 177،

181 - 183، 189، 214،

223، 244

التأليف المطلق: 184

التجريد: 13، 15، 20، 22،

134، 144، 160، 175،

196، 210، 218، 243

التجريد المحض: 175

التجريدات النظرانية: 13

التحوّل الترنسندنالي: 62

التسويغ: 85، 136

التعيّنة الفكرية: 178

التعيّنة الواقعية: 178

التفكّر الذاتي: 44، 61

التفكّر الصوري: 143

التفكّر الفلسفي: 88، 112

- ح -

الحاسّة: 57، 109، 127،

200، 224

الحدّاءة الميتافيزيقية: 11

الحدس الإنسيقي: 25، 40،

52، 54

الحدس الترנסندنتالي: 112 -

113، 158، 175

الحدس الترנסندنتالي

الذاتي: 96

الحدس الترנסندنتالي

الموضوعي: 96

الحدس الخبري: 147

الحدس العقلي: 158، 160، 225

الحدوسات الفلسفية: 11

الحقّ الطبيعي: 194

الحقيق الإنسيقي: 16

الحقيق الموضوعي: 17، 49،

94

الحياة المحض: 20، 25، 35،

40، 53

- خ -

الخبة الإنسيقيّة: 23

- د -

الدغمائية: 154 - 155، 167،

الدين: 14، 22، 24، 28،

95، 116

- ر -

راينهولد، كارل ليونهارد:

135، 231، 246، 248

الرّبط الديقاطيقي: 95

رفائيل: 125

روزنتسفايغ، فرانتز: 41

- ز -

الزمان التاريخي: 82

زينكوير: 38

- س -

السالية التاريخية: 19

سبينوزا، باروخ: 107، 123،

142

سوفوكليس: 125

- ش -

الشعور: 44، 138، 178 - 179

شكسبير، وليام: 125

شلر، ف.: 43

200 - 201 ، 209 - 212 ،

217 - 219 ، 222 ، 228

فرجيل : 125

الفصم الفاسد : 73

فقه الأخلاق : 195 - 199 ، 201

فقه العلم : 39 ، 65 ، 67 - 68 ،

161

فكرة الجمال : 43

فكرة الحقيقة : 43

فكرة الحياة : 21 ، 25 ، 28 ، 30

- 31 ، 33 - 34 ، 45 - 46 ،

48 - 49 ، 52 ، 68 ، 73

فكرة الروح : 68 ، 73

فكرة اللاتناهي : 176

فكرة ميتولوجيا العقل : 42

فكرة الهوية المطلقة : 100

فكرة الوحدة : 27 ، 36

فلسفة الأنا : 62

الفلسفة الترنسندننتالية : 13 ،

65 ، 96 ، 155 ، 158 ،

211 ، 224 - 225

فلسفة الجمال : 39

الفلسفة الجمهوريّة : 251 - 252

الفلسفة الحديثة : 54 ، 58 ، 243

شلتغ ، فريديريخ فيلهلم جوزيف

فون : 7 - 11 ، 13 ، 23 ،

36 ، 39 ، 41 ، 44 ، 52 -

54 ، 62 - 69 ، 76 ، 78 ،

95 - 97 ، 100 ، 103 -

105 ، 115 ، 202 ، 222 ،

225 ، 227 - 229 ، 232 ،

238 ، 249

- ع -

العقل التأملي : 85

العلم الترنسندننتالي : 147 - 148

علم الطبيعة : 211 ، 213 ، 219

علم المعرفة : 160 ، 217 ، 225

- غ -

الغريزة : 179 - 186 ، 194 ،

196 - 197 ، 199 ، 201

الغريزة الأخلاقية : 197

الغريزة الموضوعية : 197

- ف -

الفاهمة : 57 ، 67 ، 107 ، 127 ،

147 - 148 ، 169 ، 171 -

173 ، 178 - 179 ، 188 ،

قضية العلية: 144

فلسفة الحقيق: 93

- ك -

فلسفة الروح: 93

فلسفة السيانية المطلقة: 96

الكمال الإستيطقي: 129

فلسفة الطبيعة: 62، 65-66،

كُنْتُ، إيمانويل: 11، 34،

68 - 69، 211، 225، 229 -

67، 78، 87، 94 - 95،

230

97، 100، 107، 109،

الفلسفة العملية: 195

116، 188، 195، 198،

فلسفة العناصر: 245 - 246

214، 243

فلسفة النسق: 86 - 87

الكندي، يعقوب بن اسحق:

الفلسفة التقديّة: 107

99

فيشته، جوهان جوتلب: 7 - 8،

الكيونة: 33، 37 - 40، 44 -

10، 13، 39، 54، 61 -

45، 74، 83، 96، 110،

65، 67 - 69، 76، 78،

131 - 132، 147 - 148،

87، 94 - 97، 103، 106،

150، 218 - 219، 221،

111، 114 - 116، 123،

224

155 - 156، 161، 164،

166، 168 - 171، 173،

- ل -

اللاتعيّنة السالبة: 29

187 - 189، 197، 199 -

اللامتناهي: 29، 34 - 35،

200، 202 - 203، 205،

40 - 41، 47 - 48، 51 -

208، 225 - 227، 230،

52، 57، 59، 69، 83،

232 - 233، 238، 249

112، 127 - 128، 130،

- ق -

132 - 133، 139 - 140،

القانون الأخلاقي: 28، 200 -

202

- ،79 ، 71 - 70 ، 68 ، 66 - 177 ، 169 ، 163 ، 162
 - 92 ، 89 - 86 ، 83 - 82 ، 208 ، 179 ، 185 ، 207 - 208
 ، 227 ، 225 ، 213 ، 93 252 ، 250 ، 232 ، 224 ، 218
 230 - 229
 المثالية الدغمائية : 167
 المثالية النقدية : 60 ، 78
 المحبة : 28 - 29 ، 232
 مسألة الأخلاق : 24
 مسألة التفكير : 22 ، 25 ، 28 -
 ، 41 - 40 ، 34 ، 31 - 29 ،
 ، 44 ، 46 - 47 ، 49 - 52 ،
 146 ، 87 ، 79 ، 74 - 73
 مسألة كثرة الأحياء : 47
 مسألة المصير : 20
 مسألة المعرفة : 58 ، 82
 مسألة الوحدة : 35
 المشكل الإتيقي : 21 - 22 ،
 ، 33 ، 46
 المشكل الفلسفي : 33
 المصير : 19 - 21 ، 23 ، 35 ،
 47 ، 45
 المعقولة : 14 ، 17 - 18 ، 189
 المعقولة العملية : 14 ، 18
 مفهوم الآخر : 165
- لسنغ ، جوتهودل أمهريم : 30
- م -
- المبدأ التأملي المحض : 106
 المبدأ الترسندنتالي : 111
 مبدأ العلة الكافية : 144
 المبدأ الفلسفي : 139
 مبدأ النسق : 111 ، 139 ، 156 ،
 202
 مبدأ الهوية : 208
 المتناهي : 29 ، 34 - 35 ، 40 -
 ، 41 ، 47 ، 51 ، 57 ، 59 -
 ، 60 ، 69 ، 83 - 84 ، 110 ،
 ، 127 ، 130 ، 132 - 133 ،
 ، 139 - 140 ، 148 ، 173 ،
 ، 185 ، 202 ، 207 - 208 ،
 232 ، 252
 المثالية الألمانية : 10 ، 24 ، 39 ،
 41 ، 56
 المثالية الترسندنتالية : 9 ، 24 ،
 ، 52 ، 56 ، 58 - 62 ، 64 -

- مفهوم الإنسان: 34
مفهوم الجوهر: 142
مفهوم الحرّية: 36، 57، 126 -
127، 147 - 148، 151
172 - 173، 175، 180 -
183، 189 - 190، 196،
198 - 199، 202
مفهوم العقل: 61
المفهوم الغائي: 179
مفهوم اللّعب المسلي: 129
مفهوم المعتدّ الخرافي: 129
المنقلب الميتافيزيقي: 52
الميتافيزيقا: 34، 46، 92 - 94
- ه -
هولدرلين، فريدريخ: 23 -
24، 38 - 39، 42 - 44
هومبوس: 125
الهويّة المطلقة: 9، 62، 69،
100
- و -
الواقعيّة الدغمائيّة: 167
الواقعيّة المتسقة: 167
الوحدة الحقّ: 26
الوحدة المجرّدة: 26، 28 -
29، 242 - 243
- نسق الحرّية: 218
نسق الضرورة: 218
نسق الطبيعة: 210، 217،
220، 231
نظام الذاتي: 217
نظام الذهن: 58، 60، 88
نظام الموضوعي: 217
النظر التأملي: 9 - 10، 65،
77، 84 - 87، 91، 96،

الوعي الإمبريِّ: 139، 157 -
160، 165، 167 - 168،
170 - 172، 175، 178،
170 - 172، 179، 226، 185، 188

- ي -

ياكوبي، فريدريك هنريش:
217، 233، 249
الينبغية: 24، 33

الوعي بالذات الإمبريِّ: 162
الوعي بالذات المحض: 162
الوعي الفلسفي: 171
الوعي المحض: 156 - 160،

الشاعر

www.books4all.net

في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة

ليس كتاب الفرق أول عهد هيغل بالتفكير الفلسفي، ولا بيان انتصار فلسفيٍ لمثاليّة شلنغ ضدّ مثاليّة فيشته، وإنما هو أولُ حصيدٍ لصيرورة هيغل نفسه إلى الفلسفة وبداية استحالة الفلسفة نفسها، وهذا إشكال قائم برأسه سيعمل هيغل على ضبطه ومعالجته على مرّ طور بيّنًا وإلى حين نشر فنومينولوجيا الرّوح في 1807.

وإنّ الهدف من تقديمه اليوم، منقولاً إلى العربية، أن تكون فيه خيرُ شهادةٍ على ما زاوله هيغل الأوّل من تفحصٍ نقديٍّ ومناظرة تأمليّةٍ لزمان الفلسفة الذي عاصره، عسى أن نتوصّل نحن إلى ما به تناظر فلسفيّاً زماننا ونتفهم تاريخياً ما يتفعل فيه من صيرورات مجنونةٍ ومن منقلبات عنيفةٍ.

● **غيورغ فلهلم فريدريش هيغل** (1770-1831): من أبرز فلاسفة المثاليّة الألمانيّة. من آثاره الشهيرة: فنومينولوجيا الرّوح (1807)، علم المنطق (1812-1816)، موسوعة العلوم الفلسفيّة (1817-1827-1830).

● **ناحي العونلي**: أستاذ فلسفة بالجامعة التونسيّة، متحصل على الدكتوراه في فلسفة هيغل، له العديد من المقالات والدراسات التي تشغل على تاريخ الفكر الألمانيّ، وبخاصّة في لحظته الهيغليّة.



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم



المنظمة العربية للترجمة

ISBN 978-9953-0-0959-9



9 789953 009599

الثمن: 10 دولارات
أو ما يعادلها